المُسْتقبلُ العَرَبيّ

ISSN 1024 - 9834

مجلة فكرية شهرية محكّمة تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

منظمة دولية غير حكومية مقرها في لبنان

(مرسوم رقم 4174 لعام 2000)

- **مركز متخصص في العمل الفكري المتجه رئيسياً نحو مسائل الوحدة العربية.**
- **يهدف إلى إيصال نداء الوحدة للجماهير العربية والأوساط الفكرية على تعدد اتجاهاتها.**
- **يعنى بدراسة الواقع العربي كخلفية للحالة الوحدوية المنشودة.**
- **لا يفرض شروطاً مسبقة على مساهمة المثقفين في نشاطاته سوى قناعاتهم بالوحدة العربية.**
- **لا يتخذ أي مواقف سياسية مباشرة ولا يساهم في النشاط السياسي.**
- **لا يرتبط بأي حكومة ولا يتبنى أي نظام ولا يدخل في محاور أو تحالفات.**

للحصول على إصدارات المركز

1 ـ الاشتراك في مجلة «المستقبل العربي»:

■ **الاشتراك السنوي (بما فيه تكلفة البريد الجوي):**

□ **120 دولاراً أمريكياً** للمؤسسات في أقطار الوطن العربي.

□ **80 دولاراً أمريكياً** للأفراد في أقطار الوطن العربي.

□ **150 دولاراً أمريكياً** للمؤسسات خارج الوطن العربي.

□ **120 دولاراً أمريكياً** للأفراد خارج الوطن العربي.

2 ـ الاشتراك السنوي الشامل في إصدارات المركز من الكتب والمجلات:

■ تبلغ قيمة الاشتراك السنوي الشامل **1000 دولار أمريكي** (يتم الحصول بموجبه على إصدارات المركز كافة خلال السنة، بما فيها الكتب والمجلات مع أجور البريد الجوي).

3 ـ الاشتراك لمدة 3 سنوات أو أكثر يستفيد من حسم بنسبة 20% على أسعار الاشتراكات السنوية المدرجة أعلاه.

4 ـ شراء مجموعة كاملة من كتب المركز الصادرة حتى الآن، التي تزيد على 900 كتاب، مقابل مبلغ مقطوع مقداره **ستة آلاف دولار أمريكي** لا تشمل أجور الشحن.

المُسْتقبلُ العَرَبيّ

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الحادية والأربعون | السابع والسبعون والأربعمئة | تشرين الثاني/نوفمبر 2018

المحتويات

■ افتتاحية العدد

□ **عن الديمقراطية في بلاد العرب** ..... كمال خلف الطويل 7

■ دراسات

□ **حقوق الإنسان: من فكرةٍ إلى أيديولوجيا!** ..... عبد الإله بلقزيز 12

تناقش هذه الورقة وتحلل نقديّاً تطور فكرة حقوق الإنسان في الفكر الغربي منذ عصر التنوير إلى يومنا هذا، والمحطات التاريخية المختلفة التي مرت بها الفكرة وتطور طريقة توظيفها كأيديولوجيا سياسية للغرب في علاقته الاستعمارية بالعالم الثالث. وترى الورقة أنه بعدما كانت مبادئ حقوق الإنسان في جملة عُدّة الاشتغال ـ السياسيّ الأخلاقيّ ـ للحركات المناضلة من أجل حقوق المواطنة، وفي النضال الديمقراطيّ ضدّ التسلُّط والاستبداد والدكتاتوريّة والنظام الكُلّاني، فقد تحوّلت اليوم، تحت وطأة التحوّلات العاصفة، إلى عُدّة اشتغال للمشروع الكولونياليّ الجديد، الهادف إلى إعادة هندسة العالم ضدّاً على حقوق الإنسان نفسها.

□ **الثقافة السائدة والدساتير الثابتة** ..... نيفين مسعد 27

تتناول هذه الورقة مسألة العلاقة بين الثقافة والدساتير في الوطن العربي؛ وتبحث كيف يمكن التغيُّر في الثقافة أن يؤثر وينعكس على التغير في الدساتير. وتركز الدراسة على تحليل أبرز المستجدات التي دخلت على

رئيسة التحرير: لونا أبو سويرح
مدير التحرير: فارس أبي صعب

الثقافة العربية في مرحلة الاحتجاجات العربية الأخيرة منذ عام 2011 وحتى عام 2018، فتتطرق إلى تطور بعض القيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كقيم مدنية الدولة، والمشاركة السياسية، ودور المرأة والشباب، والعدالة الاجتماعية، في المجتمعات العربية عقب تلك الاحتجاجات ودور هذا التطور في إحداث تغيير في الدساتير العربية المعنية. وتخلص الورقة إلى أن الاحتجاجات الشعبية التي عرفتها بعض دولنا العربية بدءاً من عام 2010 مثلت نقطة تحوُّل رئيسية في مسارها التاريخي.

□ **إشكالية التاريخ العبء والتاريخ الحافز عربياً** ..... مسعود ضاهر 42

تبرز هذه الدراسة تطور النظريات الأساسية في كتابة التاريخ انطلاقاً من تطور العلوم الإنسانية والاجتماعية على المستوى الكوني، بحيث أدت منهجية التاريخ الاجتماعي دوراً رائداً في إبراز حركية المجتمع من خلال ركائزه الثلاث: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية. تعالج هذه الدراسة بإسهاب موضوعات مهمة أبرزها: فلسفة التاريخ وموجبات رؤية التاريخ العربي على قاعدة «التحدي والاستجابة»، وعبء تاريخ الأفراد ومأزق التاريخ المدرسي العربي الموحّد، ومشكلات انتقال العرب من التاريخ العبء إلى التاريخ الحافز، والدعوات العلمية إلى بناء التاريخ العربي الحافز، مقترحة آفاقاً جديدة لتطور التاريخ الحافز عربياً.

□ **قريبون جداً، بعيدون سياسياً:**
العلاقات البوسنية ـ الفلسطينية ..... عبد الهادي العجلة 69

تناقش هذه المقالة البحثية العلاقات الفلسطينية ـ البوسنية، وخصوصاً بعد نشوء دولة البوسنة الثلاثية القومية عبر اعتماد الديمقراطية التوافقية. وتحاجج في أن علاقة دولة البوسنة، ذات الأغلبية المسلمة، بالسلطة

الفلسطينية وموقفها من القضية الفلسطينية تحددهما ثلاثة أمور: التركيبة الداخلية للنظام السياسي في البوسنة؛ وغياب الدور الفلسطيني الرسمي على المستوى الشعبي وتأثير الانقسام الفلسطيني في الجالية الفلسطينية هناك؛ والتأثير الإسرائيلي ـ الأمريكي في دولة صرب البوسنة من خلال العلاقات الشخصية والمصالح الاقتصادية بينها.

□ **ترقية التمثيل السياسي للمرأة في الدول المغاربية: دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب** ..... لحبيب بلية 86

لضمان الحقوق السياسية للمرأة، المكرسة دستورياً والمكفولة بموجب الاتفاقيات والمواثيق الدولية، وفي سبيل تجاوز الظروف الاجتماعية والثقافية التي تحول دون ضمان تلك الحقوق، تلجأ الدول غالباً إلى إجراءات وأنظمة استثنائية، منها على سبيل المثال نظام الكوتا. تسعى هذه الورقة للتعرف إلى تجارب الدول المغاربية، ولا سيّما الجزائر وتونس والمغرب، في مجال ترقية التمثيل السياسي للمرأة، ثم مقارنتها ببعضها، وتحدد أوجه الشَّبَه التي تجمع بين هذه التجارب وخصوصيات كل تجربة على حدة.

□ **الفاعل الأسود في السياسة العالمية: إعادة تقييم لمكانة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في السياسة العالمية المعاصرة** ... زيد محمد المقبل 105

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مكانة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، كطرف فاعل في السياسة العالمية، مظهرةً أن مكانة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في السياسة العالمية، لا تتأتى من مجرد اعتبارها محدداً للتعاون الدولي الرامي إلى مكافحتها وحسب، وإنما لما تملكه من إمكانيات اقتصادية وسياسية وعسكرية في غاية القوة والنمو، ولما تتمتع به من تحالفات مع كل الجهات التي تخدُم مصالحها، بما فيها بعض الدول. وفي ضوء ذلك، توصي الدراسة بضرورة إنشاء هيئة عالمية متعددة الأطراف، غير متمركزة حول الدولة، لتنسيق العمل المشترك بين جميع الأطراف الفاعلة على المسرح العالمي، ووضع الخطط والاستراتيجيات الكفيلة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

□ **إدارة ترامب للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط** ..... علي موسى الددا 121

أثار انتخاب ترامب، جواً من الغموض بين حلفاء الولايات المتحدة ومنافسيها، على مستوى العالم، حول توجهات سياسة الولايات المتحدة المستقبلية. تحاول هذه الدراسة فهم سلوكيات الولايات المتحدة الأمريكية في تعاملها مع المستجدات في منطقة الشرق الأوسط، وهي تسعى لتحليل سياسة الإدارة الأمريكية، تجاه أهم ملفات وقضايا الشرق الأوسط، في ظل إدارة الرئيس ترامب، التي أحاطها بأطر من التصريحات، والمواقف، والقرارات، التي تفترض الدراسة، أن أساسها يستند إلى الرغبة في تجاوز فترة الانحسار والتراجع، وصولاً إلى استرجاع الهيمنة والقيادة العالمية للولايات المتحدة، في ظل طموحات روسيا الإقليمية، وعلى فرضية، امتلاك إدارة ترامب، رؤية شاملة تجاه تلك الملفات والقضايا.

■ كتب وقراءات

□ **العربية السعودية.. مملكة في مواجهة المخاطر**
(بول آرتس وكارولين رولانتس) ..... عماد حمدي 139

□ **اللغة والسلطة: أبحاث نقدية في تدبير الاختلاف وتحقيق الإنصاف**
(الزواوي بغورة) ..... يوسف أشلحي 147

□ **الدول والحركات الاجتماعية** (هانك جونستون) ..... خالد التزاني 156

□ **كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية** ..... كابي الخوري 160

الكتب العربية: مجتمعات ودول العصبيات إلى أين؟؛ الاحتجاج الشعبي في فلسطين؛ تصدير الثروة واغتراب الإنسان؛ مسؤولية المثقف؛ الفيدرالية في الصومال.

الكتب الأجنبية: Enemy of the People: Trump's War on the Press, the New McCarthyism, and the Threat to American Democracy; Triple Axis: Iran's Relations with Russia and China; The Arab Gulf States and the West; Palestine: A Four Thousand Year History; A Nation Unmade by War.

تقارير بحثية: Syria's Idlib Wins Welcome Reprieve with Russia-Turkey Deal; Sisi's Anti-Israel Rhetoric: New Speeches, Old Problems.

آراء الكتّاب لا تعبِّر بالضرورة عن اتجاهات يتبنّاها
«مركز دراسات الوحدة العربية» أو «المستقبل العربي»

المدير المسؤول: كمال فضل الله

صورة الغلاف: مشهد من جامع الشيخ زايد الكبير ـ أبو ظبي.

عن الديمقراطية في بلاد العرب

كمال خلف الطويل(*)

كاتب وباحث عربي.

ما لمصطلح ذاك القدرُ من الاشتهار والتداول، عبر ثلث القرن المنصرم، كما لـ«الديمقراطية» في ديار العرب. لكن الشهرة لم تعنِ جلاء المعنى، كما أن التبني لم يفض إلى إدراك محدداته.. بل إن حتى تعريفه غرق في لجّة انتشاء كاد أن يطوطمه ويبني له دار تعبد. **أولى الأثافي** كانت في التعريف؛ فما الديمقراطية إلا عملية تنظيم ممارسة الحرية، آلياتٍ ونواظم.. هي إذاً إجرائية الطابع لا عقَدية الطبيعة. من هنا فربطها بماهيّة العروبة وببنية الإسلام.. بطقس الحرب وبمفهوم السلام، بنجاح التنمية وبدوام التخلف، فيه من العسف ما يلوي عنق المنطق. فليس من علاقة بينية أو سببية بين أي من المنظومتين أو الحالات الأربع وبين الديمقراطية: قد تقوم وحدة بين قطرين أو أكثر وتنهج ديمقراطياً أو لا تنهج.. قد تنتصر دولة تعتمد الإسلام مرجعيةً في حرب تخوضها أو قد تهزم.. قد تنجح دولة شمولية في إدارة عملية تنمية ناجحة وتفشل أخرى «ديمقراطية»: أمثلة صين ـ 78 إلى تاريخه في التنمية.. وروسيا ـ ستالين في الحرب بيّنة.

ثانية الأثافي كانت في الخلط غير الفاهم بين الديمقراطية والليبرالية (بمعناها السياسي): الليبرالية هي ترسانة الحريات والحقوق الفردية والجمعية من قول واجتماع وتكافؤ فرص.. وتوافرها لا يتزاوج بالضرورة مع تسيُّد الآليات الديمقراطية لتداول السلطة السلمي، ولمأسسة السياسة بما هي توازن سلطات بصمامات أمان.. ولنا في أمثلة «الليبراليات» العربية بين الحربين ـ بل وإلى الخمسينيات عند بعضها ـ أطنان شواهد:

كانت حريات القول والاجتماع ميسورة عموماً في مصر ـ ما قبل 1952، وسورية ـ ما قبل 1958، بل كان برلماناهما يعجّان بصخب السجال حول حتى جنس الملائكة.. ولكن، أين كان

(*) البريد الإلكتروني: dr.khalaf@al-tawil.com.

مستودع القرار في أيهما؟ هو منذ دستور 23 المصري قابع في القصر والسفارة، بينما لم تستطع حكومة الأغلبية البرلمانية والشعبية ـ الوفد ـ أن تشارك في الحكم إلا سنين ستاً من ثلاثين. بل حتى عندما كانت هناك وزارة قصر (نقراشي السعديين) اتخذ فاروق قرار الحرب في أيار/مايو 1948 على عكس إرادتها سالفة الإشهار. وفي سورية، حكم الجيش ـ مباشرةً أم من خلف ستار ـ ثلاثة أرباع المدة بين الجلاء والوحدة (وكلها في الانفصال). هذا في الجانب السياسي، أما في الاقتصادي ـ الاجتماعي فويلٌ للغافلين عما كانت عليه أحوال البلاد في تلك المراحل: في مصر، ركود تنموي لنصف قرن (من خزان أسوان إلى 23 تموز/يوليو)، مصحوب باستقطاب طبقي حاد ملك معه نصف مئة من الناس نصف الدخل الوطني للبلاد، ومعطوف على استملاك الأجانب والمتمصّرين واليهود لجلّ الاقتصاد، ومفضٍ إلى فاقة طاحنة لسواد الناس. في سورية، إقطاع خانق للريف، وفوارق ضوئية بينه وبين المدينة، وإملاق ناتج من الاثنين لشرائح واسعة من الناس.

ثالثة الأثافي كانت في أن «الوَلَه» الديمقراطي غفل عن استقلاب السياق التاريخي للحوادث والملامح المؤسسة في حياة العرب الحديثة: نازلة صهيون.. الحرب الباردة.. أوضاع «الأقليات».. فوارق الريف والمدينة.. العروش التبعوية.. «من يملك البلاد».. دكتاتورية الجيولوجيا، وغيرها.

أسأل: أندرك كم كان لمفاعيل الحرب الباردة (بما شملته من حرب الاستعمارين القديم والجديد على حركة التحرر العربية) من سلبي الأثر على الاحتمال الديمقراطي في كثير من أقطار العرب؟ ليس غرضي تسمية أحد، لكن مثال «مؤامرة» تشرين الأول/أكتوبر 1956 في سورية وما ضمته من مشاركين ـ من مرتبة رئيس وزراء وأدنى ـ يفي بالغرض. أليس واقعياً سؤال أن لو أُشرعت الرياح أمام حرية تشكيل الأحزاب، وسط حرب ضروس بين حركة التحرر العربية وذينك الاستعمارين ما بين 1955 و1967، لكان محذور نفاذ القوتين الأعظم لحشايا المجتمع، عبر حزبين يقتتلان لصالحهما على أرض وطنه، محققاً؟

وأسأل: هل استطاع قطر عربي ـ حتى التاريخي منها ـ أن يُنضج مفهوم «الدولة» بما يفي بغرض تمكينها أن تدار ديمقراطياً؟ وكيف يستطيع وثروته في قبضة مهيمن نهّاب خلف البحار: ما أشرت إليه عن حال مصر، وما عاناه العراق من امتيازات النفط البريطانية، وكابدته الجزائر من نواهب النفط والمعادن الفرنسية، واكتوت ليبيا من سطو امتيازات النفط الأنغلو ـ أمريكية.. ناهيك بقصة نفط شبه الجزيرة، التي اشترى سباعي النفط الأمريكي امتياز التنقيب عنه ـ في ثلاثينيات العشرين ـ بخمسين ألف باوند، ليدرّ ذلك عليها ـ لتاريخه ـ تريليونات من الدولارات لا تعدّ... إن هي إلا شواهد حسيّة على ما ساد، وكان التعرض له والنيل منه (ما بين الخمسينيات والسبعينيات) سبَّبا تصميم الناهب على «استرجاعه» بهذه الوسيلة أم تلك، مذّاك.

ثم، أليست معظم أقطار العرب محتلة اقتصادياً من الاستعمار الجديد الآن: العقوبات الأمريكية والأوروبية.. آلية سويفت للتعامل النقدي.. تسعير الطاقة العربية بالدولار.. فرض الشراكة الاقتصادية مع إسرائيل على دول الصلح.. وصفات صندوق النقد الدولي القسرية.. اقتحام المصارف اللبنانية (وغيرها).. مبيعات السلاح الغربي المهولة للمحميات.. تدوير البترو ـ دولار العربي في أوعية المصارف الغربية.. صراحة ترامب في طلب استملاك ريع النفوط العربية؛ هل من مزيد؟ يقدّر أن عائد الثروة العربية ما بين 1974 و2014 بلغ 7 تريليونات دولار: ذهب تريليونان

منها على مشتريات السلاح الغربي، وتريليونان آخران على البنية التحتية والنمو (وفي الحالتين فالغرب هو المنتفع أو منتفع)، بينما طار 3 تريليونات ليندسّ في جيوب الناهب: الوكيل منه وحتى الأصيل.

فإذا أضفنا إلى واقع الاحتلال الاقتصادي خريطة الاحتلال العسكري، ممثلاً بانتشار قوات الناتو فوق كامل آسيا العربية وفي ثلث أفريقيا العربية (الصومال وليبيا وتونس والمغرب)، لشخصت للعين صورة قاتمة لوطن العرب الأكبر، بالمقارنة مثلاً مع 1970 عام أساس.

قطرٌ لا يملك زمام نفسه أمامه أولاً واجب الانعتاق، وهو ما يعسُر على كلٍ وحدَه لفرط جسامة ما يواجه.. ومن ثَمّ انبثاق ضرورة الوحدة: ليس المقصود بنياناً دستورياً مؤطِّراً وإنما مرجعية قابضة، لنقُل كومنولث عربي.. يضم ـ أقلّه ـ أقطاراً رئيسة: في البال بالذات سورية والجزائر والعراق ومصر، تكون طليعة مشروع تصدٍ للنهب والناهب، ورافعة تقدّم بعده.

ولعلنا نلحظ أن جائحة الهيمنة قد قوَّضت وتقوِّض مجتمعاتٍ بقضِّها وقضيضها: ألم يطوّح حصار العراق الشامل 1990 ـ 2003 مجتمعه أرضاً وأباد ـ منضافاً إلى جداول ضحاياه ما ألحقه الاحتلال وعقابيله ـ مليوناً ونصف المليون من بنيه؟ لا حاجة إلى إضافة كوارث سورية واليمن وليبيا لنرى مآثر الناهب ونواطيره. إن فتك الهيمنة شامل الطابع: تحريك فتن.. تدمير إنتاج.. تمكين سرّاق.. خلخلة بنيان.. نهب موارد.. قتل جماعي.. واستلاب إرادة. أسائل نفسي وأياً يجيب: أما وأصابع الهيمنة الغربية مطْبقة على شرايين حياة العرب، ومعظم أقطارهم مبتلىً بواحد من تظاهراتها أو يزيد، كيف إذاً لديمقراطيةٍ أن تقوم وتتوطد في أي منها؟ اللهم إلا إذا كان المجيب من المنتمين إلى حلقات ذكر «المركزية الغربية» (Western-Centrism)، وما هم ـ بالقصد أم من دونه ـ إلا شركاء جونيور في منظومة السطو على أوطانهم وإدامة تجزئتها.

و«الدولة» في أوطان العرب، منقوصة في حواضرهم ومغيّبة في بواديهم.. لمَ يسائل المرء؟ تركض الإجابة عائدة إليه: إن أخطر سببين موضوعيين هما الهيمنة والتجزئة، إضافةً إلى أسباب ذاتية تصطف بجانبها ـ وإن علت قامة الأولَين بالقياس ـ منها: ريعية الدولة ؛ طاغيةٌ في البوادي وأقل طغياناً في الحواضر.. تملّك الأسر المالكة لها.. تزايد منعتها وقدرتها على مغالبة عصيان، فالدولة الحديثة بطبيعتها تسلطية وزاجرة.. امّحاء الفواصل بينها وبين سلَطها الحاكمة.. وسواها من أسباب.

إن هشاشة بنيان الدولة (السلطنة) القطرية تجعلها عرضة سائغة لضغوط الخارج وتفسُّخ الداخل، وأمثلة العراق وليبيا وسورية واليمن والسودان ومصر والجزائر شاخصةٌ لكل ناظر. ثم إن مضاعفات التجزئة عنت وتعني انعدام قدرة بناء تقدم منعزل لمنفرد قُطر، بل وانصياعه لشرائط منظومات الرأسمالية الغربية.

لقد تسببت مفاعيل الهيمنة والتجزئة ونواتج «الذاتيات» باحتجاز التطور المجتمعي عن أن يصعد من الرابط الأهلي إلى الوشيجة الشعبية (أمقت تعبير «المجتمع المدني» لسوء ما استعمل وممن.. وأستعين بتعبير «المجتمع الشعبي» كسويةٍ تعلو على «الأهلي» وتطغى). وأدى ذلك إلى «انفجار» مجتمعات دوهمت، عزلاء فرادى، من قوى الهيمنة.. وتهشُّم بنيانها وتشظّيه.

لقائل أن يقول: ما هذه المطالعة إلا تبرير مفذلك للاستبداد وتغييب الديمقراطية، بدعوى عوائق الهيمنة والتجزئة... وأن الهند والبرازيل وغيرهما قد تمقرطتا بينما الهيمنة سائدة، فلِمَ نحن العرب من يتوجب عليه الانتظار؟ وبدءاً، فليس هناك من انتظار ولا تأجيل وإنما محض إعمال لفقه الأولويات.. ثم إن المنطقة العربية هي، بالأخص عن سواها، مَن تعرّضت عبر قرن من الزمان ـ وما انفكّت ـ لغارةٍ إثر غارة من قوى الهيمنة العالمية ومن نواطيرها في الإقليم، وتحت وطأة موازين قوىً مختلة وطابشة لصالح المغيرين عليها.

لا ينتظر السعي إلى مقرطة السياسة في أوطاننا هزيمة قوى الهيمنة وتوحُّد أقطار العرب. هو نعم يقتضي أن يكون قطران أو أكثر ـ من الوازنات ـ على درب الهدفين. لكن ما نحتاج إلى تبصُّره، ونحن نحثّ خطى السعي، هو الحاجة إلى علامات طريق.. تضمّ:

1 ـ أن أولوية الأولويات هي الضغط السلمي والمكثف لإحقاق حريات القول والاجتماع وتكافؤ الفرص للفرد والجمهور.. أي توفير المناخ الليبرالي، بمعناه السليم (إذ لطالما شوَّه المعنى سلوك «ليبراليات» حكمت و«نيو ـ ليبراليات» تبعت). إن ذلك يقتضي إعمال مبدأ سيادة القانون، والعدل.

2 ـ أن ذلك يتطلب التحصين من اختراق المال الأجنبي ـ أو الوكيل ـ لتنظيمات المجتمع الشعبي، مسخّراً إياها لتكون إرسالياته المبشّرة بمفاتن المركزية الغربية وبدائعها: في البال، هول تلويث الفتق المجتمعي العرطل: الأنجزة NGOization.

3 ـ أن ذلك لا ينبغي أن يكون ستاراً أو قنطرةً لدعوات انفصالية أو انقسامية أو «مكوناتية» تحت يافطات حداثة زائفة، تارةً طلباً لتعدد لغوي (هناك لغة رسمية واحدة هي العربية، أما اللغات الإثنية فهي إما مناطقية أو «وطنية»، وتصحب العربية) وطوراً ترويجاً لفدرالية أو حكم ذاتي.. وما سواها من أباطيل وأسمار.

4 ـ أن واسطة العقد في سلّة الحقوق والحريات هي مطلب العدل الاجتماعي، وضامنه دور نشط لـ«دولة الرعاية التدخلية» يحفظ لسواد الناس آدمية العيش وفرصة صعود السلّم الاجتماعي.

5 ـ أن مساحة إحقاق «الليبرالية» والسعي إلى الديمقراطية تتسع لقوس قزح من أطياف المجتمع، تجمعها في حومتها ـ من دون تمييزٍ ـ شريطة التزامها بلوازم ثلاثة: انتهاج السلمية، البراءة من مظنة الارتباط بالأجنبي، والنظافة من درن الدعوة إلى انفصال صريحٍ كان أم مغلّف.

6 ـ أن الشرط اللازب لنجاح مشوار السعي إلى الديمقراطية هو فهم الساعين الجازم بتجسّد عائقيها الرئيسين، الهيمنة والتجزئة، في امتحان فلسطين.

ولعل نظرة طائر على حال العراق منذ نيسان/أبريل 2003 ولتاريخه مكافئة لقوة مجهر مكبّر يشرّح حقيقة «الديمقراطية الليبرالية» في بلد خاضع للهيمنة بكل أشكالها: لقد دُمّرت دولته فقامت على أنقاضها دوقية مكوناتية نكصت به إلى كيس مذاهب وإثنيات، بل وفشلت أسطورياً في تأمين حتى أبسط مقومات الحياة اللائقة ناهيك بإدارة عملية تنمية، فصارت لـ«الدولة الفاشلة» أسطع مثال.

أصل بعد هذا كله إلى تناول مسألتين أراهما جديرتين بالتأمل واستدرار المغازي:

أولاهما، الثورة الرقمية المشتعل أوارها الآن، التي يقيم ذكاؤها الاصطناعي ـ AI ـ جداراً حديدياً بين الفرد ـ الأفراد وبين خصوصياته ـ وحرياته ـ، ويمكّن الدولة ـ أيّما دولة ـ من عزل من لا ترغب في نشاطه عن محيطه، ومن تشكيل الرأي وتدجين الميول وارتهان الإرادة، فضلاً عن تأثيرها الضاغط في فرص العمالة. الوعي بهذه المسألة ينبغي أن يضاعف الجهد نحو إرساء توازن مرضٍ بين الدولة وبين المجتمع، إذ إن تغوُّل الأولى على الثاني سيضحي أفدح وأمضى بغياب ضوابط حاكمة.

و**ثانيهما**، أن تناذر «الدولة العميقة» ليس سمةً عربية، وبرغم أن القصد أبعد ما يكون من تعزية النفس إلا أن فهم الظاهرة مفيد: لقد قاتلت دولة الأمن القومي البريطانية سياسات حزب العمال الحاكم في «سوراقيا» العربية عامي 1947 و1948، وكادت تطيح وزارة هارولد ويلسون العمالية عام 1970 بتهمة جاسوسيته السوفياتية.. ثم إن تساحال إسرائيل كاد يقوم بانقلاب عسكري يطيح وزارة الماباي عشية حرب 1967.. ودبّر جنرالات فرنسيون محاولات اغتيال للرئيس ديغول عشية استقلال الجزائر.. وفكّر «ضباط عظام» أمريكيون بقلب نظام فرانكلين روزفلت أواخر الثلاثينيات؛ حدث ذلك عند «ديمقراطيات» مرّت بأوقات شدائد وأزمات وجودية كبرى.

في وسع النخب العروبية أن تؤتمن على ترشيد حركة السعي إلى الديمقراطية في بلاد العرب وزرع علامات مسير على طريقٍ آمن وموصل، إن زاوجت بين رؤية الغابة والمشي بين أشجارها □

حقوق الإنسان: من فكرةٍ إلى أيديولوجيا!

عبد الإله بلقزيز

أستاذ الفلسفة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني.

ـ 1 ـ

بدأت حقوق الإنسان فكرةً، في التاريخ الحديث، وانتهت إلى أيديولوجيا لم تَسْلَم من هوْل نتائجها حقوقُ الإنسان نفسُها! في الأمر مفارقة؛ إذاً، لا بدّ من جلاء ملابساتها.

تعود لحظة ميلاد الفكرة إلى القرن السابع عشر؛ حين نشأت بذرتُها في التربة الخصبة للفلسفة الحديثة، والفلسفة السياسيّة منها على وجه التحديد، قبل أن يشتدّ عودُها ويَقْوَى في الفكر القانونيّ وعلم السياسة الحديث. ومبناها، ابتداءً، على التسليم بما يتمتّع به الناس من حقوق مدنيّة وسياسيّة تكلفها الدولةُ لهم، بما هم مواطنون فيها يَمْحضونها الولاء، ويَكِلُون إليها إدارة شأنهم العامّ، وبما هي الجهة التي لها الوَلاية عليهم، القائمة على أمورهم بمقتضى **التوافق والميثاق** الاجتماعيّ المنعقد عليها بينهم. كان فلاسفة العقد الاجتماعيّ (هوبس، لوك، سبينوزا، روسو...) هم آباء الفكرة الروحيين. وأكثرهم مال إلى الاعتقاد بالأصل الطبيعيّ لهذه الحقوق (جون لوك وجون جاك روسو خاصةً) و، بالتالي، بالتلازم بين الطبيعيّ والمدنيّ منها. وبيانُ ذلك، عند هؤلاء، أنّ حقّ الإنسان في الحياة، وفي الحريّة والمُلكيّة... حقٌّ تمنحه الطبيعةُ إيّاه؛ لأن ذلك من صميم **قوانين الطبيعة**، وما الدولةُ إلّا ذلك الكيان الجمْعيّ الذي اصطنعه الناس لأنفسهم من أجل أن ينهض بدور تأمين الحقوق تلك وحمايتها وصوْنها؛ أي من أجل تصييرها حقوقاً **مدنيّة**: على ما تقضي بذلك **قوانين العقل**؛ التي هي، عندهم، عينُها قوانين الطبيعة. هكذا سلّموا بما سلَّم به توماس هوبس قبلهم (= ضمان الحقّ الطبيعيّ يكون من طريق تحويله إلى حقّ مدنيّ عبر العقد الاجتماعيّ)، ولكن ليختلفوا معه في تبريره السلطةَ المطلقة، بدعوى الحاجة إلى الأمن، وبدعوى تحقيق قانون طبيعيّ هو «حفظ النوع الإنسانيّ»، وفي إخراجه صاحب السلطة (Le Souverain) من عملية التعاقد.

وما لبثت الفكرةُ أن وجدتْ تحقُّقاً مادّياً لها في الثورة الإنكليزيّة (1688 ـ 1689)، والدستور الأمريكيّ (1787)، والثورة الفرنسيّة (1789) ليتكرّر التعبيرُ عنها (= أي الفكرة) في ثورات ودساتير أوروبيّة أخرى لحِقت الأولى في الزمان.

إن «نهاية التاريخ» و«صدام الحضارات» ما عَنَتْ [...] سوى إجبار العالم على التسليم بتفوُّق النموذج الليبراليّ الغربيّ، ودفْع أثمان أيّ محاولة لمواجهته بدعوى الخصوصيّة أو السيادة أو استقلال القرار.

ولئن كان التحقُّق السياسيّ ذاك (للفكرة تلك) يُطْلِعنا على توافُر أسبابه الموجِبة؛ أي وجود **الحامل الاجتماعيّ** (= الطبقيّ) والسياسيّ للفكرة، ونجاحه في تحويلها إلى مشروعٍ سياسيّ قابلٍ للتحقيق، فإنّ تحقُّقَها الماديَّ لم يكنْ، دائماً، متشابهاً في الأسس والقسمات، ولا متساوقاً في الوتيرة والمستويات، بقدر ما أتى **متفاوتاً** في نسب التطوّر والتقدّم. وهو تفاوُت يُرَدُّ إلى عامل تاريخيّ حاسم لا يجوز إغفاله: **التفاوُت في التطوّر** الاجتماعيّ والسياسيّ في بلدان أوروبا والغرب. وإلى ذلك فإنّ تحقيقها لم يَجْر، دائماً، من خلال الثورة والعنف والقطيعة، وإنما سلك إلى التحقُّق، أحياناً كثيرة، من طريق الاستمرارية والتكيُّف، الاستلهام والاستنبات. وهكذا قطعت فكرة حقوق الإنسان شوط الصيرورة نظاماً اجتماعيّاً ـ سياسيّاً في العالم برمّته، بعد إذْ وُلِدت في صُقْع من أصقاعه (أوروبا وشِمال أمريكا)، مجتازةً ـ في ذلك ـ عقباتٍ شتّى لم تكن، جميعُها، بسبب المواريث التاريخيّة في مجتمعات الاستقبال (أو المجتمعات التي استقبلت الفكرة من خارج سياق تطوّرها التاريخيّ)، بل كان منها ما له علاقة بالزراعة القيصريّة الخارجيّة لها في المجتمعات تلك!

أُعيدَ التشديدُ على فكرة حقوق الإنسان في محطّتين تاريخيَّتين من نصف القرن العشرين الأوّل، هما: الحرب العالميّة الأولى، والحرب العالميّة الثانيّة؛ وفيهما بدأ **الانتقال بحقوق الإنسان من فكرةٍ**، ومشروع لبناء الدولة الوطنيّة الحديثة **إلى أيديولوجيا** تُسخَّر لخدمة أهداف **فوق ـ وطنيّة** و، أحياناً، هيمنويّة أو إمبرياليَّة. ما عاد الهدف من الفكرة مقارعة سلطةٍ داخليّة قائمة قصْد تحقيق حقوق مهضومة، بل الضغط على دول ومجتمعات خارجيّة قصْد تحقيق مآرب أخرى ما أبعدها عن إنصاف شعوب تلك الدول والمجتمعات في حقوقها المهضومة... على ما تدّعيه. بيانُ ذلك، في المحطّتين المومأ إليهما، كالتالي:

لم يكن تجديدُ القولِ بحقوق الإنسان في نهاية الحرب العالميّة الأولى ـ في ما عُرِف باسم «مبادئ ويلسون» الأربعة عشر (التي ألقاها الرئيس وودرو ويلسون أمام الكونغرس الأمريكيّ شهراً ونصف الشهر قبل انتهاء الحرب) ـ مصروفاً لإحداث هندسةٍ جديدة لعالمٍ جديدٍ قائم على هذه المبادئ (في نطاق نظام «عصبة الأمم»)، على ما تبغي السرديّةُ الأيديولوجيّة الأمريكيّةُ ـ الغربيّة ترسيخه، وإنّما تغيَّا التجديدُ ذاك رفْعَ النموذج الليبراليّ الغربيّ في وجْه تَحَدٍّ عالميٍّ جديد مثَّلَهُ، في حينه، قيامُ النظام الاشتراكيّ في روسيا البلشفيّة، وامتداد تأثيراته وأصدائه إلى مجمل أوروبا والعالم. وفي امتداد ذلك، كان الهدف من تبنّي العالم (= أوروبا على الأقل) للمبادئ تلك محاصرة

الاتحاد السوفياتي وعزله، والتحريض ضدّه بحسبانه خارجاً عن قواعد الإجماع الدوليّ، أو ـ في أقلّ الأحوال ـ دحض أطروحاته عن المجتمع الاشتراكيّ والنموذج الاجتماعيّ ـ الاقتصاديّ الجديد لئلّا تكون لها الجاذبيّة والإغراء في المجتمعات الغربيّة. وبكلمة، كان الهدف بعث الحياة من جديد في المبادئ الليبراليّة بعد الهزّات العنيفة التي أصابتها. وما اختلف التجديد الثاني للقولِ بالحقوق تلك، وترسيمِها في «إعلان عالميّ» للأمم المتحدة، عن القول بها، قبل ثلاثين عاماً من ذلك التاريخ؛ فلقد سيق ذلك في سياق الحرب على نموذجين عالميَّيْن: النموذج الشيوعيّ ـ المنتصر والمتوسّع في الحرب العالميّة الثانيّة ـ والنموذج الكلّانيّ (= التوتاليتاريّ) النازيّ؛ المندحر في الحرب تلك. وآيُ ذلك أنّ الغرب اكتفى بالإعلان مكتوباً في حين كان يدعم الفاشيات العسكريّة والاستبداديّات، بأنواعها كافة، من التي تشاركه مواجهة «الخطر الشيوعيّ»! وهكذا انتهت قضيّة حقوق الإنسان إلى حيث صارت **سلعة أيديولوجيّة** في حقبة الحرب الباردة.

وما لبثت المسألة أن رسَت على محطّة **ثالثة**، في نهاية النصف الثاني من القرن العشرين عينه؛ عقب انهيار الاتحاد السوفياتي وزوال معسكره «الاشتراكيّ» وانتهاء الحرب الباردة. وكان الهدفُ هو هو عينُه: تشييع أيديولوجيا الخصم ـ أو العدوّ ـ والتبشير المتجدّد بالليبراليّة، وتوسُّل حقوق الإنسان أداةً للإخضاع والسيطرة خارج العالم الغربيّ. إن «نهاية التاريخ» و«صدام الحضارات» ما عَنَتْ، في النطاق هذا، سوى إجبار العالم على التسليم بتفوُّق النموذج الليبراليّ الغربيّ، ودفْع أثمان أيّ محاولة لمواجهته بدعوى الخصوصيّة أو السيادة أو استقلال القرار. وكان أن هذا المنعطف، في التوازنات الدوليّة، اقترن بميلاد العولمة وزحفِها على العالم، وتحطيمِها الحدودَ واستباحتِها السيادات. وهكذا حُمِلَتْ أيديولوجيا حقوق الإنسان على محامل عولمية أخذتها إلى حدّ إقرار تشريعات دولية تنتهك ميثاق الأمم المتحدة نفسه ـ وتحديداً مبدأ احترام السيادة الوطنية ـ من قبيل إقرار مبدإ «حقّ التدخّل» (Droit d’ingérence)، الذي يسوّغ انتهاك سيادة أي دولةٍ ـ من الجنوب طبعاً أو من «الدول المارقة» مثل روسيا وصربيا... إلخ ـ إن تعرّضت فيها حقوقُ الإنسان للنّيل أو المساس. ولقد عَظُم الخَطب حين توسَّل التدخُّل الأدواتِ العسكريّةَ (= الحرب) والقانونَ الدوليّ (قرارات مجلس الأمن تحت الفصل السابع من الميثاق)! وكانت النتيجة حروباً وغزوات واحتلالات وملايين القتلى وعشرات ملايين اللاجئين والمشرّدين، منذ ربع قرنٍ ويزيد، باسم حقوق الإنسان! ثم كانت النتيجة، بالتّبعة، الاعتداءَ السافر على حقوق الإنسان (= الحقّ في الحياة، الحقّ في الاستقلال والحريّة والسيادة...) باسم حقوق الإنسان!

ما من دولةٍ وطنيّة تملك أن تمنع مواطناً من مواطنيها، أو قسماً من مواطنيها، من اعتناق الدين الذي يشاء، أو المذهب الذي يشاء، أو أن يتحدث اللغة التي يشاء، أو أن يعبرّ عن نفسه من داخل عالمٍ ثقافيّ خاصّ.

هذا كان الشوط الطويل الذي قطعتْه حقوقُ الإنسان، في انتقالها من فكرة نبيلة إلى أيديولوجيا شرّيرة، منذ مئة عامٍ من هذا التاريخ. والحقُّ أنه ما عاد يمكن كتابةُ تاريخ الفكرةِ (= فكرة حقوق

الإنسان) بما هي فكرةٌ استلهمت التراث الإنسانويّ، وتبلورت في نصٍّ فلسفيّ رصين (لوك، روسو، كَنْط)، وحملتْها قوى ثوريةٌ جديدة، فحسب؛ بل لا معنى للاكتفاء بمجرّد الاحتفال بها كفكرةٍ نظريّة، فإنّما نحن نزعم أنّ إعادة كتابة تاريخها لا يستقيم إلّا في اتّصالها المباشر بوقائع التاريخ الكونيّ؛ في حقبته الاستعماريّة، بما هو المختبر الموضوعيّ لفحص وجوه السلامةِ والعَوَار في فكرةٍ لا تُقَرِّرُ مصيرَها بنفسها: على ما فيها من نُبْلٍ وبهاءٍ ومنسوبٍ من الإنسانويّة عالٍ جدّاً.

ـ 2 ـ

الأصل في فكرة حقوق الإنسان، في أصولها الفلسفيّة، أنها تلك المنظومة (من الحقوق) التي تنتمي إلى إطار مرجعيٍّ لها هو: **الدولة الوطنية**. والدولة هذه هي من يكفل تلك الحقوق ويخلع عليها الشرعيّة، ويحيطها بالضمانات القانونيّة والدستوريّة، ويمارس السلطة العقابيّة في حقّ من ينتهكها أو يعتدي عليها. ويستوي في ذلك النظرُ إلى الحقوق تلك بوصفها **طبيعيّة**، كما في قولٍ فلسفيّ، أو **مدنيّة**؛ كما في آخر؛ إذ يكفي الاتفاقّ عليها ـ في جملة ما يكون موضوعَ توافُقٍ ـ واستدخالُها في منظومة قوانين الدولة ليكون لهذه الأخيرة سلطانُ الرعاية لها، والإشرافِ عليها وصوْنها. ولأنّ المبدأ الحاكم للدولة الوطنيّة الحديثة، الذي عليه مَبْناها، والذي به تتميّز من الدولة التقليديّة وتتمايز، هو **المواطنة**، التي تقضي بالمساواة القانونيّة الكاملة بين رعاياها الخاضعين لوَلايتها، فإنّ حقوق الإنسان، بالاعتبار هذا، ليست شيئاً آخر سوى حقوق المواطنين المستَحَقَّة لهم من خضوعهم للدولة وقوانينها، ومن منحهم إيّاها ولاءَهم، ومن دفع الضرائب القانونيّة بما فيها ضريبة الدفاع: الخدمة العسكريّة والدفاع عن الوطن.

يقضي منطق الدولة الوطنيّة الحديثة بأنّ المواطن فيها كينونةٌ سياسيّة قانونيّة مجرَّدة من كلّ مُضافاتها الاجتماعيّة (فقر، غنًى، انتماء قَبَليّ أو مناطقيّ...) والثقافيّة (دين، قوم أو أصل سابق، لغة...) ومتحرّرة منها. يقطع المواطن مع **ما قبْله**؛ مع ما يشدُّهُ إلى ما قبل مواطنته من روابط الدّم والجنس والدين، وذلك شرْطٌ لازِب ليكون مواطناً في الدولة التي لها ـ وعليها ـ أن **تحتكر ولاءَه**، وأن تحتكر قوانينُها الحقّ الحصريّ في إجراء أحكامها عليه. إنّ الروابط الوحيدة التي عليه أن يَنْشَدَّ إليها، ويتعهَّدها بالصَّوْن والرعاية، هي التي يخلقها انتماؤه إلى الدولة الوطنيّة وولاؤُهُ الأعلى لها؛ لأنّها الروابط **المشتركة** بين أعضاء الجماعة السياسيّة الوطنيّة. والدولة، بما هي وطنيّةٌ وجامعة، لا تعترف بروابطَ فرعيّة يؤثِّر إعلاؤها، التأثير السلبيّ، في الروابط الوطنيّة المشتركة؛ لأنّ الروابط (الفرعيّة) تلك ليست من مكوّنات نظامها ونسيجها، وهي سابقةٌ في الوجود لروابط المواطنة من غير أن تدخل في جملة مكوّناتها، أو أن تكون الروابط الوطنيّة بحاجةٍ إليها لتقوم. وعلى ذلك، لا تَلْحَظ الدولةُ الوطنيّة من حقوق مواطنيها إلّا ما يكون منها عامّاً ومشتركاً بين مواطنيها كافّة، وقطعاً لدابرِ أيِّ تمييزٍ بينهم بسبب العرق أو الدين أو ما شاكل مما ينتقض به نظامها أو تَنْهَدُّ به أركان المواطنة.

على أن هذا لا يعني أنّ من مقتضيات المواطنة أن يتخلى المواطنون، مثلاً، عن حقوقهم في ممارسة اعتقاداتهم الدينيّة، أو التخاطب بلغاتهم المحلّية، أو التعبير عن ثقافاتهم الذاتية حتى

يحافظوا على مواطنيّتهم؛ كما ليس يعني أنّ على الدولة الوطنية أن تحظر ممارسة تلك الحقوق على مواطنيها بحسبانها حقوقاً فرعيّة أو فئويّة، أي غير وطنيّة جامعة، حتى تحمي حقوق المواطنة ممّا قد يتهدّدها؛ ذلك أنه ما من دولةٍ وطنيّة تملك أن تمنع مواطناً من مواطنيها، أو قسماً من مواطنيها، من اعتناق الدين الذي يشاء، أو المذهب الذي يشاء، أو أن يتحدث اللغة التي يشاء، أو أن يعبّر عن نفسه من داخل عالمٍ ثقافيّ خاصّ...، من دون أن تُساق في طريق الاستبداد أو الدكتاتوريّة، أي من دون أن تفقد ماهيتها كدولةٍ وطنيّة، أو كدولةٍ لمواطنيها كافّة. على الدولة الوطنية، إذن، أن تحميَ الحقوق الدينيّة والثقافيّة للمواطنين، ولكن بما هي حقوق لا تؤدّي ممارستها إلى تعريض السِّلم المدنيّة والاستقرار ووحدة الدولة للخطر. وهذا معناه أنّ مشروعيّة ممارسة الحقوق تلك تتوقّف على احترام المشتَرَك المواطنيّ والوطنيّ، وعدم انتهاك أولويّته بوصفه إسمنت المجال العامّ: الذي من دونه لا وطن ولا مواطنة.

من البيّن أنّ هذا هو الوضع الاعتباريّ (Statut) لحقوق الإنسان في نطاق الدولة الوطنيّة الحديثة، وهُوَ هُوَ الوضع الاعتباريّ للمواطنة في نظامها السياسيّ والدستوريّ. ولكن من البيّن أنّ الطبعة الليبراليّة للدولة الوطنيّة هذه ـ وهي الغالبة عليها منذ القرن الثامن عشر ـ غلَّبت حقوقاً على أخرى على نحوٍ أحدث أزْماتٍ في مسيرة تلك الدولة وفي استقرارها، بما ولَّدَهُ فيها من صراعات ونزاعات زادت وتائرُها منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ومن ذلك، مثلاً، أنها قدّست الحقّ في المُلكية الخاصّة (= التي اعتبر جون لوك حمايتَها مبرِّرَ وجود الدولة خلافاً لتوماس هوبس الذاهب إلى وجوب احتكار الدولة للثروة والملكية). وإذْ آذَنَ انتصارُ فكرة حقّ التملُّك (الخاص)، وصيرورته نظاماً سائداً، بانتصار الأيديولوجيا الليبراليّة وقواها الاجتماعيّة، في إطار انتصارٍ إجماليّ للنظام الرأسماليّ، نَجَم عن ذلك **شرخٌ كبير** في معنى المواطنة، وفي معنى حقوق الإنسان، كما صاغه الفكر الليبراليُّ نفسُه؛ إذْ لم تَعُدِ المواطنةُ مساواةً في الحقوق: بين قسمٍ مالكٍ وقسم محروم من المنافع و، تحديداً، من وسائل الإنتاج. وقد انتبهت كتابات ماركس مبكّراً، منذ نهاية النصف الأوّل من القرن التاسع عشر، وبعد تجربة أولى طوباوية للاشتراكيّة الفرنسيّة، إلى هذه الحقيقة، فنتج من الانتباه ذاك نقدٌ حادٌّ وعميق للأزعومات الأيديولوجيّة الليبراليّة، وما يُضمره نظامُها الاجتماعيّ من حَيْفٍ فادح بالحقوق الاجتماعية. هكذا انطلق نقدُ مفهوم **الاستغلال** ـ بما هو استحواذٌ على فائض القيمة ـ يمثل معولاً ماركسيّاً لهدم أركان نظامٍ ليبراليّ يُسوِّغ مشروعيتّه بـ«**المساواة**» و«**المواطنة**».

على أنّ النقد الماركسيّ العميق لنظام رأس المال، وما صاحَبَهُ وأعقَبَهُ من نضالات عمّاليّة ونقابيّة دفاعاً عن الحقوق الاجتماعيّة، أي عن حقوق قوّة العمل في وجه رأس المال، سرعان ما أعاد الاعتبار إلى هذه الحقوق المهضومة؛ في نطاقها المطلبيّ الصرف. نعم، لم يُفض ذلك المدّ المطلبيّ العارم إلى إنهاء علاقة الاستغلال، ولا إلى السيطرة المباشرة للمنتجين على وسائل الإنتاج، وإنهاء العلاقة الأجْريّة القائمة على بيْع قوة العمل، كما توقّع ماركس ـ وبعده لينين والماركسيّون ـ ولكنه قاد إلى إعادة **استدخال الحقوق الاجتماعيّة ضمن منظومة المواطنة وحقوق الإنسان**، وليس ذلك بقليل، كما ليس بقليلٍ إقرارُ التشريعات الخاصّة بالحماية الاجتماعيّة، ونهوضُ الدولة بتطبيق

التشريعات تلك. وبقدر ما أتى ذلك ينصف قسماً من المجتمع ـ هو الأغلبيّة فيه إنْ أضيفَ إلى ذلك الفلّاحون المعدمون ـ أتى يوفِّر تَوْسعةً غيرَ مسبوقة لمفهوم حقوق الإنسان وجغرافيّة مشمولاته.

إنّ البلدان التي وُلدت فكرةُ الحريّة فيها، وفكرةُ السيادة الوطنيّة [...] وانتشرت في ثقافاتها الفكرة الإنسانويّة، هي عينُها البلدان التي ستنقَضُّ دولُها على حريّات شعوبٍ أخرى، من خارج فضائها الحضاريّ، لتحتلّ أراضيها، وتنهبَ ثرواتها، وتستغلّ شعوبَها.

وكما استوعبت منظومة حقوق الإنسان ـ في طبعتها الاجتماعيّة ـ حقوق الطبقات الاجتماعيّة (المنتجة) المهضومة حقوقُها، لا حقوق «الأفراد» فحسب، كذلك استوعبت، بعد الحرب الكونيّة الثانيّة، حقوق فئات اجتماعيّة عريضة تُحُيِّفَ في حقّها، لأزمان متطاولة، ولم تستوعبها فكرةُ المواطنة استيعاباً حقيقيّاً؛ وتلك، مثلاً، حال فئة النساء التي اهتُضِمت حقوقُها في مجتمعٍ ذكوريّ مُزْمِن. بفضل انتشار أفكار الديمقراطيّة والعدالة الاجتماعيّة والمساواة في المجتمع، ونقد الثقافة الذكوريّة والبطريركيّة، ونضالات الجمعيات النسائيّة، أمكن لحقوق المرأة ـ وبعدها لحقوق الطفل ـ أن تُسْتَدخَل في جملة حقوق الإنسان، في بعضٍ غيرِ قليلٍ من البلدان والدول، وأن يُعاد باستدخالها وإقرارها بعضُ التصحيح والتصويب لنظام المواطنة. ومع ذلك، لم يكن اتجاه التعبير عن فكرة حقوق الإنسان اتجاهاً واعداً بالمزيد من المكتسبات، بل كان الارتكاسُ والتراجع والسوءُ من مسالكه أيضاً!

ـ 3 ـ

ما كان يمكن اختزال حقوق الإنسان في حقوق أفراد/مواطنين في الدولة الوطنيّة؛ فالحقوق تلك، في تأصيلها الفلسفي في القرنين السابع عشر والثامن عشر، تشمل حقوق الجماعة السياسيّة أيضاً (= الدولة، الأمّة). للمواطن حقوقه داخل دولته، ولكنّ له حقوقاً أشمل، عليها تتوقف حيازتُه لحقوقه الفرديّة، هي **حقوق الجماعة السياسيّة**، التي ينتمي إليها؛ حقوقها: في الاستقلال، والسيادة، والسلام الخارجيّ. ما من مواطنٍ يتمتّع، في دولته، بحقوقه المدنيّة والسياسيّة إن فقدت دولتُه سيادتَها وقرارَها الوطنيّ، واحتُلَّتْ أراضيها وفُرِضتْ عليها إرادةُ الأجنبيّ. تُسَمَّى تلك حقوقاً على سبيل المجاز؛ لأنّ أساسها، الذي عليه تقوم، مُفتَقَد؛ وهو **السيادة**: هذه التي لا قيام لدولةٍ وطنية من دون حيازتها الحيازة الكاملة وصوْنها من أيِّ استباحةٍ أو نيْل. بتعبير آخر: ليس من حقوقٍ للمواطن الفرد إن لم تتأمَّن لدولته ـ أمّته حقوقُها؛ إذِ الحقوقُ العامّة الجامعة أصلٌ للحقوق الفرديّة ومدماكٌ لها. وليست حقوق الدولة، أو الجماعة السياسيّة، في اصطلاحات اليوم؛ أعني منذ استقرّ الاصطلاح عليها في القرن التاسع عشر، سوى **حقوق الشعوب والأمم**.

هذا التعريف الشامل لحقوق الإنسان مُسْتَبْدَهٌ في الفكر الفلسفيّ، والسياسي، الحديث ومألوف، ولم ينحرف عنه مفكّر منذ بودان وغروتيوس إلى توكفيل، بل إلى لينين، مروراً بجميع فلاسفة القرون 17 و18 و19. غير أنّ المسألة، في سياق التاريخ والسياسة وتجارب الصراعات بين الدول،

لم يُطابِق وضْعُها الفعليّ وضْعَها النظريّ في نصوص المفكّرين والفلاسفة؛ فقد بدت تجربةُ الدولة الليبراليّة الغربيّة، وسيرتُها السياسيّة مع معنى حقوق الإنسان، تجذِّف ضد تيار المفهوم ونظرة فلاسفة السياسة إليه، على الرغم من أنّ وجود الدولة الليبراليّة تلك يَدين، دَيْناً كبيراً، لكثيرٍ من أفكار هؤلاء، وينهض على العديد من قيم منظوماتهم الفكريّة! لقد انقلبت البرجوازيات الحاكمة في أوروبا، منذ نهايات القرن الثامن و، خاصة، خلال القرن التاسع عشر، على تراثها الثوريّ، الفكريّ والسياسيّ، برمَّته؛ فلم يعد مرشداً لعملها، بل طوّحت به مأخوذةً بفكرة أوّليّة المصالح ـ بالمعنى الذرائعيّ المبتذَل ـ على المبادئ. وفي امتداد ارتدادها عنه، انْقَضَّت، انقضاضاً هائلاً، على واحدٍ من أَظْهر أبعاد حقوق الإنسان وأشملها؛ هو حقّ الأمم في استقلالها الوطنيّ وسيادتها على أراضيها ومقدّراتها. وكان ذلك بمناسبة انطلاق موجات الاستعمار الأوروبيّ والغربيّ لبلدان الجنوب. وهي موجات اقترنت باكتمال حلقات الرأسماليّة الصناعيّة، وبدء انتقالها من طور المنافسة الحرّة إلى طور الاحتكار والامبرياليّة.

إنّ البلدان التي وُلدت فكرةُ الحرّية فيها، وفكرةُ السيادة الوطنيّة (منذ استتبّ لها الأمر في «معاهدة ويستفاليا» في عام 1648)، وانتشرت في ثقافاتها الفكرة الإنسانويّة، هي عينُها البلدان التي ستنقَضُّ دولُها على حرّيات شعوبٍ أخرى، من خارج فضائها الحضاريّ، لتحتلَّ أراضيها، وتنهبَ ثرواتها، وتستغلّ شعوبَها، وتسخّر أبناء المستعمرات جيوشاً في حروبها الإمبريالية، وتضطهد حركات المقاومة والتحرّر الوطنيّ فيها، وتُنَكِّل برجالاتها في السجون والمنافي، وتنظِّمَ حروب الإبادة الجماعيّة والمذابح ضدّ التجمعات السكانيّة الحاضنة للمقاومة، وتستكثرَ على شعوب المستعمرات حقَّها في التحرّر الوطنيّ والاستقلال، وتناهضه ـ في محافل السياسة الدولية ومنابرها ـ بالوسائل كافة... إلخ! وإذ اقتسمت البلدانُ الاستعماريّة بلدان الجنوب، كالكعكة بينها، قسَّمت البلدان التي احتلّتها إلى أجزاء أقامت على كلّ واحدٍ منها «دولةً» وهي تتأهّب للإمساك بها، أو الخروج منها؛ هكذا اقتسم الإنكليز والفرنسيّون والطليان والإسبان البلاد العربيّة؛ واقتسم الإنكليز والفرنسيون والبلجيك أفريقيا؛ واقتسمت معهم هولندا جزءاً من آسيا؛ بينما استقرت القسمة بين المستوطنين البروتستانت والمستوطنين الكاثوليك على سيطرة الأوّلين على شمال القارّة الأمريكيّة، والثانين على وسطها وجنوبها. وهكذا، أيضاً، قسَّم البريطانيّون الهند، وقسّم البريطانيّون والفرنسيّون المشرق العربيّ، وتقسَّمت كوريا وفيتنام وألمانيا بين معسكريْن، وظلّتِ الهندسة الكولونيالية للعالم تُعْمِل مقصّاتها ومساطرها لتقسيم أراضي أممٍ وشعوبٍ، والاعتداء السافر على حقوقها الوطنيّة: أسّ الأساس في حقوق الإنسان.

والبلدان تلك، التي نبع فيها عصر الأنوار، في القرن الثامن عشر، هي عينُها البلدان التي انفجرت فيها، في القرن التاسع عشر، غرائز العِرق والعنصريّة، وقسّمت فيها «المعرفة» الغربيّة الأممَ والشعوب إلى أعراق «متميّزة» و«متطورة» وأخرى «دونيّة»، وقامت فيها سياساتٌ رسميّة، على هذا المقتضى، تجرِّب في المختبر السياسيّ الواقعيّ ـ في بلدان المستعمرات ـ ما جُرِّب في مختبر إرنست رينان والمستشرقين والأنثروبولوجيين الفيلولوجي! وهي البلدان التي تحوّلت فيها العنصريّة، في القرن العشرين، إلى أيديولوجيا سياسيّة، وإلى سياسة رسميّة، في ألمانيا

النازيّة، وفي جنوب أفريقيا العنصريّة وفي الكيان الصهيونيّ! وهل من حاجة إلى التنفيل للقول إنّ العنصرية أشدّ أشكال الفتك بحقوق الإنسان؛ لأنّها ـ ببساطة ـ تسوِّغ لصاحبها إسقاط ماهية الإنسان عن الإنسان، والإزدراء بآدميته، وتُغري بهدر أعظم حقٍّ من حقوقه: الحقّ في الحياة. وهل فعلت النازيّة والصهيونيّة غير ذلك؟ وهل نشأت هذه العنصريّة إلّا من نزعة التفوُّق العرقيّ والحضاريّ والدينيّ، التي استبدّت بالشعور الجمعيّ في الغرب، نتيجة الازورار عن القيم الإنسانويّة والتنويريّة والتنكُّر السافر لها، وما صَحِبَهُ من كِبْرٍ وطاووسيّة واستعلاء في النظر إلى الإنسان غير الغربيّ، بل ومن احتقارٍ له واسترخاصٍ لحقوقه... ودمه؟!

قد يقال إنّ السياسات الغربيّة استدركت هذه المطبّات، التي سقطت فيها، وراجعتْها مراجعةً شاملة، خاصةً بعد الحرب العالميّة الثانيّة؛ فعادت إلى التسليم بما أنكرته، وإلى الاعتراف بحقّ الشعوب والأمم في تقرير مصيرها، وبالسيادة الكاملة للدول على أراضيها وثرواتها، وثبَّتتْ ذلك في مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وفي المعاهدات والاتفاقيات الدوليّة الموقَّعة من أعضائها. وهذا صحيح لا مِرْية فيه، ولكنّ من الخطإ الشديد أن يُعْزَى ذلك إلى صحوةِ ضميرٍ غربيّ، أو إلى إرادةٍ حقيقيّة مستقلّة في مراجعة الخيارات والسياسات؛ بل الأحرى أن يقال إنّ ذلك الاستدراك إنما كان من ثمار نضالات شعوب المستعمرات وحركاتها الوطنيّة التي أحرزت نجاحات هائلةً في انتزاع حقوقها، وفرض إرادتها على السياسات الاستعماريّة، نظير نجاحات القوى العاملة المنتجة في انتزاع حقوقها الاجتماعيّة من الرأسماليّات، ونظير نجاحات الحركات النسائيّة في انتزاع حقوق المرأة من المجتمعات والأنظمة الذكوريّة. وهكذا كُتِب لحركات التحرُّر الوطنيّ في العالم أن تقدّم مساهمتها الكبيرة في إعادة تصويب النظر إلى مفهوم حقوق الإنسان بوصفه يستوعب حقوق الأمم عامَّةً، لا أمماً بعينها دون أخرى، ولا الأفراد فحسب.

لم يستتبّ، تماماً، هذا المعنى الشامل لحقوق الإنسان في عالم اليوم؛ ليس فقط لأنّ حقوقاً للمواطنين، مدنيّة وسياسيّة، تُنتَهك هنا وهناك، ولكن، أيضاً، لأنّ حقوق شعوبٍ في تقرير المصير والاستقلال ـ كالشعب الفلسطينيّ ـ ما زالت مهضومة ومنتَهَكة بإرادة السياسات الغربيّة ومشاركتها، ولأنّ حقوق أمم في استعادة وحدتها القوميّة أو في استكمالها، مثل الأمّة العربية، والكوريّة، والصينية... ما برحت مهضومة حتى اليوم، ولم يتأتَّ لها بعد أن تستعيد وحدتها كما استعادتها فيتنام وألمانيا.

ـ 4 ـ

مبْنى حقوق الإنسان على المواطنة، كعلاقة سياسيّة ـ اجتماعيّة جديدة تُولِّدها الدولةُ الوطنيّة الحديثة، أو، قلْ، إنها ليست سوى حقوق المواطنة نفسها و، بالتالي، كلما انعدمت علاقة المواطنة، في دولة ما، أو شابها شوْبٌ من نيْلٍ وانتقاص، أو اعتُدِيَ عليها شكلاً ما من أشكال الاعتداء، انتُهِكت حقوقُ الإنسان بالتَّبِعَة واهتُضِمت وحِيفَ بها أبلغ الحيْف. ويُسْتَفاد من ذلك أنه لا مكان لافتراض إمكان احترام حقوق الإنسان في اجتماع سياسيّ لا يقوم على مبدإ المواطنة، ولا لافتراض حالِ العدوان عليها حيث تكون المواطنةُ محفوظَة الجانب؛ إذِ التلازُمُ بين حقوق الإنسان والمواطنةِ

تلازُمٌ ماهويّ. ليست هذه حقيقة نظريّة فحسب، أي مبنيّة على تصوُّرٍ نظريّ اعتباريّ ومعياريّ وفلاسفةُ لمعنى الدولة الوطنيّة، على نحو ما تمثلها فلاسفةُ العقد الاجتماعيّ وفلاسفةُ القانون المدنيّ الحديث، وإنما هي ـ فوق ذلك وقبل ذلك ـ حقيقة تاريخيّة يقوم عليها من الواقع شواهد وأدلّة؛ فكم هي عريضةٌ مساحةُ البلدان والدّول التي لم يعرف عمرانُها السياسيّ علاقات المواطنة أو، قل، لم يعرف منها غير القشور والسطوح الصوريّة و، بالتالي، كم هي مساحة الانتهاكات السافرة والمقنَّعة لتلك الحقوق فيها. ومعنى ذلك، أيضاً، أنّ مشروعيّة الدفاع عن حقوق الإنسان، حيثما نِيلَ منها، مشروعيّة مؤكَّدة لا غبار عليها؛ إنْ كان العاملُ عليها ردَّ الاعتبار إلى الذين انتُهِكت حقوقُهم، لا تسخير محنتهم ومظلوميّتهم لخدمة أغراضٍ سياسيّة أخرى؛ كما يفعل المتلاعبون بهذه الحقوق، المُتّجرون بمحنة الناس لأهداف خاصّة!

من البيِّن، إذاً، أنّ معضلة حقوق الإنسان، في عالم اليوم، ليست تنحصر في تغييب مضمونها العامّ والشامل، متمثّلاً بحقوق الشعوب والأمم، واختزالها في حقوق الأفراد حصراً، وإنما هي تشمل حقوق الأفراد أنفسهم، في قسمٍ كبيرٍ من بلدان العالم؛ حيث هي معرَّضة إمّا للهضم الكامل أو للهضم الجزئيّ. وهنا لا بدّ من ملاحظةٍ تأشيريّة: إذا كان تغييب تلك الحقوق، تغييباً كاملاً، سمةً من سمات الدولة التقليديّة الاستبداديّة، أو الأنظمة الدكتاتوريّة والكُلّانيّة؛ وإذا كان المساس بأكثر الحقوق تلك ممّا يطبع نموذج الدولة التي لا تزال في طور الانتقال المتعسِّر من دولة تقليديّة إلى دولة وطنيّة، فإنّ النّيل من بعض تلك الحقوق قد يكون شأناً مألوفاً حتى في بعض أرقى الدول الوطنيّة الحديثة، وإنْ كان الأكثرون منّا لا يكترثون لِشأنه؛ وهو ما يعني أن المواطنة فيها ما برحت منقوصة الهيئة، أي لا يُطابقُ مفهومُها واقعَها الماديّ.

سيكون نافلاً أيُّ قولٍ إنّ منسوب الانتهاك لمنظومة حقوق الإنسان أعلى في نموذج الدولة التقليديّة (= السلطانيّة) وشبيهاتها من الاستبداديّات المتعدّدة النماذج، من أيِّ نموذجٍ آخر للدولة حديثٍ، لسبب معلوم: هو أنّها تقليديّة في شرعيّتها ونموذجها، وتنعدم فيها علاقات المواطنة؛ حيث الشعب فيها مجرّد رعيّة؛ وحيث الحقوق ليست طبيعيّة ولا مدنيّة، وإنّما هي، في حال إقرارها، وهْبٌ (un don) من الحاكم. لذلك من البديهيّ أن تكون الدولة هذه، ونظام الحكم فيها تحديداً، موضوعَ نقدٍ من حركات حقوق الإنسان فيها كما في العالم؛ إذْ هي، بهذا المعنى، زبونٌ مفضَّل لجميع منتقدي انتهاكات حقوق الإنسان، يجدون فيه، وفي ارتكاباته، ضالَّتهم والشاهد على صدق قضيّتهم. على أنّ الدولة هذه ليست، وحدها، موضوع إدانةٍ وتشنيع، فقط لكونها تقليديّة تنتمي إلى ما قبل الدولة الوطنيّة، بل توجد إلى جانبها دولٌ حديثة ـ بدرجات متفاوتة من الحداثة ـ ترتكب الارتكابات عينَها، أو ما يقارِبُها شَبَهاً، في حقّ حقوق الإنسان الأساس؛ المدنيّة والسياسيّة، على الرغم من أنّها قطعت شوطاً في بناء روابط المواطنة فيها. ولقد يكون في جملة هذا النوع الحديث من الدول؛ الدول التي قامت فيها أنظمة كلّانيّة (= توتاليتاريّة)، من النمط النازيّ ومن النمط الشيوعيّ الستالينيّ، وأنظمة فاشيّة، من النمط الإيطاليّ (= موسوليني) والإسبانيّ (فرانكو)، وأنظمة دكتاتوريّة عسكريّة، من النمط اليونانيّ والبرتغاليّ والأمريكيّ اللاتينيّ، ناهيك بمنظومة بلدان أنظمة الحكم الشيوعيّ في

شرق أوروبا، والصين، وفيتنام، وكوريا الشمالية، وكمبوديا، ثم الدكتاتوريات الآسيويّة التي من نوع يابان ما قبل الحرب العالميّة الثانيّة، وكوريا الجنوبيّة وتايوان قبل استتباب الحكم المدنيّ فيها.

تعرّضت الحريات وحقوق الإنسان، في هذه البلدان، لانتهاكات لا سابق لها بلغت حدود الإبادات الجماعيّة والمذابح المنظَّمة؛ كما في العهود النازيّة والستالينيّة وكمبوديا «الخْمِير الحُمْر». وإذا كان الأدب، والإنتاج الروائي خاصّةً، قد دوَّن بعضاً كبيراً من تلك المأساة المَهُولة في أمريكا اللاتينيّة (غابرييل غارسيا ماركيز مثلاً) وفي شرق أوروبا (ميلان كانديرا ورومان غاري مثلاً)، وأنزل بالأنظمة التي تسبّبت فيها أعظم الإدانات، فإنّ الفكر السياسيّ الأوروبيّ قدَّم أَجَلَّ تحليلٍ سياسيّ نقديّ للأسباب والعوامل التي أنتجت البناء السياسيّ الكلّاني في ألمانيا والاتحاد السوفياتي، مُنزِلاً أشدّ أنواع الإدانات بهذا النموذج السياسيّ القمعيّ: الذي كانت روزا لوكسمبورغ تشتمّ رائحته منذ البواكير. ويبقى ما كتبه جورج لوكاتش، وهربرت ماركيوز، وحنّة أرنت، وشارل بيتلهايم، ونيكوس بولانتزاس... نقداً لهذا النظام بعضاً من أبدع ما أنتجه العقل السياسيّ الحديث من تحليل للسياسة والنُّظُم السياسيّة الحديثة؛ حتى وإنْ تباينت منطلقات الناقدين وغاياتهم.

ربّما كانت النازيّة، والفاشيّة، والستالينيّة، والدكتاتوريّات العسكريّة، والصهيونيّة، ونظام التمييز العنصريّ (الأبارتايد) في جنوب أفريقيا، ناهيك بالاستبداديّات التقليديّة، أشدَّ أنواع الأنظمة السياسيّة فتكاً بحقوق الإنسان والحريّات العامّة، في العصر الحديث، وأَدْعى من غيرها إلى الإدانة والاستنكار، فضلاً عن النقد. ولكن من قال إنّ بعضَ الأنظمة الحديثة في الغرب، من تلك التي تزعُم احترام حقوق المواطنة، وتحاسِبُ غيرَها على انتهاكها، هي (أنظمة) دون الأولى عدواناً على بعض حقوق الإنسان؟ نحن لا نقصد بهذا، هنا، سياساتها البغيضة والوحشية ضدّ حقوق الإنسان في بلدان الجنوب، التي استرخص بعضُها (= الولايات المتحدة الأمريكيّة، بريطانيا، فرنسا...) دماءَهم وحيواتهم في حروبها الظالمة (في العراق، وأفغانستان، والصومال، وصربيا، وليبيا...)، والتي استسهل فيها بعضُها تسخير الجماعات الإرهابيّة في حروبها ضدّ خصومها؛ بل لا نقصد حتى سياساتها المناهضة لحقوق شعوب، مثل الشعب الفلسطينيّ، في التحرُّر الوطنيّ واستعادة الوطن، بل نقصد سياساتها تجاه حقوق مشروعة لمواطنيها، هي من صميم حقوق المواطنة، مثل الحقّ في التعبير والرأي، أو الحقّ في الانتماء السياسيّ! في بلدان غربيّة، مثل الولايات المتحدة الأمريكيّة وألمانيا، يُمْنَع الحقّ في العمل السياسي القانونيّ لحزب شيوعيّ؛ لأنه ضدّ النظام الرأسماليّ (ويُبرَّر ذلك بدعوى تهديده النظام الديمقراطيّ)! وفي بلدان أخرى يُمْنَع حقّ المواطنين في انتقاد «إسرائيل» أو في التشكيك في الهولوكوست، بدعوى «معاداة الساميّة»، ويُساق المفكّرون الأحرار إلى السجون والقضاء إنْ هم تجرأوا على هذا المحظور! إنها من نوع الحقوق البدائيّة المهضومة في دول توزّع صكوك الغفران والحرمان على غيرها كلّما تعلق الأمر بحقوق الإنسان!

ـ 5 ـ

طبعتِ الحقبةَ الفاصلة بين نهاية الحرب العالميّة الثانيّة وانطلاق الموجات الأولى للعولمة (= مطالع التسعينيّات من القرن الماضي) حركةٌ متصاعدة من النقد الحادّ للأنظمة الكُلّانيّة،

وانتهاكاتُها لحقوق الإنسان، في الأوساط السياسيّة والفكريّة في الغرب، لتنتقل تأثيراتُها ـ بعد ذلك ـ إلى معظم أنحاء المعمور؛ أي خارج الرقعة الجغرافيّة التي قامت فيها أنظمة شيوعيّة أو اشتراكيّة. ولئن كان من المشروع والمبرَّر قيام مثل تلك الحملة من النقد في وجه فظاعات الجرائم الرهيبة التي ارتكبها النظامان النازيّ، في ألمانيا، والستالينيّ، في الاتحاد السوفياتيّ؛ سواء داخل البلديْن أو في المدى الأوروبيّ، إبّان احتلاله بدبابات هتلر وستالين، فإنّ من المبرَّر، بالقدر عينه، أن توضَع الحملةُ تلك في ميزانٍ للتقدير يُمَيَّزُ فيه بين الصادق والباطل، بين الصحيح والفاسد، لئلّا يختلط حابل الواحد منهما بنابل الثاني. أمّا العامل على التحوُّط هذا، فانتماء «النازلة» (= نازلة انتهاكات حقوق الإنسان) إلى السياسة والصراعات السياسيّة وتَنَازُع المصالح بين الحلفاء والنظام النازيّ، من جهة، وداخل الحلفاء: بين المعسكريْن الغربيّ (= الرأسماليّ) والشرقيّ («الاشتراكيّ») من جهة ثانية. ونزاع المصالح ـ وقد بلغ ذراه في حقبة الحرب الباردة ـ يسوِّغ لكل أنواع التلاعب بالمعطيات والحقائق، وصرْفِها على هذا المعنى أو ذاك، ولكلّ أنواع الكذب والتضليل والمخادَعَة بما هي أدوات أيديولوجيّة رديفٌ، ومكمِّلة، لأدوات القوّة الأخرى: المستخدَمة في جبهات أخرى.

وضْعُ السّرديّة الغربيّة ـ عن الانتهاكات النازيّة والستالينيّة لحقوق الإنسان ـ موضعَ تَحرٍّ أو فحصٍ نقديّ لا يقتضي، حكماً، كما لا يعني تكذيبَها جملةً، أو عدَّها تلفيقاً مصطنعاً، وإنما إضفاء الكثير من النسبيّة على مرويّاتها، قبل التفكير في ما تَعْتَرِضُه من أغراض. لا يمكن، مثلاً، تكذيب المحرقة، التي نظمتها الأجهزة النازيّة، ضدّ يهود ألمانيا وأوروبا، ولكن من المشروع الطعن في أرقام الضحايا التي بلغت الملايين في الدّعاوة الغربيّة! نقول هذا على الرغم من أنّ سقوط بضعة آلاف من الضحايا يساوي سقوط بضعة ملايين في أعراف الأخلاق الإنسانيّة. وعلى النحو نفسِه، ربما لا يكون مشروعاً تكذيب الرواية عن الإعدامات الجماعيّة التي قام بها نظام ستالين لأطر«الحزب الشيوعي» ومناضليه (= لأنها، أيضاً، رواية الفارّين من المذبحة من الشيوعيّين السوفيات)، ولا ما قام به الاتحاد السوفياتيّ من تنكيل بالمتظاهرين والمواطنين في تشيكوسلوفاكيا حين غَزْوِها (= لأنّ التشيك رووا الكثير عنها)، ولكن من المشروع التشكيك في صحّة أرقام الضحايا (= مليونيْ شيوعيّ من ضحايا التصفيّة!)، وفي صحّة أحداثٍ رُوِيَت وكأنها مشاهدُ فيلمٍ من النمط الهوليووديّ! على أنّ الأهمّ من الاستفهام حول صحّة المرويّات ودقّتها (وهو الاستفهامُ الذي لا يمكنه أن يبرِّر، بحالٍ، فظاعات تلك الجرائم الوحشيّة)، معرفة ما إذا كان الغرض من السرديّة الغربيّة، عن محنة حقوق الإنسان في ظل النازيّة والستالينيّة، الدفاع عن حقوق الإنسان فعلاً، ضدّ مطلقِ انتهاكٍ، أم استغلال الارتكابات الألمانيّة والسوفياتيّة لتصفية الحساب مع نظاميْن معادييْن؛ **أحدُهما** اندحر في الحرب الثانيّة و**ثانيهما** كان لا يزال يهدّد الغرب في ذلك الحين من حقبة الحرب الباردة؟

نترك، إلى حين، القسم الأوّل من السؤال، المتعلّق بمدى اتّصال النقد الغربيّ للانتهاكات بإرادة الدفاع عن حرمة حقوق الإنسان، متناولين قسمه الثاني المتّصل بمسألة استغلال الغرب جرائم هتلر وستالين استغلالاً سياسيّاً وأيديولوجيّاً لغير مصلحة حقوق الإنسان.

من النافل القول إنّ شيطنة ألمانيا النازيّة وروسيا الستالينيّة أتت تؤدّي وظائفها الأيديولوجيّة، في خضمّ الصراعات المتفجّرة: حرباً ساخنة وأخرى باردة، في تلك الحقبة من المواجهات الدوليّة

الكبرى. وأولى الوظائف تلك، التي صبّت في مصلحة الغرب وسرديّاته، بيان برّانيّة النموذجين النازيّ والشيوعيّ عن نموذج النظام السياسيّ الحرّ والديمقراطيّ: السائد في الولايات المتحدة الأمريكيّة وبلدان أوروبا الغربيّة و، بالتالي، فرادة النموذج الأخير، وتفوّق قيمه، ومضمونه الإنسانويّ. وكان لا بدّ لاشتغال الآلة الأيديولوجيّة الدَّعَويّة من مادّةٍ تشتغل بها، كمواردِ طاقةٍ، لتصنيع فكرة التفوُّق والفرادة؛ ولم تكن المادّة تلك سوى الانتهاكات الفظيعة للحقوق والحريّات في ظلّ حكم النظامين المومأ إليهما. ولقد كانت ألمانيا أولى ضحايا التلاعب بفكرة حقوق الإنسان حين دفعت ثمناً فادحاً، من حقوقها القوميّة، هو حقّها في وحدتها الكيانيّة التي مزّقها التقسيم، المتواطأ عليه، إلى دولتين! وإذا كانت الأغراض الأيديولوجيّة من فكرة حقوق الإنسان قد استُكْمِلت، في حالة ألمانيا، بدحْر النازيّة عسكريّاً، وتحطيم نظامها ـ ومعه ألمانيا واقتصادها ـ وبتقسيم البلاد بين معسكريْن، ثم بإقامة الكيان الصهيونيّ في فلسطين ثمناً، من حقوق العرب، للمحرقة، فإنّ الأغراض عينَها استمرت، في حالة الاتحاد السوفياتي والمعسكر «الاشتراكيّ»؛ لسببٍ معلوم هو استمرار هذا في تشكيل خطر استراتيجيّ على مصالح الرأسماليّات الغربيّة، وعلى استقرارها السياسيّ الداخليّ الذي كان يهدِّده اتساعُ نفوذ أحزاب اليسار الشيوعيّ والراديكاليّ. وعليه، لم تنصرف إدانة الغرب لانتهاكات النُّظم الكلّانية حقوقَ الإنسان والحريّات إلى الدفاع عن حرمة تلك الحقوق والحريات، وإنما هي انصرفت إلى استغلال انتهاك النظامَيْن لحقوق الإنسان لتشويه صورتهما وتحريض العالم ضدّهما.

لم تنصرف إدانة الغرب لانتهاكات النُّظم الكلّانية حقوقَ الإنسان والحريّات إلى الدفاع عن حرمة تلك الحقوق والحريات، وإنما هي انصرفت إلى استغلال انتهاك النظامَيْن لحقوق الإنسان لتشويه صورتهما وتحريض العالم ضدّهما.

يؤدّينا ذلك، توّاً، إلى الشّقّ الأوّل من السؤال (الذي أجبنا عنه، جزئيّاً، في آخر الفقرة السابقة). خلال الحقبة الممتدّة بين اندحار النظام النازيّ وانهيار النظام «الشيوعيّ» (1945 ـ 1991)، المعروفة في الأدبيّات السياسيّة باسم حقبة الحرب الباردة، اختُزِلت حقوق الإنسان، في الخطاب الغربيّ، في حقوق مَن ينتمون إلى البلدان «الاشتراكيّة»، حصراً، أو مَن ينتمون إلى بلدان قامت فيها نُظُم حكمٍ وطنيّة كالناصريّة. خارج هذا العالم، لا حديث عن محنةٍ لحقوق الإنسان. وليس مهمّاً، عند الغربِ، أن تقوم دكتاتوريّات عسكريّة بغيضة، رَمَزَ إليها أشخاص غلاظ مثل باتيستا، وسوموزا، وبينوشيه، وضياء الحق، وسوهارتو...؛ ولا أن يستتبّ حكمُ استبداديّات تقليديّة عريقة في القهر والقمع والطغيان...؛ ولا أن ترتكب هذه وتلك من أفعال العدوان على الحقوق والحرّيات ما يفوق قدرةَ أيّ لغة على التعيين والوصف. الأهمّ، في عقيدة الغرب، أن قمع تلك الأنظمة ودكتاتوريَّتَها فعلٌ «مشروع»؛ لأنّه يؤدّي وظيفة «مقدّسة»: وقف الخطر الشيوعيّ! لذلك لاحظنا أنه بقدر ما تحدّث الغرب عن حقوق الإنسان، إلى حدّ الإسهال، في حالة الدول (الاشتراكيّة والوطنيّة) التي يناصبها العداء، سكت عن مثل ذلك في حالة الأنظمة التي وظّفها في حربه الكونيّة ضدّ الشيوعيّة، واكتفى

برفع شعار الدفاع عن الاستقرار في وجه مَن طالبوه بمحاسبتها على أوضاع حقوق الإنسان في بلدانها!

على أنّ الوجه الأيديولوجيّ في دعوى حقوق الإنسان سيعرف اندفاعةً غيرِ مسبوقة في حقبة العولمة؛ أي في الحقبة التي تبدّلت فيها التوازنات الدوليّة و، بالتالي، تبدّلت فيها الأهداف والأولويّات.

ـ 6 ـ

نجحت فرضيّةُ توسُّلِ حقوق الإنسان، في الحرب الأيديولوجيّة ـ السياسيّة ضد الأعداء والخصُوم، في اختبارٍ تاريخيّ هو الحرب الباردة و، على نحوٍ محدَّد، الحرب الأيديولوجيّة ضد الاتحاد السوفياتي والشيوعيّة؛ لقد كان لها من الآثار الماديّة والمعنويّة الفتّاكة ما لم يكن لأيّ حرب أخرى خيضت ضدّهما؛ مثل الحرب الاقتصاديّة والتجاريّة، أو الحروب العسكريّة التي جرت بالوكالة في مناطق نفوذ العظميَيْن (في بلدان الجنوب خاصة). ولقد حصل أن اقترن انهيارُ الاتحاد السوفياتي بميلاد الموجات الأولى للعولمة، ومعها ظهور إمكانيات جديدة هائلة لتطوير تقنيات الحرب الأيديولوجيّة أتاحتْها (= الإمكانيات) نتائج الثورة التِّقانيّة (= التكنولوجيّة) وتطبيقاتها في ميدانَي الإعلام والمعلومات. لذلك ما فرَّطت السياسات الغربيّة بأيديولوجيا حقوق الإنسان، ونجاعة استخداماتها، لمجرّد أنّ العدوّ السوفياتي ـ الشيوعيّ للغرب خسر معركة الحرب الباردة، بل تمسّكت بها لأنها، بالذات؛ كسبت بها الحرب ضدّه، **أوّلاً**؛ ولأنّ بقاياهُ وذيولَه ما زالت في قلب أوروبا (= يوغسلافيا، ألبانيا)، وفي العالم الثالث (الصين، كوريا الشماليّة، العراق، سورية...)، **ثانياً**؛ ولأن فرصاً تِقانيّةً جديدة فُتِحَت لتحسين شروط الحرب الأيديولوجيّة ضدّ البقايا المتمرّدة على إرادة الغرب، **ثالثاً**؛ ثم لأنّ الانقلاب الهائل في التوازنات الدوليّة لصالح الغرب، والولايات المتّحدة الأمريكيّة خاصّة، يلغي ثنائيّة الأقطاب ويكرّس أمريكا مركزاً للسياسة الدوليّة، ويضع تحت نفوذها قرار مؤسسات الأمم المتّحدة، بما يجعلها قادرةً، **رابعاً**، على توظيف جميع ما لديها من موارد القوّة الجديدة لتسديد ضربةٍ استراتيجيّة لمن تبقّى من خصومٍ وأعداء.

نعرف، على التحقيق، تفاصيل ما جرى من تطورات دراماتيكيّة في العالم، منذ مطالع تسعينيّات القرن العشرين، من جرّاء الاستخدام الأيديولوجيّ ـ السياسيّ الجديد لفكرة حقوق الإنسان في السياسات الغربيّة؛ وقع تفكيكُ الاتحاد اليوغسلافي، بمثل ما وقع به تفكيك الاتحاد السوفياتي وتشيكوسلوفاكيا: تفجير حركات الانفصال القوميّة، وبعده تفكيكٌ مضاعف للمفَكّك على قاعدة الانتماء الدينيّ ـ القوميّ (على نحو ما جرى في البوسنة والهرسك بين مسلميها والكروات والصّرب)؛ وهو عينُه ما سيجري في ألبانيا بفصْل إقليم كوسوفو عنها. ولقد جرى ذلك كلّه باسم حقوق الإنسان (حقوق أقوام أو حقوق أتباع أديان). وباسم حقوق الإنسان، أيضاً، شُنّت الحرب الأمريكيّة على نظام سلوبودان ميلوسوفيتش في صربيا، ودُمِّرت البلاد والاقتصاد عقاباً له على البقاء خارج النفوذ الأمريكيّ. ثم ضُرب العراق، واحتُلّ بعد ذلك، وحوصِرت كوريا الشماليّة. ولم

يكن ذلك، فقط، بدعوى امتلاكهما أسلحةَ دمارٍ شامل، بل ـ أيضاً ـ بدعوى انتهاكات حقوق الإنسان فيهما.

وبالدعوى عينها حوصرت الصين وحُرِّض ضدّ نظامها وسياساته؛ من قمع المتظاهرين في ساحة تيانان مين إلى قمع سكان مقاطعة التيبت؛ كما حوصرت سورية وصدر في حقّها قانون من الكونغرس الأمريكيّ (= «قانون محاسبة سورية») مهَّد لكلّ ما نراه يجري، اليوم، من عدوانٍ عليها وتفكيك لكيانها. وآخر مستحضرات دعوى حقوق الإنسان، في السياسات الغربيّة، ما جُرِّب تطبيقُه في البلاد العربيّة، في السنين السبع الأخيرة، في نطاق ما عُرِف باسم «الربيع العربيّ»؛ تنفيذاً لهندسةٍ سياسيّة كولونياليّة جديدة أطلّت برأسها منذ نهاية الحرب الباردة، وكان تدميرُ العراق، في حرب الخليج الثانيّة (1991)، فقرة تمهيديّة في نصِّها المتعاقِب فصولاً منذ ذلك الحين!

... تلك عيّنةٌ من فصولٍ دمويّة للاستخدام الأيديولوجيّ لحقوق الإنسان في الصراعات الدوليّة في حقبة العولمة الجارية. والحقّ أنّ العولمة لم تُفْرِج عن إمكانيات تِقانيّة جديدة لتحسين شروط الاستخدام الأيديولوجيّ ذاك فحسب، بل هي وفّرت ممكناتٍ لإجراء تعديلات/تزويرات هائلة لمضمون حقوق الإنسان ولمفهومه الذي صاغه الفكر الإنسانيّ، منذ القرن السابع عشر، وتَعَهَّدهُ بالتطوير انطلاقاً من المقدّمات الفكريّة عينِها! عَنَتْ حقوق الإنسان، في أصولها النظريّة، وفي تجربة الدولة الوطنيّة الحديثة، **حقوق المواطن** داخل الدولة؛ ثم عنت ـ في نطاق نظريّة السيادة الوطنيّة ـ حقوق الشعوب والأمم في استقلالها وسيادتها على أراضيها وثرواتها. وفي الحالَيْن؛ سواء تعلّق الأمرُ بالمواطن، أو بالشعب والأمّة، فإنّ الرابطة التي تَشُدّ أيّاً منهما **رابطة سياسيّة ومدنيّة** تتولّد منها هويّة عليا جامعة هي الهويّة الوطنيّة أو القوميّة؛ أي هي الانتساب إلى **جماعةٍ سياسيّة** لا تعترف بأيّ ولاءٍ فرعيّ يمزّق نسيجَها الجماعيّ إلّا الولاء العامّ لها هي كجماعة، أي للدولة. ومبنى ذلك على أنّ المواطنة، كما الأمّة، علاقةٌ أفقية عابرة للانقسامات الأهليّة العموديّة، يمتنع قيامُها إلّا بتخطي الانقسامات تلك وإطلاق سيرورات الانصهار والاندماج الاجتماعيّ. بهذه الجدليّة تكوّنت الدول، في التاريخ الحديث، وتشكّلت الأوطان واستتبّ الأمر للنُّظم السياسيّة القائمة على مبدإ المواطنة.

المتغيّر الاستراتيجيّ، والخطير، في خطاب حقوق الإنسان، اليوم؛ أعني في استخدامه الأيديولوجيّ الغربيّ، أنه خطابٌ **أنثروبو ـ ثقافيّ**؛ أي أنه دائرٌ على فكرة الهويّات الدينيّة والثقافيّة والطائفيّة والمذهبيّة (تحت عنوان الأقليّات)، والحاجة إلى تمتيع الهويّات تلك بـ«حقوقها»، داخل الدولة، وصولاً إلى الاعتراف بحقّها في الانفصال إن «هي ارتأت» ـ أو، قل، إن ارتأى رعاتُها الخارجيّون ـ مصلحة في ذلك الانفصال! وعندي أنّ في ذلك تزويراً فاضحاً لمعنى حقوق الإنسان، بل لمعنى الإنسان نفسِه؛ فالإنسان تحرَّر من عبوديّة البنى الجماعويّة، التي كبّلت وجوده، حين نجح ـ بالتعاقد الاجتماعيّ ـ في بناء مجتمع سياسيّ ومجتمع مدنيّ (أي جماعات سياسيّة) بعيداً من الروابط التي تشُدُّه إلى الجماعة الطبيعيّة أو الجماعة الأهليّة، والتي تمنعه من تكوين مجالٍ سياسيّ محكوم بقواعد التوافق على المصالح الجامعة والمشتركة؛ أي التي لا يقع التنازع فيها على أساس الاعتقاد الدينيّ أو على أساس مصالح بدائيّة تقتضيها روابط طبيعيّة: مثل روابط

الدّم. **العودة بحقوق الإنسان إلى نفق الهويّات الفرعيّة عودةٌ بالإنسان إلى ما قبل قيام الدولة الوطنيّة**؛ إلى ما افترض فلاسفةُ العقد الاجتماعيّ بأنه **حالة الطبيعة**، وانتقال بخطاب حقوق الإنسان من خطابٍ سياسيّ ومدنيّ، كما كانَهُ دائماً، إلى خطاب أنثروبو ـ ثقافيّ مشدود إلى أغراض منافية، تماماً، لتلك التي قام من أجلها كخطاب: توطيد حقوق المواطنة، وتمتين قواعد النظام السياسيّ الديمقراطيّ في الدولة الوطنيّة الحديثة.

والحقُّ أنّ إدراك الأغراض الثاوية خلف الاستخدام الأيديولوجيّ لهذا الخطاب الأنثروبو ـ ثقافيّ ليس عسيراً على مَن يتابعون مجرى السياسات الدوليّة، اليوم؛ إنّه (خطابٌ) وطيدُ الصّلة بهندسة أنثروبو ـ سياسيّة كولونياليّة، جارية منذ عقود ثلاثة، تبغي إعادة تمزيق عدّة كيانات من العالم وتفكيكها في دويلات تقوم حدودُها على حدود العصبيّات الأهليّة، وعلى حدود الأديان والطوائف والمذاهب! إنها هندسةُ ما بعد التجزئة السايكسبيكويّة؛ ولكنّ مداها، اليوم، عالميٌّ ولا يتعلق، حصراً، بالوطن العربيّ، حتى وإن كان الأخيرُ من ساحات الاختبار الأساس لها. وإذا كانت أزمة نموذج الدولة الوطنيّة قد أطلت، منذ وقتٍ مبكّر، مثلما ذهبت إلى ذلك تعليلات حنّة أرنت، فإنّ الهندسة الكولونياليّة الأنثروبو ـ سياسيّة الجارية ستضع ـ إن هي نجحت ـ فصلاً ختاميّاً لوجود الدولة الوطنيّة نفسه، تماماً كما تحاول العولمة أن تضع نهايةً للمجتمعات؛ كما يذهب إلى ذلك ألان تورين!

* * *

في زمنٍ مضى، كانت مبادئ حقوق الإنسان في جملة عُدّة الاشتغال ـ السياسيّ الأخلاقيّ ـ للحركات المناضلة عن حقوق المواطنة، بل في حملة موارد النضال الديمقراطيّ ضدّ التسلّط والاستبداد والدكتاتوريّة والنظام الكُلّاني: أمّا اليوم فتتحوَّل، تحت وطأة التحوّلات العاصفة، إلى عُدّة اشتغال المشروع الكولونياليّ الجديد، الهادف إلى إعادة هندسة العالم ضدّاً على حقوق الإنسان نفسها! ليس تفصيلاً هو، إذاً، هذا التحوُّل في مضمون حقوق الإنسان ووظيفتها الذي وصفناه بأنه الذي أنجز الانتقال بالحقوق تلك من فكرةٍ إلى أيديولوجيا! □

الثقافة السائدة والدساتير الثابتة(*)

نيفين مسعد(**)

أستاذة العلوم السياسية، كلية الاقتصاد
والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.

مقدمة تحليلة

تتميز الثقافة عموماً بدرجة عالية من الاستمرار، فهي تتكون عبر فترة طويلة من الزمان؛ وهي تعد حصيلة لمجموعة مركبة من العوامل من قبيل العادات والتقاليد والخبرات التاريخية والموروثات الشعبية، ويتم تناقلها من طريق عملية التنشئة بأدواتها المختلفة كالأسرة ودُور العبادة والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني. مع ذلك فإن الثقافة ليست كتلة صمّاء فهي تتغير استجابة للتطورات المستحدثة. وكمثال فإن الزحف العمراني على الأراضي الزراعية قد قلل من القدسية التي كانت تتمتع بها قيمة امتلاك تلك الأراضي والحفاظ عليها وتوارثها من الأجداد إلى الآباء إلى أبنائهم، وحوّل مخزن القيمة من الأرض الزراعية إلى المباني والعقارات. كما أن فعالية وسائل التواصل وقدرتها على إحداث تغيير مجتمعي ساعدت على مناقشة مسائل كانت تعد قبلاً من المحرمات. وهكذا بدأنا نقرأ لكثير من الفتيات عن تجارب التحرش التي تعرضن لها في طفولتهن، ما جعل قضية التحرش تحظى باهتمام عام ورفع الوعي بخطورتها. كذلك أدت أزمة الأيديولوجيتين الشيوعية والليبرالية إلى تبني الحركات السياسية أيديولوجيات هجينة ما بين اليمين واليسار. كما قاد المد الديني على مستوى العالم إلى تطعيم الأطر المدنية ببعض الأفكار الدينية وتجسد ذلك بامتياز في الأحزاب الديمقراطية المسيحية.

(*) في الأصل ورقة قدمت إلى: المؤتمر السنوي لمركز البحوث والدراسات الاستراتيجية ـ التابع للجيش اللبناني (شباط/فبراير 2018).

(**) البريد الإلكتروني: nevinemossaad@yahoo.com.

وكما يلاحظ، فإن هذا التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في مضامين القيم التي تتشكل منها الثقافة قد يكون مبعثه الداخل نتيجة الحراك المجتمعي الطبيعي، أو يكون مبعثه الخارج نتيجة الاحتكاك بهذا الخارج من طريق السفر والدراسة وتكنولوجيا الاتصال. وهو قد يكون إيجابياً، كما قد يكون سلبياً، ولا أدَلَّ على ذلك من المقارنة بين الوعي بقيمة الحفاظ على نظافة البيئة كقيمة إيجابية وبين انتشار التطرف الديني والإرهاب كقيمتين شديدتي السلبية. كذلك فإن التطور قد يكون عابراً أو قد يستمر لبعض الوقت، فالأمر يتوقف على رد الفعل المجتمعي ـ أو ما يسمى «الحاضنة الشعبية» ـ ومدى تقبله هذا التطور. ويفسر لنا ذلك لماذا تنجح أفكار اليمين المتطرف في دولة معينة ولا تنجح في دولة أخرى، ولماذا يصوت الناخبون لأفكار كهذه في انتخابات ويرفضونها في سواها؟

لكن حتى هذه اللحظة لم تتعرض الدراسة للعلاقة بين الدساتير والثقافة، فالأصل في الدساتير أنها تتميز بدرجة عالية من الثبات والاستقرار، لأنها تمثل الإطار الحاكم لكل تفاعلات النظام ومؤسساته على المستوين الداخلي والخارجي، وبالتالي فهي لو تعرضت للتغيير المستمر فإن هذا يؤدي إلى اضطراب تلك التفاعلات وعدم استقرارها. وبذلك نصير في هذه الدراسة إزاء متغيرين يتميز كل منهما بالاستمرارية أي الثقافة من جانب والدساتير من جانب آخر، فكيف نتعامل مع علاقةٍ طرفاها الاثنان على هذا النحو من الثبات؟ بمعنى كيف يمكن لمتغير ثابت أن يؤثر في متغير ثابت آخر؟ سبق القول في الفقرة السابقة إن الثبات المقصود نسبي وإن الثقافة معرضة للتغيير متى توافرت عوامل معينة، والأمر نفسه يصدق على الدساتير، فهي قابلة للتعديل لتعكس التطور في سياسات النظام الداخلية؛ كالانتقال مثلاً من الأحادية الحزبية للتعدد الحزبي ومن الاقتصاد المركزي لاقتصاد السوق أو لتتسق مع اختلاف توجهات النظام الخارجية وتحالفاته الإقليمية والدولية. ففي مثل هذه الحالات، ما لم تتعدل بعض نصوص الدستور لتلاقي التطورات المذكورة فإنها تصبح مفارقة للواقع وتنظم أوضاعاً وعلاقات لا وجود لها في الحقيقة. والثقافة قد تكون أحد مفاتيح تغيير الدستور أو حتى الاستغناء عنه بالكلية كما لو شاع الفكر الذي يقول إنه لا يوجد دستور غير كتاب الله، أو إن تعدد الدساتير في منطقة معينة يُعوِّق وحدتها. لكن الدساتير أيضاً قد تكون من مفاتيح تغيير الثقافة كما لو تبنى الدستور الشكل الديني أو المذهبي للدولة حيث يمهد لتغير منظومة القيم ويروِّج ادعاء امتلاك الحقيقة المطلقة.

إن أبرز القيم التي أعلنتها الاحتجاجات الشعبية العربية هي قيم: مدنية الدولة، والمشاركة السياسية عموماً وللمرأة والشباب خصوصاً، والعدالة الاجتماعية.

ستبحث هذه الدراسة في كيف يمكن للتغير في الثقافة أن يؤثر وينعكس على التغير في الدساتير. وتحقيقاً لذلك ستركز على تحليل أبرز المستجدات على الثقافة العربية منذ عام 2011 وحتى عام 2018، ثم تنتقل لتناول كيف انعكست هذه المستجدات على الدساتير الجديدة التي شهدتها الأقطار العربية التي كانت مسرحاً للاحتجاجات الشعبية. هذا مع العلم بأن الدراسة في تعاملها مع الحالتين اليمنية والليبية إنما تتعامل مع مشروعين دستوريين وليس مع دستورين

ساريين نتيجة عدم اكتمال المسار الدستوري في هاتين الدولتين. وفي ما يأتي تتابع الدراسة تناول فكرتها الرئيسيّة من خلال قسمين اثنين هما:

أولاً: مستجدات الثقافة العربية في الألفية الثالثة

عرفت البلدان العربية ظاهرة الاحتجاجات الشعبية في مراحل مختلفة من تطورها المعاصر، ومن ذلك تظاهرات الخبز التي اجتاحت عدداً من العواصم العربية في الثمانينيّات والتسعينيّات مع التوجه نحو سياسات الإصلاح الهيكلي وخفض الإنفاق الحكومي كجزء من متطلبات مؤسسات التمويل الدولية. لكن هذه الاحتجاجات سرعان ما كان يتم احتواؤها، إما بتراجع الحكومات العربية عن رفع أسعار السلع الأساسية، وإما بإخماد تلك الاحتجاجات بالقوة بسبب محدودية المشاركين فيها ومحدودية انتشارها الجغرافي. أما ما شهدته البلدان العربية منذ عام 2010 وبصورة أوضح منذ عام 2011 فقد كان مختلفاً عما سبقه، سواء لجهة الأعداد الغفيرة من المواطنين التي شاركت في الاحتجاجات من سائر الشرائح العمرية والطبقات الاجتماعية والمناطق الجغرافية، أو لجهة الشمول الذي تميزت به الشعارات المرفوعة في تلك الاحتجاجات وجمعها بين ما هو اقتصادي «عيش» وما هو سياسي «حرية ـ كرامة إنسانية»، أو لجهة الاستمرارية، التي بلغت في حدها الأدنى ثمانية عشر يوماً كما كان الحال في مصر وبلغت في حدها الأقصى سبع سنين كما هو الحال في كل من سورية وليبيا واليمن مع حصول تطور خطير في هذه الحالات الثلاث من الاحتجاجات السلمية للصراعات المسلحة.

ومثل كرة الثلج راحت الحركة الاحتجاجية تتدحرج من بلد عربي إلى آخر وتصل بلداناً لا عهد لها بظاهرة خروج المواطنين إلى الشارع كما هو الحال في سلطنة عمان، وترفع سقف مطالباتها إلى مستوى غير مسبوق في دول أخرى مثل مملكة البحرين حيث ارتفع الشعار الشهير «الشعب يريد إسقاط النظام»، وتحاول تطوير معارضتها السياسية استفادة من الزخم الموجود في المنطقة كما حدث في العراق وبدرجة أقل في المغرب والأردن. ومثل هذا الشمول للظاهرة الاحتجاجية داخل الدولة العربية الواحدة وفيما بين الدول العربية المختلفة جعل الحديث عن مستجدات ثقافية يتجاوز الحدود القُطرية ويمثل حالة عربية عامة.

وبوجه عام يمكن القول إن أبرز القيم التي أعلتها الاحتجاجات الشعبية العربية هي قيم: مدنية الدولة، والمشاركة السياسية عموماً وللمرأة والشباب خصوصاً، والعدالة الاجتماعية. وبطبيعة الحال فإن الملاحظة المبدئية على هذه القيم المختارة أنها ليست قيماً مستجدة وهي ليست كذلك بالفعل، فثمة تاريخ طويل للتعاطي عربياً مع قضية الهوية أو الديمقراطية أو الأقليات أو عدالة توزيع عوائد التنمية، وهي القضايا التي تتصل بها القيم المذكورة بشكل مباشر. لكن في ما يلي سيتطرق التحليل إلى بعض الأبعاد المستجدة في طرح هذه القيم/القضايا على مدار السنين السبع السابقة.

1 ـ مدنية الدولة

تشابهت الحركات الاحتجاجية العربية في بداياتها الأولى حيث قامت مجموعة من الشباب المتعلم الذين ينتمون غالباً إلى الطبقة الوسطى والناشطين في تيارات مدنية يسارية وليبرالية، بالتظاهر في الميادين العامة. وفيما بعد وحين تأكدت التيارات الإسلامية من قوة تلك الحركات وانتشارها لم تلبث أن التحقت بها. وانعكست هذه البداية المدنية ـ إذا جاز القول ـ للاحتجاجات الشعبية على آليات التعبير عن الاحتجاج، وكانت أكثر الآليات شيوعاً في التعبير هي الغرافيتي أو الرسم على الجدران والأشعار العامية والفصحى فضلاً عن المعزوفات الموسيقية.

ومثل هذه البداية هيأت للقوى المدنية أنها صاحبة حق في الحديث عن مدنية الدولة، وبخاصة أن القوى الإسلامية أخذت تنافسها على الحضور في الشارع مستفيدة من قدرتها الكبيرة على الحشد والتعبئة. وهكذا شهدنا ما يمكن وصفه، بشيء من التبسيط، بعرض قوة متبادل بين التيارات السياسية المختلفة، ومن ذلك أنه بعد أيام قليلة من تنحّي الرئيس المصري حسني مبارك عن الحكم جاء الشيخ يوسف القرضاوي من مقر إقامته في قطر ليخطب في ميدان التحرير أو ميدان الثورة، وفي تلك المناسبة خلع الإسلاميون عليه «وصف إمام الثورة». واتصالاً بالموضوع نفسه أغرق الظهور الإعلامي للإسلاميين من الإخوان والسلفيين الفضائيات المصرية، وجرت أسلمة العملية السياسية بإطلاق تعبير «غزوة الصناديق» على أول استفتاء شهدته مصر على الإعلان الدستوري في آذار/مارس 2011 وصولاً إلى رفع الآذان أثناء انعقاد جلسة مجلس الشعب المنتخب في أول انتخابات تشريعية تشهدها البلاد بعد حل المجلس السابق.

في هذا السياق بدا مصطلح مدنية الدولة وكأنه تلخيص للصراع السياسي بين القوى المختلفة، وكما سبق القول فإن قضية الهوية لم تختف أبداً من السجال السياسي العربي العام، لكنها كانت تظهر أساساً عند تعديل الدستور، أو عند وضع دستور جديد، حيث تثور دائماً مسألة العلاقة بين الدين والتشريع؛ وهل الشريعة تعد مصدراً للتشريع أم مصدره الوحيد؟ ففي اليمن على سبيل المثال كان هذا موضوعاً كبيراً للنقاش عند وضع دستور الوحدة. لكن الجديد في الألفية الثالثة تمثل بالتركيز على مسألة مدنية الدولة نفياً لدينيتها، وهو ما أثار جدلاً نظرياً واسعاً جوهره السؤال التالي: هل يوجد في أدبيات الفكر السياسي والنظرية السياسية ما يسمى «مدنية الدولة» أم أن وصف مدني يرتبط بالمجتمع وحده كما ورد لدى فلاسفة العقد الاجتماعي ومن جاء بعدهم؟ وتأثرت الإجابة عن هذا السؤال النظري بطبيعة الموقف السياسي، فمن يرفضون تضمين هذه المدنية في الدستور ينفون أساسها النظري، ومن يؤيدون النص عليها يرون أنها مرادفة للحداثة، وبالتالي حين نقول الدولة المدنية فإنما نعني بها الدولة العصرية أو الدولة الحديثة.

واتصالاً بمدنية الدولة برز اعتناء كبير بقيمة التعددية بوصفها من أخص خصائص الدولة المدنية التي هي بحكم التعريف دولة لكل مواطنيها بغض النظر عن اختلافاتهم الدينية أو العرقية أو اللغوية. وسمحت أجواء الاحتجاجات الشعبية التي جمعت أعداداً غفيرة من المواطنين في مكان واحد ووحدت هتافاتهم المطالبة بإسقاط النظام؛ سمحت هذه الأجواء بتجاوز الانتماءات الأولية الضيقة للدين والطائفة واللغة. وهكذا رأينا في ميدان التحرير في وسط القاهرة المشهد الرائع المتمثل بأداء المسلمين الصلاة في حراسة المسيحيين، كما رأينا كيف فتحت كنيسة قصر الدوبارة

أبوابها لعلاج المصابين برصاص قوات الأمن أو بالاختناق من جراء الغاز المسيل للدموع، وأُطلق على هذه الكنيسة اسم كنيسة الثورة. يلاحظ هنا أن الانخراط المسيحي في الحياة السياسية منذ كانون الثاني/يناير 2011 يمثل خروجاً عن السلبية السياسية التي ميزتهم قبل هذا التاريخ، وقد حافظوا على هذا النمط الجديد من سلوكهم السياسي في كل المراحل التالية على هذا التاريخ سواء من خلال تقديم الشهداء خلال المواجهات الأمنية كما هو الحال في واقعة ماسبيرو في تشرين الأول/أكتوبر 2011 حين استُشهد بعض الشبان الأقباط أمام مبنى الإذاعة والتلفزيون في ماسبيرو أو من خلال المشاركة الكثيفة في الاستحقاقات الانتخابية من الإعلان الدستوري للانتخابات التشريعية والرئاسية وصولاً إلى تظاهرات 30 حزيران/يونيو.

تميزت النظم كافة التي اندلعت فيها احتجاجات شعبية بأنها كانت تعاني مشكلة في توزيع الموارد سواء بين الطبقات المختلفة أو بين الأقاليم الجغرافية المختلفة.

وفي ميدان التحرير وسط صنعاء تظاهر الحوثيون جنباً إلى جنب مع الإخوان المسلمين، وتحول الحراك الجنوبي إلى حراك يمني عابر للإقليمية. وفي مجتمع بالغ التنوع بطبيعته كالمجتمع السوري كان من المفهوم أن تتعدد الروافد الإثنية للمشاركة الشعبية في الاحتجاجات مع تفاوتات في نسب المشاركة بحسب الموقف من النظام الحاكم. وشارك الأمازيغ إلى جانب العرب في الفعاليات الاحتجاجية الليبية. إلا أنهم مع بدء المرحلة الانتقالية قاطعوا انتخابات المؤتمر الوطني العام احتجاجاً على تدني نسبة تمثيلهم. وهذا يقودنا إلى التمييز بين مرحلة التظاهر والاحتجاج، وهي مرحلة جامعة تألقت فيها روح المواطنة في الساحات العربية كافة، وبين المرحلة الانتقالية التي مثلت ارتداداً عن بعض المكاسب التي سبق تحقيقها. وارتبط هذا الارتداد بأمرين هما: صعود جماعات العنف السياسي الإسلامي من جهة، وتعقيدات المرحلة الانتقالية من جهة أخرى؛ من هنا تكررت حوادث الاعتداء على المسيحيين في مصر وشهدت مصر لأول مرة قتل أربعة من المصريين الشيعة في حزيران/يونيو 2013 بينهم القيادي الشيعي حسن شحاتة، واندلعت أعمال الشغب فى معاقل الأمازيغ في ليبيا.

2 ـ المشاركة السياسية

عرضت النقطة السابقة لمشاركة سائر المكونات الوطنية في الاحتجاجات الشعبية وهذا ما جعلها تختلف عن سابقاتها في ثمانينيات القرن الماضي وتسعينياته. وبوجه خاص، برزت مشاركة النساء والشباب فى الاحتجاج الجماهيري، وهذه ظاهرة ركزت عليها وسائل الإعلام المحلية والدولية. لكن بطبيعة الحال حين نقول إن النساء والشباب كانوا الأكثر مشاركة في الاحتجاجات فإن التعبير لا يكون دقيقاً تماماً لأنه يتجاهل التداخل بين الفئتين المذكورتين، فبعض النساء المشاركات كن شابات، ومن هنا فإن الفصل بين هاتين الفئتين هو لغرض تسهيل التحليل لا أكثر.

بداية بالنساء؛ فلقد كان لهن تاريخ معتبر في مجال المشاركة السياسية في الدول التي شهدت احتجاجات شعبية وصولاً إلى رئاسة الدولة نفسها واعتلاء عرش المُلْك كما في كل من مصر واليمن.

كما تميَّزت الحركة النسائية التونسية بأنها الأقوى على مستوى الوطن العربي منذ أَولاها الحبيب بورقيبة اهتماماً كبيراً غداة الاستقلال. وبما أن النظامين السوري والليبي كانا نظامين تقدميين فلقد انعكس هذا إيجاباً على الوضع السياسي للمرأة بأشكال مختلفة. لكن ما ميّز المشاركة السياسية النسائية في الاحتجاجات العربية بُعدان أساسيان: **البعد الأول** هو نوع المشاركة السياسية نفسها، حيث شاركت النساء بقوة في كل الفعاليات الاحتجاجية من تظاهر واعتصام وإضراب، وسقطت منهن شهيدات في المواجهة مع قوات الشرطة والجيش، هذا إضافة إلى قيامهن بدور أساسي في عملية التشبيك بين المحتجين والخدمة في الصفوف الخلفية. **البعد الثاني** يرتبط بسابقه وجوهره انتقال النساء من المشاركة داخل النظام إلى المشاركة ضد النظام، أو الانتقال من مربع الموالاة إلى مربع المعارضة، وهكذا سنجد النساء حاضرات في كل الأطر السياسية التي واكبت المرحلة الانتقالية،واقترن هذا الحضور بتحديد حصص لمشاركتهن السياسية كما حدث في مصر وتونس واليمن على سبيل المثال.

إن لجوء العديد من النظم العربية لتنفيذ «روشتة» البنك الدولي التي تقلص دور الدولة في دعم الفئات الفقيرة والمهمشة، كان مسؤولاً إلى حد كبير عن مفاقمة عوامل الاحتقان الشعبي.

وفي ما يتعلق بالشباب سبق القول إنهم من أشعلوا فتيل الثورة؛ ومع أن شباب الطبقة الوسطى قاموا بدور معتبر في نقل الفعاليات الاحتجاجية للخارج عبر استخدامهم وسائل التواصل الاجتماعي، إلا أن هذا لا ينبغي أن يحجب حقيقة المشاركة الكثيفة لأبناء الطبقات الفقيرة الذين إما أنهم يعانون البطالة وإما أنهم يعملون بأجور متدنية وبما لا يناسب المؤهلات التي حصلوا عليها. اتصالاً بذلك لا ننسى أن من أشعل فتيل الاحتجاجات الشعبية في تونس كان بائع الخضر الشاب محمد البوعزيزي. وبعد مرور سبع سنين على اندلاع ما يُعرف بثورة الياسمين، وفي كانون الثاني/يناير 2018 تجددت الاحتجاجات الشعبية في تونس وكان وقودها الشباب مجدداً. لكن لم يقتصر دور الشباب على التظاهر والاحتجاج والاعتصام لكنهم أدّوا دوراً أساسياً في تأمين المؤسسات العامة والممتلكات الخاصة عندما فُتحت السجون وأُطلق المجرمون، وترافق ذلك مع اختفاء قوات الشرطة من الشوارع كما حدث في مصر.

من جهة أخرى نشطت بشدة ظاهرة تكوين الائتلافات الشبابية، وهي ظاهرة كان لها ما لها وعليها ما عليها؛ فمن جهة كانت مؤشراً واضحاً على انخراط الشباب في السياسة ووضع حدٍّ لحالة الاغتراب التي لازمتهم قبل ذلك نتيجة شعورهم بعدم أهمية دورهم السياسي، لكن من جهة أخرى فهي كانت مؤشراً أيضاً على التشرذم وعدم القدرة على تكوين كيانات قوية تعكس تباينات في المواقف السياسية وليس صراعاً بين المصالح الخاصة. ومن الظواهر الجديدة أيضاً التي ارتبطت بالمشاركة السياسية للشباب بروز الدور السياسي لروابط المشجعين الرياضيين أو «الألتراس»، وهي ظاهرة لم تعرفها مجتمعاتنا العربية وتعرضت لها مصر بشدة منذ عام 2011، فلقد نجحت التيارات السياسية المختلفة في اختراق هذه الروابط مستغلة الحماسة التي تميز بها أعضاؤها من أجل تعبئتهم في اتجاه أو في آخر.

3 ـ العدالة الاجتماعية

تميزت النظم كافة التي اندلعت فيها احتجاجات شعبية بأنها كانت تعاني مشكلة في توزيع الموارد سواء بين الطبقات المختلفة أو بين الأقاليم الجغرافية المختلفة. وفي هذا الإطار ظهرت الثنائيات التي عرفناها من قبيل ثنائية القلة التي تملك مقابل الأغلبية التي لا تملك، أو ثنائية الساحل الغني والداخل الفقير أو الشمال والجنوب. وفي الوقت الذي تُكتَب فيه هذه الدراسة، يشهد السودان ـ وهو ليس من بلدان الربيع العربي ـ تظاهرات ضد غلاء الأسعار، وقبل ذاك اندلع ما يُعرَف بالحراك في منطقة الريف المغربي، هذا بطبيعة الحال دون الحديث عن تونس مهد أول الاحتجاجات في كانون الأول/ديسمبر، التي أخذت التظاهرات فيها تتجدد سنوياً تقريباً بمناسبة الاحتفال بذكرى سقوط بن علي؛ وصولاً إلى تظاهرات كانون الثاني/يناير 2018. هنا يُلاحَظ، كما سبق التوضيح، أن لجوء العديد من النظم العربية لتنفيذ «روشتة» البنك الدولي التي تقلص دور الدولة في دعم الفئات الفقيرة والمهمشة، كان مسؤولاً إلى حد كبير عن مفاقمة عوامل الاحتقان الشعبي، هذا من جهة. ومن جهة أخرى فإن انتشار الفساد السياسي كان يمثل مصدراً مهماً من مصادر استنزاف موارد الدولة سواء كانت تلك الدولة من دول الربيع العربي أو لم تكن.

من هنا صار مطلب العدالة الاجتماعية أو العدالة التوزيعية شعاراً مرفوعاً منذ عام 2010 وبتنويعات مختلفة عليه، وارتبط ذلك بتصاعد الأصوات الداعية لمحاسبة أركان النظم السابقة محاكمة اقتصادية، وليس فقط محاكمة سياسية، ومنع اشتغالها بالعمل العام (العزل السياسي)، وتلك قضية كانت موضع جدل كبير ما بين التأييد والمعارضة سواء للاختلاف حول المبدأ ذاته ومدى ديمقراطيته، أو للاختلاف حول المستهدفين بتطبيقه ومن يكونون. كما ارتبط ذلك بالاهتمام بدور الأجهزة الرقابية في محاربة الفساد ودعم الدور الرقابي للبرلمانات العربية على الحكومات تحقيقاً لمعايير النزاهة والشفافية. هذا فضلاً عن السعي لاسترداد الأموال المنهوبة والمهرّبة إلى الخارج وإعادة توزيعها بشكل عادل بين المواطنين.

جدير بالذكر أن الطموحات العالية التي رافقت الاحتجاجات الشعبية وشعور الجماهير بالاقتدار بعد إطاحة نظمها المستبدة، هذه الطموحات قد تسببت في ما يمكن أن نسميه «تفجير ثورة التوقعات»، بمعنى تكاثر الحركات المطلبية من الفئات الاجتماعية كافة تقريباً. ورغم أن بعض هذه الحركات كان محقاً في التعبير عن مشاعر الظلم الاجتماعي التي يعانيها أفرادها إلا أن البعض الآخر أراد الاستفادة من الفوضى الفاصلة ما بين إطاحة رئيس وقدوم آخر لرفع مطالب جديدة.

ثانياً: الدساتير العربية ما بين الاستمرار والتغيير

من النقطة السابقة توصلنا إلى أن الاحتجاجات الشعبية التي مرّت بها بعض النظم العربية في الألفية الثالثة قد دفعت إلى الواجهة بعدد من القيم التي لا يمكن الزعم أنها جديدة، لكنها كانت، إذا جاز التعبير، متوارية أو غير ذات شأن. وفي ظل وضع كهذا يبدو من المنطقي أن تنعكس هذه القيم دستورياً حتى لا تنشأ فجوة بين الواقع والدستور. هنا يمكن القول إن الترجمة الدستورية للقيم المشار إليها أعلاه قد تأثرت بمجموعة من العوامل الأساسية: العامل **الأول** هو درجة تمثيل

كل القوى التي شاركت في الاحتجاجات الشعبية داخل اللجنة أو الجهة التي قامت بوضع الدستور، سواء كانت هذه الجهة منتخبة مباشرة كما كان الحال مع المجلس الوطني التأسيسي في تونس حيث صوَّت الناخبون مباشرة لانتخاب ممثليهم في المجلس، أو كانت منتخبة بصورة غير مباشرة كما حدث في لجنة الخمسين في مصر حيث قامت المؤسسات الرسمية وغير الرسمية باختيار ممثليها في هذه اللجنة، أو كانت معينة من جانب رئيس الجمهورية كما تحقق مع لجنة دستور عام 2012 في سورية. تكمن أهمية هذا المعيار في أن يأتي الدستور حصيلة لتفاعل مختلف القوى الاجتماعية والتيارات السياسية، ولا يخضع لمنطق المغالبة من خلال هيمنة طرف واحد على عملية وضع الدستور.

على سبيل المثال فإن الجمعية التأسيسية الأولى التي ألّفها البرلمان المصري (مجلس الشعب + مجلس الشورى) طغى عليها تمثيل التيار الديني صاحب الأغلبية في البرلمان بمجلسيه. ولما كان الإعلان الدستوري في آذار/مارس 2011 لا يعطي نواب البرلمان حق عضوية الجمعية التأسيسية فقد طُعن بتشكيل الجمعية وحكم القضاء الإداري ببطلانها. وفي تأليف الجمعية التأسيسية الثانية تم أيضاً التحايل لزيادة وزن التيار الديني، وهو ما أدى إلى انسحاب الكنائس المسيحية من عضوية الجمعية فضلاً عن انسحاب العديد من القوى المدنية الليبرالية. وفي سورية لم تشارك أي من قوى المعارضة في عضوية اللجنة التي ألّفها الرئيس بشار الأسد بقرار جمهوري لوضع الدستور، الأمر الذي وضع سقفاً محدداً لدرجة التغيير الذي دخل على نصوص دستور عام 1973. والسؤال الذي يبرز في هذا الخصوص هو: ألا يقلل عرض الدستور على الاستفتاء الشعبي من أثر تغييب بعض القوى عن المشاركة في صنع مواد هذا الدستور ما دام بإمكان أي مواطن أن يُصوّت بـ لا؟ نظرياً يُعتبر الاستفتاء الشعبي ضمانة لديمقراطية الدستور لكن الخبرة العملية تثبت أن نتائج التصويت على مشروعات الدساتير عادة ما تفضي إلى تأييدها.

العامل **الثاني** المهم يرتبط بسابقه، أي بطريقة صنع الدستور، فكلما خضعت صيغة النصوص الدستورية للتوافق السياسي بين مختلف الأعضاء خرج الدستور معبراً عن القيم التي يتبناها عدد متنوع من القوى الاجتماعية والسياسية. على سبيل المثال، أبدى التيار الديني الذي جسّده حزب النهضة التونسي داخل المجلس الوطني التأسيسي درجة عالية من المرونة في التجاوب مع مخاوف التيار المدني فأدى إلى التوصل إلى نصوص توافقية في ما يخص علاقة الدين بالدولة. وهكذا لم ينص الدستور التونسي على أي دور للشريعة الإسلامية في العملية التشريعية، لكن في المقابل نص على دور الدولة كراعية للدين. ومصطلح الرعاية هو مصطلح مراوغ يمكن تأويله في عدة وجوه.

يقودنا ذلك إلى مناقشة العامل **الثالث** الذي تحكّم في تضمين أو استبعاد القيم المنبثقة من الحركات الاحتجاجية الشعبية، وذلك هو العامل المتعلق بمدى مرونة القيم المطلوب تضمينها. وكمثال فإن القيم المرتبطة بالدِين والأخلاق هي بطبيعتها قيم قليلة المرونة ولا تستجيب بسهولة لمطالب التغيير، وبالتالي فإنها تجد دائماً من يعارض أي مساس بها، حتى وإن كانت للمطالبين بالتغيير شرعيتهم المستمدة من صناعة بيئة التغيير: أَي حتى لو كان لهم دور معتبر في الاحتجاجات الشعبية. لكن هذا النوع من القيم ليس وحده الذي لا يتمتع بالمرونة؛ فهناك أيضاً القيم التي ترتبط

بتاريخ مؤسسات الدولة ودورها في النظام السياسي، فإذا كانت المؤسسة العسكرية تحظى بوضع سياسي خاص منذ الاستقلال فمن المتعذر تجاهل هذا الوضع في مشروعات الدساتير. من هنا، ورغم الاختلاف الجذري لظروف وضع الدستور المصري في عام 2012 عنها في عام 2014، فإن كلا الدستورين احتفظا بوضع خاص للمؤسسة العسكرية. ثم نأتي للقيم التي يتطلب تضمينها توفير موارد معيَّنة، وهذه القيم بدورها لا تتميز بالمرونة لأنها قد تتجاوز حدود قدرة الدولة على تجهيز الموارد المطلوبة، وإذا ما تم تضمينها فعلياً في الدستور بسبب الضغوط الشعبية فإنها لا تُفعّل ما دامت هي تتجاوز حدود الاستطاعة.

إن الطموحات العالية التي رافقت الاحتجاجات الشعبية وشعور الجماهير بالاقتدار بعد إطاحة نظمها المستبدة، هذه الطموحات قد تسببت في ما يمكن أن نسميه «تفجير ثورة التوقعات»، بمعنى تكاثر الحركات المطلبية من الفئات الاجتماعية كافة تقريباً.

ثمة عامل **رابع** يتعلق بخارطة الانتقال الديمقراطي التي التزمت بها دول الربيع العربي، فهذه الخريطة تميزت بعدة خصائص حالت دون ترجمة بعض القيم التي رفعتها الاحتجاجات الشعبية في الدساتير الجديدة أو في القليل حجّمت وجودها. من هذه الخصائص الارتباك والتخبط وإطالة أمد وضع الدستور. هنا تكفي الإشارة إلى حجم التعديلات التي دخلت على الإعلان الدستوري الليبي الذي تم وضعه في تشرين الأول/أكتوبر عام 2011، الذي مثّل الأساس لكل الخطوات التي تم اتخاذها لاحقاً بما في ذلك تأليف لجنة وضع الدستور وعملها. كما أن طول مدة عمل المجلس الوطني التأسيسي في تونس كاد يوقع البلاد في مأزق سياسي كبير ويضع عملية وضع الدستور في مهب الريح لولا تدخل أطراف الرباعية. ويلاحظ بوجه عام أنه كلما طالت مدة وضع الدستور زادت احتمالات الضغوط الداخلية والخارجية على واضعي الدستور في اتجاهات متعارضة.

أخيراً نأتي إلى العامل **الخامس** المتعلق ببيئة صنع الدستور ودرجة ما تتمتع به من استقرار سياسي. فالدستور الليبي، أو بتعبير أدق مشروع الدستور الليبي، وُضع في وقتٍ تصاعد فيه عنف الجماعات الإرهابية وصراع مسلح على الموارد النفطية ومحاولات للانفصال الجهوي، وتلك ظروف لا تمثل بيئة مناسبة لصنع دستور متوازن. كما أن مسلحين اختطفوا أحمد عوض بن مبارك مدير مكتب الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي وأمين عام مؤتمر الحوار الوطني لمنعه من تسليم مشروع الدستور للرئيس في كانون الثاني/يناير 2015 ما أدى إلى تأجيل الاستفتاء على الدستور لأجل غير مسمى.

هكذا، وأخذاً في الحسبان هذه العوامل الأساسية، تعرض الدراسة في ما يلي لكيفية معالجة دساتير دول الربيع العربي قضايا الهوية والديمقراطية والتنمية المتوازنة.

1 ـ هوية الدولة

كما سبق القول حظيت قضية هوية الدولة بنقاش واسع ومطوَّل في المداولات الخاصة بوضع الدساتير الجديدة في دول الربيع العربي. هنا تجدر الإشارة إلى أنه مع أن فكرة «المدنية» تتعارض

مع الدور السياسي للمؤسسات الدينية كما تتعارض مع الدور السياسي للمؤسسة العسكرية، إلا أن الجدل الذي ارتبط بمسألة «المدنية» من عدمها انصب على علاقة الدين بالسياسة بأكثر مما ارتبط بعلاقة الجيش بالسياسة. وفي هذا الخصوص تباينت مواقف الدساتير العربية؛ فلقد نص الدستور التونسي صراحة على أن تونس دولة مدنية تقوم على المواطنة، كما تضمن مشروع الدستور اليمني نصاً يفيد بأن جمهورية اليمن دولة اتحادية مدنية ديمقراطية عربية إسلامية واستطرد. في المقابل فإن الدستور المصري لعام 2014، الذي وُضع بعد إطاحة حكم الإخوان، لم يتوافق واضعوه على مدنية الدولة وتضمنت الديباجة أن هذا الدستور يستكمل بناء دولة ديمقراطية حديثة حكومتها مدنية، أي أن الحكومة وليست الدولة هي التي تحمل صفة المدنية. أما مشروع الدستور الليبي فقد اقترح نصاً جوهره أن ليبيا دولة إسلامية ما يعني نفي الطابع المدني عنها.

على هذا الأساس إذا تصورنا أن مواقف دساتير دول الربيع العربي من القضية موضع الذكر تتوزع على خط متواتر (Continuum)، فسنجد في أحد طرفَي الخط كلاً من الدستور التونسي ومشروع الدستور اليمني اللذين نصّا على مدنية الدولة، وذلك رغم اختلاف التطور الاجتماعي في كلتا الدولتين؛ وفي منتصف الخط سنجد مصر التي جعلت المدنية صفة لحكومتها كحل وسط توصل إليه أعضاء لجنة الخمسين؛ وفي الطرف الآخر للخط سنجد مشروع الدستور الليبي الذي لم تشر نصوصه المقترحة لا إلى مدنية الدولة ولا إلى الحكومة. وعلى حين لم يحدد الدستور التونسي علاقة الشريعة الإسلامية بالعملية التشريعية فإنه جعل الإسلام شرطاً من شروط الترشح لرئاسة الجمهورية، علماً بأن عدد المسيحيين في تونس محدود جداً، وإن تكن فيها أقلية يهودية تتركز في جزيرة جربة، ويصطدم ربط منصب الرئاسة بدين معين بفكرة مدنية الدولة التي نص عليها الدستور. ويلفت الانتباه أن الدستور السوري أيضاً اشترط أن يكون رئيس الدولة مسلماً رغم أنه من المفترض عملياً أن الدولة السورية ذات توجه علماني؛ هذا **أولاً**، ومن جهة **أخرى** فإن المجتمع السوري من أكثر المجتمعات العربية تنوعاً سواء على المستوى الديني أو على المستوى المذهبي فضلاً عن المستوى العرقي، ومن جهة **ثالثة** فإن الدستور السوري حجّم دور الدين في التشريع فتحدث عن الفقه وليس عن الشريعة الإسلامية كمصدر رئيسي للتشريع.

إن الاحتجاجات الشعبية التي مرّت بها بعض النظم العربية في الألفية الثالثة قد دفعت إلى الواجهة بعدد من القيم التي لا يمكن الزعم أنها جديدة، لكنها كانت، إذا جاز التعبير، متوارية أو غير ذات شأن.

وفي ما يخص مشروع الدستور اليمني فإنه اشترط أيضاً إسلام رئيس الدولة، وجعل الشريعة الإسلامية مصدراً للتشريع وليست مصدره الوحيد كما هو الحال مع الدستورين المصري والليبي، علماً بأن مشروع الدستور الليبي ذهب بعيداً في تأكيد دينية الدولة باقتراح النص على أن السيادة لله وحده يودعها بإرادته لدى الأمة. وبالدخول في تفاصيل من نوع تجريم الاعتداء على المقدسات الإسلامية وتحديد هذه المقدسات، وباعتبار الزكاة مقوماً أساسياً في المجتمع... إلخ، وهذا ما اقترحه أيضاً مشروع الدستور اليمني. ويعكس ضعف الاتساق بين النصوص الدستورية الخاصة

بعلاقة الدين والدولة نوعاً من الحيرة في تحديد الموقف من هذه العلاقة، إذ لم تجد هذه النصوص أي غضاضة في التشديد المتكرِّر على المواطنة المتساوية للجميع، ورغم ذلك استبعاد فئة من المواطنين من المنافسة على منصب رئيس الجمهورية، ولا وَجَدَت تعارضاً بين التهرّب من الإشارة إلى مدنية الدولة وفي الوقت نفسه الاحتفاء بالمواطنة التي هي جوهر الدولة المدنية.

يقودنا ذلك إلى تناول النقطة الخاصة بالمواطنة في دساتير ومشروعات دساتير دول الربيع العربي حيث نجد تطوراً حقيقياً في ما يتعلق بحقوق المواطنين الذين لا ينتمون إلى دين الأغلبية أو لغتها. فلقد التفت الدستور المصري سواء في عام 2012 أو في عام 2014 إلى شرائع المسيحيين واليهود وجعلها مصدراً رئيسياً للتشريعات المنظمة لأحوالهم الشخصية، لكن دستور 2014 قطع خطوة أبعد بإلزام مجلس النواب بوضع قانون ينظم بناء الكنائس، بحيث يسمح للمسيحيين بممارسة شعائرهم بحرية، وهذه قضية لها تاريخ طويل في مصر. كما نص الدستور ولأول مرة على تمثيل المسيحيين في أول مجلس نواب وعلى تمثيلهم بصورة مناسبة على المستوى المحلي، وتضمنت ديباجته احتفاء بالسيدة مريم العذراء ووليدها. وقد بُذِلَت محاولات لانفتاح الدستور على أتباع الديانات غير السماوية ومنهم البهائيون على سبيل المثال، إلا أنها ارتطمت بموقف التيارات الدينية عموماً والسلفية خصوصاً.

وفي ما يخص غير العرب نجد أن مشروع الدستور الليبي قد اقترح الاعتراف بلغات الأمازيغ على اختلافها باعتبارها جزءاً من التراث الجامع بين كل الليبيين، وبرز اتجاه لاعتبار تلك اللغات رسمية مثلها مثل اللغة العربية؛ لكن هذه النقطة لم تُحسم كون الدستور نفسه لم يصدر. جدير بالذكر أن الالتفات إلى المكوِّن الأمازيغي بصورة واضحة كان قد تم مع تعديل الدستور المغربي في عام 2011 الذي جعل من اللغة الأمازيغية لغة رسمية كحال اللغة العربية، ثم مع تعديل الدستور الجزائري في عام 2016 الذي جعل الأمازيغية لغة وطنية تعمل الدولة على ترقيتها وتطويرها.

كيف تعاملت الدساتير العربية مع دور الجيش في إطار النظام السياسي؟ لدينا أكثر من نموذج في هذا الخصوص؛ فهناك النموذج التونسي الذي حافظ على تقليد إبعاد الجيش عن السياسة، والنموذج المصري الذي حافظ على خصوصية معينة لوضع الجيش من خلال اشتراط موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة على تعيين وزير الدفاع لمدتين رئاسيتين كاملتين، هذا علماً بأن قضية محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري كانت قد حظيت بنقاش موسع داخل لجنة الخمسين بسبب ما اعتُبر توسعاً في تعريف الجرائم العسكرية في الدستور.

2 ـ الديمقراطية

سبقت الإشارة إلى اتساع نطاق المشاركة الشعبية في الحركات الاحتجاجية، مع التنويه إلى أن الجانب الأكبر من هذه المشاركة السياسية أتى من طرف الشباب والنساء. وبالتالي كان متوقعاً أن تأتي الدساتير في دول الربيع العربي لتُعظّم قيمة المشاركة لهاتين الفئتين اللتين عانتا التهميش السياسي، سواء بسبب ضعف دوران النخبة واستمرار الحكام في مقاعدهم لعقود طويلة والتخطيط لتوريثها لذويهم حتى في النظم الجمهورية، أو بسبب ذكوريّة الثقافة العربية واعتبارها العمل السياسي أساساً من نصيب الرجال. وبالفعل أتت دساتير ما بعد عام 2010 لتولي اهتماماً بكلٍّ

من الشباب والنساء، فأوجب مشروع الدستور اليمني على الأحزاب السياسية أن تراعي تمثيل المرأة والشباب فى هيئاتها القيادية، ونص المشروع على أن تعمل الدولة على سن التشريعات التي تكفل وصول نسبة النساء في مختلف الهيئات والسلطات إلى ما لا يقل عن 30 بالمئة، كما نص على إنشاء مجلس أعلى للشباب مهمته تفعيل مشاركة الشباب في الحياة السياسية وهيئة وطنية للمرأة تشارك في اقتراح السياسات العامة، بل نص مشروع الدستور اليمني على العمل على توسيع مشاركة المرأة في مجالات القوات المسلحة والشرطة والاستخبارات العامة. ونص الدستور التونسي على أن الشباب قوة فاعلة في بناء الوطن وأن الدولة تحرص على تنمية قدراته وتحميله المسؤولية وتوسيع إسهامه في عملية التنمية بأبعادها المختلفة، وحظيت المرأة بوضع متقدم في الدستور التونسي، الذي نص على أن تسعي الدولة لتحقيق التناصف بين المرأة والرجل في المجالس المنتخبة. جدير بالذكر أن حقوق المرأة وما إذا كان يحكمها مبدأ التكامل أم مبدأ المساواة قد تمتعت بنقاش واسع في المجلس الوطني التأسيسي انتهي للإقرار بالمساواة.

ومع أن المرأة السورية تشارك فعلياً في مختلف أُطر الدولة وهياكلها إلا أن نصوص دستور عام 2012 اتسمت بالعمومية في تعاملها مع المشاركة السياسية للنساء بالإشارة إلى توفير الفرص كافة التي تمكنهن من المساهمة الفعّالة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وأكثر من ذلك عمومية هو النص الخاص بالشباب، حيث تتعهد الدولة بتنمية ملكاتهم. ويلاحظ أن هذه الصياغة العمومية ميزت أيضاً نصوص الدستور الليبي ذات الصِّلة. فإذا أتينا للدستور المصري عام 2014 وجدنا أنه فتح أمام المرأة باب العمل بالجهات القضائية (أساساً مجلس الدولة) المغلق في وجهها، وخصص لها لأول مرة ربع المقاعد المحلية، ومثل ذلك للشباب، كما نص على تمثيل ملائم للشباب في أول مجلس للنواب، أما الخطوة الأهم فتمثلت بالنص على تكوين مفوضية لمكافحة التمييز بكل أشكاله وأياً كان المستهدفون به: النساء، الشباب، المسيحيون، ذوو الإعاقة... إلخ.

ارتبط توسيع نطاق المشاركة عموماً وللشباب والنساء خصوصاً بإدخال عدد من التعديلات على مكونات النظام السياسي، فمن جهة **أولى** ظهر اتجاه لتقييد الصلاحيات التنفيذية والتشريعية لرئيس الجمهورية في دستوري تونس ومصر ومشروعي الدستور في اليمن وليبيا، ومن ذلك أن الدستور المصري قيَّد حق رئيس الجمهورية في حل الحكومة بموافقة الأغلبية البرلمانية وفي تعديل الحكومة بمشاورة رئيس الوزراء وموافقة الأغلبية المطلقة للنواب الحاضرين وبما لا يقل عن ثلث الأعضاء. كما أن الدستور المصري قيَّد حق رئيس الجمهورية في إعلان حالة الطوارئ لأول مرة بموافقة أغلبية النواب، وقيَّد تجديدها لمرة ثانية أو ثالثة بموافقة ثلثي الأعضاء، وحدد المدة في كل مرة بما لا يتجاوز ثلاثة أشهر. أما في ما يخص الدستور السوري، فقد ظل الرئيس يتمتع بسلطات واسعة نتيجة ملابسات وضع الدستور التي سبقت الإشارة إليها. ومن جهة **ثانية** وفي إطار الحرص على جدية أداء السلطة التشريعية، نص الدستور التونسي على أهمية المعارضة البرلمانية وأوجب منحها رئاسة اللجنة المالية ومهمة المقرر في لجنة العلاقات الخارجية وهما من اللجان البرلمانية الرئيسيّة.

من جهة **ثالثة**، أكدت نصوص متفرقة أهمية التعددية الحزبية كجزء من التعددية السياسية الأوسع، هذا أخذاً في الحسبان أن بلدان الربيع العربي كانت تتوزع ما بين التعددية المقيدة كما كان

الحال في مصر وتونس واليمن وسورية واللاحزبية كما كان الحال في ليبيا. وقد اشترط الدستور التونسي عدم جمع رئيس الجمهورية بين مهماته الرئاسية وأي مسؤوليات حزبية ضماناً لحياد المنصب. واشترط مشروع الدستور الليبي عدم ارتباط الأحزاب السياسية بمنظمات المجتمع المدني وإن تكن هناك تجارب ناجحة لتنظيمات نقابية لها أذرع حزبية. واختفي من الدستور السوري النص على الدور القيادي لحزب البعث في إطار الجبهة الوطنية التقدمية. وحظرت الدساتير والمشروعات المذكورة كافة تأسيس أحزاب على أسس دينية أو طائفية أو جهوية، وهو ما يقودنا مجدداً إلى قضية مدنية الدولة.

إن القيم المرتبطة بالدِين والأخلاق هي بطبيعتها قيم قليلة المرونة ولا تستجيب بسهولة لمطالب التغيير، وبالتالي فإنها تجد دائماً من يعارض أي مساس بها.

ومن جهة **رابعة** شهد باب الحقوق والحريات تطوراً مهماً، وبالذات في ما يتعلق بضمانات المحاكمة العادلة وحرية الرأي والتعبير وحظر التمييز، واستحْدِثت لأول مرة نصوص خاصة بذوي الإعاقة. من جهة **خامسة** وأخيرة ورد النص على تأسيس هيئات الهدف منها تحقيق النزاهة والشفافية، كما في نص الدستور التونسي على تكوين هيئة للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد تكون مهمتها رصد حالات الفساد في القطاعين العام والخاص وإحالتها على الجهات المعنية، وهيئات تسعى لتحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية كما في نص مشروع الدستور اليمني على تأليف هيئة بهذا الاسم ذاته تكشف الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان وتتولى جبر الضرر، وهيئات تتولى مراقبة تنفيذ الدستور ضماناً لتحويل النصوص الدستورية إلى سياسات عامة وهذا ما نص عليه أيضاً مشروع الدستور اليمني.

3 ـ التنمية المتوازنة

لا تتحقق العدالة التوزيعية أو العدالة الاجتماعية إلا في ظل سياسة اقتصادية تقوم على أساس التنمية المتوازنة بين مختلف أنحاء الدولة، وبالتالي كان النقاش حول تحقيق التنمية المستدامة حاضراً في مناقشات الهيئات التي قامت على وضع الدساتير ومشروعاتها في بلدان الربيع العربي. كان مشروع الدستور الليبي مفصلاً في هذا الخصوص لتصحيح الخلل في توزيع الموارد ما بين الغرب أي طرابلس من جهة والشرق والجنوب أي برقة وفزان من جهة أخرى، وهكذا تضمن نظام الأقاليم مقترحاً بتوزيع عوائد الموارد الطبيعية بين الأقاليم والحكومة الوطنية مع اختصاص الأقاليم التي يتم فيها الإنتاج بنسبة إضافية، كما تم اقتراح توزيع المناصب والمؤسسات والمشروعات وليس الموارد المادية فقط، توزيعاً عادلاً بين الأقاليم، بل جرى اختصاص التكافؤ بين سكان الأقاليم في الوظائف القيادية والمناصب العليا والسلك الدبلوماسي بالذكر، ما يعني وضع اليد على المجالات الأكثر تمييزاً بين المواطنين على أسس جهوية.

ثم عاد مشروع الدستور في باب الثروات الطبيعية ليقترح إنشاء صناديق استثمارية لتوزيع إيرادات الثروات المختلفة وحدد أسس التوزيع ومعاييره كما اقترح اشتراك المستويات المركزية

والمستويات اللامركزية في عملية التوزيع. وفي الباب نفسه جاء فصل عن التنمية المستدامة والمتوازنة فأوضح مزايا هذا النوع وأهمها الاتجاه بالتنمية من الأطراف نحو المركز (أي عكس الاتجاه السائد من المركز نحو الأطراف) وتوطين الخبرات، أي عدم تجريف البيئة الإقليمية، في حين تحدث فصل آخر عن حقوق الأجيال القادمة وضرورة الحفاظ عليها عبر تجنيب حصة من عوائد الثروات لمصلحة هذه الأجيال وإنشاء صندوق سيادي لاستثمار تلك الحصة. ولقد سبق الدستور التونسي في عام 2014 إلى الأخذ بهذا النص وجعل بين الهيئات الدستورية هيئة تُسَمى «هيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة» تُستشار وجوباً في كل مشروعات القوانين ذات الصِّلة بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وفي مخططات التنمية. كما أوجب الدستور التونسي على السلطة المركزية العمل على تحقيق التكافؤ بين موارد الجماعات المحلية والأعباء التي يتم تحميلها بها.

جدير بالذكر أن ثمة محاولة انفصالية شهدها إقليم برقة الليبي الغني بموارده النفطية، كما أن صراعاً محتدماً دار بين الجيش الوطني بقيادة اللواء خليفة حفتر وبين الميليشيات الإسلامية المتشددة للسيطرة على ما يسمى «الهلال النفطي»، وجميعها محاولات تسعى لفرض واقع على الأرض يصادر على النصوص الدستورية المقترحة.

ولما كان الحراك الجنوبي في اليمن قد نشأ في الأساس على خلفية المظالم التي تعرض لها سكان الجنوب بعد فشل المحاولة الانفصالية في عام 1994، ولما كان هذا الحراك قد ساهم في تهيئة البيئة السياسية لإطلاق الاحتجاجات الشعبية وشارك في فعالياتها بقوة، لذلك بدا مفهوماً أن يقترح مشروع الدستور اليمني الأخذ بالنظام الفدرالي كحد أدنى لمطالب الجنوبيين، وفي هذا الخصوص تم تقسيم اليمن إلى ستة أقاليم؛ أربعة منها في الشمال واثنان في الجنوب، وذلك على النحو التالي: آزال والجند وتهامة وحضرموت وسبأ وعدن. ويلاحَظ أن الحوثيين اعترضوا على هذا التقسيم على أساس أنه يعمِّق التفاوت الاجتماعي ولا يعالجه، وسندهم في ذلك أن إقليم آزال الذي يتركزون في مدنه لا يتمتع بمنفذ على البحر ويبعد عن مناطق النفط، وفي كل الأحوال فإن انقلاب الحوثيين في أيلول/سبتمبر 2014 على شرعية الرئيس عبد ربه منصور هادي أجهض عملية الاستفتاء على الدستور.

لكن نظرة على النصوص المقترحة التي يمكن أن تشكل نواة لأي دستور يمني جديد نجد أنها دعت إلى إنشاء صندوق وطني للإيرادات تودع فيه كل الإيرادات الوطنية من أول عوائد بيع النفط وحتى الغرامات التي تحصّلها الحكومة الاتحادية. وهذه الإيرادات يجري تقسيمها وفق معايير محددة أحدها معيار تقليص التفاوت بين الأقاليم وبين وحدات كل إقليم.

وأوجب دستور مصر لعام 2014 التزام النظام الاقتصادي بضمان تكافؤ الفرص والتوزيع العادل لعوائد التنمية وتقليل الفوارق بين الدخول وتحديد حد أدنى للأجور، وأخذ مثله مثل الدستور السوري في عام 2012 بالضرائب التصاعدية كآلية لتضييق الفجوة الطبقية، وعاد ليكرر تعهد الدولة بأن تكفل التوزيع العادل للمرافق وتقريب مستويات التنمية عند تعرُّضه لنظام الإدارة المحلية. كما حدد الدستور السوري هدف السياسة الاقتصادية بالوصول إلى التنمية الشاملة والمتوازنة والمستدامة.

خاتمة

لقد مثلت الاحتجاجات الشعبية التي عرفتها بعض دولنا العربية بدءاً من عام 2010 نقطة تحوُّل رئيسية في مسارها التاريخي، ففي الحد الأدني ألقت هذه الاحتجاجات بأحجار ثقيلة في المياه السياسية الراكدة وجعلت من الجماهير فاعلاً بل وفاعلاً مقتدراً في التأثير في عملية صنع القرار بعد أن اختفت صورة هذه الجماهير لعقود طويلة من المشهد السياسي العام. ولما كانت الثقافة السياسية هي جزء من السياق المجتمعي الذي تتحرك في إطاره النظم السياسية العربية فلقد تأثرت هذه الثقافة بدورها بنتائج هذا الحراك الجماهيري، وهكذا برز في خضم الاحتجاجات عدد من القيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأساسية وتصدَّرت الواجهة، حتى إذا ما بدأت كتابة دساتير جديدة في دول الربيع العربي كان هناك اهتمام بتضمين بعض تلك القيم الصاعدة في النصوص الدستورية المستحدثة.

هل مجرد دسترة القيم المنشودة تعني تطبيقها على نحوٍ ميكانيكي؟ الإجابة بالتأكيد بالنفي، فتطبيق النصوص الدستورية يحتاج إلى نظام يحترم سيادة القانون وهذا موضوع يخرج عن نطاق موضوع هذه الدراسة □

إشكالية التاريخ العبء والتاريخ الحافز عربياً

مسعود ضاهر(*)

أستاذ التاريخ في الجامعة اللبنانية.

أولاً: إشكالية التاريخ والتأريخ

لعقود طويلة، انصرفت الدراسات التاريخية إلى تحديد التمايز الواضح بين مفهومي التاريخ والتأريخ. فالتاريخ يتضمن نشاط الناس الطبيعي في مختلف المجالات، أما التأريخ أو الكتابة التاريخة فيقوم به المؤرخ الذي يدوِّن ما صنعه الناس من أعمال مادية أو وثائق تاريخية تدل على نشاطاتهم. لذا يشير مفهوم «**التأريخ**» إلى عمل المؤرخين ومناهجهم المتعددة في كتابة التاريخ وفق رؤى علمية، وفلسفية، وأدبية، وأيديولوجية متنوعة، ومتناقضة أحياناً. وقد تعددت مدارس فهم التاريخ وكتابته. وعبر الحقب التاريخية، تبلورت اجتهادات متعددة أبرزها أن الكتابة التاريخية لا تقتصر على سرد أحداث الماضي والحديث عن الشخصيات البارزة بل تتضمن ما قام به الناس من أعمال مادية وثقافية مثبتة في المكان والزمان.

لم تتأسس الكتابة التاريخية في بداية نشأتها على ركائز علمية، بل عمد المؤرخ إلى تدوين الأحداث التاريخية مقرونة بانطباعاته، السلبية منها والإيجابية. «كان التأريخ مجموعة نظريات وأنماط ومفاهيم. ويسعى المؤرخ لكي يظهر بصفته المستبد العادل في النظر إلى الماضي، والعمل على تفكيك أحداثه وكتابة وقائعه بصورة انتقائية في أغلب الأحيان»[1].

في القرن الخامس قبل الميلاد وصف هيرودوت التاريخ بأنه «الفاصل المحسوب بالأجيال والذي يحمل على الانتقال من مظلمة إلى الانتقام لها أو إلى إزالتها. والمؤرخ، بتحقيقه بطريقة ما

(*) البريد الإلكتروني: daherm@inco.com.lb.

(1) Paul Veyne, *Comment on écrit l'Histoire: Essai d'épistémologie* (Paris: Editions du Seuil, 1971), pp. 145-175.

في أزمنة الانتقام الإلهي، هو الذي يستطيع، بفضل علمه، أن يجمع ويتيح رؤية طرفَي السلسلة. ذلك هو معنى تاريخ الملك وهو ينتقل من السعادة إلى الشقاء، يدفع عند الجيل الرابع خطيئة جده. لكن ذلك ليس هو طريق التاريخ والعدالة. والتاريخانية في عصرنا تسمح بطرح استفهام المؤرخ حول علاقاتنا بالزمان. بمعنى أن يتناول المؤرخ عدة أزمنة بممارسته الذهاب والإياب بين الحاضر والماضي، والأفضل المواضي شديدة الابتعاد على وجه الاحتمال، سواء في الزمان أو في المكان. فهذه الحركة هي خصوصيته الوحيدة»[2].

كتابة التاريخ لا تقتصر على إبراز دور الشخصيات البارزة لأن علم التاريخ يتناول نشاط جميع الناس في علاقاتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدينية والثقافية من خلال المصادر التاريخية الدالة عليها.

وصف الفيلسوف هوبز المؤرخ اليوناني توسيديديس المتوفى قرابة العام 400 قبل الميلاد بأنه «أعظم مؤرخ سياسي على مر الزمن». وتتجلى الأهمية القصوى لتاريخه في أنه حمل طابع عقله الناشط والممحص، الذي لا يستسلم للحظة واحدة ولا يحيد عن موضوعه بتأثير من إغراء الإثارة أو الرأي الشائع.

وتحدث المؤرخ اليوناني توسيديديس نفسه عن طريقته في كتابة التاريخ بقوله: «لعل كتابي في التاريخ يبدو صعب القراءة لافتقاره إلى عنصر الرومانسية المشوقة... حسبي أن يجد في كلماتي فائدة أولئك الذين يسعون إلى استيعاب أحداث الماضي والتي سوف تتكرر في وقت من الأوقات في المستقبل ما دامت الطبيعة البشرية على ما هي عليه. إن كتابي هذا ليس بالكتاب الذي يلائم قراء اليوم، إذ قصدت به أن يدوم إلى الأبد... لذلك لم يكن التاريخ آسراً في حد ذاته وحسب، وإنما لا بد أن يكون ذا فائدة لينتفع به من يرى في التجربة عظة»[3].

تطورت كتابة التاريخ كثيراً مع تطور العلوم الإنسانية والاجتماعية على المستوى الكوني. فظهرت مدارس واتجاهات عديدة في فهم التاريخ وكتابته. وأدّت منهجية التاريخ الاجتماعي دوراً رائداً في إبراز حركية المجتمع من خلال ركائزه الثلاث: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية. وكان لكتاب **التاريخ اليوم** الصادر بالفرنسية دور بارز في نشر منهجية التاريخ الاجتماعي بشكل خاص. حفل الكتاب بمقولات علمية متنوعة، وتضمن مقولات لأبرز المؤرخين الاجتماعيين في فرنسا من أمثال جاك بيرك، وجان بوفيه، وأنطوان كازانوفا، وجورج دوبي، وجاك لو غوف، وجورج سادول، وألبير سوبول، وبيار فيلار وغيرهم. وتمحورت مقولاته حول الركائز الأساسية في فهم التاريخ وكتابته، وأبرزها: المصادر التاريخية، ومناهج كتابة التاريخ، والقضايا النظرية والتطبيقات

(2) فرانسوا هارتوغ، **تدابير التاريخانية: الحاضرية وتجارب الزمان**، ترجمة بدر الدين عرودكي (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010)، ص 15 ـ 16 و42 ـ 43.

(3) توسيديديس، **تاريخ الحروب البيلوبونيزية**، ترجمة دينا الملاح وعمرو الملاح (أبو ظبي: منشورات المجمع الثقافي، 2003)، ص 9 ـ 10 و13.

الميدانية، وركائز التاريخ الاقتصادي، والتاريخ الاجتماعي وتاريخ الذهنيات، ونقد الإشكاليات والفرضيات المعتمدة في دراسة الثورة الفرنسية الكبرى لعام 1789، وغيرها[4].

على المستوى الأكاديمي تبلورت عدة مدارس لفهم التاريخ، منها: المدرسة الجغرافية؛ المدرسة القومية؛ المدرسة الدينية؛ المدرسة الاقتصادية؛ المدرسة الاجتماعية؛ المدرسة الثقافية؛ والمدرسة الحضارية. وظهرت إلى جانبها مدارس متنوعة لكتابة التاريخ على أسس علمية. وركزت على التوثيق الجيد، ودقة التحليل، وموضوعية الفرضيات والاستنتاجات. كانت أبرز المدارس السائدة في التأريخ العلمي: المدرسة الوصفية؛ المدرسة السردية؛ المدرسة الشكية؛ المدرسة السببية؛ المدرسة الوضعية؛ مدرسة التاريخ الاجتماعي؛ والمدرسة الحضارية. فبدأت الكتابة التاريخية ترتقي من سرد المرويات إلى النقد العلمي، وتحول التأريخ إلى علم يدرَّس في الجامعات والمعاهد، ووُضعت له قواعد صارمة يتعرض من يتجاوزها لكثير من النقد والاتهام بتشويه الحقائق أو تزوير التاريخ. وكتبت دراسات متعددة عن «تاريخية الكتابة التاريخية» التي أكدت أن الكتابة التاريخية هي وليدة بيئة ثقافية محددة في الزمان والمكان. وهي قابلة للتطور والتغيير مع تطور مناهج التعليم الأكاديمي، وطرق تدريس التاريخ، ونقد الوثائق، والمقارنة النقدية بين معطيات الأرشيف المحلي والأرشيف العالمي. وانتشرت على نطاق واسع دراسة التأريخ في ضوء تاريخه أو «تاريخ التأريخ» الذي يبرز تطور الكتابة التاريخية وما رافقها من مناهج تأريخية.

ما زالت كتابة التاريخ الوطني في أغلبية البلدان العربية تتبدل مع تبدل الحكام، وتركز على تاريخ الأفراد أو الأحزاب وتتجاهل أهمية التعددية والتنوع، ودور المواطنة في تطوير المجتمعات العربية.

كانت الكتابة التاريخية في أوروبا في القرن الثامن عشر ترتكز على المرويات السردية والشخصيات البارزة من دون ذكر للناس العاديين. فانتقد الكاتب الفرنسي فولتير بشدة هذا الأسلوب في عام 1774 بقوله: «في كل ما قرأت لم أجد سوى تاريخ الملوك والقادة العسكريين، وأنا كلي شوق لمعرفة تاريخ الناس، كل الناس». ثم تطورت مناهج فهم التاريخ وكتابته بصورة واضحة في القرنين التاسع عشر والعشرين، وبخاصة بعد بروز مدرسة التاريخ الاجتماعي في فرنسا التي شددت على تاريخ المجتمع، بمختلف طبقاته وفئاته الاجتماعية وتجاوزت التركيز على تاريخ الأفراد البارزين.

في هذا المجال، برز تباين واضح بين اتجاهات متعددة لدى المؤرخين في تعريف التأريخ وتحديد دوره. فهناك من رأى فيه بحثاً عن الحقائق وتدوينها، وهي النظرة التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر بصورة خاصة. وهناك من حدد دوره بتقديم الحقائق التاريخية وتفسيرها من دون إضافة آراء شخصية. وذلك على قاعدة أن «الحقائق مقدسة أما رأي المؤرخ فمجاني». وهذا ما جعل من الوثائق التاريخية الركيزة الأساسية في كتابة التاريخ، في حين يقتصر دور المؤرخ على تدوين الأحداث التاريخية وتفسيرها من دون استخلاص الدروس منها.

(4) Jacques Berque [et al.], *Aujourd'hui l'Histoire* (Paris: Editions Sociales, 1974), pp. 31-93.

ثم تبلورت مدرسة تأريخية جديدة ركزت على دور المؤرخ في فهم التاريخ قبل كتابته وذلك على قاعدة أن «التاريخ من صنع الناس، وأن التأريخ من صنع المؤرخ». فساهمت تلك النظرية في توليد مقولة علمية معتبرة: «قبل أن تدرس التاريخ ادرس المؤرخ، وقبل أن تدرس المؤرخ ادرس البيئة التي عاش فيها». فالفهم العلمي للتاريخ يتطلب أيضاً دراسة البيئة الثقافية للمؤرخ التي أدّت الدور الأساسي في فهمه للتأريخ وبلورة مقولاته النظرية.

هناك إذاً صلة وثيقة بين فهم التاريخ وكتابته، وبين الاتجاهات الفكرية والتبدلات الاقتصادية والاجتماعية التي تركت أثراً واضحاً في كتابة التاريخ ودفعت المؤرخين إلى إعادة النظر في دراساتهم عبر طبعات جديدة مزيدة ومنقحة. وكانت رؤية المؤرخين لأحداث التاريخ تتطور مع تطور الظروف الموضوعية والمقولات الثقافية التي ساهمت في التكوين العلمي للمؤرخ، وفي رؤيته للتطور التاريخي. وحظيت الاكتشافات العلمية الحديثة، وثورات العلوم والتكنولوجيا والتواصل والإعلام باهتمام بالغ، وساهمت بدورها في تطور مدارس فهم التاريخ ومناهج التأريخ. وأدّت الدراسات الأكاديمية دوراً بارزاً في تشكيل وعي تاريخي جديد تبلور من خلال تدريس التاريخ ومراكز الأبحاث التاريخية في الجامعات العالمية المتطورة التي تستقطب سنوياً أعداداً متزايدة من طلبة الدكتوراه في التاريخ الوافدين من الدول النامية ومنها الدول العربية، ثم عادوا لتدريس التاريخ وكتابته على أسس عصرية في جامعاتهم الوطنية. فانتشرت مناهج علمية جديدة كان له أثر مباشر في تطور الكتابة التاريخية على المستوى العربي. ومنهم عدد كبير ممن تأثروا بالرؤية الأوروبية لفهم تاريخ العرب الحديث والمعاصر التي ترى أن الغرب، بجناحيه الأوروبي والأمريكي، كوّن مركزاً لانطلاقة العلوم الحديثة. وأثرت المقولات الاستشراقية الغربية سلباً في النظرة الموضوعية في كتابة التاريخ العربي وتطور الثقافة العربية وتفاعلها مع الثقافات العالمية.

«فالثقافة مفهوم يضم عنصراً نقياً ودافعاً إلى السمو هو مخزون كل مجتمع من أفضل ما تحققت المعرفة به والتفكير فيه (...). مع مرور الزمن تغدو الثقافة مقترنة، غالباً بصورة عدوانية، بأمة أو بدولة (...). والثقافة بهذا المعنى مصدر من مصادر الهوية، وهي مصدر صدامي أيضاً، كما نراها الآن في حالات «الرجوع» إلى الثقافة والتراث (...). وقد أنتجت هذه الرجوعات في العالم الذي كان خاضعاً للاستعمار سابقاً أنواعاً شتى من الأصوليات الدينية والقومية، والثقافية. بهذا المعنى الثاني، هي مسرح من نمط ما تشتبك عليه قضايا سياسية وعقائدية متعددة ومتباينة. فالمشكلة في هذه الفكرة عن الثقافة هي أنها تقتضي لا أن يبجِّل المرء ثقافته وحسب، بل أن يفكر بها أيضاً بوصفها معزولة عن عالم الحياة اليومية لأنها تتسامى فوق هذا العالم وتتجاوزه»[5].

تطورت بعض الآراء السلبية في أواخر القرن العشرين إلى ركائز نظرية لتجديد الإمبريالية العالمية. وأبرز مقولاتها: نهاية التاريخ، وصدام الحضارات، والفوضى الخلّاقة. فبرز رد صارم لإثبات عدم علمية تلك المقولات. فالتاريخ لن ينتهي، والحضارات تتفاعل ولا تصادم، والفوضى لن تكون خلاقة ولن تسود العالم. في خاتمة كتابه يطرح هارولد موللر سؤال ما العمل؟ ويرى أن

---

(5) إدوارد سعيد، **الثقافة والإمبريالية**، نقله إلى العربية كمال أبو ديب (بيروت: دار الآداب، 1997)، ص 58 ـ 59.

الحل باعتماد المخطط التالي: «تقديم توصيف علمي جديد لعالم الدول في المرحلة الراهنة، والعمل على إدماج روسيا، وتقديم العون لمناطق الأطراف، واعتماد أسلوب المشي على الحبال لتشجيع التعاون مع دول آسيا، والتصالح مع العالم الإسلامي، ووضع شروط موضوعية للتبادل الاقتصادي، وتعزيز دور المنظمات غير الحكومية في مجالات العمل الاجتماعي، وتعزيز مكانة المرأة، وإصلاح الغرب، ورفض مقولة صراع الحضارات وإبدالها بمقولة الحوار بين الثقافات»[6]. انطلاقاً من الفهم العقلاني لتطور التاريخ ومناهج كتابته، اتسع الزمن التاريخي المعاصر لجميع الشعوب لكي تشارك في صناعة التاريخ العالمي وفق الظروف الموضوعية لكل دولة أو جماعة. وبات واضحاً أن التفاعل بين الحضارات يؤدي الدور الأساسي في نهضة الجماعات الحضارية بعد تعثر مسيرتها على غرار ما قامت به اليابان، والصين، والهند. والفرصة متاحة أمام العرب لاستنهاض جديد، والرد الحضاري على التحدي الخارجي.

ثانياً: فلسفة التاريخ ورؤية التاريخ العربي على قاعدة «التحدي والاستجابة»

تأثر علم التاريخ في مرحلة الحداثة الكونية بصورة واضحة وعميقة بالاتجاهات الفلسفية التي انطلقت من أوروبا في عصر الأنوار وحملت معها مقولات الحرية، والمساواة، والإخاء، والمواطنة، والعدالة الاجتماعية، وحقوق الإنسان، والديمقراطية لتعم العالم بأسره. وتوسعت الفروع المعرفية لعلم التاريخ، وتعددت مناهجه واتجاهاته، والرؤى الفلسفيه لفهمه وكتابته.

تضمن كتاب **النظريات الفلسفية في فهم التاريخ** آراء عدد كبير ممن يطلق على أبحاثهم صفة «فلسفة التاريخ»، من أمثال هيغل، وكارل ماركس، وسبينوزا، وكانط، وبرغسون وغيرهم. واستعرض أبرز النظريات في فلسفة التاريخ، وحياة الإنسان واستمراره بعد موته، وأهمية التاريخ وعلوم الإنسان، وحرية فهم التاريخ بطرق مختلفة، والفارق النوعي بين التاريخ المكتوب والتاريخ الشفوي، ومفهوم الزمن التاريخي، وكتابة التاريخ على أساس صراع الطبقات، والقواعد العلمية الحديثة لفهم التاريخ واستخلاص الدروس منه، ومفهوم المادية التاريخية، والتمييز بين العقل التاريخي والعقل الديالكتيكي. وهي موضوعات مفيدة جداً تساعد على فهم مقولة «التاريخ العبء والتاريخ الحافز»[7].

أطلق الفيلسوف الألماني هيغل على نظريته في فلسفة التاريخ صفة «النظرية الجريئة» التي ساهمت في فهم المسيرة التاريخية بصورة أكثر عمقاً. ففي كتابه **فلسفة الحق** (*Philosophy of Right*) وبصورة أوسع في **محاضرات في فلسفة التاريخ** (*Lectures on the Philosophy of History*)»، لم يفسر هيغل التاريخ بقوانينه الخاصة بل بمفاهيم فلسفية كالحرية، والمطلق،

(6) هارولد موللر، **تعايش الثقافات: مشروع مضاد لهنتنغتون**، ترجمة إبراهيم أبو هشهش (بيروت: منشورات دار الكتاب الجديد المتحدة، 2005)، ص 301 ـ 321.

(7) Eugene Detape [et al.], *Analyses et Réflexions sur l'histoire-tome 1: Les Philosophes de l'Histoire* (Paris: Ellipses - Marketing, Analyses et Réflexions, 1980), pp. 223-273.

والروح، والجوهر. وأكد أن القوة الدافعة لمسيرة التاريخ هي العقل. فالتاريخ، في جوهره، هو كفاح الإنسان ليحقق أمنياته البشرية إلى أقصى حد. وعمل الإنسان يطور المجتمع الإنساني لأن تاريخ المجتمع هو تاريخ الجهود المبدعة التي تغير رغبات الإنسان ومواقفه. ومن خلال الإنتاج الجماعي يدخل الناس في علاقات بينية لا بد منها، ومستقلة عن إرادتهم الفردية. وتتطور العلاقات الإنسانية مع تطور قوى الإنتاج.

شكّل إحساس العرب القوي بالهوية العربية عائقاً أمام اندماجهم الطوعي في التاريخ العالمي، مع أن التاريخ الكوني بات حقيقة راهنة وأثبت أن فرص اندلاع حرب عالمية باتت شبه معدومة لأنها تقود إلى تدمير الجنس البشري بكامله.

لا يبنى تعريف «فلسفة التاريخ» على بعض منظّريها لأن نظرة الفلاسفة إلى التاريخ وطرق كتابته وتحليله تختلف بين مرحلة تاريخية وأخرى، لكنها كانت على الدوام شديدة الصلة بتطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة، وما رافقها من ثورات علمية وصناعية، ومقولات فكرية وفلسفية متطورة باستمرار. وتأثرت نظريات فهم التاريخ وكتابته بتطور الفكر العلمي والمفاهيم الفلسفية. وساهمت تلك المفاهيم بعمق في تطور الدراسات التاريخية على المستوى العالمي. وتضمنت نظرية «فلسفة التاريخ» منهجاً خاصاً للتحليل الفلسفي في علم التاريخ من خلال دراسة المفاهيم التي اعتمدها الفلاسفة في كتابة أعمالهم التاريخية من جهة، إلى جانب البحث الفلسفي عن طبيعة المسيرة التاريخية الشمولية، بمعزل عن الأعمال الفردية في الأبحاث التاريخية، من جهة أخرى. وأسست «فلسفة التاريخ» لمقولتين أساسيتين: ركزت **الأولى** على نشر الفكر الفلسفي النقدي في فهم التاريخ وكتابته، و**الثانية** على «الفلسفة التأملية للتاريخ».

رأى شبنغلر في كتابه **تدهور الغرب** (*The Decline of the West*) «أن التاريخ لا هدف نهائياً له. وهو يعبر عن عدد من الوحدات الحضارية ومنها الحضارة العربية كواحدة منها، وهي كزهور الحقل تنمو ثم تندثر». وتندرج مقولته في إطار الفلسفة التأملية للتاريخ العالمي من حيث صعود وانهيار الخلافات، والإمبراطوريات، والدول، بسبب كثرة النزاعات الداخلية والإقليمية والعالمية. فالتحديات الراهنة التي تواجه كتابة التاريخ العلمي على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي كبيرة ومعقدة.

يبقى التساؤل المنهجي الأهم في ظروف احتدام النزاعات السياسية والدينية والعرقية والقبلية في تاريخ العرب المعاصر يتمحور حول القضايا النظرية التالية: هل يمكن كتابة تاريخ العرب بصورة شمولية، علمية ودقيقة، من دون استخدام مقولة «التحدي والاستجابة»، وأبرز تجلياتها رسم صورة دقيقة عن كيفية الخروج من التاريخ العبء إلى التاريخ الحافز؟ وهل يمكن توليد جيل جديد من المؤرخين المهتمين بالتاريخ المستقبلي أو استشراف التاريخ من خلال فهم المسارات المحتملة لحركة الواقع العربي؟ وهل تسمح التقاليد الأكاديمية التقليدية العربية في اعتماد مقولة

«التحدي والاستجابة» لإعداد الدراسات العليا وأطروحات الدكتوراه في التاريخ العربي على أسس عقلانية وتنويرية؟

ونشر توينبي كتاباً بعنوان **دراسة التاريخ** (*Study of History*)، تضمن مقولاته الأساسية عن تطور تاريخ البشرية من خلال نماذج حضارية بارزة، وتوصل إلى مقولات نظرية تشدد على التاريخ بوصفه علماً شمولياً. وبعدما اعتمد طريقة استقرائية لدراسة مجمل نشاطات الناس تبين له أن الحضارة وحدة متكاملة، وجديرة بأن تشكل موضوعاً متكاملاً للدراسات التاريخية. أما عزل الأجزاء المكونة لها بعضها عن البعض الآخر فيقدم صورة مشوّشة عن الحضارة كما هو الحال في التاريخ المحلي للدول التي تنتسب إلى قومية جامعة. وعلى عكس حالة المجتمع البدائي حيث كان يسود الركود والتكرار، تبدو الحالة الحضارية فاعلة وفي حركة مستمرة. فمسيرة التاريخ، حسب نظرية توينبي، تصدر عن التحول من حالة الركود إلى حالة التقدم الخلّاق المولّد لنمو الحضارات.

يحتل سؤال الحرية حيزاً واسعاً في بناء التاريخ الحافز. فالإنسان الحر هو حجر الزاوية في النهوض العربي مجدداً. وقد صنف هيغل الصراع من أجل الحرية بأنه أرقى ما يقوم به الإنسان للإرتقاء من مرتبة العبد إلى مرتبة المواطن الحر.

في هذا العمل التاريخي الضخم والمتميز رسم توينبي سيرورة الحضارات الكبرى في مختلف مراحل التاريخ. واعتمد منهجية التأريخ للجماعة الكبيرة أو القومية بدلاً من التأريخ للجماعات الصغيرة. فمكنته تلك المنهجية من إصدار مجموعة كاملة من **تاريخ الحضارات** صدرت تباعاً خلال فترة زمنية طويلة. تندرج منهجيته في كتابة تاريخ الحضارات في إطار عدة محاولات صدرت عبر مجموعات كبيرة بعنوان **التاريخ العالمي**، أو **تاريخ الحضارات**، أو **تاريخ الأمم**. وتذكِّر منهجيته في دراسة نشأة الحضارات وتطورها ثم أفولها، بمنهجية ابن خلدون في رسم أطوار الدولة في زمانه التي قامت على العصبية القبلية أو الدينية.

شكلت مقولة أرنولد توينبي عن «التحدي والاستجابة» التي بلورها من خلال مجموعته المعتبرة عن تاريخ الحضارات عملاً رائداً في فهم تاريخ الحضارات وكتابته على أسس موضوعية. وهي تبرز تاريخ الجماعات من خلال الثقافات التي أنتجتها. وأكد في نظريته الرائدة عن «التحدي والاستجابة» أن الحضارات العريقة لا تندثر بل تبقى كامنة إلى أن تجد من يستفيد منها في بناء نهضة جديدة تقوم على التوازن بين الأصالة التاريخية والتفاعل مع الحضارات الكونية الجديدة أو المتجددة.

فالحضارات في مرحلة ازدهارها تجد صعوبة في الاستمرار لفترة زمنية طويلة قبل أن تتقدمها حضارات أخرى. وشكلت الحضارات القديمة ركيزة صلبة لنشأة وتطور الدولة العالمية ذات التأثير الفاعل في تاريخ العالم. هي ترى اليوم أن ثقافتها الكونية بمنزلة الوريث الشرعي لجميع الحضارات السابقة. لذلك أسهب توينبي في نشر عدة مجلدات لتحليل الحضارات الكونية، والأديان الكونية، والتفاعل الكوني بين الحضارات في المكان، وفي الزمان. وخصص حيّزاً واسعاً للإجابة عن السؤال المنهجي الأساسي: لماذا دراسة التاريخ؟ وتوصل إلى استنتاجٍ ذي شأن مفاده أنه عندما تتعرض

الحضارة للتحدي المصيري (Challenge) وتستجيب له استجابة ناجحة (Response)، لا تقتصر النتيجة على تجاوز المحنة السابقة بل تتولد لديها القدرة على مواجهة تحديات مستقبلية. وبتوالي مواجهة التحديات باستجابات أكبر «تنمو الحضارة وتنمو معها قدرات الناس الداخلية، ويتحول الرد على التحدي الخارجي إلى الرد على التحدي الداخلي للسيطرة على محيطهم وتقرير مصيرهم بأنفسهم»[8].

من خلال الزمن التاريخي الطويل أو الممتد تظهر الشعوب الحية قدرتها على الممانعة، والصمود، ومواجهة التحديات الكبرى التي تواجهها. فالحضارات الحية تشكل التاريخ الحافز الرافض للتبعية من جهة والقادر على تفاعل حر مجدداً من موقع الندية مع الحضارات والثقافات من جهة أخرى. أما الشعوب العاجزة عن الحوار المتكافئ فتفقد قدرتها على حماية حضاراتها أولاً. فتسارع شعوب أخرى إلى استعياب تلك الحضارة لتدخلها في نسيجها الثقافي، وتبدع من خلالها رافداً جديداً من روافد الحضارة الكونية. وقدمت الحضارة الغربية نموذجاً واضحاً في تفاعلها مع الحضارة اليونانية من خلال الحضارة العربية التي بدت عاجزة عن متابعة مسارها التاريخي بعد وصولها إلى العصر الذهبي في زمن الخليفة العباسي المأمون.

في زمن العولمة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية، روَّج كل من الباحث الأمريكي من أصل ياباني فرنسيس فوكوياما، والباحث صموئيل هنتنغتون للدعوة إلى نهاية عصر الأيديولوجيات، أو «نهاية التاريخ»، و«صدام الحضارت». وكأن حركة التاريخ توقفت عند ما وصلت إليه الليبرالية الغربية انطلاقاً من المقولات النظرية التي رسم معالمها الفيلسوف الألماني هيغل.

حملت تلك الدعوات بعداً سياسياً هدفه تأكيد سيطرة الغرب على العالم بأسره، والترويج لمقولة أن القارة الأوروبية باتت عجوزاً وغير قادرة على تجديد مقولاتها الثقافية. لكن سيطرة القطب الأمريكي الأوحد على العالم باتت اليوم موضع شك بسب تنامي الصراعات على المستوى الكوني، وعجز دولة واحدة عن تحمّل أعباء سيطرة دولية تسببت بحربين عالميتين مدمرتين وحروب فرعية كثيرة في إطار حرب باردة امتدت لأكثر من أربعة عقود منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ودلت المقولات الجديدة للعولمة، وبخاصة نهاية التاريخ، وصراع الحضارات، والفوضى الخلاقة، على قصور نظري فاضح.

تعرضت تلك المقولات لنقد شديد من المؤرخين، العرب وغير العرب، الذين وصفوها بخواء ثقافي لم تشهد أوروبا مثيلاً له في مرحلة صعودها الإمبريالي وسيطرتها على العالم. فنهاية التاريخ ليست مقولة علمية، لأن الحضارات تتفاعل ولا تتصادم. والحضارة العربية هي من الحضارات الإنسانية الحية والقادرة على رد التحدي والتفاعل مع الحضارات الإنسانية الأخرى من موقع الندّية والمشاركة الفاعلة في بناء التاريخ الكوني على أساس التفاعل الإيجابي بين الشعوب، على اختلاف أعراقهم، وثقافاتهم، وأنظمتهم السياسية. وأثبت النقد العلمي العربي لتلك النظرية أن التاريخ العبء ليس قدراً دائماً بل يمكن تجاوزه، لأن حركة التاريخ سيرورة مستمرة تفسر صعود

(8) Arnold Toynbee, *A Study of History: Abridgement of Vols I–X in One Volume*, with new preface by Toynbee and new tables (London: Oxford University Press, 1961), introduction.

أيديولوجيات معيَّنة في بعض المراحل التاريخية وانهيارها في مراحل أخرى. ويقدم صعود وانهيار النازية، والفاشية، ومختلف الدكتاتوريات العسكرية، والأنظمة التوتاليتارية خير برهان على صدقية الحركة التاريخية واحتمالاتها المستقبلية الكبيرة جداً. وما ينطبق على حركة التاريخ بوجه عام ينطبق أيضاً على تاريخ الأمم ذات الحضارات الإنسانية العريقة، ومنها تاريخ الشعوب العربية في تحولاته الدائمة منذ الاستقلال السياسي للدول العربية في القرن العشرين. وقدمت دراسات توينبي في مجال تاريخ الحضارات نموذجاً متقدماً على دراسة تاريخ الجماعات الكبيرة وحضاراتها وما يرتبط بها من مشكلات فرعية في إطار الزمن التاريخي الطويل الذي يتكامل فيه تاريخ الحضارات الإنسانية بكامل أبعاده.

ثالثاً: عبء تاريخ الأفراد ومأزق التاريخ المدرسي العربي الموحد

لعل أبرز النتائج النظرية التي رافقت التبدلات العالمية الراهنة أن الحاضر يفسر الماضي وليس العكس. فهذه النظرية ترصد الكثير من الظاهرات الاجتماعية المستمرة عبر الأمثال الشعبية وعادات وتقاليد الولادة والزواج والوفاة والعودة بها إلى الذاكرة التاريخية الجماعية لتدوينها. وشكلت تلك النظرية مدخلاً جيداً لفهم تاريخ الجماعات أكثر منه لتاريخ الأفراد الذين يقدمون ثبتاً بأعمالهم عبر المذكرات.

لكن المؤرخ المدقق يتجاوز مرويات السيرة الذاتية إلى الذاكرة الجماعية، وتطور العادات والتقاليد، ويستجلي ما سكتت عنه المصادر المكتوبة، ويجري مقارنة بين الثابت والمتحول في فهم التبدلات التاريخية من الماضي إلى الحاضر. ويدرس بدقة تطور العادات وسلوكيات الأجيال المتعاقبة عبر مختلف المراحل التاريخية. تكمن أهمية تلك النظرية أيضاً في إبراز دور الجماعات التي شاركت في صناعة الحدث التاريخي في تحولاته المستمرة ورسم صورة دقيقة، موثقة ومسندة إلى مصادر علمية، للسلوكيات الجماعية ورصد نشاطاتها على المدى الزمني الطويل.

أشير هنا إلى أن رؤية المؤرخين الاجتماعيين للحدث التاريخي مبتوراً ومقطوعاً عن جذوره التاريخية تُعَد عملاً تعسفياً. كما أن إغفال الوثائق المكتوبة الموجودة بصورة كثيفة في مراكز الأرشيف يشكل نقصاً فادحاً في الدراسات التاريخية العلمية، فلا يجوز عَدّ الفرد، مهما كان عظيماً، تاريخاً قائماً بذاته، بمعزل عمن سبقه أو جاء بعده من القادة البارزين. وليس من الحكمة تقديم رؤية أحادية الجانب لتفسير الحدث التاريخي.

لذا ينظر اليوم إلى منهجية التركيز على الفرد البارز في كتابة التاريخ بكثير من الشك لأنها كتابة تاريخية ضعيفة لا ترقى إلى مستوى الكتابة العلمية الموثقة التي تظهر دور الفرد البارز من خلال موقعه في عملية التطور التاريخي، فـ«النشاط الإنساني رهن بالقواعد الأساسية للمجتمع التي تتبلور من خلال نمط الإنتاج وعلاقات الإنتاج». كما أن التطور التاريخي يعبر عن قدرة الجماعة البشرية على تطوير نفسها وتطوير المجتمع. وتضخيم دور الفرد في عملية التطور التاريخي

يتناقض مع المفهوم المادي للتاريخ أو النظرية القائلة بأن أساس التطور هو «صراع الجماعات وليس صراع الأفراد»[9].

الثقافة العربية مهددة اليوم في ركائزها البنيوية تحت وطأة ثقافة «القرية الكونية» التي تهدد الركائز البنيوية للثقافات الوطنية في الدول النامية.

تجاوزت الدراسات التاريخية العلمية منهجية التركيز فقط على آراء ومواقف الشخصيات البارزة وباتت تحلل الاتجاهات العامة للتطور التاريخي مع تبيان أثر بعض الشخصيات البارزة. ولم تعد الكتابة التاريخية تعتمد منهج سرد الحوادث أو وصفها، بل باتت تقدم تحليلاً شمولياً لعملية التطور التاريخي مع ذكر المقدمات والأسباب وصولاً إلى أبرز النتائج. ويسعى بعض المؤرخين إلى إقامة التوازن في البحث التاريخي بين النظرية العلمية وتحليل الوقائع التاريخية. فكتابة التاريخ لا تقتصر على إبراز دور الشخصيات البارزة لأن علم التاريخ يتناول نشاط جميع الناس في علاقاتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدينية والثقافية من خلال المصادر التاريخية الدالة عليها.

أدّت الكتابة التاريخية العلمية دوراً بارزاً في بلورة الهوية الثقافة العربية المعاصرة. لكن تدريس تاريخ العرب الشمولي شكل عقبة أمام تطور الانتماء الوطني ووصلت إلى حدود الأزمة في لبنان. فتوقف تدريس التاريخ العبء في المدارس الرسمية والخاصة. وأخرجت مادة التاريخ من الامتحانات الرسمية بسبب الكتابة المؤدلجة التي تركز على الزعامات الطائفية. وما زالت كتابة التاريخ الوطني في أغلبية البلدان العربية تتبدل مع تبدل الحكام، وتركز على تاريخ الأفراد أو الأحزاب وتتجاهل أهمية التعددية والتنوع، ودور المواطنة في تطوير المجتمعات العربية. وقد أساءت الكتابة التاريخية المؤدلجة كثيراً إلى التاريخ العربي لأنها قدمته على غير حقيقته العلمية. وأدت إلى تراجع الدراسات التاريخية بكل وضوح، بسبب ضعف التوثيق، وغياب نقد المصادر والمراجع على أسس علمية، وعدم الالتزام بقواعد البحث التاريخي العلمي، والتركيز على موروث المجتع الأهلي ورموزه السياسة الطائفة والقبلية من دون الاكتراث الكافي بمؤسسات المجتمع المدني التي تنقل الناس من مرتبة الرعايا إلى مرتبة المواطنين الأحرار.

«فالعلاقة الراهنة بين المجتمع المدني والمكونات الأخرى في الدول النامية، ومنها المجتمعات العربية غير متكافئة في عدة مجالات، أبرزها العلاقة بين الجماعاة التقليدية والدولة الحديثة، وبين ولادة النظام الجمهوري والديمقراطية، وبين المجتمعات التقليدية والمجتمعات المدنية الحديثة النشأة، واثر المقولات الأوروبية في ولادة وتطور المجتمعات المدنية في ظل السلطنة العثمانية والدول العربية التي نشأت بعد تفككها»[10].

---

(9) Georgi Plekhanov, *Essai sur le développement de la Conception Moniste de l'histoire* (Paris: Editions Sociales, Paris 1973), p. 226.

(10) Stefanos Yerasimos [et al.], *Civil Society in the Grip of Nationalism* (Istanbul: Orient Institute, 2000), pp. 11-23.

ترتدي مسألة كتاب التاريخ المدرسي العربي الموحد اعتباراً خاصاً في تقديم فهم مشترك بين المؤرخين في مجال الانتقال من التاريخ العبء إلى التاريخ الحافز. فهي ترتبط وثيقاً باستخلاص الدروس من الحروب المدمرة وكيفية بناء الثقة المتبادلة مجدداً بين الشعوب والمجتمعات التي عاشت أهوال الحروب لسنين طويلة وتركت ذكريات مؤلمة لدى أجيال متعاقبة. لكن السياسة العقلانية التي اعتمدها قادة بعض الدول التي تحاربت بعنف ثم أعادت تنظيم علاقاتها على أسس جديدة قدمت نماذج تحتذى في مجال التصالح دون نسيان الماضي الأليم، كي لا يتكرر بصورة أكثر عنفاً. وخير المقولات التاريخية في هذا المجال هو العبارة التي أطلقها نيلسون مانديلا في مواجهة التمييز العنصري في جنوب أفريقيا حين قال: «نسامح لكن لا ننسى». ويقدم الصراع الفرنسي ـ الألماني المدمر نموذجاً فذاً في التصالح العقلاني لاحقاً لتجاوز الماضي الأليم أو العبء وبناء التاريخ الحافز. ونجح ذلك التصالح بفضل السياسة العقلانية لقادة البلدين إلى أن أصبحت فرنسا وألمانيا الركيزتين الصلبتين في إقامة الاتحاد الأوروبي. كذلك نموذج اليابان التي دمرت الأسطول الأمريكي في بيرل هاربر، ثم تعرضت للقنابل النووية الأمريكية عام 1945. فاعتمد الجانبان مقولة «عدو الأمس صديق اليوم»، ونماذج أخرى ذات دلالة[11].

بنتيجة تلك التبدلات الأساسية على المستوى الكوني اغتنت العلوم الإنسانية المعاصرة، وبخاصة علم التاريخ، وعلم الاجتماع، والأنثروبولوجيا الثقافية أو علم الإناسة، وعلم التراث الشعبي أو الفولكلور، وكثير غيرها بالمفاهيم الفلسفية. ومع انتشار تلك العلوم العصرية التي تساعد على فهم التاريخ وكتابته بصورة أفضل، لم يعد بالإمكان تجاهل دور كتاب التاريخ المدرسي الموحد لإعادة التواصل الثقافي والحضاري بين تاريخ العرب المعاصر والعصر الذهبي للثقافة العربية ودورها في الحضارة الإنسانية.

رابعاً: مشكلات انتقال العرب من التاريخ العبء إلى التاريخ الحافز

تحتل المنطقة العربية موقعاً استراتيجياً معتبراً بين القارات الثلاث، أوروبا، وآسيا وأفريقيا. وتختزن أرضه موارد طبيعية بالغة الغنى، وكانت لدى شعوبه كميات كبيرة من النقود الذهبية والفضية، وشكلت مدنه أسواقاً كبيرة لتصريف السلع الأوروبية وتوظيف قسم كبير من فائض الرساميل الأوروبية في عملية الإنتاج المربح. وقد تعرضت الشعوب العربية منذ مطلع القرن التاسع عشر لغزو أوروبي استعماري أدى إلى سقوطها تباعاً تحت السيطرة الأوروبية، واعتماد صور متعددة من الاحتلال المباشر، والحماية، والوصاية، والانتداب. نشر المؤرخون العرب دراسات علمية ذات شأن ركزت على دور العامل الخارجي في تفجير عدد كبير من الحركات الطائفية، والعرقية، والعاميات الفلاحية، وعصيان القبائل البدوية، وغيرها. وعملت الدول الاستعمارية الأوروبية على إضعاف السلطنة العثمانية تمهيداً لإسقاطها في الحرب العالمية الأولى واقتسام ولاياتها باسم

(11) Steffi Richter, ed., *Contested Views of a Common Past: Revisions of History in Contemporary East Asia* (New York; Frankfurt: Campus Verlag, 2008), pp. 371-395.

الانتداب المعطى من عصبة الأمم، والإعلان عن وعد بلفور الذي شكل المدخل الأساسي لإعلان دولة إسرائيل ونشوب صراع ما زال مستمراً منذ مئة عام بين العرب والصهيونية العالمية. وكانت المؤتمرات التاريخية العربية حقل اختبار لكثير من المقولات النظرية التي تناولت تاريخ العرب الحديث والمعاصر بوصفه عبئاً على العرب بعد هزيمتهم أمام إسرائيل وحلفائها عام 1967، وبات من الصعب الخروج من التاريخ العربي العبء إلا بتضافر جهود جميع العرب.

إن دراسة التاريخ العربي العبء حقل بالغ الاتساع وشديد التنوع للكتابة التاريخية انطلاقاً من أن الحقائق التاريخية هي بطبيعتها نسبية وليست مطلقة. ومن واجب المؤرخ المدقق دراسة التطور التاريخي بجميع أبعاده وبناه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها، واختيار الفرضيات العلمية الملائمة لتحليلها. لذا بات هاجس الوصول إلى حلول علمية لمشكلات العرب الراهنة والمستقبلية يتمحور حول كيفية الخروج من التاريخ العبء إلى التاريخ الحافز. فقدم بعض المؤرخين العرب دراسات تاريخية متميزة رسمت حركة التطور الاقتصادي ـ الاجتماعي العربي على المدى الزمني الطويل. وأكدت أن الشعوب الحية وذات الحضارات العريقة، ومنها الشعوب العربية قادرة على استخلاص «دروس التاريخ». فالتاريخ هو الحاضن لجميع العلوم، والبحث التاريخي مفتوح على جميع العلوم الإنسانية، يغنيها ويغتني بها في مجال التفاعل الثقافي الذي يشكل القاعدة الأساسية لنشأة الحضارات الإنسانية وتفاعلها عبر الزمان والمكان.

الحداثة السليمة على قاعدة نشر العلوم العصرية والتكنولوجيا المتطورة هي المدخل الأساسي للانتقال من التاريخ العبء إلى التاريخ الحافز، والمشاركة في الثقافة الكونية المتطورة باستمرار من باب الإبداع الثقافي وليس استهلاك ثقافة الآخرين.

بعد قرون طويلة من الخضوع لقوى خارجية غير عربية وجد العرب أنفسهم في عصر تميز بالدعوة إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها من دون تدخل خارجي. فلكل شعب الحق في بناء دولته المستقلة وذات السيادة على أراضيه ضمن الحدود المعترف بها دولياً. ومن حق جميع الشعوب أن تحافظ على لغاتها، وثقافاتها، وعاداتها وتقاليدها التي تظهر شخصيتها المتميزة عبر التاريخ.

في عصر الثورات التحررية والصناعية والثقافية قدمت أوروبا مثالاً بارزاً على قيام الدول القومية المستقلة التي تحولت إلى نموذج يحتذى في تاريخ العرب الحديث والمعاصر. وتشكلت الدولة القومية الأوروبية على أساس مكوناتها الداخلية المتميزة، وتبنت نمط الإنتاج الرأسمالي الليبرالي في المجال الاقتصادي، والديمقراطية العلمانية في المجال السياسي. وكان للاكتشافات البحرية وللثورات الصناعية والعلمية أثر حاسم في تحول بعض الدول الأوروبية المتطورة إلى دول استعمارية وإمبريالية عملت على توحيد السوق العالمية والسيطرة على المواد الخام ومصادر الطاقة على المستوى الكوني.

في الوقت عينه، تقدم حركية التاريخ العربي في مرحلة الاستقلال السياسي وتحرير الأراضي العربية من السيطرة الغربية باستثناء فلسطين نموذجاً ساطعاً على دور مقولات النهضة العربية الأولى في بلورة الأسئلة الكبرى لبناء التاريخ العربي الحافز. ركزت مقولات النهضويين العرب على

الجوانب الثقافية والمعرفية لفهم تاريخ العرب وكتابته بعيون عربية وليس استشراقية. وتفرعت الأسئلة الكبرى إلى مقولات نظرية على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية في محاولة للإجابة عن تساؤل الأمير شكيب أرسلان: «لماذا تأخر المسلمون، ولماذا تقدم غيرهم!» وهو تساؤل مشروع لأنه يقع في صلب عملية الانتقال من التاريخ العبء إلى التاريخ الحافز.

كانت الإجابة متنوعة، وتختلف جذرياً أحياناً بين المفكرين العرب في المشرق والمغرب، وفي توصيف المراحل التاريخية في تاريخ العرب الحديث والمعاصر. فقد خضعت كل من المنطقتين العربيتين لاستعمار أوروبي اعتمد أساليب متنوعة في قمع حركات التحرر الوطني العربي. إضافة إلى الأساليب القمعية المتشددة التي اعتمدتها السلطنة العثمانية في ما تبقى لها من الولايات العربية حتى الحرب العالمية الأولى. وسقطت فلسطين وجوارها في دائرة المشروع الاستيطاني الصهيوني الذي شكل حاجزاً كبيراً بين مشرق العرب ومغربهم ومنع قيام الوحدة العربية.

كانت الأسئلة النهضوية ذات طابع شمولي تندرج ضمن أطر منهجية غايتها الأساسية هي الانتقال من التاريخ العربي العبء إلى التاريخ الحافز. فهناك سؤال الهوية العربية أو «من نحن؟». وما زال مطروحاً حتى الآن، لا بل زادت الأزمة حدة بعد تغييب الهوية العربية في زمن الانتفاضات العربية وما رافقها من حروب داخلية منذ عام 2011.

شكَّل إحساس العرب القوي بالهوية العربية عائقاً أمام اندماجهم الطوعي في التاريخ العالمي، مع أن التاريخ الكوني بات حقيقة راهنة وأثبت أن فرص اندلاع حرب عالمية باتت شبه معدومة لأنها تقود إلى تدمير الجنس البشري بكامله. والهوية الكونية لعصر العولمة لا يمكن أن تتجاوز الهويات المحلية التي تعيش مرحلة التاريخ العبء. وهي تفتقر إلى قيام الدولة الوطنية الجامعة، وذات السيادة التامة على أراضيها، والقادرة على حماية تاريخها وتراثها الثقافي وعاداتها وتقاليدها الموروثة من الذوبان القسري في ثقافة القرية الكونية من موقع التبعية والاستيلاب. وركز بعض المؤرخين العرب على ضرورة تغليب الانتماء إلى الدولة الوطنية على غيره من الانتماءات الأيديولوجية الشمولية، والقومية، والإسلاموية المتشددة. ورأوا أن الحفاظ على الهوية الوطنية شرط أساسي للحفاظ على التعددية والتنوع بين المكونات السكانية داخل كل دولة عربية، وبخاصة تلك التي تضم جماعات سكانية متباعدة في الأصول، والأديان، والأعراق، والانتماء الأيديولوجي. فالهوية الوطنية هي الضامن الأساسي للتعددية والتنوع التي تفاخر بها الدول الأوروبية والأمريكية المتطورة. وبناء الدولة الديمقراطية المدنية المستقلة يشكل ركيزة أساسية لبناء نظام عالمي جديد على أسس أكثر إنسانية، وتجاوز النزاعات والأفكار التوتاليتارية الشمولية.

تفرض المرحلة الراهنة في التاريخ العالمي على العرب إعادة نظر شاملة في المقولات النظرية السابقة التي عجزت عن مواجهة التحديات، وإطلاق مقولات علمية جديدة لبناء مجتمع المعرفة العربي كركيزة مستقبلية صلبة للتاريخ الحافز.

فالدول التي أنجزت وحدتها الوطنية على أسس سليمة نجحت بالانخراط السلس في النظام العالمي الجديد من موقع المشاركة في تحديد معالمه الأساسية كما فعلت الدول الكبرى ذات الحضارات العريقة. أما الدول التي عجزت عن بناء وحدتها الوطنية فلديها خوف شديد من التبعية والاستلاب الدائم للقوى الفاعلة في عصر عولمة القطب الأوحد أو المتعددة الأقطاب.

لدى العرب رغبة قوية في بناء دولة عربية جامعة انطلاقاً من إيمان راسخ بوحدة اللغة والدين والثقافة والتاريخ والحضارة والإرادة على العيش المشترك. كما أن التحديات الكبرى التي تواجه العرب في جميع دولهم تتطلب بناء نظام إقليمي عربي قادر على مواجهة التحديات الإقليمية والدولية. ويأتي الصراع العربي مع المشروع الاستيطاني الصهيوني المستمر منذ مئة عام في طليعة تلك التحديات. إضافة إلى فشل المشاريع التنموية المحلية، والخوف على الاستقلال والسيادة الوطنية في عصر التكتلات الجغراسية العملاقة، ومشروع الشرق الأوسط الجديد الذي يجعل من إسرائيل أقوى دولة في الشرق الأوسط تحيط بها دول عربية صغيرة وعاجزة عن التنمية البشرية والاقتصادية المستدامة.

لذا يحتل سؤال الحرية حيزاً واسعاً في بناء التاريخ الحافز. فالإنسان الحر هو حجر الزاوية في النهوض العربي مجدداً. وقد صنف هيغل الصراع من أجل الحرية بأنه أرقى ما يقوم به الإنسان للإرتقاء من مرتبة العبد إلى مرتبة المواطن الحر. وما ينطبق على الأفراد ينطبق على الجماعات والدول التي تناضل في سبيل حريتها واستقلالها. وتشعر جميع البلدان العربية الآن بأن حدودها الدولية عرضة للتغيير بسبب الضغوط التي تمارسها الدول الإقليمية المجاورة. وتسيطر على النظام العالمي دول كبرى تتحكم بالدول النامية وبشعوبها دون رادع، وتستخدم الشركات العالمية، وصندوق النقد الدولي، والاحتكارات الكبرى للهيمنة على الثروات الطبيعية في الوطن العربي.

خامساً: دعوات علمية لبناء التاريخ العربي الحافز

تشهد الكتابة التاريخية في المرحلة الراهنة وفرة وثائقية في مختلف المجالات، وتوجد بكثرة عبر مختلف وسائل الإعلام والنشر. لكن مناهج الجامعات العربية ما زالت تعطي الأولوية للمدرسة الوصفية أو السردية في كتابة التاريخ العربي. بالمقابل، يركز عدد متزايد من المؤرخين العرب على تحليل الوثائق والمصادر واعتماد الإشكاليات والفرضيات العلمية وصولاً إلى استنتاجات رصينة تسهم في تطوير علم التاريخ عند العرب. ولا يجدون حرجاً في استخدام التقنيات الحديثة لحفظ الروايات الشفوية التي تزود المؤرخين بمصادر جديدة. وأولت الدراسات التاريخية المعاصرة الاكتراث الكافي بالروايات الشفوية لدراسة الأحداث المعاصرة التي ما زال بعض صانعيها على قيد الحياة. وتستخدم الروايات الشفوية بصورة مكثفة في إعداد برامج إذاعية وتلفزيونية عامة، ومنها برامج خاصة لمن تطلق عليهم وسائل الإعلام صفة «شاهد على العصر».

وشهدت الدراسات التاريخية المعتمدة على منهجية التاريخ الاجتماعي نقلة نوعية في نشر مفاهيم جديدة، كالعقلانية، والمواطنة، والتعددية، والتنوع، والتراث الحضاري، وثقافة التغيير وما ارتبط بها من مقولات نظرية إضافية كالمجتمع المدني، والديمقراطية، وحقوق الإنسان. وقدمت

مادة غنية في عدد متزايد من الدراسات العلمية الرصينة، والندوات والمؤتمرات المحلية والدولية. وساهمت المفاهيم العلمية الجديدة في تطوير مقولة الانتقال من التاريخ العبء إلى التاريخ الحافز التي باتت محورية في الرد الحضاري العربي على التحدي الاستعماري الأوروبي في تاريخ العرب الحديث والمعاصر.

تنوعت المقولات الجديدة في فهم تاريخ العرب المعاصر ومناهج كتابته على أسس عقلانية تشمل مختلف جوانبه. لكن غياب النقد العلمي للمفاهيم النظرية الخاطئة لا يزال سائداً في الدراسات التاريخية العربية بسبب هيمنة الخطاب السلطوي الأيديولوجي المسيطر والتركيز على إبراز دور القادة على حساب دور الشعوب العربية.

ونظراً إلى تجاهل التأريخ للتعددية السكانية والتنوع الثقافي في الوطن العربي تحولت بعض الدراسات التاريخية إلى مديح للسلطة الحاكمة، أو إلى مونولوج ثقافي حول قضايا الحق والخير والعدالة والحنين إلى ماضي العرب في عصره الذهبي. فأنتجت نوعاً من البلادة الذهنية في الكتابة التاريخية التي مارست التبشير بقضايا مثالية في وقت تغرق فيه المجتمعات العربية في التخلف والقهر والاستلاب. وتراجع البحث التاريخي العلمي في الوطن العربي مع قصور نظري في شرح الأسباب العميقة للتخلف العربي المستمر منذ قرون طويلة. وفشلت مشاريع النهوض العربي وما ترتب عليها من نتائج بالغة السوء على مختلف الصعد.

تشكل مقولة التاريخ العربي الحافز منطلقاً لنهضة عربية جديدة تعيد للعرب موقعهم الفاعل على المستويين الإقليمي والدولي. ورغم الإيجابيات الكثيرة التي حفلت بها الساحة العربية من نضالات تحررية وتبدلات ثقافية باتجاه الحداثة السليمة فالثقافة العربية مهددة اليوم في ركائزها البنيوية تحت وطأة ثقافة «القرية الكونية» التي تهدد الركائز البنيوية للثقافات الوطنية في الدول النامية. وتنشر ثقافة العولمة مقولات أيديولوجية خاطئة واستفزازية حول صراع الحضارات، وإخضاع الثقافات العريقة قسرياً إلى ثقافات العولمة وسوقها الاستهلاكية. وذلك يتطلب تجاوز المقولات الأيديولوجية التي تتبنى رؤية ضبابية للواقع العربي الموغل في التخلف وتقترح حلولاً طوباوية مثقلة بالتاريخ العبء الذي لا يمكن استحضار عصره الذهبي إلى واقع شديد التخلف والتبعية.

من أول أهداف التاريخ الحافز على الجانب الثقافي إقامة التوازن بين الاستفادة القصوى من ثمرات التقدم التكنولوجي العالمي، والرفض الصريح للجوانب السلبية التي ترافق عملية التغريب الثقافي وتزيد من تخلف المجتمعات العربية. وذلك يتطلب الانفتاح على الثقافات الإنسانية، والتطلع إلى المستقبل بنظرة تفاؤلية، وحماية كل ما هو إيجابي في التراث العربي الأصيل، وبناء مجتمع المعرفة العربي بأدمغة عربية وبمقولات ذات خصوصية ثقافية عربية لإطلاق حداثة سليمة على قاعدة العلوم العصرية والتكنولوجيا المتطورة.

أدّت مقولات الحرية والإبداع على المستوى الكوني دوراً بارزاً في توليد ثقافات عالمية جديدة تتفاعل بقوة على الساحة الثقافية العربية، وسيكون لها دور أساسي في توليد التاريخ الحافز الذي يعيد ربط حاضر العرب بماضيهم الذهبي إلى جانب المشاركة الفاعلة في الثقافة الكونية.

وشارك عدد كبير من المؤرخين المتنورين العرب في صوغ ركائز التاريخ العربي الحافز والرد العقلاني على مأزق التخلف العربي الراهن بسبب الارتباط التبعي بالخارج والذي يقود إلى مزيد من التخلف. كما أن هيمنة الخطاب السلفي إلى جانب التبعية يقود بالضرورة إلى فقدان الهوية والتراث والأصالة معاً، وهو أقصر السبل إلى المزيد من التبعية والتغريب.

عبثاً تحاول البلدان العربية الحفاظ على مستوى مقبول من التنمية المستدامة ما لم تتعاون على بناء نظام إقليمي عربي فاعل للرد على التحدي الخارجي والانتقال بالعرب من التاريخ العبء إلى التاريخ الحافز.

ومنهم من درس تجارب التحديث العالمية الناجحة، وبوجه خاص تجربة اليابان والصين والهند وغيرها من دول النمور الآسيوية التي جمعت بين الحفاظ على الأصالة والانفتاح التام على مقولات الحداثة السليمة وفق خصائص وطنية غير مقتبسة من تجارب أوروبية أو آسيوية. فالحداثة السليمة تساعد على الحفاظ على التراث العربي والهوية العربية، وعلى مشاركة العرب في بناء ثقافية كونية جديدة وعولمة أكثر إنسانية. وسؤال التقدم هو نفسه سؤال المستقبل والإبداع الثقافي والحضاري على قاعدة الإنجازات العلمية والتقنية التي تنتجها مراكز الأبحاث العلمية وتوظف لها الدول المتطورة موازنات سنوية كبيرة. فأين مقولات التاريخ العربي الحافز من مسيرة الثقافة الكونية الواحدة؟ وهل ينفع التغني بماضي العرب الذهبي الذي أضاء نوره العام إذا كان العرب يعيشون اليوم مرحلة التاريخ العبء والتخلف المريع؟

قدم عدد من المؤرخين العرب أجوبة عقلانية على تلك الأسئلة المنهجية. نكتفي هنا بالإشارة إلى اثنين من كبار المؤرخين العرب الرواد الذين نشروا مشاريع متكاملة يسهم تنفيذها في الانتقال من التاريخ العربي العبء إلى التاريخ الحافز. فسلّط المؤرخ قسطنطين زريق الضوء على ماضي العرب وحاضرهم في كتبه: **نحن والتاريخ**، و**في معركة الحضارة**، و**نحن والمستقبل**. وأكد أن الفكر العربي المعاصر بحاجة ماسة إلى النقد العلمي الذي بني على الركائز التالية: العقلانية، والموضوعية، والنقد الحضاري، والعزم. ودعا إلى تحويل الخيار العقلاني والأخلاقي إلى قلق عربي شامل بالمعنى الإيجابي.

فهناك شعور بالخوف والإحباط من عدم قدرة العرب على المشاركة النشطة في التاريخ الكوني، لا من موقع الخوف على ماضي الأمة العربية بل على حاضرها ومستقبلها أيضاً كأمة عريقة كان لها دور مميز في الحضارة الإنسانية. ومن واجب أبنائها استعادة ذلك الدور بفاعلية في المرحلة الراهنة. «فموقفنا من ماضينا مظهر من مظاهر موقفنا العقلي أو موقفنا الكياني العام. فنحن اليوم في دور تحوّل وتبدّل من مجتمع تسطو عليه نظم القرون الوسطى وذهنيتها إلى مجتمع يتطلع إلى حياة جديدة قائمة على النظم التي تمثل المدنية الحديثة، وعلى العقلية التي أنشأت هذه النظم ولا تزال تعمل في تحويلها وتعديلها». ويضيف: «في كتابي **نحن والتاريخ** حاولت تبيان مبادئ الصناعة التأريخية والتفكير التأريخي، واستقراء واقعنا التاريخي الحاضر والموقف الذي يجب أن نتخذه من ماضينا. ومع أن ذلك الكتاب كان متجهاً إلى الماضي، فإنه لم يتخلَّ عن الحاضر

أو عن المستقبل. [...] وسعيت في كتابي **نحن والمستقبل** إلى وصف الأنماط المختلفة لريادة المستقبل، مؤكداً بخاصة على النمط العلمي الذي غدا اليوم قائماً بذاته وجهداً متغلغلاً في كثير من الدراسات النظرية والتطبيقات العملية. ثم تقدمت إلى تحليل موقفنا المستقبلي: ما هو وماذا يجب أن يكون إذا أردنا أن نبني المجتمع القادر الفاضل والإنسان العربي المتحرر الكريم. وفي هذه المرحلة من حياتنا العربية التي سيكون له كبير الأثر في تقرير مصيرنا لما تجيش به من تطورات ولما تضطرب به الإنسانية قاطبة من تفاعلات وتحولات، تعظم وظيفة الفكر وتتضخم تبعة الكلمة [...]. ولعله بذلك يرتفع إلى مستوى الواجب الذي تفرضه على كل منا هذه المرحلة المصيرية من حياتنا ليكون لنا مستقبل، وليكون مستقبلاً أفضل»[(12)].

المؤرخ عبد العزيز الدوري، بدوره، رسم السمات المنهجية الدقيقة لفهم التاريخ العربي وطرق كتابته على أسس عقلانية سليمة. فكان من رواد التاريخ الاقتصادي ـ الاجتماعي العربي، وقدم دراسات متميزة في نقد المنهج الاستشراقي في نظرته إلى التاريخ العربي. كان في طليعة المؤرخين العرب الذين قرروا مواجهة مقولات الاستشراق الغربي بالمفاهيم العلمية ذات الحضور العالمي وليس بمفاهيم تقليدية بائسة تحت ستار خادع من الأصالة، والحرص على التراث. وأثبت كفاءة عالية في امتلاك المنهج العلمي في الدراسات التاريخية الاقتصادية، ونشر الوعي عن الجذور التاريخية للأمة العربية من حيث هي أمة حية تفاعلت مع الثقافات العالمية على مر العصور. ودعا إلى العروبة الحضارية كرابط ثابت يجمع ماضي الأمة العربية بحاضرها، ويمهد لها الطريق لبناء مستقبل أفضل.

ونظراً إلى معرفته الشمولية بمدارس فهم التاريخ وكتابته بصورة علمية، أكد مراراً أن النقاش الراهن في البحث التاريخي وفي اتجاهاته «لم يعد يقتصر على كون التاريخ علماً أو أدباً، أو بالأحرى حول نسبة التاريخ إلى أحد فروع المعرفة الأساسيين، بل اتجه الرأي إلى أهمية التاريخ كموضوع حيوي لذاته، له أسسه وطرائق بحثه وأهدافه وله خطورته الخاصة بين حقول المعرفة حتى أطلق بعضهم على العصر الحديث «عصر التاريخ»[(13)].

فالتاريخ في نظر الدوري وسيلة لفهم الحاضر في ضوء الماضي، ولا يدرّس كمادة جامدة تعيد التذكير بأحداث الماضي فقط، بل كسلسلة متصلة الحلقات. فما نعيشه اليوم من أحداث هو نتاج التطورات التي بدأت في الماضي واستمرت حتى الآن، بحيث يصبح الفهم المعمق للحاضر خير وسيلة لفهم الماضي، وتوضيح الصلة بين حاضر العرب وماضيهم، وخصوصاً في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وأكد مراراً أن تأثير الماضي يمتد إلى الحاضر باتجاه المستقبل. وذلك يتطلب تتبع حركة التاريخ في مختلف حقبه وليس الحقبة الزمنية التي تسبق الحدث مباشرة. ما يساعد المؤرخ على تكوين فهم عقلاني شمولي في امتداده عبر اتساع المكان والزمن التاريخي،

---

(12) قسطنطين زريق، **الأعمال الفكرية العامة للدكتور قسطنطين زريق**، 4 مج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994)، مج 1: **نحن والتاريخ: مطالب وتساؤلات في صناعة التأريخ وصنع التاريخ**، ص 391، ومج 3: **نحن والمستقبل**، ص 1061 ـ 1063.

(13) عبد العزيز الدوري، **نشأة علم التاريخ عند العرب**، الأعمال الكاملة للدكتور عبد العزيز الدوري؛ 2، ط 2 (بيروت: مركز درسات الوحدة العربية، 2007)، ص 7.

ويمنحه القدرة على تقديم رؤية شمولية لتطور الأحداث التاريخية وما رافقها من تبدلات سياسية وإدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها. وشدد على ضرورة الربط بين ثقافة المؤرخ وحسن انتقائه للوثائق في بحثه عن حقائق التاريخ. «فالمؤرخ دون حقائق لا جذور له، والحقائق دون مؤرخ تبقى دون حياة أو معنى. التاريخ هو عملية تفاعل متصل بين المؤرخ وحقائقه، أو «حوار متصل بين الماضي والحاضر». وتعريف التاريخ وتفسيره في الزمن الحديث، يرتبطان أساساً بسير المجتمعات الغربية وبتطور الفكر الغربي»[14].

ونظراً إلى العلاقة الوثيقة بين سكن الناس على أرض محددة وإنجاز أعمالهم، الصغيرة منها والكبيرة، عليها، تبرز علاقة جدلية بين مكان الحدث التاريخي وزمانه، وتجعل من الجغرافيا الحاضن الأساسي للتاريخ بحيث تفتقد الكتابة التاريخية الجانب الأساسي من علميتها في حال تجاهل المؤرخ دور الجغرافيا في احتضان التاريخ عبر مختلف الحقب. وانتقد الدوري المؤرخين العرب الذين تجاهلوا دور العامل الجغرافي في كتابة التاريخ أو قللوا من شأنه. ودعا إلى كتابة علمية عقلانية تُظهر دور الفرد البارز إلى جانب الفرد العادي أو الجماهير الشعبية التي يعود الفضل إليها في صنع التاريخ. فالتاريخ شمولي بطبيعته لأن من يصنعه هم الناس، على اختلاف مواقعهم، ونشاطاتهم، واتجاهاتهم، وألوانهم، وأديانهم. ونبَّه إلى مخاطر تركيز بعض المؤرخين على دور الأفراد البارزين بمعزل عن الجماهير التي تصنع التاريخ وتقدم التضحيات الكبيرة. وأكد إقامة التوازن بين الأصالة والمعاصرة في المجتمعات العربية الحديثة، لأن التوازن يحافظ على كل ما هو إيجابي في التراث من دون أن يضع العوائق أمام العلوم العصرية التي تشكل القاعدة الصلبة لبناء مجتمع عصري قادر على مواجهة التبدلات المحلية والإقليمية، والتحديات التي أنتجتها الثورات العلمية الحديثة وتكنولوجيا الاتصال والتواصل بين الأفراد والجماعات على غرار ما شهدته المجتمعات الحديثة. فعالم اليوم يشهد تنافساً حاداً على إنتاج العلوم العصرية والتكنولوجيا المتطورة وتوظيفهما في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، وفي التفاعل الإيجابي بين الشرق والغرب.

أسباب الفشل ليست في البنية الثقافية بل في السياسات العربية المعتمدة منذ عقود طويلة التي أعاقت الاستجابة العربية للتحدي الحضاري الغربي، وتقاعست عن دعم وتطوير الإبداع الثقافي العربي، وتغييب التراث العقلاني العربي عن موقع الفعل.

سادساً: آفاق جديدة لتطور التاريخ الحافز عربياً

لم تثبت صيغة المقاومة السلبية أو الممانعة العربية للمشروع التغريبي نجاحها ولم تساعد على بناء دولة مدنية قوية، وحداثة سليمة، وتنمية مستدامة، وجميعها من الركائز الضرورية للحفاظ

(14) عبد العزيز الدوري، **أوراق في التاريخ والحضارة: أوراق في علم التأريخ**، الأعمال الكاملة للدكتور عبد العزيز الدوري؛ 8 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص 107 ـ 108.

على التراث والأصالة والهوية. فالحداثة السليمة على قاعدة نشر العلوم العصرية والتكنولوجيا المتطورة هي المدخل الأساسي للانتقال من التاريخ العبء إلى التاريخ الحافز، والمشاركة في الثقافة الكونية المتطورة باستمرار من باب الإبداع الثقافي وليس استهلاك ثقافة الآخرين مع التغزل بثقافة تراثية عربية معترف بها دولياً ولا فضل لعرب اليوم في إنتاجها. يتطلب التاريخ الحافز المزيد من الإنتاج الثقافي والحضاري انطلاقاً من مشاركة العرب في الإنجازات العلمية والتقنية التي تنشرها مراكز الأبحاث العلمية العالمية وتوظف لها الدول المتطورة نسبة كبيرة من موازناتها السنوية بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية والرخاء الاقتصادي. وأكد عدد كبير من الاقتصاديين العرب أن مشاريع التنمية المحلية في كل دولة عربية لم تحقق نجاحات كبيرة. ومعظم البلدان العربية تعيش أزمات اقتصادية واجتماعية كبيرة أدت إلى زيادة عدد الفقراء، والأميين، والعاطلين من العمل بأرقام كبيرة ومقلقة جداً. ودعوا مراراً إلى إقامة مشاريع التكامل الاقتصادي والتنمية الشمولية بين الدول العربية تتويجاً لجهود مشتركة تقوم بها الدول لإرساء البنى التحتية العصرية، وتأهيل الكوادر البشرية، والارتقاء بالتنمية المحلية ذات الآفاق المحدودة إلى التنمية العربية الشاملة لمواجهة التحديات الإقليمية والدولية في عصر التكتلات المالية والاقتصادية العملاقة. لكن أياً من خطط التنمية الشمولية العربية لم تبصر النور ولم تحقق تنمية عربية مستدامة. وتعيش المنطقة العربية اليوم هاجس الخوف من تراجع كبير للخدمات الأساسية التي تحققت زمن الطفرة النفطية.

المؤرخ الموضوعي ليس محايداً بالمعنى السطحي الذي يفهمه البعض عن الحياد والموضوعية، بل منحاز دوماً إلى الحقائق التاريخية بالصورة العلمية التي تدل عليها الوثائق الأصلية.

يمكن توصيف السمات الأساسية لنجاح مقولة التاريخ العربي الحافز بأنها رؤية مستقبلية لحركة التطور التاريخي للمجتمعات العربية في انتقالها من مرحلة السيطرة الخارجية إلى مرحلة الاستقلال، والسيادة الوطنية، وبناء مجتمع المعرفة العربي بوصفه الرد الحضاري على تحديات العولمة. تفرض المرحلة الراهنة في التاريخ العالمي على العرب إعادة نظر شاملة في المقولات النظرية السابقة التي عجزت عن مواجهة التحديات، وإطلاق مقولات علمية جديدة لبناء مجتمع المعرفة العربي كركيزة مستقبلية صلبة للتاريخ الحافز. وتأتي مقولات التعاون أو التضامن أو التكامل العربي بالمرتبة الأولى في سلم أولويات بناء التاريخ العربي الحافز في عصر التكتلات الجغراسية والقارية الكبيرة. فالدول الصغيرة، الغنية منها والفقيرة، لم تعد قادرة على حماية سكانها في زمن السلم وزمن الحرب. وهي تعقد اتفاقيات، وتحالفات، وتقوم بمناورات عسكرية مشتركة مع دولة عظمى لحماية نفسها من مخاطر الحروب الأهلية، والنزاعات الإقليمية، والمضاربات المالية التي تدمر اقتصاد الدول الصغيرة والنامية من الداخل. ويساعد بناء النظام الإقليمي العربي وفق أسس ديمقراطية سليمة على نقل العرب من عصر الدويلات الضعيفة إلى مرحلة النظام الإقليمي الموحد.

يشعر العرب اليوم بضرورة ملحة لبناء الدولة الوطنية الجامعة التي تمهد لقيام نظام إقليمي عربي جامع على أساس احترام الخصوصية السياسية لكل دولة عربية، والتعاون المثمر

على المستوى الاقتصادي، والتفاعل الإيجابي على المستوى الثقافي. وتعززت مؤخراً الدعوة إلى التضامن والتكامل العربي، وعقدت مؤتمرات وندوات كثيرة قدمت توصياتها إضافات علمية متميزة ومقولات عقلانية لتوحيد العرب على قاعدة العروبة الثقافية أو الحضارية، وحماية الدولة الوطنية بحدودها الراهنة[15].

لقد باتت حروب التدمير المستمرة منذ عام 2011 تهدد أكثر من دولة عربية بالانهيار الكامل بعد ملايين القتلى والجرحى والمهجرين والمشردين، وهدر مئات مليارات الدولارات على التسليح، والدمار الاقتصادي الشامل. ودلت تجربة العقود السابقة على أن التنمية في أغلبية البلدان العربية باتت عرضة للتآكل من الداخل، ولتآمر الشركات المتعددة القوميات والعابرة للحدود، والاحتكارات العالمية الضخمة، المالية منها والاقتصادية. فزمن العولمة هو زمن التكتلات الضخمة في جميع المجالات. وعبثاً تحاول البلدان العربية الحفاظ على مستوى مقبول من التنمية المستدامة ما لم تتعاون على بناء نظام إقليمي عربي فاعل للرد على التحدي الخارجي والانتقال بالعرب من التاريخ العبء إلى التاريخ الحافز.

غني عن التذكير أن النظام الديمقراطي هو الإطار الأفضل لتفتح وعي الإنسان بصورة طبيعية ودون عوائق تمنعه من ممارسة دوره ككائن حر، ولديه طاقات عقلية وإبداعية تسهم في الحفاظ على التراث الإنساني العربي والمشاركة الفاعلة في التاريخ الكوني. وتحتل الديمقراطية السليمة الحيز الأكبر في بناء مجتمع المعرفة العربي لكي يمارس المواطن العربي فعل الإنتاج والابداع بحرية على أرضه العربية. ولدى العرب طاقات بشرية هائلة من المبدعين الذين يشاركون في إنتاج مختلف حقول المعرفة الإنسانية والثورات العلمية والتكنولوجية. بيد أن إمعان الأنظمة التسلطية العربية في تجاهل الكفاءات العلمية العربية ومنعها من ممارسة دورها الطبيعي في التغيير الديمقراطي جعلت أعداداً كبيرة منهم تغادر دولها إلى بلاد الاغتراب حيث تقدم لها الإغراءات المادية والمعنوية للاستقرار خارج بلدانهم العربية.

بيد أن نقل المجتمعات العربية من مرحلة الخضوع شبه الكامل لمقولات التاريخ العبء وعبادة الماضي الذهبي إلى رحاب التاريخ الحافز والعلوم العصرية المفتوحة على ثورات العلم والاتصالات يحتاج أيضاً إلى وقف استغلال الدين في السياسة، والانصرف إلى تأهيل الشباب العربي لدور حضاري جديد في التاريخ الكوني. قدّم الفيلسوف هيغل رؤية متميزة عن «العلاج التاريخي للمبادئ العقدية». لقد عولجت المبادئ العقدية علاجاً تاريخياً فاعتبرت في منزلة قناعات منسوبة إلى الغير وأنها قصص تاريخية. والمهم هو: كيف لهذه الأقاصيص التاريخية أن تنشأ وتظهر، وماذا كانت علاقتها بالآخرين الذين أسسوها؟ [...] إن الكيفية المطلقة التي تنشأ بها العقائد من أعماق الروح ومن ثم ضرورتها وحقيقتها التي لها بالنسبة إلى روحنا تمت إزاحتها جانباً في العلاج التاريخي. فالانشغال بهذه الكيفية المطلقة ومعها هذه المبادئ العقدية يتم بحماسة ومعرفة مختصة. لكن الانشغال لا يكون بالمضمون بل بالوجه الخارجي منه، وبالخصومات المتعلقة به، ومع الانفعالات التي ارتبطت بالوجه الخارجي عن

---

(15) **التقرير الثامن للتنمية الثقافية، التكامل العربي: تجارب، تحديات وآفاق** (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2015)، ص 79 ـ 141.

كيفية هذه النشأة. [...] فالتاريخ ينشغل بالحقائق التي كانت بها من حيث نسبتها إلى الغير، وليس بالحقائق التي كان ينبغي أن تكون حقائق ذاتية لمن ينشغلون بها»[16].

والنخب العربية، على اختلاف تنوعها ومواقعها، مدعوة اليوم إلى التعاون في ما بينها لإنتاج ثقافة عربية عصرية تسهم في تطوير المجتمعات العربية. على أن تنتهج نهجاً عقلانياً لحماية القيم الإيجابية العربية الموروثة من التشويه، وتنتج ثقافة عصرية تكون قيمة مضافة لتراث العرب الذهبي فتغنيه وتغتني به. ويسهم تطوير الفكر العربي العقلاني في التحديث السياسي والاقتصادي والاجتماعي السليم على امتداد الوطن العربي، لكنه لا يعطي ثماره الإيجابية إلا من خلال مؤسسات ثقافية عصرية وشمولية تشكل الإطار الطبيعي للتفاعل الخلاق والحوار المثمر بين التيارات الثقافية العربية والعالمية. فالحداثة العربية السليمة هي نتاج ثقافة عقلانية عربية بالدرجة الأولى. والتاريخ العربي الحافز هو نتاج انفتاح التيارات الثقافية العربية على الثقافات الأخرى، واحترام الرأي الآخر وحق الاختلاف معه كشرط أساسي لإنجاح مسرة التاريخ الحافز وتطويره بآفاق مستقبلية واعدة.

علماً أن المقولات النظرية حول إقامة التوازن بين التراث الحضاري والحداثة السليمة تبقى مجرد وصفات ثقافية صعبة المنال ما لم تحظ بدعم سلطة سياسية عربية متنورة تدرك دور الثقافة والمثقفين في التنمية المستدامة. وذلك يطرح جدلية العلاقة بين الثقافة والسلطة، لا من موقع التعارض أو الإلغاء المتبادل بل من موقع التفاعل الإيجابي لوضع تلك المقولات موضع التطبيق العملي. ونجاح سيرورة التاريخ الحافز وفق أهداف شمولية ومتصاعدة لنقل المجتمعات العربية من مرحلة إلى أخرى أرقى رهن بتوليد نخب تنويرية على مختلف الصعد، ومراكز بحثية مزودة بأدوات ثقافية متطورة، وتأطير النخب الثقافية العربية الفاعلة ضمن نظام ديمقراطي، ودولة مدنية عادلة، وفصل السلطات، وإعداد أجيال متعاقبة من النخب الشبابية المنفتحة على الثقافات العالمية.

على قاعدة الرؤية المنهجية التي تؤكد أن الحاضر يفسر الماضي وليس العكس، لا تصنف الدعوة إلى التاريخ الحافز في المرحلة العربية الراهنة كمحاولة لاستعادة التراث العربي في عصره الذهبي بحيث تبدو تلك الدعوة ماضوية فتفقد قدرتها على التفاعل مع ثقافة العولمة، ولا تمثل استجابة إلى التحدي الحضاري لإثبات قدرة العرب على النهوض مجدداً.

ليس هناك من عجز بنيوي في الفكر العربي المعاصر، أو في الثقافة العربية، أو لدى المثقفين العرب بحيث يتم تحميلهم مسؤولية فشل مشاريع الاستنهاض العربي. وقد نجحت شعوب كثيرة لا تملك الجزء اليسير من الموارد والطاقات العربية وتجاوزت هزائمها السابقة وباتت في طليعة النظام العالمي. فأسباب الفشل ليست في البنية الثقافية بل في السياسات العربية المعتمدة منذ عقود طويلة التي أعاقت الاستجابة العربية للتحدي الحضاري الغربي، وتقاعست عن دعم وتطوير الإبداع الثقافي العربي، وتغييب التراث العقلاني العربي عن موقع الفعل في الثقافة العربية المعاصرة التي تراجعت بصورة واضحة لصالح ثقافة سلفية مهيمنة.

---

(16) هيجل، **جدلية الدين والتنوير: «من دروس فلسفة الدين لهيجل»**، ترجمة أبي يعرب المرزوقي (أبوظبي: منشورات دار كلمة، 2014)، ص 56 ـ 57.

نخلص إلى القول إن إشكالية التاريخ الحافز في عصر العولمة ليست مقولة تراثية بل صيغة عقلانية عصرية ذات ركائز متعددة أبرزها الفكر الحر المبدع، وإنتاج الثقافة العربية القادرة على مواجهة ثقافة العولمة. وغالباً ما يتم التفاعل الثقافي من طريق الإقناع والحوار وليس من طريق العنف أو الإكراه كما يزعم منظّرو مقولات «نهاية التاريخ» و«صراع الحضارات»، و«الفوضى الخلّاقة». ولا يفتقر الوطن العربي إلى نخب متميزة من المتنورين المؤمنين فعلاً بدور الثقافة العربية العصرية إلى جانب التراث الحضاري العربي في بناء التاريخ الحافز وإعادة العرب إلى دائرة الفعل على المستويين الإقليمي والدولي. بيد أن مسيرة بناء التاريخ العربي الحافز تعثرت كثيراً في زمن الانتفاضات العربية الأخيرة والتدخلات الخارجية. وباتت البيئة الثقافية في بعض المجتمعات العربية أسيرة فكر سلفي يعمل على منع الحداثة السليمة من تحقيق غايتها بالتحول إلى ثقافة فاعلة في المجتمعات العربية العصرية. ولم تتحول المقولات العقلانية العربية إلى حجر الزاوية في عملية التغيير والتطوير والتحديث بل منع المثقف العربي المبدع من توليد التاريخ الحافز ورسم آفاقه المستقبلية. وأصيب أصحاب المشاريع النهضوية العربية بخيبات أمل ناجمة عن وجود خلل عميق في بنية الثقافة العربية المعاصرة يستدعي «نقد العقل العربي» الذي لم يخرج بعد من دائرة الغيبيات وميتافيزيقا الدين. وأطلق فوزي منصور عنواناً مثيراً لكتابه **خروج العرب من التاريخ**، في إشارة إلى عجزهم عن المشاركة في الثقافة العصرية التي هي سمة بارزة لعصر العولمة. وذلك يطرح مجموعة تساؤلات نظرية ذات شأن حول أسباب الحروب الراهنة غير النظامية التي حولت الكثير من الأقطار العربية إلى مصدر قلق لشعوب تعيش بين «اللاحرب واللاسلام».

تنطلق البداية الحقيقية لبناء التاريخ العربي الحافز من التصدي لمخاطر المشروع الصهيوني وتحرير الإرادة العربية والثروات العربية من سيطرة الاحتكارات الأجنبية.

«لعل أبرز عناوين المرحلة التاريخية الراهنة في النظام العالمي الجديد هي التالية: حرب غير نظامية في القرن العشرين شكلت أداة في هيكلة الدولة، وأداة للتدخل الخارجي. وبعد الحرب الباردة أصبحت الدولة أداة في إعادة تنشيط المهارة الاستعمارية، وبات النظام العالمي يفتقر إلى مفهوم النظام العقلاني، ودخل مرحلة «اللاحرب واللاسلام». ويشهد العالم اليوم حروباً لا نهاية لها وفوضى منظمة تقوم على صناعة المخاطر، وتعمل على تنظيم الاقتصاد السياسي للفوضى وتقاسم النفوذ»[17].

أخيراً، بعدما هدرت طاقات عربية كبيرة دون جدوى اقتصادية وثقافية واجتماعية في العقود الماضية، وفشلت أغلبية المشاريع التي لم تفرد للتنمية الثقافية المستدامة سوى نسبة ضئيلة من الدخل القومي العربي، برز تخلف مريع في البحث العلمي العربي، وفي الإنتاج الثقافي والإبداعي.

(17) برتران بادي ودومينيك فيدال، مشرفان، **أوضاع العالم 2015: الحروب الجديدة**، سلسلة حضارة واحدة، ترجمة نصير مروة (بيروت: منشورات مؤسسة الفكر العربي، 2015)، ص 45 ـ 70.

وتراجع دور العلوم العصرية في البلدان العربية التي تشهد نزيفاً حاداً لآلاف الأدمغة العربية التي استقرت في الخارج، ومنهم من تبوأ أعلى المراكز العلمية وحصل على جوائز عالمية. لذا تبدو الحاجة ملحة إلى خطط علمية مدروسة للتنمية الثقافية لإطلاق التاريخ العربي الحافز، والحرص على إبقاء الطاقات الإبداعية العربية داخل الوطن العربي، والسعي إلى استعادة قسم من الأدمغة المهاجرة. وقد وصف عدنان السيد حسين مشكلات النظام العربي في مطلع الألفية الثالثة بقوله: «في ضوء التحديات الدولية وبينها تحدي الإرهاب، نقترح إعادة دفع النظام العربي وتعزيزه من خلال المحددات التالية: الاقتناع بمفهوم جديد للأمن العربي، وإيجاد آليات جديدة لتسوية النزاعات العربية ـ العربية، وإيلاء القيم الديمقراطية اهتماماً كبيراً، وتطوير التشريعات العربية باتجاه إقامة دولة المؤسسات على المستوى الوطني، وتطوير جامعة الدول العربية، وإعادة الاعتبار لقضية فلسطين وللصراع العربي ـ الإسرائيلي بوصفه أولوية في العمل العربي المشترك، وتفعيل النظام العربي دولياً، والدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لتحديد معنى الإرهاب وسبل مكافحته، ومخاطبة الرأي العام الغربي بعقلانية ووعي عميق بالمتغيرات الدولية»[18].

ملاحظات ختامية

شدد رواد المنهج العلمي على أن التأريخ العلمي ليس استعادة لأخبار الماضي من خلال الوثائق والمصادر، بل قراءة نقدية لأحداث الماضي بعيون الحاضر ومعارفه المتطورة. ولكي تكون كتابة التاريخ نقدية لا بد من تملك المؤرخ لمناهج علم التاريخ معرفياً، والاستفادة من دروس التاريخ، وفهم أواليات التحدي الحضاري والرد على التحدي من موقع الندية، وإقامة التفاعل الإيجابي بين الماضي والحاضر لبناء مستقبل أفضل.

جمع بعض المؤرخين العرب المتميزين بين النقد التاريخي، وفلسفة التاريخ العربي والإسلامي في مختلف مراحله. وعملوا على إعادة تأريخ عدد من القضايا التاريخية الخلافية وفق منهجية جديدة في تحقيب التاريخ العربي، ونشأة علم التاريخ عند العرب. وقدموا نماذج بالغة الدلالة على الأبحاث التاريخية العلمية المعتبرة في تصويب النظرة إلى الثقافة العربية، وموجبات تجديد الفكر العربي في النظرية والممارسة معاً بما يتلاءم مع موقع العرب ودورهم في عصر العولمة. فمثلت دراساتهم العلمية مشروعاً متميزاً لكتابة التاريخ العربي وفق منهجية جديدة ترفض تغليب الأيديولوجيا القومية أو الدينية على البحث العلمي في كتابة التاريخ العربي. واعتمدوا الوثائق والمصادر العربية الأصلية في الرد على المقولات الاستشراقية المغلوطة، وتبنوا المنهج الشمولي في رؤية جوانب التاريخ العربي مجتمعة، العسكرية منها والاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والدينية، والثقافية، والحضارية وغيرها. ومثّل مسار الأحداث منطلقاً لفهم الجذور التاريخية التي انطلقت منها. ولا يجوز أن تبعد دراسة الماضي المؤرخ عن المشكلات والقضايا الفاعلة في الحاضر لأن التاريخ وحدة متكاملة الحلقات قاعدتها بنية حضارية لا تتوقف عن التطور. والمنهج الشمولي

(18) مجموعة من الباحثين، **النظام العالمي والعولمة**، مراجعة وتقديم علي محافظة (عمّان: منشورات مؤسسة عبد الحميد شومان؛ بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004)، ص 134 ـ 136.

الممتد وليس الفرعي هو الأكثر قدرة على فهم حركية المجتمعات العربية في تبدلاتها التاريخية المتلاحقة.

ساهمت المقولات النقدية الرائدة التي امتازت بالدقة والموضوعية، في تعميق الوعي العلمي في القضايا الأكثر حساسية في التاريخ العربي. فنشأ جيل جديد من المؤرخين العرب الذين يكملون اليوم مسيرة البحث العلمي التاريخي على خطى جيل الرواد. وأثبت عدد وافر من المؤرخين الاجتماعيين الشباب قدرة ملحوظة على فهم التاريخ العربي معرفياً من طريق الفكر العلمي النقدي. وهناك حاجة ملحة اليوم إلى تقديم رؤية جديدة للمصادر العربية، وتوليد تيار ثقافي عربي جديد يعمل على تجديد المنهج العلمي في فهم إشكاليات التاريخ العربي.

إن نشر الوعي العلمي بتاريخ العرب والعالم مسؤولية أجيال متعاقبة من المؤرخين العرب. وبات بالإمكان كتابة تاريخ العرب بصورة علمية موثقة تساعد على تصويب المقولات النظرية السائدة في ضوء الوثائق الرسمية المحلية في كل دولة عربية، ووثائق أرشيف الدول المعنية بتاريخ العرب. ولا بد من اعتماد منهج التاريخ الاجتماعي التحليلي في نقد الوثائق والدراسات العلمية التي تناولت تاريخ العرب في مختلف مراحله، وبخاصة المعاصرة منها. فالمؤرخ الموضوعي ليس محايداً بالمعنى السطحي الذي يفهمه البعض عن الحياد والموضوعية، بل منحاز دوماً إلى الحقائق التاريخية بالصورة العلمية التي تدل عليها الوثائق الأصلية. وهو منحاز أيضاً إلى التحليل الموضوعي الذي يسهم في توليد مقولات ثقافية تساعد على إنقاذ الفكر التاريخي العربي من مقولات الأيديولوجيا الدينية والقومية المتشددة التي شوهت الكتابة العلمية عن تاريخ العرب. كما أن النظرة العلمية إلى التاريخ شديدة الصلة باتجاهات الوعي العام وتطور البنية الثقافية العربية. وهي تبرز عملية التفاعل أو التصادم بين الآراء والمفاهيم الموروثة وبين المقولات الجديدة.

تأثرت كتابة التاريخ العربي إبان المرحلة الاستعمارية الأوروبية ومرحلة الاستقلال التي تلتها كثيراً بمناهج استشراقية غربية في كتابة التاريخ العربي نظراً إلى وفرة الوثائق والمصادر المكدسة في أرشيف الدول الاستعمارية عن الوطن العربي بكامل دوله. ولا تزال الكتابة عن تاريخ العرب متعثرة بسبب تقليد الدراسات الاستشراقية الغربية. مع ذلك، نجح المؤرخون العرب الذين تبنوا المنهج العلمي في ربط التاريخ المحلي أو الوطني بالتاريخ القومي العربي وبالتاريخ العالمي. وتبلورت لديهم نظرة جديدة إلى التاريخ العربي في علاقته بالتاريخ العالمي وتفاعل الحضارة العربية مع الحضارات الأخرى منذ أقدم العصور من دون أي تصادم أو صراع مع الحضارات الآسيوية القديمة أو الأوروبية الحديثة. يتحمل المؤرخون العرب اليوم مسؤولية كتابة تاريخهم على أسس علمية سليمة وفق أرقى مناهج النقد التاريخي. وهي مهمة ثقافية بامتياز وتحتاج إلى استيعاب الاتجاهات العالمية في كتابة التاريخ، والاستفادة منها في كتابة تاريخ كل بلد عربي إلى جانب التركيز على تاريخ العرب العام أو الشمولي في مختلف تجلياته. وليس بإمكان المؤرخين العرب كتابة تاريخ دولهم ومجتمعاتهم على أسس سليمة من دون التفاعل الإيجابي مع حركية التأريخ العالمي ومقولاته، أو الابتعاد عنها تحت ذرائع واهية من الخصوصية الخادعة التي تمجد الانغلاق على الذات ورفض التفاعل مع الآخر. وهم بأمسّ الحاجة إلى فهم النظريات والاتجاهات الحديثة في علم التاريخ والاستفادة منها في أبحاثهم العلمية. فتغييب التفاعل مع الكتابة التاريخية

النقدية بأبعادها النظرية يصيب المؤرخين العرب بالبلادة الذهنية. وهم مدعوون أيضاً إلى نقد مصادرهم التاريخية لتنقيتها من شوائب المقولات الاستشراقية الغربية التي ألحقت بالكتابة التاريخية العربية أضراراً فادحة ومستمرة، ومنعتهم من التفاعل الإيجابي مع التاريخ العالمي مقولات المركزية الأوروبية.

تشهد المرحلة الراهنة نقلة نوعية في كتابة التاريخ العربي شعارها تخليص الكتابة العلمية من أسر الأيديولوجيا التي أفسدت البحث العلمي التاريخي من دون أن تقدم إفادة تذكر للثقافة العربية. وتزايد الاهتمام بالكشف عن الوثائق الرسمية ومقارنتها مع وثائق الأرشيف المتنوعة، المحلية منها والدولية. وبرز اكتراث واضح بتطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب الأوضاع السياسية والإدارية والعسكرية والتربوية وغيرها. وتضافرت الجهود العلمية الكبيرة في توليد جيل جديد من المهتمين بالتاريخ العربي للعمل على دراسة وثائق الأرشيف الخاصة بالتاريخ العربي، وجمعها من مصادرها ووضعها في تصرف الباحثين العرب، ونشر ثقافة تاريخية عربية عقلانية بعد عقود طويلة على تجاهلها ومنع الدعم المالي الكافي لاحتضان المؤرخين الاجتماعيين العرب، وبخاصة الشباب منهم. فالدراسات التاريخية المتميزة عربياً هي نتاج مبادرات فردية، ودور نشر عربية قليلة تعمل على دعم البحث العلمي التاريخي والإبداع الثقافي في غياب شبه تام لدعم الدولة. تطرح الآن أسئلة منهجية كثيرة حول دور الثقافة التاريخية في نشر المفهوم الوطني الشمولي في المجتمعات العربية لحمايتها من التفكك، وكيفية التواصل الإيجابي بين العصر الذهبي لتاريخ العرب، وتاريخهم المعاصر الذي يشهد نزاعات أهلية مدمرة.

فالتخلف الثقافي ساهم في بروز علاقة ملتبسة بين ماضي العرب الذهبي ومستقبلهم الضبابي في عصر العولمة. يحتاج الوطن العربي اليوم إلى بناء حاضره بصورة عقلانية تجعله قادراً على الانتقال من مرحلة التاريخ العبء إلى التاريخ الحافز. وذلك يتطلب نقد التاريخ العبء بصورة موضوعية عبر دراسات علمية مسندة إلى الوثائق الأصلية، وإجراء مقارنة بين الوثائق الخارجية والوثائق المحلية، واعتماد مناهج علمية عصرية للخروج من منهجية السرد التاريخي السائدة في الجامعات العربية لأنها فاقمت أزمة الكتابة العلمية للتاريخ العربي.

شهدت المجتمعات العربية تبدلات جذرية على مختلف الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. فقوى التغيير الديمقراطي العربية على قناعة تامة بأن الصراع العربي ـ الصهيوني قد ازداد حدة. واستمرار المشروع الاستيطاني الصهيوني يسعى لتفجير البلدان العربية من الداخل، وتدمير القوى الحية والمقاومة فيها. وكان منذ بداية نشأته جزءاً لا يتجزأ من المشروع الإمبريالي الغربي للسيطرة على الموارد الاقتصادية الهائلة في الوطن العربي وإلحاق الدول العربية تبعياً بالاحتكارات الأجنبية.

تنطلق البداية الحقيقية لبناء التاريخ العربي الحافز من التصدي لمخاطر المشروع الصهيوني وتحرير الإرادة العربية والثروات العربية من سيطرة الاحتكارات الأجنبية. وستبقى أسئلة الحرية، والوحدة، والتنمية الشمولية المستدامة فاعلة بقوة إلى حين تحرير الإنسان العربي، والأرض العربية، والثروات العربية من الاحتلال الأجنبي، بأشكاله المختلفة وأدواته المتعددة. ويتطلب الانتقال من دراسة التاريخ إلى تدريسه في المدارس والمعاهد والجامعات العربية تجديد الأسس

المنهجية الواجب اعتمادها من جانب المهتمين بتدريس التاريخ العربي على مختلف المستويات. يرسم التأريخ العلمي الشمولي حركة المجتمع بجميع فئاته، وعلى مختلف الصعد. ويكتب التاريخ بوصفه تأريخاً لشعب متصل الحلقات وليس لأسر تعاقبت على الحكم؛ ويدرس تاريخ الشعوب العربية وليس تاريخ الأسر الحاكمة فقط لأن تاريخ الشعوب هو الأقرب إلى الروح العلمية في فهم التاريخ وكتابته. كما يدرس التاريخ بتوجيه وطني لتقوية التضامن بين الشعوب العربية من دون تجاهل التباين بين أنظمتها السياسية، وزرع الثقة لدى الأجيال المتعاقبة من العرب بقدرة شعوبهم على النهوض مجدداً والإنتاج الحضاري وإبراز دور العرب الدائم بالحياة الثقافية وبالمؤسسات العلمية. مع التذكير بما قدمه علماء العرب من اكتشافات رائدة في مجالات الكيمياء، والطب، والرياضيات، والفلك، وإبراز دور التنظيمات المحلية والمؤسسات التشريعية والسياسية والنقابية في التقدم الاقتصادي والخدمات الاجتماعية. فالهدف المرتجى من تدريس علم التاريخ هو تنمية الروح العلمية لدى الأجيال العربية الشابة من خلال معلومات تاريخية صحيحة ودقيقة. ويبدأ التوجيه العلمي مع اختيار المادة التاريخية وطريقة توثيقها وعرضها بصورة موضوعية بعيدة من النمطية الفارغة من أي مضمون. وتفترض دراسة التاريخ وكتابته أيضاً فهم المشكلات الاجتماعية والسياسية على حقيقتها دون تلفيق، ومعالجتها بالكشف عن جذورها وأصولها، وتحليلها بمنهج تاريخي علمي مستنير، وتجريدها من الشوائب التي لحقت بها.

فالمؤرخ الموضوعي مُطالب بالالتزام الصارم بقواعد المنهج العلمي النقدي في كتابة التاريخ والحفاظ على روح الثقافة العربية القادرة على مواجهة ثقافة العولمة، والتفاعل معها من موقع الندّية، لأن التاريخ مكوّن أساسي في الثقافة العربية ويؤدي دوراً فاعلاً في بلورة الهوية الثقافية العربية وتنمية الروح الوطنية لدى العرب. والتاريخ الحافز والقادر على مواجهة تحديات المستقبل بحاجة ماسة إلى تعاون قادة العرب على بناء استراتيجية طويلة الأمد لإزالة المعوقات التي تحد من العمل العربي المشترك. والبلدان العربية محكومة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، بالتعاون المشترك، ونبذ كل أشكال العنف بين الشعوب العربية. والتعاون العربي ـ العربي على أسس سليمة وبآفاق مستقبلية واعدة هو المدخل الأساسي لبناء التاريخ العربي الحافز ودخول العرب مرحلة التاريخ الكوني من موقع الفاعل فيه وليس من موقع التبعية للقوى الإقليمية والعظمى. وفي حال عجز العرب عن بناء ركائز صلبة للتاريخ الحافز لحماية الوحدة الوطنية وضمان الحريات العامة والخاصة وتحقيق التنمية الشمولية المستدامة، يتعرض استقلال البلدان العربية لمخاطر جدية. لأن المكتسبات الاقتصادية والسياسية والثقافية التي تحققت في ظل الدولة العربية المستقلة هي الآن عرضة للتآكل. ولم تنجح الدول العربية في بناء مشروع اقتصادي أو ثقافي جامع رغم الأموال النفطية الطائلة التي تم استنزافها في مشاريع استهلاكية وشراء أسلحة بكميات هائلة استُخدم بعضها في تدمير البلدان العربية. ومع التحاق أعداد كبيرة من الأدمغة العربية سنوياً بمراكز الابحاث الدولية، بات البحث العلمي في الوطن العربي يفتقر إلى الشروط الضرورية لمواجهة التبدلات العلمية والتكنولوجية المتسارعة في الدول المتطورة.

إن تجديد البحث عن مقولات التاريخ الحافز في المنطقة العربية يعني، وبالدرجة الأولى، إعادة التذكير بأن الأوضاع المضطربة التي تعيشها المجتمعات العربية في المرحلة الراهنة باتت

تهدد بقاء العرب على أراضيهم. فعولمة القطب الأوحد المتحالف مع المشروع الصهيوني تضع العرب أمام تحديات مصيرية. ومن أولى واجبات العرب إيجاد نظام إقليمي عربي لكسر حلقة التبعية والاستلاب للنظام العالمي الجديد، والانتقال من التاريخ العبء إلى التاريخ الحافز. فهويتهم الوطنية مهددة، واستقلالهم السياسي عرضة للزوال، وبقاء حدودهم الجغرافية المعترف بها دولياً رهن بتوازنات الدول الكبرى التي ترسم خرائط لدول جديدة في الشرق الأوسط الجديد، ومواردهم النفطية ومدخراتهم المالية عرضة للزوال.

ختاماً، يبنى التاريخ الحافز الذي يستحق هذه الصفة في المجال النظري على مجتمع المعرفة العصري، لأنه المدخل الصلب لنشر ثقافة التغيير الجذري التي تنمي قدرات الإنسان العربي على التغيير الشمولي بالطرق الديمقراطية وبالقوة الناعمة وليس من طريق العنف والانقلاب العسكري. فالتاريخ العربي الحافز مقولة نظرية فاعلة في بناء نهضة علمية وثقافية عربية جديدة تتطلب بقاء الأدمغة العربية داخل الوطن العربي، ووضع برامج طويلة الأمد لاستعادة المهاجرين منهم، وعصرنة المؤسسات الثقافية والعلمية في الوطن العربي، وعقلنة الأنظمة السياسية العربية، وبناء مؤسسات ديمقراطية قادرة على مواجهة تحديات العولمة. وهناك قناعة تامة لدى عدد كبير من المؤرخين العرب بقدرة الثقافة العربية الحية على التفاعل مع الثقافات والحضارات الأخرى من موقع الندية وليس من موقع «تشبه المغلوب بالغالب»، وفق مقولة ابن خلدون التي بنى عليها حيزاً واسعاً من مقولاته النظرية حول فهم التاريخ العربي والإسلامي. ولا تكتسب أسئلة التاريخ الحافز صدقيتها على أرض الواقع إلا إذا استطاعت تغيير الإنسان العربي إيجابياً بعد أن كاد يفقد ثقته بنفسه، وبثقافته، وبتاريخه بسبب الهزائم المتلاحقة التي حلت بالعرب. ولا تتم إعادة ثقة الإنسان العربي بمستقبل الشعوب العربية عبر الخطب الرنانة والشعارات الأيديولوجية العالية النبرة في المؤتمرات الشعبوية الحاشدة بل بالإصلاح الجذري للنظم السياسية والاقتصادية في المجتمعات العربية، واعتماد الكفاءة، والشفافية، ونظام القيم، واحترام الحقوق الأساسية للإنسان العربي، وعدم التفريط بشبر واحد من الأراضي العربية المحتلة. لذا تختلف أسئلة التاريخ العربي الحافز اليوم جذرياً عن تلك التي أنتجها المتنورون العرب في عصر النهضة العربية الأولى لمواجهة قوى الاستعمار الخارجي. علماً أن معظم المقولات الإصلاحية التي طرحها مفكرو عصر النهضة الأولى بقيت من دون تنفيذ لأن حضور المقولات الاستشراقية الغربية، في مجال كتابة التاريخ وغيره من حقول المعرفة، بقي فاعلاً في جميع البلدان العربية بعد نيلها الاستقلال السياسي. وما زالت أسئلة التاريخ الحافز، وبخاصة أسئلة الحرية، والسيادة الوطنية، والوحدة الداخلية، والتنمية المستدامة، مطروحة بحدة على امتداد الوطن العربي. وبعد قرابة المئة عام على ولادة دول المشرق العربي يبدو الاستقلال السياسي لعدد من دولها مهدداً أكثر من أي وقت مضى، وباتت حدودها الإقليمية التي رسمتها اتفاقيات سايكس ـ بيكو معرضة للتغيير الجذري بعد الإعلان عن بدء تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الجديد برعاية أمريكية ـ إسرائيلية. فهل ينجح العرب في الانتقال التدريجي على أسس ديمقراطية سليمة من التاريخ العبء إلى التاريخ الحافز؟ □

قريبون جداً، بعيدون سياسياً: العلاقات البوسنية ـ الفلسطينية

عبد الهادي العجلة(*)

زميل مشارك وباحث في مركز دراسات ما بعد النزاع
سراييفو ـ البوسنة والهرسك.

مقدمة

في عام 2011، زار الرئيس الفلسطيني محمود عباس العاصمة البوسنية سراييفو، في إطار الجهود المبذولة لحشد التأييد والأصوات اللازمة للاعتراف بفلسطين كدولة عضو في الأمم المتحدة. لكن الرئيس عباس لم ينجح في الحصول على وعد بتصويت البوسنة لمصلحة انضمام فلسطين إلى الأمم المتحدة كدولة كاملة العضوية، فالبوسنة بوصفها عضواً غير دائم في مجلس الأمن لم تصوت لمصلحة القرار بل امتنعت عن التصويت[1]. وفي حزيران/يونيو 2015، أي بعد أربع سنوات تقريباً على هذا الموقف، لعب المنتخب الإسرائيلي ضد المنتخب البوسني في مدينة «زينيتشا» البوسنية، وقد حولت الجماهير البوسنية هذه المباراة إلى تظاهرة سياسية من خلال الهتاف باسم «فلسطين» طوال المباراة وقبلها وبعدها، الأمر الذي استدعى استنفاراً كبيراً للشرطة التي ضربت طوقاً في محيط الفندق الذي نزل فيه اللاعبون الإسرائيليون، كما نشرت قناصين على أسطح المباني القريبة منه. كيف نفسر ذلك؟ الحشد الجماهيري البوسني القوي مناهض لإسرائيل وداعم للحقوق الفلسطينية بينما الموقف الرسمي البوسني مخالف للموقف الشعبي. في هذا البحث، نحاول تسليط الضوء على ماهية العلاقات الفلسطينية ـ البوسنية التي تتكون على أساسها السياسة الخارجية البوسنية في ما يتعلق بفلسطين.

(*) البريد الإلكتروني: a.ijla@daad-alumni.de.

(1) Aida Cerkez, «Bosnia Stalemate May Signify End to Palestine Vote,» *The San Diego Union-Tribune*, 31/10/2011, <http://www.sandiegouniontribune.com/sdut-bosnia-stalemate-may-signify-end-to-palestine-vote-2011oct31-story.html>.

في كانون الأول/ديسمبر 2017، لم تصوِّت البوسنة لمصلحة قرار فلسطيني رافض لقرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب القاضي باعتبار القدس عاصمة لدولة «إسرائيل». لقد كان امتناع البوسنة والهرسك عن التصويت مفاجئاً، ذلك لأن الأغلبية العظمى من الدول الأوروبية صوتت لصالح القرار، بما فيها بريطانيا وألمانيا وإيطاليا والسويد وغيرها، في انقسام غير مسبوق على خطوط تجمُّعَين كبيرين هما الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. كذلك انقسمت دول البلقان على ذات الخط، حيث صوّتت بلغراد وصربيا واليونان ومقدونيا وبلغاريا ومونتينيغرو وتركيا لصالح القرار في حين امتنعت البوسنة والهرسك عن التصويت[2].

يحاول هذا البحث الإجابة عن سؤال طرحه عدد من الباحثين حول العضو المراقب في منظمة التعاون الإسلامي، الذي يصوِّت ضد الإرادتين العربية والإسلامية. بالاستناد إلى بيانات أولية مستقاة من لقاءات مع دبلوماسيين سابقين وحاليين وصحافيين وناشطين وأكاديميين، يجيب البحث عن هذا السؤال عبر تسليط الضوء على أهم العوامل المؤثرة في آلية اتخاذ القرار في الأمم المتحدة وفي عدد من المنظمات الدولية. كما يعتمد البحث على بعض المقالات البحثية والصحافية باللغات البوسنية والإنكليزية والعربية.

أولاً: من يوغسلافيا إلى البوسنة: التوجه إلى فلسطين

في بدايات عام 1948 وصل إلى بيروت 25 بوسنياً وتوجهوا إلى دمشق للانضمام إلى جيش الإنقاذ العربي كمتطوعين للقتال إلى جانب 40 آخرين كانوا قد سبقوهم إلى هناك، في حين أوردت جريدة **بالستاين بوست** اليهودية أن نحو 3500 بوسني وصلوا ليشاركوا في القتال تحت إمرة القاوقجي، وهو أمر لا يمتّ إلى الحقيقة بصلة، ولا أساس ولا صحة له سوى شن حملة ضد المسلمين في البوسنة آنذاك[3]. وبحسب الباحثة ليلى بارسون فإن مَنْ كانوا في جيش الإنقاذ لا يتعدى عددهم الـ 3000 شخص، ومعظمهم من سورية والعراق من دون أن تذكر أي جنسيات غير عربية[4]. وعلى الرغم من تجنيد الماكينة الأكاديمية الإسرائيلية عدداً من الباحثين ونشر الأبحاث بهدف تضخيم أعداد المقاتلين البوسنيين في معارك النكبة وما قبل النكبة، فإن عددهم بحسب الأرشيف والمواد الأولية المتوافرة لم يتجاوز بضع عشرات من المتطوعين البوسنيين الذين جاءوا منفردين إلى سورية ولبنان للانضمام إلى جيش الإنقاذ[5]. وفي عام 1947 كانت يوغسلافيا السابقة (التي تضم صربيا وسلوفينا ومقدونيا ومونتينيغرو وكرواتيا والبوسنة والهرسك وكوسوفو) عضواً في اللجنة الخاصة بفلسطين المكونة من إحدى عشرة دولة، والتي أوصت وصوَّتت على قرار تقسيم فلسطين

---

(2) Hamdi Firat Buyuk, «UN Jerusalem Vote Reveals Split in Balkan States,» *Balkan Insight*, 22/12/2017, <http://www.balkaninsight.com/en/article/balkan-split-over-un-jerusalem-resolution-12-22-2017-1>.

(3) Jon Kimche, «Anti-Zionism in Eastern Europe,» *Palestine Post*, 4/2/1948.

(4) Laila Parsons, *The Commander: Fawzi Al-Qawuqji and the Fight for Arab Independence 1914-1948* (London: Macmillan, 2016).

(5) Walid Khalidi, «The Military Situation in Palestine on the Eve of Plan Dalet,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 27, no. 3 (1998), p. 63.

إلى دولتين عربية ويهودية. فقد كانت يوغسلافيا، إلى جانب إيران والهند، مع إقامة فدرالية في فلسطين. وعندما أقيمت دولة «إسرائيل»، اعترفت يوغسلافيا بها وتبادلت البعثات الدبلوماسية معها، كما صوتت في عام 1951 مع حق إسرائيل في الممار البحرية، وخصوصاً في قناة السويس[6].

في عام 1955 شارك الزعيم اليوغسلافي السابق تيتو في قمة «باندونغ» للدول الآسيوية والأفريقية المستقلة، وفي عام 1956 بحث مع الرئيس جمال عبد الناصر والرئيس الهندي جواهر لال نهرو في كرواتيا في تأسيس حركة دول عدم الانحياز[7]. وقد أُعلن تأسيس هذه الحركة عام 1961 في بلغراد بحضور جمال عبد الناصر والرئيسين الإندونيسي سوكارنو والهندي جواهر لال نهرو. وفي تلك الأثناء اقترب النظام اليوغسلافي من قضايا التحرر الأخرى وانفتح على القضية الفلسطينية، فكان لقاء الرؤساء العرب والمسلمين برئيس العلماء في يوغسلافيا خلال زيارتهم هذا البلد أحد أهم الفقرات البروتوكولية في برنامج الزيارة. وفي عام 1956 تدهورت العلاقات اليوغسلافية ـ الإسرائيلية عقب مشاركة «إسرائيل» في العدوان الثلاثي على مصر، ثم انخفض التمثيل الدبلوماسي اليوغسلافي مع «إسرائيل» في عام 1967 بعد العدوان على مصر وسورية، واستُقبل ياسر عرفات في بلغراد وتمت المباشرة في دعم منظمة التحرير الفلسطينية مع دعوة الفلسطينيين إلى فتح قنوات سلام مع إسرائيل[8]. يقول خير الدين سومو، مستشار تيتو وأحد كبار الدبلوماسيين اليوغسلافيين، إن تيتو «فتح معسكرات التدريب للفلسطينيين وزود منظمة التحرير بعشرات المنح الدراسية، وخصوصاً في جامعات صربيا، بعد هزيمة 1967، لذا كان معظم الفلسطينيين والعرب مقيمين في صربيا الحالية ونادراً ما كانوا في البوسنة أو في سراييفو».

وعندما تفككت يوغسلافيا واندلعت الحرب الأهلية التي أدت إلى استقلال البوسنة والهرسك بعد حرب طاحنة وحصار لسراييفو، كانت البوسنة قد استقبلت مئات المقاتلين العرب والمسلمين ممن قاتلوا ضد صرب البوسنة وارتكبوا مجازر ضد المسلمين هناك. ويضيف خير الدين سومو أن العديد من المقاتلين الفلسطينيين أتوا إلى البوسنة وقاتلوا إلى جانب البوسنيين في حرب الاستقلال، حتى إنهم جمعوا أموالاً وكانوا عوناً للبوسنيين في ذلك الوقت. لكن قضية فلسطين بالنسبة إلى البوسنيين لم تكن مجرد قضية رد جميل أو تعاطف، إذ عبّر عنها الرئيس البوسني الأول علي عزت بيغوفيتش في كتابه **الإعلان الإسلامي** الذي صدر عام 1991، وفيه يقول:

«لقد عشنا مع اليهود لقرون متعددة وأنشأنا ثقافة واحدة حتى بات التفريق بين الثقافتين الإسلامية واليهودية صعباً جداً.. لكن بقيادة الصهيونية، قام اليهود بأعمال لاإنسانية ودنيئة ومغامرة ولا حدود لها في فلسطين. القدس ليست قضية فلسطين أو قضية العرب فحسب بل قضية كل الأمة الإسلامية»[9].

---

(6) Jacob Abadi, «Israel and the Balkan States,» *Middle Eastern Studies*, vol. 32, no. 4 (1996).

(7) Mohamed Heikal, *Nasser: The Cairo Documents* (London: New English Library, 1972).

(8) Abadi, Ibid.

(9) Alija Izetbegovic, «Islamic Declaration: A Program for the Islamization of Moslems and Moslem Peoples,» Sarajevo 1990 (Accessed 18 April 2018), <http://www.slobodanpraljak.com/english/The_Islamic_Declaration.pdf>.

وعندما أعلنت البوسنة استقلالها، اعترف الفلسطينيون بها عام 1992 تبعهم في ذلك كل من السعودية وماليزيا وتونس والبحرين وليبيا، وفي العامين اللاحقين للاستقلال اعترفت بها العديد من الدول الإسلامية والعربية بينما الاعتراف الإسرائيلي بها كان في عام 1997، أي بعد توقيع اتفاق «دايتون» الأمريكي والتأكد من عدم اندلاع حرب جديدة. فقد كانت «إسرائيل» من أشد الداعمين لصرب البوسنة عبر تقديم السلاح والذخيرة وكذلك المعدات اللوجستية في أثناء عمليات التطهير العرقي التي قام بها صرب البوسنة بحق مسلمي البوسنة[10].

أما السفير الفلسطيني في سراييفو فيقول إن العلاقات الفلسطينية ـ البوسنية توارثتها البوسنة عن الجمهورية اليوغسلافية واستمرت فيها وفي دعمها للقضية الفلسطينية. لكن يبدو أن البوسنة تعاملت مع قضية فلسطين من منطلق ديني إسلامي، ذلك بأن كروات البوسنة والصرب ما زالوا مغيبين عن هذه القضية. وفي أثناء حرب البوسنة، غادر العديد من الفلسطينيين ضمن مجموعات المجاهدين العرب للمشاركة في القتال الدائر بين البوسنيين المسلمين والصرب والكروات. وعلى الرغم من أن قضية البوسنة كان لها صدى واسع، فإن الموقف الرسمي الفلسطيني لم يعطها أي اهتمام، فلا نجد أي إعلان أو إدانة أو بيان صادر عن منظمة التحرير الفلسطينية أو عن الرئيس ياسر عرفات بهذا الشأن، الأمر الذي يمكن تفسيره كالتالي: **أولاً**، أن الفلسطينيين كانوا في مرحلة بناء السلطة الفلسطينية وفي انشغال كامل بأمور محلية وبتثبيت وجود السلطة الفلسطينية، وخصوصاً في مواجهة الحركات الإسلامية (حماس والجهاد الإسلامي)، وفي محاولات وقف العمليات الاستشهادية التي أثرت في مشروع منظمة التحرير والرئيس عرفات الهادف إلى إنشاء دولة فلسطينية. **ثانياً**، العلاقات الفلسطينية ـ الصربية (واليوغسلافية) التي امتدت على أكثر من عقدين، بالإضافة إلى التقارب والدعم اليوغسلافي الكبير لمنظمة التحرير، بما في ذلك الدعم العسكري من خلال تدريب قوات فلسطينية في الكليات الحربية اليوغسلافية، وتقديم المنح للطلاب الفلسطينيين؛ لذا اكتفت منظمة التحرير الفلسطينية بالصمت إزاء حرب البوسنة.

ثانياً: البوسنة والهرسك: حيادية الموقف

بعد إنشاء دولة البوسنة والهرسك وتوقيع اتفاقية دايتون برعاية أمريكية، بدأت البوسنة بممارسة نشاطها كدولة مستقلة ضمن التركيبة السياسية التي حددتها هذه الاتفاقية التي أوقفت الحرب في منطقة البلقان وأدت إلى إنشاء دولة البوسنة والهرسك[11]. فقد افتتحت البوسنة سفارتها في تل أبيب واعترفت الدولتان إحداهما بالأخرى، وفي وقت لاحق اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بالبوسنة وتم افتتاح ممثليات في كلا البلدين. وبقي موقف البوسنة حيادياً إزاء قضية

(10) John Brown, «Supreme Court Rules against Exposing Israel's Role in Bosnian Genocide,» *+972 Blog* (5 December 2016), <https://972mag.com/israels-involvement-in-bosnian-genocide-to-remain-under-wraps/123503/>.

(11) Florian Bieber, «After Dayton, Dayton? The Evolution of an Unpopular Peace,» *Ethnopolitics*, vol. 5, no. 1 (2006), pp. 15–31, <https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/17449050600576324>.

فلسطين نتيجة انشغال البوسنيين بأمورهم الداخلية، وخصوصاً بناء دولة البوسنة والمصالحة الداخلية والملاحقات القضائية في جرائم الحرب.

وبحسب خير الدين: «كانت البوسنة مشغولة في ترتيب أوضاعها الداخلية ولم تكن مهتمة بالانخراط في تجاذبات سياسية، وخصوصاً في ظل وجود الولايات المتحدة كضامن لاتفاق إنهاء الحرب. لذا لم تعِر البوسنة القضية الفلسطينية الكثير من الاهتمام. إلى أن تغير هذا الوضع بعد عام 2000 من الناحية الشعبية فبدأ البوسنيون المسلمون بالمشاركة في التظاهرات والنشاطات المناهضة للاحتلال الإسرائيلي والمناصرة للفلسطينيين».

نظراً إلى التركيبة السياسية للنظام السياسي في البوسنة والهرسك حيث يتولى الرئاسة البوسنية ثلاثي (مسلم، وكرواتي، وصربي)، يُعدُّ اتخاذ قرار موحد في ما يتعلق بالسياسة الخارجية أمراً معقداً جداً.

لكن الموقف الرسمي البوسني كان مختلفاً عن الموقف الشعبي للبوسنيين المسلمين والكروات والصرب، إذ كانت الدولة تقف على الحياد في ما يتعلق بالاعتداءات الإسرائيلية، حتى في المحافل الدولية عندما يتعلق الأمر بإدانة إسرائيل أو بالقرارات التي لها علاقة بفلسطين.

تحاجج هذه الدراسة بأن أسباب امتناع دولة البوسنة والهرسك عن التصويت رسمياً في الأمم المتحدة يعود إلى عدة عوامل أغلبها داخلية، وهي: **أولاً**، تركيبة النظام السياسي في البوسنة والهرسك الذي يجعل من السياسة الخارجية البوسنية من دون استراتيجية، وتغلب عليها التجاذبات الداخلية بين الطوائف الثلاث الكبيرة؛ **ثانياً**، ارتباط قيادة جمهورية صرب البوسنة بعلاقات تجارية وشخصية مع «إسرائيل» ومع شخصيات إسرائيلية، الأمر الذي يؤثر في السياسة الخارجية البوسنية فيما يتعلق بفلسطين؛ **ثالثاً**، ضعف النشاط الفلسطيني الرسمي وغير الرسمي في جمهورية صرب البوسنة، وبالتالي غياب الرؤية الفلسطينية فيها على المستويين الشعبي والرسمي؛ **رابعاً**، غياب السياحة العربية والدعم العربي الاقتصادي المتمثل بمشاريع اقتصادية في جمهورية صرب البوسنة، وهو ما يجعل الموقف البوسني عبارة عن مناكفات داخلية بين البوسنيين وصرب البوسنة نتيجة تركز الاستثمارات العربية في الجزء المسلم من البوسنة؛ **خامساً**، التأثير الأمريكي في قرارات البوسنة والهرسك كدولة نتيجة ارتباط استقرار البوسنة بضمانات أمريكية أولاً ومن ثم أوروبية وبالمساعدات الأمريكية للبوسنة أيضاً.

في القسم التالي سنشرح هذه الأسباب بالتفصيل.

ثالثاً: تركيبة النظام السياسي في البوسنة والهرسك

يُعدّ نظام دولة البوسنة والهرسك ذات الأغلبية المسلمة من أكثر الأنظمة تعقيداً في العالم، إذ تتكون «الترويكا» الرئاسية من البوسنيين المسلمين والكروات الكاثوليك والأرثوذكس الصرب. وقد ساهم في قيام هذا النظام اتفاق «دايتون» الذي وُقِّع في باريس بهدف إنهاء حرب البوسنة

والهرسك وبالتالي قيام جمهورية البوسنة والهرسك التي تضم كيانين سياسيين منفصلين هما «جمهورية صرب البوسنة» و«فدرالية البوسنة والهرسك». ولكل كيان برلمان خاص به وأجهزة تنفيذية ورؤساء، ويضم كل كيان «كانتونات سياسية»؛ فجمهورية البوسنة والهرسك لديها عشرة كانتونات لكل كانتون برلمان وعاصمة وفروع أجهزة تنفيذية. وفي إطار هذا النظام السياسي، على رؤساء الترويكا الرئاسية أن يوافقوا على أي قرار يتعلق بالسياسة الخارجية.

ونظراً إلى التركيبة السياسية للنظام السياسي في البوسنة والهرسك حيث يتولى الرئاسة البوسنية ثلاثي (مسلم، وكرواتي، وصربي)[12]، يُعدُّ اتخاذ قرار موحد في ما يتعلق بالسياسة الخارجية أمراً معقداً جداً. وعلى الرغم من تصويت دولة صربيا وبلغراد لصالح القرار، فإن صرب البوسنة رفضوا ممثلين برئيسهم ميليراد دوديك هذا التصويت وأوضحوا في رسالة نشرها الإعلام المحلي ما يلي:

«نظراً إلى حساسية الصراع المستمر بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وفي ضوء قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب نقل البعثة الدبلوماسية الأمريكية إلى القدس، أحثكم على القيام بما هو ضروري للإيعاز لبعثة البوسنة والهرسك في الأمم المتحدة من تأييد القرار الذي يدين قرار ترامب... إن جمهورية صرب البوسنة لديها علاقات ودية ومصالح مشتركة مع إسرائيل ويجب منع أي عمل دبلوماسي يعرض هذه العلاقة للخطر»[13]. وسبق أن رفض رئيس صرب البوسنة في عام 2011 تأييد القرار الذي قدمه الرئيس الفلسطيني طلباً للاعتراف بفلسطين كدولة، وقد اختلف المجلس الرئاسي في شأن القضية، إذ أيد كل من رئيس البوسنيين المسلمين بكر عزت بيغوفيتش ورئيس الكراوت زيليكو كومزتش المقترح الفلسطيني بينما رفضه رئيس صرب البوسنة رمضانوفتش[14].

يتكون النظام السياسي البوسني بحسب اتفاقية دايتون من كونفدرالية توافقية. وهذا النموذج التوافقي للحكومة هو عبارة عن نظام طوَّره العالم أرند ليبهارت وعلماء آخرون بصفته يقدم حلاً للمجتمعات المقسمة والمتعددة بحيث تعطي مؤسسات الدولة الأولوية للجماعات الطائفية لا للأفراد. وترتكز مبادئ وأسس هذا النظام التوافقي على وضع السياسات بناءً على اتفاق وتوافق واسع النطاق بين الجماعات، الأمر الذي يناقض النظام التقليدي حيث تشارك الأغلبية في صنع السياسات[15]. إن مبدأ التوافق في البوسنة والهرسك معمول به في مؤسسات الدولة كافة وفق اتفاقية دايتون، بدءاً من الرئاسة الثلاثية الجماعية للبوسنة والهرسك (حيث يترأس البوسنة

(12) «UN: Serbia Votes for Annulling Trump's Jerusalem Decision,» B92.net, 22 December 2017, <https://www.b92.net/eng/news/world.php?yyyy=2017&mm=12&dd=22&nav_id=103101>.

(13) «Bosnia Abstains from Voting to Reject Trump's Jerusalem Move at UN,» *Daily Sabah*, 21/12/2017, <https://www.dailysabah.com/mideast/2017/12/21/bosnia-abstains-from-voting-to-reject-trumps-jerusalem-move-at-un>.

(14) «Bosnia Divided On Palestinian Request for Statehood Support,» Radio Free Europe, Radio Liberty, 16 August 2011, <https://www.rferl.org/a/bosnia_still_divided_on_palestinian_request_for_statehood/24298964.html>.

(15) Arend Lijphart, *Democracies: Patterns of Majoritarian and Consensus Government in Twenty-One Countries* (New Haven, CT: Yale University Press, 1984), chaps. 1 and 2.

مجلس رئاسي منتخب من الطوائف) وصولاً إلى البلديات والمجالس المحلية[16]. فضلاً عن ذلك فإن البوسنة والهرسك دولة كونفدرالية، أي تتكون من اتحاد فدرالي تتمتع فيه الفدراليات بحكم ذاتي واسع إلى درجة أن الوحدات الفدرالية هي الأساس لا الحكومات الفدرالية، كما تعتبر الوحدات الفدرالية المتمثلة بالبلديات هي صانعة القرار، وهي بالتالي تشدد على الحكم الذاتي أكثر من التشديد على الحكم المشترك أو الحكم التشاركي. تتكون الدولة البوسنية من اتحاد فدرالي يتألف من كيانين سياسيين هما: دولة صرب البوسنة (Republika Sprbska) وهي مستقلة تماماً، واتحاد البوسنة والهرسك (FBiH)، حيث تنقل جميع الصلاحيات والكفاءات إلى عشرة كانتونات، أربعة منها ذات أغلبية مسلمة وأربعة ذات أغلبية كرواتية، واثنان مختلطان بين كروات وبوسنيين. ويعدُّ الاستقلال الذاتي الجزئي للفدرالية أحد أركان اتفاقية دايتون والنظام السياسي البوسني، وهو في العادة يتخذ عدة أشكال، إقليمية وغير إقليمية. وفي الحالة البوسنية فإن أهم مظاهر الاستقلال والحكم الذاتي هو الاستقلال المركب الإثنو ـ إقليمي. وفي الوقت نفسه، وبحسب اتفاقية دايتون، فإن لدى المندوب السامي المُعين من القوى الخارجية قدرات تدخلية عالية في السياسة الداخلية البوسنية.

ثمة بُعدان دوليان رئيسيان للنظام التوافقي البوسني يميزانه من بقية الدول التي تتبنى النظام التوافقي كلبنان وقبرص وشمال إيرلندا، هما: **أولاً**، أن المجتمع الدولي رعى هذه المعاهدة ويبقى الضامن لها، إذ تم التفاوض بشأنها بإشراف أمريكي من دون أن يكون هناك مفاوضات أو اتفاق داخلي بين الدول، وبما أنه في أحيان كثيرة تم فرض الحلول من قبل الراعي الأمريكي، فإن الراعي الدولي يعطي أولوية كبيرة لتنفيذ الاتفاق. ناهيك بأن اتفاقية دايتون هي اتفاقية إقليمية وقّعها رؤساء صربيا وكرواتيا والبوسنيون المسلمون، وفي هذا اعتراف واضح بأن أساس المشكلة إقليمي لا مسألة بوسنية داخلية. **ثانياً**، منحت اتفاقية دايتون الكيانين البوسنيين حرية إقامة علاقات خاصة مع الدول المجاورة، إذ سمحت للبوسنيين حمل جنسيات دول مجاورة مثل صربيا وكرواتيا، الأمر الذي جعل دولة البوسنة كياناً سياسياً يتعدى حدوده الذاتية. ومن الانتقادات التي وجهت إلى الاتفاقية أنها رسخت الهويات العرقية والقومية في البوسنة، كما أنها اعتمدت على النخب الإقطاعية لجعل النظام يعمل، وبالتالي فإن غياب الإرادة لدى هؤلاء النخب من العناصر الأساسية لاستمرارية عمل النظام بكفاءة وهو أمر مشكوك فيه، ذلك أن القدرة والإرادة اللازمة تغيبان نتيجة العداوات التاريخية.

في عام 2002 تم توسيع اتفاقية دايتون وتعميقها، حيث مُنح الصرب حقوقاً في الفدرالية وتمثيلاً كما في جمهورية صرب البوسنة. وبالتالي أصبح لدى جمهورية صربيا الآن نواب لرؤساء البوسنة وكرواتيا، والأهم من ذلك أن ما يصل إلى 50 بالمئة من وزراء حكومة جمهورية صربيا يجب أن يكونوا من غير الصرب (خمسة بوسنيين، وثلاثة كروات)، ويجب أن تتمثل الطوائف الثلاث في مجلس الشيوخ في إطار المجلس التشريعي لجمهورية صرب البوسنة RS. ويضمن

(16) Sumantra Bose, *Bosnia After Dayton: Nationalist Partition and International Intervention* (London: Oxford University Press, 2007), especially chaps. 2 and 5.

الصرب حقوقاً متبادلة في مؤسسات الاتحاد، بما في ذلك التمثيل المتكافئ في مجلس الشيوخ ضمن السلطة التشريعية ووجود وزراء غير صرب وتعيين نواب وتسليم حقائب وزارية في السلطة التنفيذية لغير الصرب. وكما يقول بتريتش، الذي رعى عملية الإصلاح عام 2002 كمندوب سام، «لا يمكن لأحد أن يتخلص من النموذج العرقي ويجب ألّا يتخلص منه»[17]. وفي مرحلة ما بعد دايتون، تم تصميم النظام الانتخابي ليستبعد بناء قوائم انتخابية عابرة للطوائف أو ليعرقل الاندماج بين الطوائف وكأن النظام السياسي تم تصميمه ليبقى على نفس الحال[18].

تعاني السياسة الخارجية الفلسطينية عدم وضوح الرؤية وغياب الاستراتيجية في ما يتعلق بالسياسة الخارجية بصورة عامة، ولا سيّما في دول البلقان التي لها حساسيات إقليمية وتحتاج إلى جهد دبلوماسي حساس جداً.

وبعد عقدين على اتفاق دايتون، عملت البوسنة بجد لتنفيذ الاتفاق والتحول الى ديمقراطية، لكن يبدو أن هناك تحديات كبيرة يواجهها هذا النظام في سبيل بقائه تتمثل بالمشكلات الاجتماعية والبطالة وغياب الثقة بين الطوائف، وكذلك باختلاف وجهات النظر بشأن قضايا حساسة بما فيها القضية الفلسطينية. ذلك أن النظام التوافقي من شأنه أن يصعّب التوافق بشأن قضايا خارجية تختلف رؤية الطوائف لها بسبب الظروف الداخلية أو الخارجية. وبحسب خير الدين: «يعطي النظام السياسي البوسني الحق للجميع باستخدام الفيتو. وفي العادة يجب أن يصوت اثنان بنعم أو لا ليتم تمرير القرار، لكن في ما يخص القرارات التي لها علاقة بالخارج، تؤدي الارتباطات الإقليمية دوراً في تحديد صوت الطوائف».

من جهة أخرى يشير السفير الفلسطيني إلى أن: «النظام السياسي في البوسنة معقد جداً، حيث تصوت الطوائف متمثلة برؤسائها تبعاً للمزاج العام والتوافقات الداخلية، فأحياناً يتم استخدام الفيتو بشكل اعتباطي ضد الطوائف الأخرى... وحين التصويت لفلسطين، صوَّت البوسنيون لصالح الفلسطينيين بينما صوّت الصرب بلا والكروات امتنعوا عن التصويت حتى لا يتم إغضاب الصرب... هي أمور لها علاقة بالسياسة الداخلية أكثر منها بفلسطين.... القضية ليست عاطفية/معنا وأمامنا في الحديث هم عاطفيون («بوصلك للسما من كتر المحبة») على عكس الصورة النمطية أن الصرب هم المشكلة في حين أن المشكلة لا تكمن عند الصرب وحدهم فهم طرف في الموضوع بينما الكروات لديهم رأي أقرب إلى اليمين الكرواتي الداعم لإسرائيل (كرواتيا اشترت مؤخراً 15 طائرة عسكرية من إسرئيل)، ذلك أن الكروات الصرب يأخذون بعين الاعتبار موقف كرواتيا الأم ومن ثم موقف اليمين الأوروبي (لا يريدون أن يخرجوا عن النص)».

(17) «The Fate of Bosnia and Herzegovina: An Exclusive Interview of Christophe Solioz with Wolfgang Petritsch,» *Journal of Southern Europe and the Balkans*, vol. 5, no. 3 (December 2003).

(18) Sumantra Bose, «The Bosnian State a decade after Dayton,» *International Peacekeeping*, vol. 12, no. 3 (2005), <https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/13533310500074028?src=recsys>.

ويقول رئيس الجالية الفلسطينية في البوسنة: «صحيح أن النظام السياسي معقد لكن ثمة عوامل أخرى منها أن الكروات يتبعون دولتهم الأم وهم كاثوليك، ويصوتون في الغالب بحسب موقف الاتحاد الأوروبي أو ضد إسرائيل بسبب تاريخهم ككاثوليك، بينما يصوت الصرب ضد الفلسطينيين لأن قياداتهم لها ارتباطات بإسرائيل ونتيجة خوف العضو الصربي في المجلس الرئاسي من رئيس جمهورية صرب البوسنة، دوديك».

رابعاً: لا سياسة خارجية للبوسنة

نتيجة التجاذبات السياسية الداخلية والنظام السياسي الداخلي، فإن حقيبة الخارجية في البوسنة مسندة ومرتبطة بوجه عام بمكتب الرئاسة الجماعي الثلاثي. وبالتالي فإن أي تصويت في الأمم المتحدة أو أي مواقف لها علاقة بالسياسة الخارجية يجب أن يتم التصويت عليها داخل المجلس الرئاسي. وبالنتيجة لا يوجد سياسة خارجية محددة للبوسنة بصورة عامة وفي ما يتعلق بقضية فلسطين بصورة خاصة، فكل موقف خارجي يجب أن يناقش على حدة داخل المجلس الرئاسي.

وبحسب دينيسا ماغقلايتش، محللة السياسات الخارجية في مبادرة السياسة الخارجية ومقرها سراييڤو، فإن «المشكلة الكبيرة ليست فلسطين فحسب، بل عدم وجود سياسة خارجية للبوسنة والهرسك، وبالتالي لا يوجد توافق بشأن معظم القرارات فتتغلب المصالح الحزبية والعرقية و«الكيانية» على أي مصلحة أو مبدأ آخر وتؤثر في كل شيء» (مقابلة شخصية 2018). وهو أمر بدا واضحاً في أيار/مايو عندما تناقلت وسائل الإعلام العبرية خبراً مفاده أن سفير البوسنة شارك في افتتاح السفارة الأمريكية في القدس، الأمر الذي اعتبره الرئيس المسلم خرقاً للأعراف وأحدث زوبعة سياسية داخل سراييڤو اضطر في إثرها الرئيس المسلم باكير والسفير البوسني في تل أبيب للإدلاء بتصريحات أمام الصحافيين والرأي العام لتوضيح الموقف. بعد ذلك أعلنت السفيرة البوسنية يلينا راكوفتش أنها لم تشارك في الاحتفال، وكان وزير الخارجية قد صرح بأن الخارجية ليست على علم بكافة الترتيبات وأن المجلس الرئاسي ينسق أحياناً بهذا الشأن. وترى إيفانا ماريتش، المحللة السياسية في سراييڤو، أن:

«هذا مثال آخر لإبراز عدم التنظيم والتنسيق بين العديد من مؤسسات الدولة. هذه ليست أول مرة تبرز فيها البوسنة كصوت غير موحد في ما يتعلق بالقضايا الدولية»[19].

وفي ما يتعلق بآلية اتخاذ القرار بشأن فلسطين لجهة الامتناع عن التصويت ضد قرار الرئيس الأمريكي ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، يقول السفير الفلسطيني:

Mladen Lakic, «Bosnian Diplomat Denies Attending US Jerusalem Ceremony,» *Balkan Insight* (19) (18 May 2018), <https://bit.ly/2x9xFRz>. (Retrieved 24 May 2018).

«أبلغونا في المجلس الرئاسي أنهم سيصوتون ضد قرار ترامب. تفاجأنا بذلك. ظننا أن الأمر يتعلق بالصرب لكن الأمر يتعلق بالكروات. أخبرني الرئيس الصربي في المجلس الرئاسي أنهم سيصوتون لصالح الفلسطينيين».

ورداً على سؤال بأن الرئيس الصربي في المجلس الرئاسي، ملادن إيفانيتش، قد أذعن لرسالة ميلوراد دوديك، رئيس جمهورية صرب البوسنة، الذي طالب بالتصويت ضد المصلحة الفلسطينية أجاب السفير الفلسطيني: «سألت الرئيس الصربي وقال لي نحن لا نرد على أحد ولن نأخذ برسائل الرئيس دوديك فنحن متفقون على التصويت ضد قرار ترامب. لكن الرئيس الكرواتي، دراغان كوفتش، هو من أوقف الإجماع على قرار التصويت لصالح فلسطين وامتنع عن التصويت».

لكن يتفق خير الدين سومون ورئيس الجالية الفلسطينية ومديرة مركز ما بعد النزاعات على أن الصرب هم من صوتوا ضد قرار التصويت لصالح الفلسطينيين وأن الكروات امتنعوا عن التصويت، أو على أن البوسنيين مع التصويت لصالح الفلسطينيين بينما الصرب ضد.

خامساً: غياب النشاط الفلسطيني والعربي في البوسنة والهرسك

تعاني السياسة الخارجية الفلسطينية عدم وضوح الرؤية وغياب الاستراتيجية في ما يتعلق بالسياسة الخارجية بصورة عامة، ولا سيّما في دول البلقان التي لها حساسيات إقليمية وتحتاج إلى جهد دبلوماسي حساس جداً ومضاعف مقارنة بالدول الأخرى، ذلك أن تداخل الصراعات العرقية والدينية يجعل من العمل الدبلوماسي في ما يخص القضية الفلسطينية أمراً في غاية الحساسية. وعلى الرغم من الإمكانات الفلسطينية والتضخم في حجم التوظيف في ملاك الخارجية الفلسطينية، فإن سفارة فلسطين في البوسنة تضم السفير والمستشار الأول فقط[20]. ففي دولة لها كيانان سياسيان وفيها حساسية عرقية ثمة حاجة إلى أكثر من شخص لمساعدة السفير؛ إذ تحتاج جمهورية صرب البوسنة إلى شخص واحد يركز على الجمهورية.

ويظهر غياب الرؤية واضحاً من خلال الصدمة التي تلقاها الفلسطينيون من جراء امتناع البوسنة عن التصويت لصالح فلسطين ضد إعلان ترامب القدس عاصمة لإسرائيل. فمن خلال ملاحظتنا للعمل الدبلوماسي الفلسطيني وللجو العام البوسني والصحف نستنتج أن تعاطف المسلمين مع فلسطين مبني على أساس الدين أكثر منه على أساس العلاقات بين الدول والمصالح المشتركة. وهنا يكمن عدم فهم الدبلوماسية الفلسطينية لمقومات العمل الدبلوماسي في منطقة البلقان، وخصوصاً في البوسنة، حيث المرجعية الأساسية للرئاسات الثلاث في ما يتعلق بالعلاقات الخارجية هي المصالح العليا والارتباطات بالدولة الأم كما في كرواتيا، أو مصالح النخب السياسية

(20) ««أمان»: تعيينات وترقيات في السلك الدبلوماسي تمت لأقارب بعض المتنفذين السياسيين،» **الحدث** (رام الله)، 20/2/2016، <https://bit.ly/2GW0qkD> (استرجع بتاريخ 28 أيار/مايو 2018).

كما في جمهورية صرب البوسنة التي تربطها علاقات اقتصادية بإسرائيل. ويتضح ذلك من قول السفير الفلسطيني:

«نحن أكثر الناس الذين انصدموا من موقف البوسنة، على الأقل مرتين، في الأمم المتحدة، الأمر شكل صدمة لنا في السفارة وفي الخارجية الفلسطينية. القضية ليست عاطفية/معنا وأمامنا في الحديث هم عاطفيون («بوصلك للسما ومن كتر المحبة»)».

وعلى الرغم من أعداد الفلسطينيين الكبيرة في الدول الأوروبية فإن أعداد هؤلاء أقل في دول البلقان الغربية، وخصوصاً في البوسنة والهرسك. فبحسب السفير الفلسطيني الحالي في سراييفو لا يتجاوز عدد أفراد الجالية الفلسطينية الـ 200 شخص ومعظمهم ممن درسوا في يوغسلافيا السابقة، ويبلغ عدد الطلبة ستة فقط يدرسون في جامعة Tuzla. ويشير رئيس الجالية الفلسطينية في البوسنة والسفير الأسبق إلى أن عدد الفلسطينيين لا يتجاوز الـ400 شخص من الرجال والنساء البوسنيات المتزوجات من فلسطينيين وأبنائهم. والفلسطينيون في البوسنة أقل عدداً منهم في صربيا، حيث درسوا في معظمهم في عاصمة يوغسلافيا وبقوا فيها حتى بعد تفكك الاتحاد السوفياتي. كما أن الجوالي العربية ليست كبيرة، ففي سراييفو يوجد عدد من المصريين والعراقيين لكنهم لا يتجاوزون الـ100 شخص. وفي البوسنة 12 سفارة عربية وإسلامية، والسفارات العربية هي للسعودية وليبيا وقطر والكويت ومصر وفلسطين. وفي سراييفو ثمة سفراء غير مقيمين لبعض الدول مثل الأردن والعراق. أما سفارات الدول الإسلامية فهي لتركيا وإيران وإندونيسيا وماليزيا وباكستان وأذربيجان التي لديها سفارة لكن بقائم أعمال وقنصل من دون سفير.

من هنا فإن النشاط العربي والإسلامي ضعيف جداً: **أولاً**، لعدم وجود جوالٍ عربية وفلسطينية بأعداد كبيرة في البوسنة. و**ثانياً**، لاقتصار السفارات على التمثيل الدبلوماسي بعيداً من النشاطات الثقافية والسياسية حيث يُنظر إلى البوسنة كدولة غير ذات أهمية، إذ يقول المحلل السياسي والدبلوماسي السابق زلاتان ميلوفيتش في مقابلة شخصية:

«العرب لم يولوا أهمية كبيرة للبوسنة والهرسك من الناحية السياسية. السعودية دعمت مجموعات إسلامية كجزء من الدعوة الدينية للعقيدة الوهابية، ومصر لم تعر البوسنة اهتماماً. تركيا تتعامل مع البوسنيين المسلمين كتابعين لها وبالتالي لها علاقات خاصة بهم، بينما إيران هي الدولة الوحيدة التي لها مركز ثقافي وسياسي بالمعنى الحقيقي لكن تركيزه على اللغة الفارسية والنشاطات المتعلقة بإيران».

إن غياب النشاطين العربي والفلسطيني على المستوى البوسني أثر سلباً في الرأي العام في البوسنة، وأيضاً في التشبيك مع السياسيين البوسنيين، وخصوصاً من صرب البوسنة. ونظراً إلى التركيبة السكانية والعرقية للبوسنة والهرسك، فإن التركيز العربي بصورة عامة والفلسطيني بصورة خاصة انصب على الفدرالية مهمشاً كيان جمهورية صرب البوسنة التي لها دور كبير في تحديد السياسات الخارجية ضمن الإطار السياسي والترويكا الرئاسية. فمنذ الاعتراف المتبادل بين البوسنة والهرسك وفلسطين عام 2000 ظلت الزيارات معدودة لجمهورية صرب البوسنة؛ فلم يقم السفير الفلسطيني ومستشاره السياسي إلا بزيارة واحدة لثلاثة أيام سنة 2017 لجمهورية صرب البوسنة وعاصمتها «بانيا لوكا» التقيا خلالها رئيس جمهورية صرب البوسنة والنائبين الاثنين

البوسني المسلم والكرواتي بالإضافة إلى مجلس الوزراء وهيئة رئاسة البرلمان. وهذه الزيارات هي بروتوكولية فقط. يقول السفير الفلسطيني بعد لقائه رئيس جمهورية صرب البوسنة: «الرجل كان كتير محترم وقال «أحترم دولة فلسطين... ونضالكم المشروع وحقكم في دولتكم واحترامكم كدولة أتحدث به أمام الإسرائيلي»».

ويضيف السفير قائلاً: «أخبرته أننا في نهاية المطاف نرحب بأي دور يخدم عملية السلام بيننا وبين الإسرائيليين. وبأنه يستطيع أن يقوم بهذا الدور بشكل علني... كان اللقاء رائعاً جداً، وأكدوا فيه على كل المفاهيم والنقاط التي تهمنا كفلسطينيين».

أما بالنسبة إلى النشاط الفلسطيني الرسمي وغير الرسمي فلا وجود له على مستوى الصحافة والتواصل مع مؤسسات المجتمع المدني، فلا نرى أي لقاء صحافي رسمي على قناة الجزيرة الناطقة بالصربو ـ كرواتي منذ تأسيس القناة قبل أكثر من أربعة أعوام، كما أن اللقاءات الصحافية الرسمية الفلسطينية تُعد غائبة نوعاً ما باستثناء توقيع اتفاقية مشاركة الأخبار بين وكالة وفا والوكالة الرسمية البوسنية في سراييفو. وعلى الرغم من الصداقة التي تربط السفير الفلسطيني بمسؤولي الإعلام الرسمي في البوسنة فإن ثمة غياباً واضحاً وكبيراً للرؤية الفلسطينية على مستوى الإعلام الوطني أو المحلي. إلى جانب ذلك، ليس هناك تواصل مع الجامعات البوسنية من أجل استضافة طلاب بوسنيين أو زيارة الجامعات وإلقاء المحاضرات دورياً. فخلال السنوات الأربع الماضية أُلقيت ثلاث محاضرات عن فلسطين في كلية الدراسات الإسلامية، ووُقعت اتفاقية تعاون بين جامعتَي القدس وسراييفو الحكومية. وتجدر الإشارة إلى أن التركيز على كليات وجامعات ومراكز وقنوات إعلامية داخل البوسنة فقط يعطي إشارات إلى الجماعات العرقية الأخرى بأن الفلسطينيين يعطون أولوية أعلى للبوسنيين المسلمين على حساب الطوائف الأخرى من الصرب والكروات، وهو ما يعقد الموقف الفلسطيني ويعزله ويفسح المجال أمام الرواية الإسرائيلية للتغلغل شعبياً ورسمياً. ويعترف السفير الفلسطيني بحساسية الموقف، ذلك بأن التواصل مع الصرب والكروات ضعيف جداً، مرجعاً الأمر لحسابات طائفية محلية داخلية، على الرغم من دعم البوسنيين المسلمين فكرة تواصل الفلسطينيين بصفة رسمية مع الصرب والكروات. يتابع السفير الفلسطيني القول: «لا يوجد تواصل كبير مع بانيا لوكا، فالموضوع حساس جداً نظراً إلى أهمية التوازن مع الطوائف والأعراق كافة. رئيس العلماء في البوسنة وباكير هما أهم شخصين في البوسنة وسراييفو. رئيس البرلمان للمشيخة الإسلامية قال إن العلاقات مع الصرب مقبولة من الطرفين وتعمل كجسر تواصل».

وقد انعكس الانقسام الفلسطيني على الجالية الفلسطينية القليلة العدد، ووصلت الأمور إلى حد التقاتل والمعاداة بين السفير الفلسطيني ومجموعات في هذه الجالية. وفي هذا الإطار أشار كل من السفير الفلسطيني السابق والدبلوماسي السابق والخبير في الشؤون العربية خير الدين إلى أن الانقسام الفلسطيني في البوسنة أثر في حجم النشاط في جميع المناطق وعزز توحيد الجهود مع السفارة الفلسطينية بهدف تكثيف العمل على الأراضي البوسنية كافة وفي جمهورية صرب البوسنة. ففي مناسبات متعددة لا يتم دعوة السفير الفلسطيني للمشاركة في الفعاليات الفلسطينية أو يتم تجاهل مسؤولين في الجالية الفلسطينية في احتفالات رسمية حتى وصلت الأمور أحياناً إلى حد تدخل شخصيات بوسنية رسمية لتوحيد الجهود ودعوة رئيس الجالية الفلسطينية لحضور

حفل توقيع توأمة بلدية دورا وبلدية سربرينك، ومحاولة حل الخلاف بين السفير ورئيس الجالية الفلسطينية[21].

سادساً: التأثير الإسرائيلي والأمريكي في صناعة القرار في البوسنة

على الرغم من عدم وجود سفير مقيم لإسرائيل في البوسنة والهرسك، فإن ثمة تأثيراً إسرائيلياً مباشراً في جمهورية صرب البوسنة من خلال رئيس جمهورية صرب البوسنة ميلوراد دوديك. في حين أن التأثير الإسرائيلي في البوسنيين المسلمين والكروات محدود نظراً إلى الروابط الدينية بين البوسنيين والفلسطينيين ونظراً إلى تبني البوسنيين موقفاً واضحاً جداً إزاء قضية فلسطين تاريخياً[22]. بينما يتبع الكروات في معظمهم دولتهم الأم أو اليمين الأوروبي أحياناً[23]. وينبع التأثير الإسرائيلي غير المباشر في السياسة الخارجية البوسنية من خلال جمهورية صرب البوسنة حيث تتمتع إسرائيل بعلاقات قوية جداً مع رئيسها الذي تربطه علاقات صداقة شخصية مع وزير الحرب الإسرائيلي المتطرف أفيغدور ليبرمان إضافة إلى وجود علاقات اقتصادية بإسرائيل.

تعتبر جمهورية صرب البوسنة الكيان الوحيد الذي افتتح مكتباً تمثيلياً له في القدس قبل أعوام يُعنى بالتواصل مع القطاعات الاقتصادية والتكنولوجية وبتشجيع السياحة في جمهورية صرب البوسنة[24]. ويعترف رئيس جمهورية صرب البوسنة على لسان رئيس جمعية الصداقة الصربية ـ الإسرائيلية بأن صرب البوسنة هم من أوقفوا تصويت البوسنة والهرسك على الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وهو عكس ما قاله السفير الفلسطيني أثناء مقابلته، إذ يقول رئيس جمهورية صرب البوسنة عن مشروع التصويت للاعتراف بفلسطين كدولة مراقب عام 2011: «لقد واجهنا ضغوطاً كبيرة حتى من دول تعتبر نفسها صديقة لإسرائيل من أجل تغيير موقفنا والتصويت لصالح دولة فلسطين، لكننا لم نتردد في مواجهة ذلك وحافظنا على موقفنا المؤيد لإسرائيل.... وأنا فخور بهذا الموقف».

وبحسب رئيس جمعية الصداقة الصربية ـ الإسرائيلية فإن جمهورية صرب البوسنة هي من أفضل الأصدقاء لإسرائيل في أوروبا ومن أصدقهم[25].

---

(21) «بلدية دورا و«سربرينك» في البوسنة والهرسك توقعان اتفاقية توأمة،» وكالة معا الإخبارية (رام الله)، 6 أيار/مايو 2015، <https://bit.ly/2KZUdq2> (استرجع بتاريخ 28 أيار/مايو 2018).

(22) FENA «Izetbegović: Najoštrije osuđujem izraelske napade,» NAINFO (31 mars 2018), <https://bit.ly/2kvI3dk> (Retrieved 29 May 2018).

(23) Aleksander Pavic, «Is Israel About to Sell F16s to «Terrifyingly Revisionist» Croatia?,» *Strategic Culture* (2 February 2018), <https://bit.ly/2H0ICVt>.

(24) <http://www.vladars.net/eng/vlada/roff/Pages/default.aspx>.

(25) Michael Freund «Fundamentally Freund: Israel's Best Friend in Europe,» *The Jerusalem Post*, 3/5/2018, <https://bit.ly/2xrgDPa> (Retrieved 29 May 2018).

أما خير الدين فيرى أن العداء المشترك بين البوسنيين المسلمين والكروات يؤثر أكثر فأكثر في صناعة القرار في البوسنة والهرسك. فدوديك يرى أن المجازر التي ارتكبها النازيون والكروات ضد الصرب واليهود رابط فكري بينه وبين ليبرلمان وأن الوجود التركي كان احتلالاً للبلقان مقرّباً له من أيديولوجيا ليبرمان المتطرف، حيث يدعم ليبرمان انفصال جمهورية صرب البوسنة عن الجمهورية الأم لكن بصورة غير علنية.

وفي العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في تموز/يوليو 2014، كان رئيس جمهورية صرب البوسنة هو الرئيس الأوروبي الوحيد الذي يرسل رسالة دعم وتأييد لنتنياهو، مبيِّناً دعمه اللامحدود لعمليات إسرائيل داخل قطاع غزة، إذ قال في رسالته: «صرب البوسنة متعاطفون بعمق مع الشعب الإسرائيلي الصديق... نتمنى منكم قبول دعمنا واحترامنا وتعاطفنا»[26].

وكان دوديك خلال فترة ولايته كرئيس للوزراء في جمهورية صرب البوسنة إبان العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2009 قد أرسل رسالة إلى الرئيس الإسرائيلي آنذاك شمعون بيريس يقول فيها إنه «يتفهم الرد الإسرائيلي ويدعم أي جهد إسرائيلي للحفاظ على الأمن والسلام للمواطنين الإسرائيليين». وقد تسببت هذه الرسالة بتأجيج المشاعر بين البوسنيين فأدانها المسلمون البوسنيون والكروات بصفة رسمية، إذ أصدر التلفزيون الرسمي البوسني بياناً قال فيه إن بيان دوديك لاإنساني وهابط أخلاقياً»[27].

والتقى دوديك بليبرمان خلال عدة زيارات وصفت الصحافة الإسرائيلية إحداها بالزيارة الحساسة دبلوماسياً حيث التقى الاثنان في فيينا عام 2014 . وفي سياق آخر تؤكد المصادر أن رئيس المكتب التمثيلي لجمهورية صرب البوسنة، ألكساندر نيكولتش هو إسرائيلي من أصل صربي وصديق مقرَّب لكل من ليبرمان ودوديك، وهو ما يفسر التعاون الكبير واتخاذ القضايا السياسية الدبلوماسية منحى شخصياً. كما أن متابعة دوديك للقضايا السياسية الداخلية في إسرائيل توضح مدى الارتباط بينهما، ففي تشرين الأول/أكتوبر 2011 عندما أعلن نتنياهو تشكيل قائمة موحدة بين حزبي الليكود ويسرائيل بيتنا، أصدر دوديك بياناً رسمياً من رئاسة صرب البوسنة يدعم الوحدة بين الحزبين، جاء فيه: «إنني مؤمن بأن الوحدة بين الحزبين ستقوي الاستقرار السياسي في إسرائيل وستعمل على المحافظة على هوية إسرائيل وحقها في الوجود... وليبرمان صديق مقرَّب لصرب البوسنة»[28].

وتقول التقارير إن العلاقة بين دوديك وليبرلمان مرتبطة أكثر فأكثر بالعلاقة الشخصية بينهما وبين رجل الأعمال اليهودي أري ليفي (97 عاماً)، إذ يعمل ليفي على تفعيل العلاقات بين صربيا ودول البلقان من جهة وإسرائيل من جهة أخرى، كما أنه عمل كمبعوث المنظمة اليهودية لدى

---

(26) Micahel Freund, «Bosnian Serb Leader Backs Israel's Gaza Operation,» *Israel National News*, 14/7/2018, <https://bit.ly/2kxfkVy> (Retrieved 29 May 2018).

(27) لمزيد من التفاصيل، انظر: Julia Gorin, «Bosnian-Serb PM Milorad Dodik Sends Letter of Support to Israel,» *Republican Riot*, 22/1/2009, <http://www.juliagorin.com/wordpress/?p=2014>.

(28) Barak Ravid, «Lieberman's Hidden Vienna Trip: Further Details Revealed, Reasons for Secrecy Still Unclear,» *Haartz*, 19/9/2018, <https://bit.ly/2kwm8ma> (Retrieved 29 May 2018).

يوغسلافيا السابقة وقاتل في فلسطين مع الحركات الصهيونية، وهو مقرب كثيراً من دوديك الذي يعدّه يده اليمنى ويدافع عن وجوده وتدخلاته في السياسة الداخلية لجمهورية صرب البوسنة. كذلك تشير التقارير إلى أن العلاقات المالية من خلال فتح مصانع لشركة المياه الإسرائيلية ميكوروت وتفعيل خطوط طيران مباشرة مع تل أبيب وزيارات ليبرمان المتكررة للعاصمة بانيا لوكا ساهمت في تعزيز علاقات إسرائيل بجمهورية صرب البوسنة وحققت دعماً كبيراً ولا سيّما بعد اصطحاب ليبرمان وفداً كبيراً من رجال الأعمال الإسرائيليين عام 2011 لتفعيل النشاط الاقتصادي المشترك[29].

وتلفت بعض التحليلات إلى أن دوديك هو شخص مقاتل وعنيد، أي من نوعية الأشخاص الذين يحبهم ليبرمان فضلاً عن أنهما يتحدثان اللغة الروسية. كما يحاول دوديك فرض نفسه كشخصية محاربة للإسلام المتطرف متحججاً بأن البوسنيين أصبحوا بؤرة تطرف في أوروبا وأن صرب البوسنة يواجهون الإسلام المتطرف كما تواجهه إسرائيل في الشرق الأوسط، الأمر الذي حاول من خلاله استمالة القيادات الإسرائيلية[30].

وتبرز اهتمامات دوديك المالية من خلال طلبه من السفير الفلسطيني تشجيع العرب للاستثمار في جمهورية صرب البوسنة، فقال: «إن العرب لا يستثمرون لدينا في الجمهورية ولا يأتون إلى منطقتنا. نحن بحاجة إلى استثماراتهم بشكل كبير. لا يوجد أي جهود عربية أو إسلامية تجاه جمهورية صرب البوسنة. عرب الخليج أقرب ببساطة إلى البوسنيين وهذا له علاقة بالجانب النفسي وبفترة الحرب لذا هم بعيدون من الصرب».

وفي سياق آخر يسيطر دوديك على التلفزيونات المحلية الصربية في جمهورية صرب البوسنة ويتيح فيها مجالاً أكثر أمام الرواية الإسرائيلية لإضفاء الشرعية الشعبية على قراراته في ما يتعلق بفلسطين وإسرائيل. كما تعطيه القدرة على ممارسة ضغط على الممثل الصربي في المجلس الرئاسي للبوسنة والهرسك.

أما من ناحية الضغط الأمريكي على البوسنة والهرسك للامتناع عن التصويت أو التصويت ضد أي قرار لصالح القضية الفلسطينية، فإن الضغط الأمريكي ينبع من أن الولايات المتحدة هي الضامن لاتفاقية دايتون التي أوقفت الحرب ودفعت الولايات المتحدة ما يقارب من اثنين مليار دولار كمساعدة للبوسنة والهرسك خلال أكثر من عشرين عاماً، كما تدعمها بملايين الدولارات سنوياً[31]؛ فضلاً عن أن حجم التجارة مع الولايات المتحدة يزداد سنوياً بحيث شكلت صادرات البوسنة إلى

(29) Mladen Dragohlovic, «Arie Livne Case Sparks Controversy in RS,» Balkan EU, 24 April 2018, <https://bit.ly/2LD0kBI> (Retrieved 29 May 2018).

(30) «Why Wouldn't the Republic of Croatia Prosecute Milorad Dodik?,» *International Institute for Middle East and Balkan Studies* (Ljubljana) (20 February 2018), <https://bit.ly/2JbdOGH> (Retrieved 29 May 2018).

(31) لمزيد من المعلومات: <https://www.usaid.gov/sites/default/files/documents/1863/FS_BiH_Country_Profile_2-pg_Oct_2017_ENGLISH.pdf>.

أمريكا عام2017 ما يقارب 75 مليون دولار بينما استوردت بما يقارب 29 مليون دولار، وهذا يعدُّ إنجازاً في مجال التعاون التجاري البوسني ـ الأمريكي[32].

وفي ما يتعلق بالتدخل السياسي، تتمتع الولايات المتحدة بقدرة عالية على التدخل السياسي وإقناع الأطراف، ذلك بأن السفارة الأمريكية في البوسنة هي أكبر سفارة أمريكية في منطقة البلقان وتعد مركزاً سياسياً مهماً للمنطقة. وبالتالي فإن أي ضغط سياسي أمريكي، وخصوصاً من الرئاسة الأمريكية سوف يجد آذاناً صاغية لدى المجلس الرئاسي البوسني، ويبدو هذا واضحاً عندما امتنعت البوسنة عن التصويت لإدانة قرار ترامب نهاية عام 2017 بعد أن هددت السفيرة الأمريكية في الأمم المتحدة نيكي هايلي بوقف المساعدات ضد الدول التي ستصوت مع القرار[33]. وفي عام 2011 أرسل الرئيس الأمريكي باراك أوباما رسالة خطية إلى المجلس الرئاسي البوسني طلب فيها منه عدم دعم الطلب الفلسطيني للانضمام كدولة إلى الأمم المتحدة، وهو ما قامت به البوسنة والهرسك. ويفسر خير الدين وزلاتان وفيلما ساريتش ذلك بأن النظام السياسي البوسني معقد، الأمر الذي يدفع طرفاً من الأطراف الثلاثة وخصوصاً الصربي والكرواتي إما إلى الامتناع عن التصويت وإما إلى معارضة أي قرار، في حين أن البوسنيين المسلمين هم دوماً مع فلسطين في كل القرارات لأنهم عانوا ما عاناه الفلسطينيون.

خاتمة

ناقش هذا البحث علاقات دولة البوسنة والهرسك بالقضية الفلسطينية متخذاً من امتناع هذه الدولة عن التصويت ضد قرار ترامب اعتبار القدس عاصمة لدولة إسرائيل، وأيضاً امتناعها عن التصويت لصالح فلسطين كدولة مراقب في مجلس الأمن عام 2011 نقطة انطلاق للبحث في أسباب اتخاذ هذه المواقف على الرغم من أن أغلبية سكانها هم من البوسنيين المسلمين. ويعرِّج البحث على الروابط التاريخية بين الشعبين البوسني والفلسطيني، ويدرس الإنتاج المعرفي المضاد للبوسنيين والفلسطينيين الذي يحاول أن يربط بين المجازر ضد اليهود والصرب في أوروبا بفلسطين، فيلاحظ البحث أن عشرات المقالات الأكاديمية التي بحثت علاقة البوسنة بفلسطين حاولت الربط بين النازية وفلسطين وتشبيه المجازر التي ارتكبت ضد الصرب في البلقان بالهولوكوست، الأمر الذي يعني اللعب على وتر حساسية المواقف في البلقان ضد البوسنيين المسلمين الذين يؤيدون القضية الفلسطينية بصورة عامة. كما يناقش البحث كيف أن البوسنة قد ورثت الاهتمام اليوغسلافي بالقضية الفلسطينية، إضافة إلى كون البوسنيين مسلمين، وكون القائد البوسني علي عزت بيغوفتش يُعدُّ أحد المدافعين عن القضية الفلسطينية من خلال كتابه الشهير **الإعلان الإسلامي**. وقد ساهم التقرب بين الرئيس جمال عبد الناصر وتيتو في تقريب وجهات النظر اليوغسلافية والعربية بشأن فلسطين، الأمر الذي دفع بتيتو إلى توفير دعم كبير لمنظمة

(32) للمزيد من المعلومات: «U.S. Relations with Bosnia and Herzegovina,» Bureau of European and Eurasian Affairs, Fact Sheet (8 November 2017), <https://www.state.gov/r/pa/ei/bgn/2868.htm>.

(33) Peter Beaumont, «Trump Threatens to Cut Aid to Countries over UN Jerusalem Vote,» *The Guardian,* 21/12/2018, <https://bit.ly/2z6h0dq> (Retrieved 30 May 2018).

التحرير الفلسطينية، فدعا ياسر عرفات عدة مرات إلى زيارة بلغراد وأقنعه بفتح آفاق الحوار لحل القضية الفلسطينية من خلال حل الدولتين.

واستناداً إلى المقابلات الشخصية والبحث المكتبي، يحاجج البحث بأن هناك ثلاثة أسباب رئيسية أثرت في سلوك البوسنة والهرسك في الأمم المتحدة تجاه قضية فلسطين، وهي:

(1) تركيبة النظام الطائفي حيث تتكون البوسنة من كيانين سياسيين هما جمهورية صرب البوسنة التي تتمتع بحكم ذاتي، والفدرالية التي تتكون من عشرة كانتونات كل كانتون يتمتع بحكم ذاتي ولامركزية عميقة. كما أن الرئاسة البوسنية المؤلفة من مجلس رئاسي صربي بوسني وكرواتي وجميع القرارات يجب أن تكون بأغلبية صوتين أو بإجماع بدون فيتو، ونتيجة العلاقات الإسرائيلية برئيس جمهورية صرب البوسنة ميلوراد دوديك وهو المعادي للإسلام والمقرب من وزير الحرب الإسرائيلي ليبرمان، كلها أمور أثرت في قرارات صرب البوسنة الذين رأوا أن النظام السياسي لا ينصفهم وهي استراتيجية إعلامية تعمقها معاداة دوديك للبوسنيين والكروات. (2) ضعف الأداء السياسي الفلسطيني في البوسنة والهرسك نتيجة شح الإمكانات فيعمل في السفارة كادران فلسطينيان فقط والبقية إداريون بوسنيون، وأيضاً الانقسام الفلسطيني بين الجالية الفلسطينية والسفارة، الأمر الذي يجعل الوجود الفلسطيني وتأثيره في المجتمعات الكرواتية والصربية مغيباً وضعيفاً جداً وهو ما يجب العمل على تعزيزه من خلال رفد الكوادر أكثر فأكثر مع مراعاة حساسية العمل في منطقة البلقان. (3) العلاقات الشخصية بين رئيس جمهورية صرب البوسنة والقادة الإسرائيليين، والتأثير الأمريكي في البوسنة والهرسك.

في الختام، يضع هذا البحث نتائجه لتجنب سوء الفهم من جانب الدول العربية والفلسطينيين وبخاصة أن البوسنيين المسلمين هم من صوتوا أو أن البوسنة والهرسك قد صوتت ضد أو امتنعت من التصويت. إن فهم علاقات المجتمعات والتركيبة السياسية للدول التي يحاول الفلسطينيون التأثير فيها وفي قراراتها تجاه القضية الفلسطينية أمر مهم جداً ورافد للعمل والنضال الدبلوماسي الفلسطيني □

ترقية التمثيل السياسي للمرأة في الدول المغاربية: دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب

لحبيب بلية(*)

كلية الحقوق والعلوم السياسية،
جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم ـ الجزائر.

مقدمة

أمام ضعف تمثيلية المرأة في المجالس المنتخبة، وامتثالاً للالتزامات المعبَّر عنها بمقتضى التصديق على الاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بترقية الحقوق السياسية للمرأة، وفي مسعى للقفز على العديد من القيود ذات الطابع الاجتماعي والثقافي خصوصاً، تبنّت الدول المغاربية مجموعة من النصوص الدستورية والتشريعية التي تهدف في حصيلتها إلى توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، من خلال تكريس «نظام الكوتا» الذي يقضي بتخصيص حصص محددة لفائدة المرأة في المجالس المنتخبة، الوطنية والمحلية، وهو الشيء الذي كان له الأثر الإيجابي في ما يتعلق برفع التمثيل العددي للمرأة في هذه المجالس. فالتساؤل الأساسي الذي ننطلق منه هو: ما معالم تجارب الدول المغاربية في مجال ترقية التمثيل السياسي للمرأة؟ وبصيغة أخرى، ما تطبيقات «نظام الكوتا» في الدول المغاربية الثلاث؟

أولاً: الأسس القانونية الدولية لترقية الحقوق السياسية للمرأة

يمكن التمييز بين نوعين من الاتفاقيات الدولية التي تُعنى بالحماية القانونية لحقوق المرأة، وهما:

1 ـ اتفاقيات عامة

وهي اتفاقيات دولية ذات طابع عام تتضمن مواد تتعلق بمبدأ المساواة، وهي:

(*) البريد الالكتروني: lehbib.bellia@univ-mosta.dz.

أ ـ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو معتمد من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 كانون الأول/ديسمبر 1948 بوصفه المعيار المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه الشعوب والأمم كافة، والذي كفل في مادته الثانية لكل إنسان حق التمتع بكل الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، من دون تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، من دون أي تفرقة بين الرجال والنساء، كما نص في مادته 21 على حق كل شخص في المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده، مباشرة أو من طريق ممثليه، وفي تقلد الوظائف العامة[1].

عملت الحركات النسوية في تونس، منذ نشأتها، على تطوير خطابها الحقوقي والسياسي، وقد كان من بين الأهداف التي ناضلت من أجلها مقاومة كل أوجه التمييز التي كانت تمارس ضد المرأة في كل المجالات.

ب ـ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وهو معتمد من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار المؤرخ في 16 كانون الأول/ديسمبر 1966[2]، والذي دخل حيز التنفيذ في 23 آذار/مارس 1976، حيث نصت المادة 3 منه على تعهد الدول الأطراف بكفالة تَساوي الرجال والنساء في حق التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية المنصوص عليها في هذا العهد، كما أكدت المادة 25 منه حق الترشح والانتخاب من دون أي تمييز.

2 ـ اتفاقيات خاصة

وهي اتفاقيات ذات طابع خاص تركز على حقوق محددة، مثل:

أ ـ اتفاقية القضاء على كل أوجه التمييز ضد المرأة «السيداو» (CEDAW)[3]، المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار المؤرخ في 18 كانون الأول/ديسمبر 1979،

---

(1) يمكن الاطلاع على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على الرابط الإلكتروني: <http://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights>.

(2) يمكن الاطلاع على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على الرابط الإلكتروني: <https://www.unicef.org/arabic/crc/files/ccpr_arabic.pdf>.

(3) صادقت الدول المغاربية على هذه الاتفاقية كما يلي:

ـ صادقت عليها الجزائر بتحفظ بتاريخ 22 كانون الثاني/يناير 1996، انظر: «مرسوم رئاسي رقم 96 ـ 51 مؤرخ في 22 يناير 1996 يتضمن انضمام الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مع التحفظ، إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لسنة 1979،» **الجريدة الرسمية**، العدد 6 (24 كانون الثاني/يناير 1996)، ص 4.

ـ صادقت عليها تونس بتحفظ بتاريخ 12 تموز/يوليو 1985، انظر: «قانون عدد 68 لسنة 1985 مؤرخ في 12 جويلية 1985 يتعلق بالمصادقة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة،» **الرائد الرسمي**، العدد 54 (16 تموز/يوليو 1985) ص 929.

ـ رفعت تونس تحفظاتها على الاتفاقية بتاريخ 24 تشرين الأول/أكتوبر2011، انظر: «مرسوم عدد 103 مؤرخ في 24 أكتوبر 2011 يتعلق بالترخيص في المصادقة على سحب بيان وتحفظات صادرة عن الحكومة =

التي دخلت حيز التنفيذ في 3 أيلول/سبتمبر 1981، وقد نصت المادة 2 منها على دور الدولة في إدانة التمييز ضد المرأة بكل أوجهه واتخاذ جميع الإجراءات والتدابير ووضع السياسات المناسبة لإنهائه من خلال تضمين المساواة بين الرجل والمرأة في الدساتير والتشريعات الوطنية، كما دعت المادة 4 إلى اعتماد ما يسمى مبدأ التمييز الإيجابي لصالح المرأة، ومن جانبها دعت المادة 7 الدول الأطراف إلى اتخاذ التدابير المناسبة التي تكفل مساواة فعلية بين الرجل والمرأة في جميع المجالات السياسية، كحق الترشح والانتخاب وتقلد المناصب العليا[4].

ب ـ الاتفاقية في شأن الحقوق السياسية للمرأة[5]، اعتُمدت من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار المؤرخ في 20 كانون الأول/ديسمبر 1952، ودخلت حيز التنفيذ في 7 تموز/يوليو 1954، حيث جاء في المادة 2 منها: «للنساء الأهلية في أن ينتخبن لجميع الهيئات المنتخبة بالاقتراع العام، المنشأة بمقتضى التشريع الوطني، بشروط تساوي بينهن وبين الرجال

= التونسية وملحقة بالقانون عدد 68 لسنة 1985 المؤرخ في 12 جويلية 1985 المتعلق بالمصادقة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة،» **الرائد الرسمي**، العدد 82 (28 تشرين الأول/أكتوبر 2011)، 2466.

ـ صادقت عليها المغرب بتحفظ بتاريخ 21 حزيران/يونيو 1993، انظر: «ظهير شريف رقم 1.93.361 صادر في 26 ديسمبر 2000 بنشر اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المعتمدة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في 18 ديسمبر 1979،» **الجريدة الرسمية**، العدد 4866 (18 كانون الثاني/يناير 2001)، ص 226.

ـ رفعت المغرب تحفظاتها على الاتفاقية بتاريخ 18 نيسان/أبريل 2011، انظر: «ظهير شريف رقم 1.11.51 صادر في 2 أوت 2011 بنشر الإعلان عن رفع تحفظات المملكة المغربية المضمنة في وثائق الانضمام إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المعتمدة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في 18 ديسمبر 1979،» **الجريدة الرسمية**، العدد 5974 (1 أيلول/سبتمبر 2011)، ص 4346.

(4) هيفاء أبو غزالة، **مؤشرات كمية ونوعية لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة «السيداو»** (القاهرة: منظمة المرأة العربية، 2009)، ص 19 ـ 20.

(5) صادقت الدول المغاربية على هذه الاتفاقية كما يلي:

ـ صادقت عليها الجزائر بتاريخ 19 نيسان/أبريل 2004، انظر: «مرسوم رئاسي رقم 04 ـ 126 مؤرخ في 19 أفريل 2004 يتضمن التصديق على الاتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة المعتمدة في 20 ديسمبر سنة 1952،» **الجريدة الرسمية**، العدد 26 (25 نيسان/أبريل 2004)، ص 3.

ـ صادقت عليها تونس بتاريخ 21 تشرين الثاني/نوفمبر 1967، انظر: «قانون عدد 41 لسنة 1967 مؤرخ في 21 نوفمبر 1967 يتعلق بترخيص انخراط البلاد التونسية في اتفاقيات نيورك الدولية في شأن وضعية المرأة،» **الرائد الرسمي**، العدد 49 (21 ـ 24 تشرين الثاني/نوفمبر 1967)، ص 2009، و«أمر عدد 114 لسنة 1968 مؤرخ في 4 ماي 1968 يتعلق بنشر الاتفاقية في شأن الحقوق السياسية للمرأة والاتفاقية في شأن جنسية المرأة المتزوجة والاتفاقية في شأن الرضى للزواج والسن الأدنى للزواج وتسجيل عقود الزواج،» **الرائد الرسمي**، العدد 19 (7 ـ 10 أيار/مايو 1968)، ص 559.

ـ صادقت عليها المغرب بتاريخ 6 كانون الأول/ديسمبر 1976، انظر: «ظهير شريف رقم 1.76.644 بتاريخ 12 سبتمبر 1977 بنشر الاتفاقية الدولية حول الحقوق السياسية للمرأة المعروضة للتوقيع عليها بنيويورك يوم 31 مارس 1953،» **الجريدة الرسمية**، العدد 3407 (15 شباط/فبراير 1978)، ص 525.

دون أي تمييز»، أما المادة 3 فتنص على أن: «للنساء أهلية تقلد المناصب العامة وممارسة جميع الوظائف العامة المنشأة بمقتضى التشريع الوطني، بشروط تساوي بينهن وبين الرجال دون أي تمييز»[6].

كما يتوجب هنا الإشارة إلى القرار الرقم 15 الصادر عام 1990 عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، الذي دعا إلى مشاركة المرأة في هياكل السلطة، وفي مواقع صنع القرار بنسبة 30 بالمئة، والعمل على تعبئة المجتمع رجالاً ونساء، وتوعيته بالقيام بتغيير المواقف المجتمعية السلبية المتحيزة ضد المرأة ودورها في صنع القرار وتبني آليات وإجراءات تمكّنها من إنجاز ذلك، وفي مقدمتها «نظام الكوتا» النسائية[7]، إضافة إلى منهاج أو خطة بكين الصادرة عن المؤتمر العالمي الرابع للمرأة المنعقد تحت شعار «العمل من أجل المساواة والتنمية والسلام» من 4 إلى 15 أيلول/سبتمبر 1995 الذي شدد على أن «تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على قدم المساواة في جميع جوانب حياة المجتمع بما في ذلك المشاركة في عملية صنع القرار وبلوغ مواقع السلطة، أمور أساسية لتحقيق المساواة والتنمية والسلم في المجتمع»[8].

رغم الزيادة الكبيرة في نسبة تمثيل المرأة في مجلس نواب الشعب التونسي، بالمقارنة مع العهدات السابقة، إلا أن هناك من يقلل من أهمية هذه النسبة، ويدعو إلى ضرورة اعتماد مبدأ التناصف الأفقي في الانتخابات التشريعية، زيادة على التناصف العمودي.

وإذا كانت العديد من المواثيق والاتفاقيات الدولية، علاوة على الدساتير والتشريعات الوطنية، قد أكدت حق المساواة في المشاركة السياسية للمرأة، ودعت إلى ضرورة تخصيص حصة (كوتا) معيَّنة، أو ما يسمى التمييز الإيجابي، وهو نفس ما ذهب إليه الاتحاد البرلماني الدولي حين أكد ضرورة بلوغ نسبة تمثيل المرأة 30 بالمئة من عدد المقاعد في البرلمانات حتى يكنّ قادرات على التأثير الفعلي في مراكز القرار السياسي[9]، فقد تباينت المواقف إزاء مسألة أو نظام الكوتا».

يسوق الاتجاه **الأول** المدافع عن هذا النظام مجموعة من الاعتبارات التي تسند وجهة نظره، حيث يرى في «الكوتا» وسيلة لتجاوز مختلف الحواجز المتسببة في ضعف التمثيلية السياسية

---

(6) لتفاصيل أكثر، يرجى الاطلاع على الرابط الإلكتروني: <http://hrlibrary.umn.edu/arab/b023.html>.

(7) نعيمة سمينة، «قانون الحصص النسائية: المفهوم والإشكاليات»، مركز النور للدراسات، 28 أيار/مايو 2012، <http://www.alnoor.se/article.asp?id=154884>.

(8) مصباح الشيباني، «المشاركة السياسية للمرأة العربية ومآلاتها المتعثّرة في الانتقال الديمقراطي الراهن: التجربة التونسية مثالاً،» **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العددان 47 ـ 48 (صيف ـ خريف 2015)، ص 153 ـ 154.

(9) محمد زين الدين، «التمثيلية السياسية النسوية بالمغرب بين المعوقات المجتمعية والمحفزات السياسية،» **الحوار المتمدن**، 16/11/2009، <http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=191814&r=0>.

للمرأة في المجالس المنتخبة، ولا يعتبرها تمييزاً ضد الرجل بل تعويضاً للمرأة عن التمييز السياسي الذي تتعرض له، والذي يجسده ضعف حضورها في المشهد السياسي بوجه عام، كما يستند أنصار هذا الاتجاه إلى مبدأ العدالة الذي يحتم تمثيل نصف المجتمع في المجالس النيابية على جميع مستوياتها، علاوة على منطق تمثيل المصالح، ما دام النظام السياسي يضم جماعات ذات مصالح متباينة. وعلى الطرف المقابل، يعتبر الاتجاه **الثاني** المعارض لـ «نظام الكوتا» أن هذا النظام يتنافى مع مبدأ المساواة بين المواطنين ويتناقض مع مبدأ تكافؤ الفرص، فهو إجراء غير ديمقراطي لأنه يمنح النساء حقوقاً استناداً إلى متغير النوع وليس انطلاقاً من مبدأ الكفاءة[10].

إن دستور 2011 في المغرب والقوانين والتدابير المتخذة لتطبيق مقتضياته قد ساهمت في السنوات الأخيرة في ارتفاع حجم ووتيرة المشاركة السياسية للمرأة، لكنه ارتفاع غير كافٍ للوصول إلى المناصفة.

ثانياً: التجربة الجزائرية في مجال ترقية التمثيل السياسي للمرأة

تندرج مسألة تمكين المرأة ضمن الأهداف الإنمائية للألفية التي يسعى إلى تحقيقها رئيس الجمهورية منذ وصوله إلى سدة الحكم، حيث قال في أحد خطبه سنة 2000: «أنا لا أفهم لماذا ننفق كل المبالغ الطائلة على تعليم الإناث ثم نجبرهن على المكوث بالبيت وتربية الأجيال، أي جيل هذا الذي ننتظره من أمهات قاعدات في البيوت؟»[11].

لذلك، لا بد من استعراض مختلف الأسس الدستورية والتشريعية التي تنص على ترقية الحقوق السياسية للمرأة وتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة، إلى جانب تطور تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة.

1 ـ الأسس الدستورية لترقية التمثيل السياسي للمرأة

إن بداية إقرار الحقوق للمرأة على قدم المساواة مع الرجل كان من خلال أول دستور للجزائر المستقلة، حيث نصت المادة 12 من دستور 1963 على أن: «كل المواطنين، من الجنسين، لهم نفس الحقوق والواجبات»[12]، وظل هذا الأمر سارياً في الدساتير التالية.

غير أن بداية التأكيد الصريح للحقوق السياسية، في مجملها، للمرأة كانت من خلال المادة 42 من دستور 1976، التي نصت على أن: «يضمن الدستور كل الحقوق السياسية والاقتصادية

---

(10) إدريس لكريني، ««الكوتا» وواقع المشاركة النسائية في البرلمان بالمغرب،» **الحوار المتمدن**، العدد 2584 (13 آذار/مارس 2009)، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=165619>.

(11) ح. سامية، «التمثيل السياسي للمرأة في المجالس المنتخبة ما زال ضعيفاً حسب الخبراء،» جريدة **الحوار**، 30/6/2009، <https://www.djazairess.com/elhiwar/15781>.

(12) «Promulgation de la constitution,» *JORADP*, no. 64 (10 Septembre 1963), p. 888.

والاجتماعية والثقافية للمرأة الجزائرية»[13]، تلاه في ما بعد التشديد على حق المرأة في التمثيل السياسي، حصراً، من خلال التعديل الدستوري لسنة 2008، حيث استُحدثت المادة 31 مكرر التي تنص على أن: «تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة. يحدد قانون عضوي كيفيات تطبيق هذه المادة»[14].

وللإشارة فإن التعديل الدستوري لسنة 2016 تضمن نفس الأحكام الواردة في المادتين 31 و31 مكرر من دستور 1996، المعدل، المشار إليهما، لكن في المادتين 34 و35 على التوالي[15].

2 ـ الأسس التشريعية لترقية التمثيل السياسي للمرأة

لم تبقَ المادة 31 مكرر التي جاء بها التعديل الدستوري لسنة 2008 مجرّد حبر على ورق، فقد صدر القانون العضوي الرقم 12 ـ 03 المؤرخ في 12 كانون الثاني/يناير 2012 الذي يحدد كيفية توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة[16]، الذي ينص في المادة 2 على أنه: يجب ألا يقل عدد النساء في كل قائمة ترشيحات، حرة أو مقدمة من حزب أو عدة أحزاب سياسية، عن النسب المحددة أدناه، بحسب عدد المقاعد المتنافس عليها:

أ ـ انتخابات المجلس الشعبي الوطني

ـ 20 بالمئة عندما يكون عدد المقاعد يساوي أربعة (4) مقاعد؛

ـ 30 بالمئة عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق خمسة (5) مقاعد؛

ـ 35 بالمئة عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق أربعة عشر (14) مقعداً؛

ـ 40 بالمئة عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق اثنين وثلاثين (32) مقعداً؛

ـ 50 بالمئة بالنسبة إلى مقاعد الجالية الوطنية في الخارج.

ب ـ انتخابات المجالس الشعبية الولائية

ـ 30 بالمئة عندما يكون عدد المقاعد 35 و39 و43 و47 مقعداً؛

ـ 35 بالمئة عندما يكون عدد المقاعد 51 إلى 55 مقعداً.

---

(13) «أمر رقم 76 ـ 97 مؤرخ في 22 نوفمبر 1976 يتضمن إصدار دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،» **الجريدة الرسمية**، العدد 94 (24 تشرين الثاني/نوفمبر 1976)، ص 1292.

(14) «قانون رقم 08 ـ 19 مؤرخ في 15 نوفمبر 2008 يتضمن التعديل الدستوري،» **الجريدة الرسمية**، العدد 63 (16 تشرين الثاني/نوفمبر 2008)، ص 9.

(15) «قانون رقم 16 ـ 01 مؤرخ في 6 مارس 2016 يتضمن التعديل الدستوري،» **الجريدة الرسمية**، العدد 14 (7 آذار/مارس 2016)، ص 10.

(16) «قانون عضوي رقم 12 ـ 03 مؤرخ في 12 يناير 2011 يحدد كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة،» **الجريدة الرسمية**، العدد 1 (14 كانون الثاني/يناير 2012)، ص 46.

ج ـ انتخابات المجالس الشعبية البلدية

تهيمن على الحياة السياسية ما يسميه البعض «العقلية الالتباسية» وثقافة «الهيمنة الذكورية»، التي تشكل عمق المخيال السياسي لمجتمعاتنا المغاربية.

ـ 30 بالمئة في المجالس الشعبية البلدية الموجودة بمقارّ الدوائر وبالبلديات التي يزيد عدد سكانها عن عشرين ألف (20,000) نسمة.

وفي محاولة من السلطات لحفز الأحزاب السياسية على منح المزيد من الفرص للنساء نصت المادة 7 من هذا القانون على إمكان استفادة الحزب السياسي من مساعدة مالية خاصة بحسب عدد مرشحاته المنتخبات في المجالس الشعبية البلدية والولائية وفي البرلمان.

3 ـ تطور تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة

تم إنفاذ القانون العضوي الرقم 12 ـ 03 وتجسيد أحكامه في الانتخابات التشريعية والمحلية التي جرت، على التوالي، في 10 أيار/مايو 2012 و29 تشرين الثاني/نوفمبر 2012، ثم في الانتخابات التشريعية والمحلية التي جرت، على التوالي، في 4 أيار/مايو 2017 و23 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، وهو ما انعكس إيجاباً على تطور تمثيل المرأة في المجلس الشعبي الوطني، كما توضحه الأرقام والنسب المئوية المذكورة في الجدول الرقم (1).

الجدول الرقم (1)
تطور نسبة تمثيل المرأة الجزائرية في المجلس الشعبي الوطني (1997 ـ 2022)

العهدة الانتخابية	العدد الإجمالي للمقاعد	عدد مقاعد النساء	النسبة المئوية
1997 ـ 2002	380	11	2.8
2002 ـ 2007	389	27	6.9
2007 ـ 2012	389	30	7.7
2012 ـ 2017	462	136	31.6
2017 ـ 2022	462	119	25.8

المصدر: إحصاءات المجلس الشعبي الوطني، من خلال موقعه الرسمي: <http://www.apn.dz/ar>.

تحققت مكاسب محدودة في العقد الماضي بشأن حقوق المرأة في الانتخاب والتمثيل السياسي. عالمياً، تبلغ نسبة النساء من أعضاء مجالس النواب الوطنية 22,2 بالمئة، فيما كانت حصتهن في المنطقة العربية 18.1 بالمئة فقط عام 2014. وقد كانت الجزائر سنة 2012، بعد تخصيص نسبة من المقاعد للنساء، بموجب القانون العضوي الرقم 12 ـ 03، أول بلد عربي يتجاوز هدف 30 بالمئة لتمثيل المرأة النيابي، المطروح في منهاج عمل بكين، وفي التوصيات

العامة لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[17]، لتحتل بذلك الجزائر الرتبة 28 عالمياً[18].

وثمة ملاحظة أساسية، وهي أن تمثيل المرأة الجزائرية في أول برلمان منتخب في 20 أيلول/ سبتمبر 1962 وهو المجلس الوطني التأسيسي، قد بلغ 10 نساء[19]، وهو عدد رغم قلته لا بأس به مقارنة بعدد مقاعد المجلس، المقدرة بـ 196، وبحداثة التجربة الانتخابية وبالأوضاع السياسية التي جرت فيها الانتخابات. يمثل هذا التمثيل النسبي ـ على الأقل ـ اهتماماً، أو لنقُلْ التفاتة، من المسؤولين الجزائريين الذين أداروا هذه المرحلة إلى دور المرأة الجزائرية، وحتى الأوروبية الأصل، التي زُكيت ضمن القوائم المقدمة. ولكن هذا العدد تقلص ليصبح تمثيل المرأة مقتصراً على مقعدين فقط في انتخابات المجلس الوطني سنة 1963[20].

وفي الانتخابات المحلية ليوم 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2017 استحوذ الرجال على 70 بالمئة من المقاعد في المجالس الشعبية الولائية مقابل 30 بالمئة للنساء، وهذا في الوقت الذي شكل الرجال نسبة 46.72 بالمئة من المنتخبين في المجالس البلدية وشكلت النساء نسبة 54.27 بالمئة حسب وزير الداخلية[21].

ثالثاً: التجربة التونسية في مجال ترقية التمثيل السياسي للمرأة

لطالما كانت المرأة التونسية على قدم واحد وفي الصفوف الأمامية في كل المعارك السياسية التي شهدتها البلاد، انطلاقاً من مساهمتها في الحراك الوطني ضد المستعمر وصولاً إلى ما اصطُلح على تسميته «ثورة 14 يناير 2011»، حتى باتت توصف بأنها الاستثناء العربي من حيث الحقوق والمكتسبات التي تنعم بها[22].

وفي هذا السياق، عملت الحركات النسوية في تونس، منذ نشأتها، على تطوير خطابها الحقوقي والسياسي، وقد كان من بين الأهداف التي ناضلت من أجلها مقاومة كل أوجه التمييز

---

(17) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016: الشباب وآفاق التنمية الإنسانية في عالم متغير** (نيويورك: البرنامج، 2016)، ص 78.

(18) بلقاسم بن زنين، «المرأة الجزائرية والتغيير: دراسة حول دور وأداء السياسات العمومية،» مجلة **إنسانيات** (المركز الوطني للبحث في الإنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران)، العددان 57 ـ 58 (2012)، ص 13 ـ 38.

(19) ويتعلق الأمر بكل من بلميهوب مريم، بعزيز صفية، برنادات رايمة، بوعزيز ربيعة، ظريف الزهرة، ختير خيرة، مشيش فاطمة، نصلي فضيلة، لافاليت إيفيان، صالح باي سامية. انظر: «محضر الجلسة العلنية المنعقدة يوم 16 أكتوبر 2011،» ص 19.

(20) بن زنين، المصدر نفسه، ص 13 ـ 38.

(21) «النتائج الأولية لمحليات 2017،» جريدة **الخبر** اليومية، 24 نوفمبر 2017، <http://www.elkhabar.com/press/article/129272/2017/النتائج-الأولية-لمحليات/>

(22) مريم الناصري، «المرأة التونسية حاضرة في النضال وغائبة في مراكز القرار،» منقول من الموقع الإلكتروني: <https://www.dapp.dk/ar/reportage/المرأة-التونسية-حاضرة-في-النضال-وغائب/>

التي كانت تمارس ضد المرأة في كل المجالات، بما فيها المجال السياسي، لذلك عملت على تغيير العقليات التمييزية السائدة وتحقيق المساواة بين الجنسين[23]، وهذا ما جعل أغلب الدراسات الأكاديمية والتقارير الدولية تعتبر تونس «نموذجاً» على المستويين العربي والإسلامي في تحرير المرأة ومساواتها مع الرجل، وهي الأكثر تقدماً في ما يتعلق بالقوانين الضامنة لحقوق المرأة، حيث اعتمدت مقاربة النوع الاجتماعي (Le genre) في سياستها الاجتماعية منذ الاستقلال، وأرست إطاراً تشريعياً «حداثياً» في المساواة بين الجنسين، من خلال العديد من القوانين أهمها الدستور، ومجلة الأحوال الشخصية، وقانون المجلة الانتخابية، وغيرها[24].

1 ـ الأسس الدستورية لترقية التمثيل السياسي للمرأة

في ما يتعلق بإقرار الحقوق للمرأة التونسية، لا بد من الإشارة في البداية إلى أن الفصل 6 من دستور 1959، وهو أول دستور للجمهورية التونسية، المنقح في العديد من المناسبات، نص على أن: «كل المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات وهم سواء أمام القانون»[25]، وظل هذا الأمر سارياً في الدساتير اللاحقة.

في سبيل التكيف مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بالحقوق السياسية للمرأة، أخذت الدول المغاربية، ومنها الجزائر، على عاتقها مسألة التكفل بضمان التمثيل السياسي للمرأة في المجالس المنتخبة.

ويمثل دستور تونس المصادق عليه في 26 كانون الثاني/يناير 2014[26] بداية مرحلة تغيير جذري بالنسبة إلى المرأة، وذلك من خلال تضمنه العديد من الفصول التي تشجع على ترقية الحقوق السياسية للمرأة، حيث يقول الفصل 21: «المواطنون والمواطنات متساوون في الحقوق والواجبات، وهم سواء أمام القانون من غير تمييز. تضمن الدولة للمواطنين والمواطنات الحقوق والحريات الفردية والعامة، وتهيئ لهم أسباب العيش الكريم».

أما الفصل 34 فقد نص على أن: «حقوق الانتخابات والاقتراع والترشح مضمونة طبق ما يضبطه القانون. تعمل الدولة على ضمان تمثيلية المرأة في المجالس المنتخبة».

في حين نص الفصل 46 في فقرتيه 2 و3 على أن: «تضمن الدولة تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في تحمل مختلف المسؤوليات وفي جميع المجالات.

---

(23) الشيباني، «المشاركة السياسية للمرأة العربية ومآلاتها المتعثّرة في الانتقال الديمقراطي الراهن: التجربة التونسية مثالاً،» ص 154.

(24) المصدر نفسه، ص 157.

(25) «قانون عدد 57 لسنة 1959 مؤرخ في أول جوان 1959 في ختم دستور الجمهورية التونسية وإصداره،» **الرائد الرسمي**، العدد 30 (1 حزيران/يونيو 1959)، ص 746.

(26) «قرار من رئيس المجلس الوطني التأسيسي مؤرخ في 31 جانفي 2014 يتعلق بالإذن بنشر دستور الجمهورية التونسية،» **الرائد الرسمي**، عدد خاص (10 شباط/فبراير 2014).

تسعى الدولة إلى تحقيق التناصف بين المرأة والرجل في المجالس المنتخبة».

2 ـ الأسس التشريعية لترقية التمثيل السياسي للمرأة

تجسيداً للأحكام الدستورية السالفة الذكر أقر الفصل24 من القانون المتعلق بالانتخابات والاستفتاء لسنة 2014[27] في الشق المتعلق بالانتخابات التشريعية، مبدأ التناصف العمودي بين الرجل والمرأة داخل كل قائمة، حيث نص على أن: «تقدم الترشحات على أساس مبدأ التناصف بين النساء والرجال وقاعدة التناوب بينهم داخل القائمة، ولا تقبل القائمة التي لا تحترم هذا المبدأ إلا في حدود ما يحتّمه العدد الفردي للمقاعد المخصصة لبعض الدوائر» .

أما في ما يتعلق بالمجالس البلدية والجهوية فقد تبنى الفصل 49 تاسعاً من نفس القانون مبدأ التناصف العمودي بين الرجل والمرأة داخل كل قائمة، ومبدأ التناصف الأفقي بين الرجل والمرأة في رئاسة القوائم الحزبية والائتلافية التي تترشح في أكثر من دائرة انتخابية، حيث نص على أن: «تقدم الترشحات لعضوية المجالس البلدية والجهوية على أساس مبدأ التناصف بين النساء والرجال وقاعدة التناوب بينهم داخل القائمة.

ولا تقبل القائمات التي لا تحترم هذه القاعدة.

كما تقدّم الترشحات لعضوية المجالس البلدية والجهوية على أساس مبدأ التناصف بين النساء والرجال في رئاسة القائمات الحزبية والائتلافية التي تترشح في أكثر من دائرة انتخابية.

ولا تقبل قائمات الأحزاب أو الائتلافات التي لا تحترم هذه القاعدة في حدود عدد القائمات المخالفة ما لم يقع تصحيحها في الآجال القانونية التي تحددها الهيئة للتصحيح وفقاً للإجراءات المبينة بالفصل 49 سادساً من هذا القانون...».

3 ـ تطور تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة

لقد تم تجسيد الأحكام القانونية المتضمنة في القانون المتعلق بالانتخابات والاستفتاء لسنة 2014، على التوالي، في الانتخابات التشريعية ليوم 26 تشرين الأول/أكتوبر 2014، وفي الانتخابات البلدية والجهوية ليوم 6 أيار/مايو 2018، والتي كان لها بالغ الأثر في رفع نسبة تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة. ويوضح الجدول الرقم (2) تطور نسبة تمثيل المرأة في مجلس النواب التونسي على النحو التالي:

---

(27) «قانون أساسي عدد 16 لسنة 2014 مؤرخ في 26 ماي 2014 يتعلق بالانتخابات والاستفتاء،» **الرائد الرسمي**، العدد 42 (27 أيار/مايو 2014)، ص 1382، منقح ومتمم بـ: «قانون أساسي عدد 7 لسنة 2017 مؤرخ في 14 فيفري 2017،» **الرائد الرسمي**، العدد 14 (17 شباط/فبراير 2017)، ص 564.

الجدول الرقم (2)
تطور نسبة تمثيل المرأة التونسية في مجلس النواب (1999 ـ 2019)

العهدة الانتخابية	العدد الإجمالي للمقاعد	عدد مقاعد النساء	النسبة المئوية
1999 ـ 2004	182	21	11.54
2004 ـ 2009	189	43	22.8
انتخابات 2009	217	59	27.2
انتخابات 2011	217	49	24
2014 ـ 2019	217	76	35

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على العديد من المصادر والمراجع. من أهمها:

ـ الموقع الرسمي لمجلس نواب الشعب التونسي: <http://www.arp.tn/site/main/AR/docs/composition/com pos_s.jsp>.

ـ إحصاءات الاتحاد البرلماني الدولي: <http://archive.ipu.org/parline-e/reports/arc/2321_99.htm>.

ـ عبد اللطيف الحناشي، **انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي: الإطار، المسار والنتائج** (الدوحة؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 41.

ـ أشرف عوض علي [وآخرون]، «دور المرأة في الحياة السياسية: دراسة مقارنة للمشاركة السياسية للمرأة العربية والغربية،» المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، برلين، 5 تموز/يوليو 2017، <https://democraticac.de/?p=47417#_ftn12>.

ـ سامية فطحلي، «المرأة التونسية نصف سياسي لا يكتمل»، **العربي الجديد**، 8/3/2014، <https://www.alaraby.co.uk/society/2014/3/8/المرأة-التونسية-نصف-سياسي-لا-يكتمل>.

ولا بد هنا من أن نشير إلى عدد من المحطات التي عرفها مجلس النواب التونسي، فقد شهد خلال الفترتين النيابيتين الأوليين (1959 ـ 1964) و(1964 ـ 1969) وجود نائبة واحدة، وهي السيدة «راضية حداد» التي كانت العضو النسائي الوحيد[28]، وهو ما كان يشكل نسبة 1 بالمئة من مجموع المقاعد في البرلمان. كما سجلت سنة 2004 زيادة مطردة في تمثيل المرأة في مجلس النواب بعد أن اعتمدت الأحزاب السياسية لأول مرة «نظام كوتا» طوعية[29]. كما تم تبني قاعدة التناصف والتناوب في القوائم بموجب الفصل 16 من المرسوم عدد 35 المؤرخ في أيار/مايو 2011 المتعلق بانتخاب أعضاء المجلس الوطني التأسيسي، بمناسبة انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التي جرت في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2011، وهو ما مكن النساء من الوصول إلى المجلس بنسبة 24 بالمئة، ثم وصلت إلى30 بالمئة بعد استقالة بعض النواب أو شغور بعض المقاعد[30].

---

(28) حفيظة شقير ومحمد شفيق صرصار، **المرأة والمشاركة السياسية: تجربة الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات المهنية** (تونس: المعهد العربي لحقوق الإنسان، 2014)، ص 35.

(29) مروى شلبي وليلى الإمام، «المرأة في العملية التشريعية في البلدان العربية،» مؤسسة كارنيغي، 26 نيسان/أبريل 2017، <http://carnegieendowment.org/sada/68782>.

(30) شقير وصرصار، المصدر نفسه، ص 73.

وفي ما يخص الانتخابات التشريعية لسنة 2014 فقد بلغت نسبة النساء المسجلات في القوائم الانتخابية أكثر من 50 بالمئة، بينما بلغ عدد المترشحات حوالى 47 بالمئة من إجمالي عدد المترشحين، إلا أنهن استبعدن من رئاسة القائمات الانتخابية، حيث إن 12 فقط منهن ترأسن قائمات انتخابية، فيما ترأس العنصر الرجالي الأغلبية الساحقة للقوائم الانتخابية[31].

إن تعزيز التمثيل العددي للنساء لا يعني بالضرورة زيادة تأثيرهن ونفوذهن السياسي، حيث يسيطر الرجال تقليدياً على السياسة في المنطقة العربية، لأن معظم الأحزاب والمشرعين الذكور ينظرون بازدراء إلى «نظام الكوتا».

أمام هذا الوضع، ورغم الزيادة الكبيرة في نسبة تمثيل المرأة في مجلس نواب الشعب التونسي، بالمقارنة مع العهدات السابقة، إلا أن هناك من يقلل من أهمية هذه النسبة، ويدعو إلى ضرورة اعتماد مبدأ التناصف الأفقي في الانتخابات التشريعية، زيادة على التناصف العمودي، على غرار ما هو معمول به في انتخابات المجالس البلدية والجهوية، حتى تكون هناك مساواة وتناصف حقيقي بين النساء والرجال في التمثيل النيابي، أو يتم فرض حصة محددة للنساء بالبرلمان[32]، حيث يرى الكثير من المتخصصين أن الاكتفاء بالتنصيص على التناصف العمودي بين الرجل والمرأة داخل القائمة الانتخابية دون التناصف الأفقي يخرق أحكام الدستور لكونه لا يحقق التناصف الفعلي بين النساء والرجال في تولي المناصب العامة بالمجالس المنتخبة، وخصوصاً أن النظام الانتخابي الذي وقع اعتماده في تونس يعطي أوفر الحظوظ لرؤساء القوائم في الفوز بالمقاعد الانتخابية في سياق توزيع البواقي[33].

وفي ما يتعلق بالمجالس المحلية، فقد بلغت نسبة تمثيل المرأة التونسية 47.7 بالمئة من العدد الإجمالي للفائزين، وترأست 29.55 بالمئة من القوائم في الانتخابات البلدية التي جرت في 6 أيار/مايو 2018، وهي الانتخابات البلدية الأولى التي شهدتها تونس[34] بعد ما اصطُلح على تسميته «الثورة».

---

(31) مريم الناصري، «المرأة التونسية حاضرة في النضال وغائبة في مراكز القرار،» <https://www.dapp.dk/ar/reportage/المرأة-التونسية-حاضرة-في-النضال-وغائب/>.

(32) خميس بن بريك، «في تونس.. النساء يسيطرن على 31% من مقاعد البرلمان،» الجزيرة.نت، 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2014، <www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/11/2/في-تونس-النساء-يسيطرن-على-31-من-مقاعد-البرلمان>.

(33) «فرصة ضائعة في تطوير مبدأ «التناصف» بين الجنسين في تونس،» بوابة التنمية البرلمانية (2 حزيران/يونيو 2014)، <https://www.agora-parl.org/ar/news/فرصة-ضائعة-في-تطوير-مبدأ-التناصف-بين-الجنسين-في-تونس>.

(34) محمد علي ليطفي، «بعد نجاحها في الانتخابات المحليّة والنيابيّة هل تنجح نساء تونس في تقلّد مناصب سياسيّة متقدّمة في إنتخابات 2019؟،» جريدة **المونيتور** الإلكترونية، 23/5/2018، <https://www.al-monitor.com/pulse/ar/contents/articles/originals/2018/05/tunisia-municipal-elections-women-role-politics.html>.

رابعاً: التجربة المغربية في مجال ترقية التمثيل السياسي للمرأة

لمواجهة مختلف التحديات والإكراهات التي تحول دون تمثيل حقيقي وفعّال للمرأة في الحياة السياسية، يتعين العمل على خلق مناخ ملائم ومحفز على مشاركة المرأة وانخراطها الفعّال في الحياة السياسية.

يُعَدُّ إقرار الحقوق السياسية للنساء في المغرب مكسباً تحقق منذ السنوات الأولى للاستقلال، فقد حرص أول دستور للبلاد سنة 1962 على تضمين تلك الحقوق للرجال والنساء من دون تمييز، وتعزيزاً لهذا التقدم صادق المغرب على الاتفاقية المتعلقة بالحقوق السياسية للمرأة سنة 1976. وفي سنة 2008 رفع تحفظاته عن بعض مواد اتفاقية القضاء على جميع أوجه التمييز ضد النساء، ولا سيَّما المادة الثانية التي تخص المساواة بين الجنسين في التشريعات الوطنية[35].

1 ـ الأسس الدستورية لترقية التمثيل السياسي للمرأة

لا بد من التنويه بداية إلى أن أول دستور للمملكة المغربية سنة 1962[36] نص في الفصل 5 منه على مبدأ مساواة جميع المغاربة أمام القانون، كما نص الفصل 8 منه على المساواة بين الرجل والمرأة في التمتع بالحقوق السياسية، وظل هذا الأمر سارياً في الدساتير المتعاقبة.

لقد حصل في العقدين الأخيرين تطور كبير في اتجاه تعزيز المساواة والمناصفة بين الجنسين، حيث نص دستور 2011[37] على عدة أحكام تكفل ترقية الحقوق السياسية للمرأة، فينص الفصل 19 منه على أن: «يتمتع الرجل والمرأة، على قدم المساواة، بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، الواردة في هذا الباب من الدستور، وفي مقتضياته الأخرى، وكذا في الاتفاقيات والمواثيق الدولية، كما صادق عليها المغرب، وكل ذلك في نطاق أحكام الدستور وثوابت المملكة وقوانينها.

تسعى الدولة إلى تحقيق مبدإ المناصفة بين الرجال والنساء. وتُحْدَث لهذه الغاية، هيئة للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز».

أما الفصل 30 من الدستور نفسه فينص على أن: «لكل مواطنة ومواطن، الحق في التصويت، وفي الترشح للانتخابات، شرط بلوغ سن الرشد القانونية، والتمتع بالحقوق المدنية والسياسية.

---

(35) فاطمة لمحرحر، «الحقوق السياسية للمرأة في المغرب بين التشريعات الدولية والقوانين الوطنية،» المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية، برلين، 28 يوليو 2017، <http://www.sefroucerises.com/7915>.

(36) «ظهير شريف صادر في 14 ديسمبر 1962 بإصدار الأمر بتنفيذ الدستور المغربي،» **الجريدة الرسمية**، العدد 2616 مكرر (19 كانون الأول/ديسمبر 1962)، ص 2993.

(37) «ظهير شريف رقم 1.11.91 صادر في 29 جويلية 2011 بتنفيذ نص الدستور،» **الجريدة الرسمية**، العدد 5964 مكرر (30 تموز/يوليو 2011)، ص 3600.

وينص القانون على مقتضيات من شأنها تشجيع تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في ولوج الوظائف الانتخابية...».

للتذكير، كان الفصل الثامن من دستور المملكة المغربية لسنة 1996 ينص على أن: «الرجل والمرأة متساويان في التمتع بالحقوق السياسية. لكل مواطن، ذكراً كان أو أنثى، الحق في أن يكون ناخباً إذا كان بالغاً سن الرشد ومتمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية»[38].

2 ـ الأسس التشريعية لترقية التمثيل السياسي للمرأة

بعد إقرار دستور 2011، اعتُمد قانون جديد متعلق بمجلس النواب، هو القانون التنظيمي الرقم 27.11[39]، الذي رفع عدد مقاعد مجلس النواب إلى 395، كما تضمن بنوداً تحفيزية جديدة تتعلق بالتمثيل السياسي للمرأة، حيث نصت المادة 23 منه على تخصيص لائحة ترشيح وطنية بعدد 90 مقعداً، تشتمل على جزأين، جزء أول يضم 60 مقعداً مخصصاً للنساء، أي ما يفوق قليلاً 15 بالمئة من إجمالي عدد المقاعد، وجزء ثان يضم 30 مقعداً مخصصاً للشباب الذكور الذين لا يتجاوز سنهم أربعين سنة، أما المقاعد الـ305 فيُنتخبون على مستوى الدوائر الانتخابية المحلية. وفي سنة 2016 وقع تغيير وتتميم هذا القانون بالقانون التنظيمي الرقم 20.16، الذي بمقتضاه تم تعديل المادة 23، حيث نصت على أن الجزء الثاني المخصص للشباب ضمن لائحة الترشيح الوطنية، يتضمن أسماء مترشحين من الجنسين دون سن الأربعين.

وهكذا، فإن حظوظ تمثيل المرأة في مجلس النواب تمت زيادتها من خلال هذا التعديل، فعلاوة على المقاعد الـ60 المضمونة ضمن اللائحة الوطنية، يمكن أن تفوز نساء أخريات من بين المترشحات عن الجزء المخصص للشباب ضمن اللائحة الوطنية، هذا ناهيك بالنساء اللاتي قد تفزن من بين المترشحات على مستوى الدوائر الانتخابية المحلية.

أما في ما يتعلق بالمجالس المحلية، فقد نص القانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية، والذي وقع تغييره وتتميمه بالقانون التنظيمي الرقم 34.15[40]،

---

(38) «ظهير شريف رقم 1.96.157 صادر في 7 أكتوبر 1996 بتنفيذ نص الدستور المراجع،» **الجريدة الرسمية**، العدد 4420 (10 تشرين الأول/أكتوبر 1996)، ص 2281.

(39) «ظهير شريف رقم 1.11.165 صادر في 14 أكتوبر 2011 بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب،» **الجريدة الرسمية**، العدد 5987 (17 تشرين الأول/أكتوبر 2011)، ص 5053، كما وقع تغييره وتتميمه بـ: «ظهير شريف رقم 1.16.118 صادر في 10 أوت 2016 بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 20.16 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب،» **الجريدة الرسمية**، العدد 6490 (11 آب/أغسطس 2016)، ص 5853.

(40) «ظهير شريف رقم 1.11.173 صادر في 21 نوفمبر 2011 بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية،» **الجريدة الرسمية**، العدد 5997 (22 تشرين الثاني/نوفمبر 2011)، ص 5537، كما وقع تغييره وتتميمه بـ: «ظهير شريف رقم 1.15.90 صادر في 16 جويلية 2015 بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 34.15 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية،» **الجريدة الرسمية**، العدد 6380 (23 تموز/يوليو 2015)، ص 6713.

في مادته 76 على تخصيص ثلث المقاعد على الأقل للنساء في كل دائرة انتخابية، على أن لا يحول ذلك دون حقهن في الترشح برسم المقاعد المخصصة للجزء الأول من لائحة الترشيح. ووفق المنظور نفسه، استُحدث سنة 2013 صندوق الدعم لتشجيع تمثيلية النساء، الموجه لتقوية قدرات النساء التمثيلية، والذي يهدف إلى تعزيز مشاركة النساء في الاستحقاقات الانتخابية مشاركة وفي الحياة السياسية عموماً، إلى جانب تقوية قدرات النساء في مجال تدبير الشأن المحلي[41].

3 ـ تطور تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة

في ما يتعلق بتمثيل المرأة في مجلس النواب المغربي، فإذا كانت سنة 1993 قد شهدت وصول المرأة إلى هذا المجلس بنائبتين، فإنه منذ سنة 2002 تحسنت مواقع المرأة في المؤسسات المنتخبة، إذ إنه قبيل الانتخابات التشريعية في 27 أيلول/سبتمبر 2002، حدث توافق بين مختلف الفرقاء والفاعلين الحزبيين في إطار التزام سياسي على تخصيص اللائحة الوطنية المكونة من 30 مقعداً لفائدة النساء، وهذا من ضمن عدد 325 مقعداً، وذلك انسجاماً من التوجهات الإصلاحية للدولة، ورغبة في رفع مستوى وجودهن في المؤسسة البرلمانية، حيث حصدت النساء 30 مقعداً بفضل اللائحة الوطنية، بينما فازت 5 مرشحات أخريات في اللوائح المحلية، ليصبح العدد الإجمالي 35 مقعداً بنسبة 10.76 بالمئة[42]. ويوضح الجدول الرقم (3) كيف تطور تمثيل المرأة المغربية في مجلس النواب، على النحو التالي:

الجدول الرقم (3)

تطور نسبة تمثيل المرأة المغربية في مجلس النواب (1997 ـ 2021)

العهدة الانتخابية	العدد الإجمالي للمقاعد	عدد مقاعد النساء	النسبة المئوية
2002 ـ 1997	325	2	0.61
2007 ـ 2002	325	35	10.76
2011 ـ 2007	325	34	10.46
2016 ـ 2011	395	67	16.96
2021 ـ 2016	395	81	20.50

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على العديد من المصادر والمراجع. من أهمها:

ـ الموقع الرسمي لمجلس النواب المغربي: <http://www.chambredesrepresentants.ma/>.

ـ حسن الأشرف، «ازدياد تمثيل النساء في النواب المغربي،» **العربي الجديد**، 13/10/2016، <https://www.alaraby.co.uk/society/2016/10/13/ازدياد-تمثيل-النساء-في-النواب-المغربي->.

(41) «مرسوم رقم 2.13.533 صادر في 7 أكتوبر 2013 يتعلق بصندوق الدعم لتشجيع تمثيلية النساء،» **الجريدة الرسمية**، العدد 6197 (21 تشرين الأول/أكتوبر 2013)، ص 6598.

(42) لكريني، ««الكوتا» وواقع المشاركة النسائية في البرلمان بالمغرب».

وبخصوص انتخابات المجالس المحلية، ففي الوقت الذي شهدت الحقبة 1983 ـ 2003 تضاعف نسبة المرشحات في الانتخابات المحلية نحو 16 مرة، لم يتضاعف في مقابل ذلك عدد المنتخبات إلا 2.5 مرة[43]، مع التذكير أن الانتخابات الجماعية لسنة 2009 وبفضل «الكوتا» انتقل عدد النساء المنتخبات من 127 سنة 2003 إلى 3428 مستشارة جماعية، وارتفعت تمثيلية المرأة في المجالس المنتخبة الجماعية بما يناهز 3000 بالمئة[44]. في حين شكل اقتراع 4 أيلول/سبتمبر 2015 خطوة نوعية نحو تعزيز التمثيلية النسائية في هذه المجالس حيث حصلت النساء في الانتخابات الجماعية على 6673 مقعداً، أي ما يعادل تقريباً ضعفي العدد المسجل خلال الاقتراع الجماعي لسنة 2009[45].

خلاصة القول، إن دستور 2011 في المغرب والقوانين والتدابير المتخذة لتطبيق مقتضياته قد ساهمت في السنوات الأخيرة في ارتفاع حجم ووتيرة المشاركة السياسية للمرأة، لكنه ارتفاع غير كافٍ للوصول إلى المناصفة، إذ يبقى حضور المرأة في مراكز صنع القرار محدوداً، بسبب إكراهات الحقل السياسي والمعيقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واستمرار النظر إلى المرأة على أنها شخص غير سياسي[46].

خامساً: مقارنة التجارب المغاربية في مجال ترقية التمثيل السياسي للمرأة

من خلال عرض تجربة كل دولة من الدول المغاربية الثلاث المعنية بالمقارنة، وهي: الجزائر وتونس والمغرب، في مجال ترقية التمثيل السياسي للمرأة على حدة، يمكننا الخروج بالنقاط التالية:

1 ـ كانت الجزائر سباقة في نسبة تمثيل المرأة في أول برلمان وهو المجلس الوطني التأسيسي المنتخب في 20 أيلول/سبتمبر 1962، الذي ضم 10 نساء من بين 196 نائباً، وهو ما يؤلف ما يقارب نسبة 5 بالمئة من مجموع النواب، في حين ضم أول برلمان تونسي سنة 1959 نائبة واحدة، بينما لم يتحقق وصول أول إمرأتين إلى البرلمان المغربي إلا في سنة 1993 مع بداية الولاية التشريعية الخامسة.

2 ـ نصت كل دساتير الدول المغاربية المعنية بالمقارنة على مبدأ المساواة بين الجنسين، الجزائر في دستور 1963، وتونس في دستور 1959، والمغرب في دستور 1962، غير أن الظروف الاجتماعية والثقافية حالت دون وجود تمثيل محترم للمرأة في المجالس المنتخبة. فالمجتمعات المغاربية تتميز بسيادة الأنماط الثقافية والرواسب الاجتماعية القائمة على توزيع المهمات بين

(43) المصدر نفسه.

(44) يونس الشامخي، «المشاركة التمثيلية للمرأة في المجالس المنتخبة واقع وآفاق،» موقع العلوم القانونية <https://www.marocdroit.com/المشاركة-التمثيلية-للمرأة-في-المجالس-المنتخبة-واقع-وآفاق-a6749.html>.

(45) «الانتخابات المحلية والجهوية ليوم 4 شتنبر 2015»، <http://www.maroc.ma/ar/content>.

(46) لمحرحر، «الحقوق السياسية للمرأة في المغرب بين التشريعات الدولية والقوانين الوطنية».

المجال العام كفضاء ذكوري والمجال الخاص كفضاء نسائي، إلى جانب التمثلات والعقليات السائدة في هذه المجتمعات، حيث تخصص للمرأة دوراً أو نشاطاً أساسياً يرتبط بالحياة الخاصة داخل البيت: تربية الأبناء والقيام بالشؤون المنزلية، في حين أن الرجل مخصص بطبيعته للاضطلاع بالتكاليف وشغل المسؤوليات في المجال العام. فالثقافة والقيم تخلق من دون شك حواجز تحد من مساهمة المرأة في المجال السياسي[47].

تهيمن على الحياة السياسية ما يسميه البعض «العقلية الالتباسية» وثقافة «الهيمنة الذكورية»، التي تشكل عمق المخيال السياسي لمجتمعاتنا المغاربية؛ ففي حين تحاول البلدان المغاربية أن تضمن في دساتيرها ما يستجيب لمضامين الاتفاقيات والمواثيق الدولية الضامنة للحقوق السياسية للمرأة، نجد على العكس من ذلك تفاوتاً كبيراً بين جوهر هذه القوانين والسياسات وبين الواقع التمكيني السياسي للمرأة على صعيد الممارسة[48].

3 ـ كانت الجزائر سباقة في التنصيص على عمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة، بمناسبة التعديل الدستوري لسنة 2008، متبوعة بالمغرب من خلال تنصيصها في دستور 2011 على سعي الدولة إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء، ثم تلتها أخيراً تونس التي نص دستورها لسنة 2014 على سعي الدولة إلى تحقيق التناصف بين المرأة والرجل في المجالس المنتخبة.

4 ـ اختلفت الدول المغاربية، المعنية بالمقارنة، في المقاربات المعتمدة في ترقية التمثيل السياسي للمرأة في المجالس المنتخبة، ومن ثم تكريس الأحكام الدستورية المتعلقة بهذا الشأن في عدتها القانونية والتشريعية، ففي الوقت الذي تبنت الجزائر «نظام الكوتا النسبية»، من خلال وضع نسب محددة للنساء في المجالس المنتخبة تراوح ما بين 20 بالمئة و50 بالمئة من المقاعد بالنسبة إلى انتخابات المجلس الشعبي الوطني، وما بين 30 بالمئة و35 بالمئة من المقاعد بالنسبة إلى انتخابات المجالس الشعبية الولائية والبلدية، عبر تخصيص قانون كامل وهو القانون العضوي الرقم 12 ـ 03 الذي يحدد كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، اعتمدت تونس «كوتا تناصفية» عبر إعداد قانون جديد للانتخابات والاستفتاء نص على قاعدة التناصف والتناوب بين الرجل والمرأة (التناصف العمودي) في قوائم الترشيحات لانتخابات مجلس نواب الشعب. أما بالنسبة إلى انتخابات المجالس البلدية والجهوية فقد تبنت قاعدة التناصف بين الرجل والمرأة داخل كل قائمة (التناصف العمودي)، مع تطبيق قاعدة التناصف بين الرجل والمرأة في رئاسة القوائم الحزبية والائتلافية التي تترشح في أكثر من دائرة انتخابية (التناصف الأفقي). أما المغرب فقد خصص «كوتا عددية» من 60 مقعداً للنساء في الانتخابات التشريعية عبر إصدار قانون تنظيمي جديد متعلق بمجلس النواب، و«كوتا نسبية» للنساء تعادل على الأقل ثلث (1/3)

(47) زين الدين، «التمثيلية السياسية النسوية بالمغرب بين المعوقات المجتمعية والمحفزات السياسية».

(48) الشيباني، «المشاركة السياسية للمرأة العربية ومآلاتها المتعثّرة في الانتقال الديمقراطي الراهن: التجربة التونسية مثالاً،» ص 152.

المقاعد المخصصة لكل دائرة انتخابية في الانتخابات المحلية عبر إصدار قانون تنظيمي جديد متعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية.

5 ـ كانت المغرب، من الناحية التشريعية، سباقة في تبني قانون يخصص حصة أو «كوتا» للنساء في المجالس المنتخبة سنة 2011 بمقتضى القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب، والقانون التنظيمي الرقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية، تلتها الجزائر سنة 2012 بناء على القانون العضوي الرقم 12 ـ 03 الذي يحدد كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، وأخيراً تونس سنة 2014 بموجب القانون الأساسي عدد 16 المتعلق بالانتخابات والاستفتاء.

6 ـ كانت المغرب، من الناحية الواقعية، سباقة في تخصيص «كوتا» للنساء، حتى في ظل عدم وجود قانون ملزم بذلك، حيث اتفقت الأحزاب السياسية المغربية على تخصيص اللائحة الوطنية المكونة من 30 مقعداً لفائدة النساء بمناسبة الانتخابات التشريعية في 27 أيلول/سبتمبر 2002، تلتها تونس التي اعتمدت لأول مرة «نظام كوتا» طوعية بين الأحزاب السياسية بمناسبة الانتخابات التشريعية لسنة 2004، في حين لم تطبق الجزائر «نظام الكوتا» إلا في سنة 2012 بعد صدور القانون العضوي رقم 12 ـ 03.

7 ـ في ضوء نسب التمثيل الحالية للمرأة في البرلمانات، فقد كان ترتيب الدول المغاربية المعنية بالمقارنة على النحو الذي يبيّنه الجدول الرقم (4):

الجدول الرقم (4)
ترتيب الدول المغاربية في مجال نسب تمثيل المرأة في البرلمانات

الدولة	عدد النساء	عدد النواب	النسبة المئوية	الترتيب المغاربي	الترتيب العربي	الترتيب الإفريقي	الترتيب العالمي
الجزائر	119	462	25.8	2	3	16	65
تونس	76	217	35	1	1	11	43
المغرب	81	395	20.5	3	9	25	94

المصدر: إحصاءات الاتحاد البرلماني الدولي، <http://archive.ipu.org/wmn-e/classif.htm>.

8 ـ أقرت تشريعات الدول المغاربية المعنية بالمقارنة تحفيزات مالية للأحزاب السياسية من أجل تشجيع ترقية التمثيل السياسي للمرأة في المجالس المنتخبة، وفي المقابل نصت نفس التشريعات على رفض القوائم الانتخابية التي لا تتضمن الحصص المخصصة للمرأة كإجراء عقابي.

خاتمة

انطلاقاً مما سبق، يتضح أنه في سبيل التكيف مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بالحقوق السياسية للمرأة، أخذت الدول المغاربية، ومنها الجزائر، على عاتقها مسألة التكفل بضمان التمثيل السياسي للمرأة في المجالس المنتخبة، وقد تم ذلك من خلال تضمين الدساتير أولاً مبادئ

وأحكاماً متعلقة بهذا الشأن، ثم وضع الإطار التشريعي المناسب، الذي أقر إجراءات استثنائية، متمثلة على الخصوص بتبني «نظام الكوتا» بمختلف تطبيقاته.

إن تعزيز التمثيل العددي للنساء لا يعني بالضرورة زيادة تأثيرهن ونفوذهن السياسي، حيث يسيطر الرجال تقليدياً على السياسة في المنطقة العربية، لأن معظم الأحزاب والمشرعين الذكور ينظرون بازدراء إلى «نظام الكوتا»، وهم لا يكادون يتيحون فرصاً، أو لا يتيحون أي فرص على الإطلاق لتدريب النساء أو إشراكهن[49].

ولمواجهة مختلف التحديات والإكراهات التي تحول دون تمثيل حقيقي وفعّال للمرأة في الحياة السياسية، يتعين العمل على خلق مناخ ملائم ومحفز على مشاركة المرأة وانخراطها الفعّال في الحياة السياسية من خلال تشجيعها على الانضمام إلى الأحزاب السياسية والمنظمات والجمعيات التي تتولى الدفاع عن الحقوق السياسية للمرأة، ومرافقة النساء وتكوينهن وتدريبهن على تولي المسؤوليات السياسية والقيادية ومواقع القرار، إلى جانب استغلال الوسائط الإعلامية المختلفة في الترويج للنماذج النسائية القيادية الناجحة، علاوة على إيلاء عناية خاصة للمرأة المنتمية للأوساط الاجتماعية الهشة، كون ظروفها قد تزيد عزلتها وتحول دون انخراطها في الحياة السياسية واهتمامها بالشؤون العامة، مع عدم إغفال ضرورة مواصلة المسعى الإصلاحي التشريعي من أجل كافة إزالة أوجه التمييز بين الرجل والمرأة □

(49) شلبي والإمام، «المرأة في العملية التشريعية في البلدان العربية».

الفاعل الأسود في السياسة العالمية: إعادة تقييم لمكانة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في السياسة العالمية المعاصرة

زيد محمد المقبل(*)

باحث، ماجستير في الاقتصاد السياسي الدولي.

مقدمة

ظلت الدولة إلى وقت قريب، تُعَدّ اللبنة الأساسية والوحيدة للسياسة العالمية، فجميع الشؤون على كوكب الأرض، رهينة للعلاقات بين الدول؛ وبذلك المعنى يكون مُصطلح «دولي» (International) مرادفاً لمصطلح عالمي (Transnational). إلا أن التغيُّرات الجوهرية التي حدثت في العقود القليلة الماضية فكَّت الترابط بين المصطلحين. فقد تجاوزت السياسة على الصعيد العالمي العلاقات بين الدول، وباتت تلك العلاقات الدولية جزءاً من العلاقات والسياسة العالمية، بحيث تتعايش السياسة «الدولية» مع «العالمية» لتدبير شؤون العالم(1)، ويُلخص كُلٌّ مِن كاسو وهاميلتون الفرق بين المصطلحين بالقول: تعكس العلاقات الدولية ممارسات الدول، في حين تعكس السياسة العالمية العلاقات والممارسات العابرة للحدود للفواعل العالمية الجديدة(2).

اكتسبت الفواعل الجديدة نفوذاً عالمياً متزايداً، في حين تراجعت أهمية الدولة القومية في رسم وتنفيذ السياسة العالمية المعاصرة، كما زاد الاعتماد المتبادل بين تلك الفواعل التقليدية ـ الدول ـ مع الفواعل الجديدة عبر الوطنية(3)، بحيث لا يمكن فهم الأحداث الجارية في أي منطقة من العالم،

(*) البريد الإلكتروني: gssd_m96@yahoo.com.

(1) Andrew Heywood, *Global Politics* (London: Palgrave Macmillan, 2011), pp. 2-3.

(2) Federica Caso and Caitlin Hamilton, *Popular Culture and World Politics: Theories, Methods, Pedagogies* (Bristol: E-International Relations Publishing, 2015), p. 12.

(3) Muhittin Ataman, «The Impact of Non-State Actors on World Politics: A Challenge to Nation-States,» *Alternatives: Turkish Journal of International Relations*, vol. 2, no. 1 (2003), p. 42.

إلا من خلال أنظمة وعلاقات معقدة تشمل الدول وباقي الأطراف العالمية الفاعلة[4]، ومنها منظمات الجريمة عبر الوطنية ذات الأداء العظيم والمُتنامي عالمياً[5].

وعلى الرغم من هذا التطور الذي يشهده المسرح العالمي، إلا أنه يسود بعض الأوساط الأكاديمية، ودوائر صُنع السياسة الدولية، فكرتان مغلوطتان حول مكانة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في السياستين الدولية والعالمية، تنبثق منهما إشكالية الدراسة الحالية: تُشير **الأولى** إلى أن الجريمة المنظمة عبر الوطنية هي أحد العوامل الداعية إلى التعاون الدولي، بمعنى أن هذه الجريمة المنظمة، يتجلى دورها في المسرح العالمي من كونها تؤثر في أنشطة الدول المُشتركة في جعلها تسعى دوماً إلى مكافحتها، وهذا يجعل الجريمة المنظمة عبر الوطنية أحد مُحددات السياسة الدولية. أما **الثانية**، فتتمثل بأن خطر الجريمة المنظمة عبر الوطنية ينحصر فقط في ممارستها الأنشطة التجارية غير المشروعة عبر الحدود، كالاتجار بالمخدرات والبشر، فيهدد سلامة التجارة الدولية والاقتصاد العالمي ككل.

من هنا، تتأتى أهمية الدراسة الحالية من عظيم الأهداف التي تسعى لتحقيقها، فهي من جهة توضيح مدى القصور المعرفي حول الفكرتين السابقتين، لكونهما جزءاً ضئيلاً من الحقيقة وليس جُلّها. فمكانة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في السياسة العالمية تفوق ذلك التصور الضيق. ومن جهة أخرى، فإن الدراسة الحالية تسعى لمعالجة ذلك القصور المعرفي، بما يُسهم بدوره في معالجة القصور العملي في التعامل مع الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وهي القضايا التي تحاول الدراسة بلوغها من خلال الاستعانة بالمنهج الكُلاني (Holistic)، الذي يُفيد في النظر إلى ظاهرة الجريمة المنظمة عبر الوطنية على نحوٍ شمولي على المستوى العالمي، من دون التركيز على دولة أو إقليم معينين، حيث إن النظرة المجتزأة لا تعطي تصوراً دقيقاً يعكس ماهية وحجم ظاهرة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ومن ثم تقييم مكانتها كطرف فاعل في السياسة العالمية.

أولاً: ماهية الجريمة المنظمة عبر الوطنية، كطرف عالمي فاعل

يتقاسم عالم اليوم، بما يحويه من فُرص وتحديات وموارد، جملة من الأطراف العالمية الفاعلة، التي تتفاعل فيما بينها بطريقة أو بأخرى، لتسيير شؤون عالمنا المُعاصر، أما الطرف الذي يُقرر النتائج بالفعل، فيختلف من مسألة إلى أخرى، ومن تلك الأطراف تخرج الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي تعمل بطابِعها الخفي، كواحدة من أبرز الفواعل العالمية؛ وللإحاطة بماهيتها، تستدعينا الحاجة بدايةً إلى التعريف بمدلول مصطلح الأطراف الفاعلة، وصولاً إلى تحديد المقصود بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبيان جملة العوامل الدافعة لها، وطبيعة أنشطتها، وذلك على النحو الآتي:

(4) John Baylis and Steve Smith, *The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations* (London; New York: Oxford University Press, 1997), pp. 594–596.

(5) المصدر نفسه، ص 617 ـ 622.

1 ـ مدلول الأطراف الفاعلة في السياسة العالمية المعاصرة

يُشير مصطلح «الطرف الفاعل» (Actor) في السياسة العالمية، إلى تلك الجهة المتخطية للحدود عبر الوطنية، فهي كل طرف فاعل غير حكومي من أي بلد، له علاقة مع أي طرف فاعل آخر من بلد آخر أو أي منظمة دولية/عبر وطنية أخرى، حيث حَل تعبير «الأطراف الفاعلة المتخطية للحدود» أو «الأطراف الفاعلة عبر الوطنية» (Transnational Actors)، محل تعبير «الأطراف الفاعلة من غير الدول» (Non-State Actors)، لأن هذه التعبير الأخير يوحي بأن الدولة هي المسيطرة، وأن الأطراف الأخرى تعتبر أطرافاً ثانوية في علاقاتها وتأثيراتها السياسية؛ لذا، فقد تم التخلي عنه لصالح التعبير الأول، في تحديد ماهية الطرف الفاعل في السياسة العالمية المعاصرة[6].

وتتمثل الفواعل العالمية، بما يلي: المنظمات الحكومية الدولية (International Intergovernmental Organizations: IIGOs)، والمنظمات غير الحكومية عبر الوطنية (Transnational Nongovernmental Organizations: TNGOs)، والشركات متعددة الجنسيات (Transnational Corporations: TNCs) أو (Multinational Corporations)[7]، بالإضافة إلى الدول (States) ونظامها الدولي (International System)، حيث تعتبر المنظمات الحكومية الدولية (IIGOs) من صُنع الدولة والنظام الدولي[8]، أما المنظمات غير الحكومية عبر الوطنية (TNGOs)، فهي منظمات أنشأتها جهات فاعلة غير حكومية، أو على الأقل جانب واحد من هذه الجهات ليست الدول، بمعنى أن الدول قد تتعاون مع جهات غير حكومية بغية إنشاء مثل هذه المنظمات لتحقيق أهداف معينة[9].

إلا أن أهمية الدولة في السياسة العالمية قد تراجعت، وازداد اعتمادها على تلك الأطراف في تحقيق أهدافها[10]، فعند النظر بالأرقام إلى حجم المنظمات عبر الوطنية، بشقيها، الحكومية وغير الحكومية، يتبين أنها نَمت بشكل مُذهل. ففي العقود الثلاثة الأخيرة تأسست 23055 منظمة، كان نصيب المنظمات الحكومية منها 2723 منظمة فقط، مُقابل 20332 منظمة غير حكومية، وهو ما نِسبتُه 8.4 إلى 1، أي أن كل 8.4 منظمة غير حكومية عبر وطنية، تنشأ مقابلها منظمة حكومية عبر وطنية واحدة. وفي ما يتعلق بالشركات متعددة الجنسيات (TNCs)، فهي أيضاً شهدت نمواً كبيراً في أعدادها بعد الحرب الباردة، حيث يُقدر متوسط الزيادة السنوية لهذه الشركات بواقع 2677

---

(6) المصدر نفسه، ص 597 ـ 599.

(7) Thomas G. Weiss, D. Conor Seyle and Kelsey Coolidge, «The Rise of Non- State Actors in Global Governance: Opportunities and Limitations,» (Broomfield- USA: A One Earth Future Discussion Paper, 2013), pp. 4-6.

(8) Ataman, «The Impact of Non-State Actors on World Politics: A Challenge to Nation-States,» pp. 43-44.

(9) Seyom Brown, *New Forces, Old Forces and the Future of World Politics* (New York: Harper Collins College Publishers, 1995), p. 268.

(10) Ataman, Ibid., p. 43.

شركة، ومن ثم، فإن هذا التطور الكبير في أعداد هذه الفواعل العالمية (TNCs, TNGOs, IIGOs)، عزز شبكة الترابط العالمي، وجعلها أطرافاً رئيسية في السياسة العالمية المعاصرة[11].

نشاط المنظمات الإجرامية عبر الوطنية لا يقتصر على تلك النشاطات التجارية وحسب، فهناك نشاطات لا يمكن قياسها والتعرف إلى حجمها بدقة، لأن هذه المنظمات الإجرامية تمارس كل عمل غير مشروع.

إلى جانب تلك الفواعل، تظهر فواعل عالمية أخرى، ذات طابع سرّي، ألا وهي المنظمات عبر الوطنية غير الشرعية، حيث تنقسم المنظمات غير الحكومية عبر الوطنية إلى مجموعتين: **الأولى** شرعية، و**الأخرى** غير شرعية، كمنظمات الجريمة عبر الوطنية[12]، التي انطلقت إلى المرحلة العالمية بعد انتهاء الحرب الباردة، وهو الحدث الذي يُعَدُّ بمثابة النقطة الحاسمة لولادتها، كطرف فاعل في السياسة العالمية[13]. وعليه تنفرد الأجزاء التالية من الدراسة بالتعريف بها وبيان أنشطتها وتحالفاتها مع غيرها من الأطراف العالمية.

2 ـ مدلول الجريمة المنظمة عبر الوطنية

قُبيل الندوة الدولية حول الجريمة المنظمة التي عُقدت عام 1988 في مدينة «سانت كلود» في فرنسا، الموجود فيها مقر الإنتربول (Interpol) وهو المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، كان قد اعتمد الإنتربول، صيغة «الجريمة المنظمة عبر الوطنية» (Transnational Organized Crime - TOCs) للدلالة على أي مجموعة منظمة من الأفراد تُمارس نشاطاً إجرامياً مستمراً، لتحقيق الربح في كل مكان من دون الالتزام بحدود الدولة الوطنية[14]، وبذلك، بات يُستخدم هذا المُصطلح، كمفهوم واسع للدلالة على كل الأنشطة الإجرامية المتعددة ذات الآثار عبر الوطنية، أي أنها السلوك الإجرامي المُنظم الذي له آثار فعلية أو محتملة على أكثر من دولة[15].

أما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000، التي بدأ تنفيذها في أواخر عام 2003، فلم تُعرِّف الجريمة المنظمة عبر الوطنية[16]. وقد فَسر «مكتب الأمم المتحدة

(11) Weiss, Seyle and Coolidge, «The Rise of Non- State Actors in Global Governance: Opportunities and Limitations,» pp. 8-10.

(12) Baylis and Smith, *The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations*, pp. 594-596.

(13) United Nations Office on Drugs and Crime [UNODC], *The Globalization of Crime: A Transnational Organized Crime Threat Assessment* (Genève: United Nations Publication, 2010), p. 25.

(14) Yuriy A. Voronin, «Measures to Control Transnational Organized Crime,» (National Criminal Justice Reference Service, 2000), pp. 1-2, <https://www.ncjrs.gov/pdffiles1/nij/grants/184773.pdf>.

(15) Neil Boister, «Transnational Crime Law,» *European Journal of International Law*, vol. 14, no. 5 (2003), pp. 954-955.

(16) United Nations Convention against Transnational Organized Crime (2000), p. 11.

للمخدرات والجريمة» في تقرير له عام 2010، أن عدم وضع هذه الاتفاقية للأمم المتحدة، تعريفاً للجريمة المنظمة عبر الوطنية، يعود إلى أن الاتفاقية تريد عدم حصرها في تعريف ضيق، فهناك مجموعة واسعة من الجرائم المنظمة عبر الوطنية، كما أن هناك أشكالاً جديدة منها تظهر باستمرار مع تغيُّر الظروف المحلية والعالمية، لذا راعت الاتفاقية ذلك، حتى تستوعب كل جديد يطرأ على هذا النوع من الجرائم المنظمة[17].

إن الجريمة المنظمة عبر الوطنية، هي مجموعة منظمة بشكل شبكي عابر للحدود، على درجة عالية من التنظيم والإمكانيات والمعرفة والكفاءة، تسعى لتحقيق مكاسب مالية وغير مالية بوجه دائم، من خلال اقتراف كل ما هو غير مشروع، وبشتى الوسائل.

بينما سعى بعض العلماء إلى تحديد ماهية مصطلح الجريمة المنظمة عبر الوطنية، من خلال تمييزها عن الجريمة المنظمة التقليدية، فمثلاً، يرى فرانك مارين أنه على الرغم من بعض السِمات المشتركة بين الجريمة المنظمة والجريمة المنظمة عبر الوطنية، إلا أن هذين المصطلحين غير مترادفين، فمصطلح الجريمة المنظمة عبر الوطنية ذو طابع دولي أو عالمي بالأساس، فهذه المنظمات تنطوي على نشاط إجرامي في أكثر من بلد واحد[18]، كما يرى جون واغلي أن الجريمة المنظمة عبر الوطنية تختلف بشكل جوهري عن المنظمات الإجرامية التقليدية، من حيث الهيكل التنظيمي؛ فللمنظمات التقليدية هيكل هرمي مركزي، في حين أن للمنظمات الإجرامية عبر الوطنية هيكل لا مركزي، بمعنى أنها ذات هيكل تنظيمي مرِن[19].

كما أن منظمات الجريمة عبر الوطنية تتمتع باستخدام كثيف للتكنولوجيا في تنفيذ الأنشطة الإجرامية، حيث هناك دور كبير للقدرات السيبرانية[20]، إلى جانب تعدد أنشطتها الإجرامية، فالمنظمة الإجرامية عبر الوطنية غير مختصة بنوع واحد من الأنشطة الإجرامية، بينما تتسم الأنماط التقليدية بالتخصص، فهناك فصل واضح بين الاتجار بالمخدرات مثلاً، عن غيرها من الأنشطة

(17) UNODC, *The Globalization of Crime: A Transnational Organized Crime Threat Assessment*, p. 25.

(18) Frank J. Marine, «The Threats Posed by Transnational Crime and Organized Crime Groups,» United States, Resource Material Series, no. 54, p. 25, <http://www.unafei.or.jp/english/pdf/RS_No54/No54_06VE_Marine.pdf>.

(19) John R. Wagley, «Transnational Organized Crime: Principal Threats and U.S. Responses,» (GRS Report for Congress Congressional Research Service, United States, 2006), p. 6.

(20) القدرات السيبرانية (Cyber Capabilities): تعني الإمكانات والبُنى التحتية في مجال التكنولوجيا الرقمية التي تستخدم لأغراض غير مشروعة، والتي تتم عبر الفضاء السيبراني، أي الفضاء الرقمي أو الإلكتروني، الذي يشير إلى الإنترنت وشبكات الاتصالات وأنظمة الكمبيوتر وأجهزة التحكم الإلكترونية وبرمجياتهما. انظر:

Alexander Klimburg and Heli Tirmaa-Klaar, «Cybersecurity and Cyberpower: Concept, Conditions and Capabilities for Cooperation for Action within the EU,» (European Parliament Press, Belgium, 2011), pp. 5-9.

الإجرامية[21]. وعليه، عُرِفت الجريمة المنظمة عبر الوطنية بأنها تلك الروابط الدائمة بين مجموعة من الأفراد الذين يعملون على نحوٍ متزايد عبر الحدود، من خلال هيكل تنظيمي عبر وطني مرن، من أجل الحصول على السلطة والنفوذ والمكاسب المالية، بصفة كلية أو جزئية، عبر ممارسة جميع الأنشطة غير المشروعة، وبوسائل متعددة[22]. وفي ما يلي بيان لأبرز أنشطة الجرائم المنظمة عبر الوطنية وحجمها، إضافة إلى التعرف إلى أهم العوامل التي دفعت بهذه المنظمات الإجرامية للنجاح والوصول إلى ما وصلت إليه في يومنا هذا.

3 ـ العوامل الداعمة للجريمة المنظمة عبر الوطنية، وأنشطتها

من الطبيعي أن تقوم المنظمات الإجرامية عبر الوطنية بالتعاون مع عدد من الأفراد والجماعات في مختلف بقاع العالم، لتسيير أعمالها وأنشطتها، كالمحاسبين والمحامين والسماسرة والخبراء المختصين في المجالات المختلفة.

وصفت العولمة بأنها «ضغط» العالم وجعله «أصغر»، فهي من منظور تاريخي النتيجة الطبيعية لعمليات بدأت منذ القِدم لتحقيق تكامل أوثق بين بلدان العالم وشعوبها، بحيث يُصبح النشاط البشري عبر الوطني ـ عبر الحدود ـ يتم على نحوٍ أسرع وأكثر سهولة[23]. ولكن، منذ نهاية الحرب الباردة، فشلت التوجهات العالمية الرامية إلى تشييد المجتمع العالمي في ضبط إيقاع العولمة على نحوٍ جيد، فقد أتاحت ميكانزمات العولمة فرصة هائلة للمجرمين لنمو أعمالهم وازدهارها، في جميع أنحاء العالم[24]، من خلال استغلال عدة عوامل، لعل أبرزها: تحرير الاقتصاد، والزيادة الكبيرة في حجم التجارة بين الدول، وانخفاض حِدة التعريفات الجمركية، وغيرها من الحواجز التنظيمية أمام التحركات الدولية والعالمية كالسفر والأعمال، والتطور الهائل في مجال الاتصالات والمعلوماتية[25].

كما ترجع أسباب نمو الجريمة المنظمة عبر الوطنية وازدهارها، إلى قصور النظام المعياري ـ الأخلاقي ـ الدولي، وضعف المؤسسات المعنية بمحاربة الأنشطة غير المشروعة. كما أن استمرار التوسع في نطاق الأنشطة الإجرامية عبر الوطنية يعكس الطبيعة المجزأة للأطر التنظيمية السيادية

(21) The White House, *Strategy to Combat Transnational Organized Crime* (Washington, DC: United States, National Security Council, 2011), pp. 5-10.

(22) William Mendel and Peter McCabe, *SOF Role in Combating Transnational Organized Crime* (MacDill Air Force Base, Florida: The Joint Special Operations University Press, 2016), pp. 1-2.

(23) Emilio Viano, «Globalization, Transnational Crime and State Power: The Need for a New Criminology,» *Rivista di Criminology, Vittimologia e Sicurezza*, vol. 4, no. 1 (2010), p. 64.

(24) UNODC, *The Globalization of Crime: A Transnational Organized Crime Threat Assessment*, p. ii.

(25) Marine, «The Threats Posed by Transnational Crime and Organized Crime Groups,» pp. 25-26.

للدول[26]، وهو ما سمح للمنظمات الإجرامية عبر الوطنية بحُسن استغلال ذلك، فازدهرت التجارة غير المشروعة، وحققت مستويات مذهلة في النمو، واتجهت أيضاً نحو السياسة، الأمر الذي أكسبَ أنشطة هذه المنظمات بُعداً جديداً ذا عواقب مختلفة ووخيمة، تُحول الاقتصاد العالمي والسياسة العالمية والطريقة التي نعيش بها[27].

إن التحالف بين منظمات الجريمة عبر الوطنية والتنظيمات الإرهابية، لا يقتصر على جعلهما أطرافاً اقتصادية وسياسية فاعلة على المسرح العالمي، وإنما يجعلها أطرافاً عسكرية عنيفة أيضاً، وذلك، لقدرتها على الوصول إلى أسلحة الدمار الشامل.

وفي ما يتعلق بأنشطة هذه المنظمات الإجرامية، فمنها: الاتجار بالمخدرات، والاتجار بالبشر، والهجرة غير المشروعة، والهجمات السيبرانية، والاتجار بالآثار، وسرقة الملكية الفكرية، وغسيل الأموال، واختراق النظم المالية، والتزوير والاحتيال[28]. وبحسب تقارير منظمة النزاهة المالية العالمية (Global Financial Integrity)، راوحت تقديرات العائدات المالية من الاتجار بالأنشطة غير المشروعة للمنظمات الإجرامية عبر الوطنية لعام 2014، من 1.6 تريليون إلى 2.2 تريليون دولار أمريكي[29]، في حين راوحت تقديرات تلك العائدات المالية لعام 2005، من 0.639 تريليون إلى 0.651 تريليون دولار أمريكي[30]. وبتحليل متوسط إجمالي العائدات المالية، يتبين أن العائدات المالية لأنشطة هذه المنظمات لعام 2005 تُشكل ما نسبتُه 34 بالمئة فقط من العائدات المالية لأنشطة هذه المنظمات لعام 2014، بنسبة نمو بلغت قرابة 292 بالمئة، ومعنى هذا أن حجم تلك الأنشطة غير المشروعة لمنظمات الجريمة عبر الوطنية، قد تضاعف نحو ثلاثة أضعاف بين العامين، أي في أقل من عشرة أعوام.

وفي الحقيقة، فإن نشاط المنظمات الإجرامية عبر الوطنية لا يقتصر على تلك النشاطات التجارية وحسب، فهناك نشاطات لا يمكن قياسها والتعرف إلى حجمها بدقة، لأن هذه المنظمات

(26) Ambassador Adam, «State of the Illicit Economy,» *Reconnaissance Tax Stamp News*, vol. 9, no. 4 (2017), p. 1.

(27) Moises Naim, «Illicit: How Smugglers, Traffickers and Copycats Are Hijacking the Global Economy,» (Lecture by Moises Naim about the book: Illicit: How Smugglers, Traffickers and Copycats Are Hijacking the Global Economy, was delivered at the Inter-American Development Bank in Washington, DC on 6 December 2005, a part of the IDB Culture Center Program, pp. 3-4. <https://publications.iadb.org/handle/11319/6341>.

(28) Barry R McCaffrey, «Securing The Border: Understanding the Presence of Transnational Crime, United States,» (United States Senate Committee on Homeland Security and Governmental Affairs, Dirksen Senate Office Building, 2015), p. 3.

(29) Global Financial Integrity, *Transnational Crime and the Development World* (Washington, DC: Global Financial Integrity, 2017), p. xi.

(30) Global Financial Integrity, *Transnational Crime in the Developing World* (Washington, DC: Global Financial Integrity, 2011), p. 56.

الإجرامية تمارس كل عمل غير مشروع[31]، كما أنها تَعقد تحالفات وصفقات مع غيرها من الأطراف، كالجماعات الإرهابية والدول ـ كما سيتبين ـ وتطور في طبيعة الأهداف التي تسعى لتحقيقها، لذا، فإن محاولة قياس عائدات هذه المنظمات وحجم نشاطاتها أمر مستحيل[32]، إلا أن الأمر الذي أكدَّه جميع المراقبين والمختصين، أن هذه المنظمات ازدادت في حجمها وأنشطتها وتأثيراتها في جميع أنحاء العالم، وسوف تشهد زيادة في ذلك مستقبلاً[33].

ومن كل ذلك، يُمكن القول بأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية، هي مجموعة منظمة بشكل شبكي عابر للحدود، على درجة عالية من التنظيم والإمكانيات والمعرفة والكفاءة، تسعى لتحقيق مكاسب مالية وغير مالية بوجه دائم، من خلال اقتراف كل ما هو غير مشروع، وبشتى الوسائل، كإقامة علاقات وتحالفات عميقة مع كل فرد أو جهة تخدم مصالحها، كالتنظيمات الإرهابية والدول، وهي نجحت في النمو والتوسع، وفي ما يلي بيان لطبيعة العلاقة والتحالف لمنظمات الجريمة عبر الوطنية مع التنظيمات الإرهابية والدول.

ثانياً: تحالفات الجريمة المنظمة عبر الوطنية على الساحة العالمية

من الطبيعي أن تقوم المنظمات الإجرامية عبر الوطنية بالتعاون مع عدد من الأفراد والجماعات في مختلف بقاع العالم، لتسيير أعمالها وأنشطتها، كالمحاسبين والمحامين والسماسرة والخبراء المختصين في المجالات المختلفة، وكل جهة تخدم مصلحتهم، وهي الأطراف التي تُسمى الجهات الفاعلة الفاسدة[34]، إلا أن الخطورة الأعظم تتأتى من تعاون وتحالف هذه المنظمات الإجرامية مع التنظيمات الإرهابية والدول، لذا، يأتي هذا المبحث للتعرف إلى طبيعة العلاقة بين منظمات الجريمة عبر الوطنية مع كل من التنظيمات الإرهابية والدول.

1 ـ الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب

رغم الفارق بين الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية من حيث الدافع، فالمجرمون مدفوعون بتحقيق المكاسب المالية، أما الإرهابيون فمدفوعون لتحقيق أهداف سياسية أو دينية، إلا أن عدد من الجماعات الإرهابية تُمارس الأنشطة الإجرامية لدعم وتمويل أنشطتها. هناك مثلاً تنظيمات إرهابية تمارس العمل بالمخدرات، حيث كشفت الوكالة الأمريكية لمكافحة المخدرات أن ما يُقارب نصف المنظمات الإرهابية تمارس العمل بالمخدرات، فيما أسمته الوكالة بمصطلح

(31) Michael Miklaucic and Jacqueline Brewer, *Convergence: Illicit Networks and National Security in the Age of Globalization* (Washington, DC: The Center for Complex Operations, National Defense University Press, 2013), p. 167.

(32) Wagley, «Transnational Organized Crime: Principal Threats and U.S. Responses,» p. 5, and Adam, «State of the Illicit Economy,» p. 1.

(33) Adam, Ibid., p. 2.

(34) Renee Novakoff, «Transnational Organized Crime: An Insidious Threat to U.S. National Security Interests,» *PRISM Journal*, vol. 5, no. 4 (2013), p. 142.

«إرهاب المخدرات» أو «الإرهاب المخدر» (Narco-Terrorism)، لوصف الأنشطة التي تقوم بها التنظيمات الإرهابية بالاتجار بالمخدرات لتمويل الإرهاب، كما أن المنظمات الإجرامية، ولا سيما عبر الوطنية منها، تمارس أحياناً نشاطات إرهابية لتحقيق مكاسب ما، وفي العديد من الحالات هناك تعاون بين منظمات الجريمة عبر الوطنية والتنظيمات الإرهابية لتحقيق أهداف مُشتركة[35]، كما ساهمت منظمات الجريمة عبر الوطنية بتحالفاتها مع التنظيمات الإرهابية، في نقل هذه الأخيرة إلى المستوى العالمي، بما يُسمى تنظيمات الإرهاب عبر الوطنية، ذات الانتشار العالمي[36].

كما ظهرت عصابات الجيل الثالث (Third Generation Gangs: 3 GEN)، المتميزة عن: عصابات الجيل الأول (GEN 1) التي هي بالأساس منظمات إجرامية عشبية تشارك في بعض الجرائم الانتهازية، وعصابات الجيل الثاني (GEN 2) التي تركز على السوق وتعمل على المستوى الوطني، وإن كان لها أنشطة دولية أحياناً، بأنها ذات شبكات وهياكل عالمية تسعى لتحقيق أهداف عليا من خلال ثلاث ركائز أساسية: التدويل، والتطور التقني (Sophistication)، والتسييس. لذا، فهي لا تقتصر على الحصول على المكاسب المالية الاقتصادية وحسب، كالكارتلات (Cartels) ـ التي هي عبارة عن تحالفات بين منظمات الجريمة عبر الوطنية تسعى للسيطرة على الاقتصاد غير المشروع ـ وإنما هي تسعى للسيطرة السياسية والاقتصادية، التي يُعتبر تحالفها مع الجماعات الإرهابية إحدى سُبل تحقيق ذلك[37].

وقد أشار عدد من دراسات العلاقات الدولية، والدراسات الاستخباراتية، إلى وجود تعاون وتحالف وطيد بين منظمات الجريمة عبر الوطنية والتنظيمات الإرهابية، للدرجة التي أصبحت فيها هذه القوى جهات فاعلة على المسرح العالمي، تستغل قصور النظام العالمي المتمركز حول الدولة، لتصبح طرفاً فاعلاً في هذا النظام[38].

كما أن التحالف بين منظمات الجريمة عبر الوطنية والتنظيمات الإرهابية، لا يقتصر على جعلهما أطرافاً اقتصادية وسياسية فاعلة على المسرح العالمي، وإنما يجعلها أطرافاً عسكرية عنيفة أيضاً، وذلك، لقدرتها على الوصول إلى أسلحة الدمار الشامل[39]. ويؤكد العديد من الخبراء أن العمل بأسلحة الدمار الشامل هي إحدى ركائز أنشطة منظمات الجريمة عبر الوطنية. مثلاً، يعتبر دوغلاس فرح أن منظمات الجريمة عبر الوطنية تركز بشكل أساسي ـ إلى جانب اتجارها بالمخدرات،

---

(35) Wagley, «Transnational Organized Crime: Principal Threats and U.S. Responses,» pp. 3-4.

(36) Brian M. Jenkins, «The New Age of Terrorism,» RAND Corporation, p. 124, <https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/reprints/2006/RAND_RP1215.pdf>.

(37) Miklaucic and Brewer, *Convergence: Illicit Networks and National Security in the Age of Globalization*, p. 173.

(38) Louise I. Shelley [et al.], *Methods and Motives: Exploring Links between Transnational Organized Crime and International Terrorism* (Washington, DC: Department of Justice, NCJRS Center, 2005), pp. 17-18.

(39) Wagley, «Transnational Organized Crime: Principal Threats and U.S. Responses,» p. 13.

والبشر، وعمليات غسيل الأموال ـ على الاتجار بأسلحة الدمار الشامل[40]. لذلك، فإن التحالف بين هذه المنظمات الإجرامية مع التنظيمات الإرهابية سيُساعد الإرهابيين والدول على الحصول على أسلحة الدمار الشامل[41].

وهنا يُبين توفلر وتوفلر (Toffler and Toffler) بعض ما ذَكره كارل بيلدر (Carl Builder) المحلل الاستراتيجي لمؤسسة راند (Rand Corporation)، وهو أيضاً أول مدير لِـ (US Nuclear Regulatory Commission)، عندما قال: «إن المشاكل النووية الكبيرة لن تنشأ عن الدول ـ الأمم، وإنما عن أولئك الذين نُسميهم السلطات الجديدة أو المصارعين العالميين، وهم حركات وقوى أخرى غير قومية يمكنها الحصول على أسلحة نووية، فكما انتشر البارود، ستنتشر الأسلحة النووية، وأن هذا الانتشار سيدرك حتى الأفراد بالمستقبل المنظور، إذ سيكون بإمكان حتى الفرد أن يصنع رأساً نووياً من خلال مواد معروضة للبيع»، كما يذكر «توفلر وتوفلر» مقالاً ظهر في صحيفة **الإيكونومست** جاء فيها: «لقد جرت أكثر من خمسين محاولة سلب أموال في أمريكا بواسطة تهديدات نووية»[42]، وفي تشرين الأول/أكتوبر عام 2003 تم تسليط الضوء على خطر التهريب النووي، وذلك عندما اكتشف مسؤولون في الاستخبارات الدولية وإنفاذ القانون، أن العالِم النووي الباكستاني عبد القدير خان باع التكنولوجيا النووية لعدد من الدول، والأطراف غير المعروفة[43].

وعلى جانب مُتصل، فإن خطر منظمات الجريمة عبر الوطنية والمنظمات الإرهابية الإجرامية العالمية، لا يقتصر على إمكان استخدامها للأسلحة النووية وحسب، وإنما لمعظم الأسلحة الخطيرة، كالأسلحة البيولوجية والكيميائية[44]. وهذا مثّلَ تهديداً خطيراً ومتزايداً على العالم، يُلغي الفارق في العواقب بين الجريمة والحرب[45]، ولا سيَّما عندما تدخل الدول ضمن التحالف الإجرامي ـ الإرهابي عبر الوطني، على الوجه الذي توضحه الفقرة التالية:

2 ـ الجريمة المنظمة عبر الوطنية والدول

تستخدم منظمات الجريمة عبر الوطنية أساليب متعددة، لتعزيز وإدامة أنشطتها، كتقديم الرشوة للمسؤولين وصُنّاع القرار في أجهزة الدولة، واستخدام التهديد أو الابتزاز أو العنف. كما أن

(40) Douglas Farah, *Transnational Organized Crime, Terrorism, and Criminalized States in Latin America: An Emerging Tier-One National Security Priority* (Washington, DC: Army War College, Strategic Studies Institute, 2012), pp. 55-57, and Mendel and McCabe, *SOF Role in Combating Transnational Organized Crime*, p. 1.

(41) Wagley, Ibid., p. 13.

(42) Alvin Toffler and Heidi Toffler, *Creating a New Civilization: The Politics of the Third Wave* (Nashville, TN: Turner Publishing, 1995), pp. 285-287.

(43) Wagley, Ibid., pp. 13-14.

(44) Steve Bowman, *Weapons of Mass Destruction: The Terrorist Threat* (Washington, DC: Congressional Research Service, CRS Report for Congress, 2002), pp. 2-3.

(45) Miklaucic and Brewer, *Convergence: Illicit Networks and National Security in the Age of Globalization*, p. 173.

بعض تلك المنظمات الإجرامية تسعى للوصول إلى السلطة، أي التسلل إلى أجهزة الدولة[46]، لتوجد لنفسها نفوذاً بيروقراطياً وسياسياً ومالياً تستطيع من خلاله بناء حيِّز آمن لتنفيذ أنشطتها[47].

إلا أن التفاعل المتزايد مؤخراً بين منظمات الجريمة عبر الوطنية والتنظيمات الإرهابية، لم يقف عند ذلك الحد، وإنما أدى إلى سقوط عدد من الحكومات بيد المجرمين، فأمست تلك الحكومات مؤسسات إجرامية، في حين باتت حكومات أخرى تستخدم المنظمات الإجرامية عبر الوطنية كأحد أدواتها في الحكم، ودمجها في أجهزة الدولة لتحقيق مزايا مالية وعسكرية وسياسية، فظهرت في إثر ذلك الدولة المجرمة (Criminal State) عندما تواطأت الدولة وتحالفت مع المنظمات الإجرامية والإرهابية، بحيث أصبح المجرمون والإرهابيون سياسيين ومسؤولين كباراً، وتضاعف عدد السياسيين الذين هم بالأساس رؤساء وكبار أعضاء المنظمات الإجرامية عبر الوطنية والتنظيمات الإرهابية[48]، حيث ظهرت تنظيمات ـ نماذج ـ جديدة لتحالفات منظمات الجريمة عبر الوطنية، وهي النماذج الهجينة (Hybrid Alliance) التي تتآزر وتتحالف فيها ثلاثة أطراف: منظمات الجريمة عبر الوطنية؛ التنظيمات الإرهابية؛ والدول. بمعنى أن المنظمات الإجرامية والإرهابية تعمل بتأييد ودعم وحماية من الدولة، لكون هذه الأخيرة أحد أطراف المعادلة الإجرامية، بحيث بدأت الدولة تُدخِل إلى هياكلها التكتيكية والحيوية، قوى وعناصر غير مشروعة، كأحد أدوات الحُكم، وباتت منظمات الجريمة عبر الوطنية وحلفاؤها من الإرهابيين، تحكم في المناطق الجغرافية التي تعمل وتنتشر فيها، وتتحالف عالمياً مع من تشاء[49].

أي أن الدولة في مثل تلك الحالات لا تكون هي ضحية المنظمات الإجرامية عبر الوطنية وحلفائها، بل تكون الدولة هي المُحرض الرئيسي للقيام بالأنشطة الإجرامية[50]، فمصطلح الدولة المجرمة لا يُشير إلى تلك الدولة التي ارتكبت جريمة أو أُدينت بارتكابها، وإنما ينطوي مفهوم الدولة المجرمة على سلوك إجرامي مُمنهج من قِبلها، يعني أكثر من مجرد التواطؤ في أعمال غير مشروعة من قِبل الأفراد الفاسدين الذين يشغلون مناصبها الرسمية، فمفهوم الدولة الإجرامية يُشير إلى وجود نمط مستمر من المشاركة في الأنشطة الإجرامية، وتوافر الأصول والموارد الحكومية الكافية لدعم تلك الأنشطة. فالدولة المجرمة تظهر عندما تتعاون مع المنظمات الإجرامية عبر الوطنية والتنظيمات الإرهابية، ضمن تكتل واحد هجين، انظر الشكل الرقم (1) لتوضيح تلك العلاقة[51].

---

(46) Rachel Locke, *Organized Crime, Conflict, and Fragility: A New Approach* (New York: International Peace Institute, 2012), pp. 4-6.

(47) Novakoff, «Transnational Organized Crime: An Insidious Threat to U.S. National Security Interests,» p. 140.

(48) Miklaucic and Brewer, *Convergence: Illicit Networks and National Security in the Age of Globalization*, pp. 149-154.

(49) Farah, *Transnational Organized Crime, Terrorism, and Criminalized States in Latin America: An Emerging Tier-One National Security Priority*, pp. vii-viii.

(50) Locke, *Organized Crime, Conflict, and Fragility: A New Approach*, p. 6.

(51) Farah, Ibid., pp. 48 and 55.

ولزيادة توضيح العلاقة بين الدولة والشبكات الإجرامية ـ الإرهابية تضع راشيل لوك، ثلاثة حالات تصف ذلك، هي: **أولاً** حالة الفساد أو علاقة الفساد، حيث تسمح الدولة أو تتغاضى عن أعمال الشبكات الإجرامية؛ و**ثانياً** حالة التسلل حيث تكون هناك علاقة تكافلية بين الدولة وشبكات الجريمة، إذ تضع الدولة وكلاء لتلك الشبكات الإجرامية في داخل أجهزة الدولة؛ أما الحالة **الثالثة** فهي حالة التنافس، التي تسعى الدولة فيها إلى فرض أسبقية في العمل الإجرامي على الشبكات الإجرامية، لتكون الدولة هي الطرف الإجرامي الرئيسي[52].

إن شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، تتكاثر وتشهد تحالفات جديدة وقوية مع المنظمات الإجرامية المتعددة والجماعات الإرهابية وعدد من الدول، على نحو لم يحدث من قبل.

في حين يُميز كوكاين ولوبل بين ثلاثة أنماط لعلاقة الدولة بالشبكات الإجرامية: **الأول** نمط الجماعات المفترسة التي تتصارع مع الدولة في صراع مفتوح للسيطرة على السلطة؛ و**الثاني** نمط المجموعات الطفيلية التي تتسلل في هيكل السلطة، من دون عِلم الدولة؛ و**الثالث** نمط المجموعات التكافلية التي تتحالف وتتعايش مع هياكل السلطة القائمة، إما من خلال التداخلات المتبادلة في عضوية كلا الجانبين ـ الدولة والشبكات الإجرامية ـ أو من خلال ترتيبات سرية أخرى قائمة على مبدأ المعاملة بالمثل، وترتيبات المشاريع المشتركة، وفي هذا النمط الأخير تظهر الدولة الإجرامية، حيث لا يمكن فيها التمايز بين هيكل الدولة عن هيكل الشبكات الإجرامية، فهما منصهران في كيان تكافلي واحد[53].

الشكل الرقم (1)

التحالف الهجين بين منظمات الجريمة عبر الوطنية والتنظيمات الإرهابية والدولة

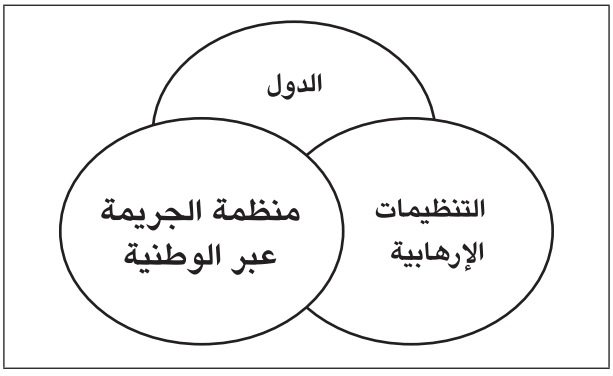

(52) Locke, Ibid., pp. 87-88.

(53) James Cockayne and Adam Lupel, «Introduction: Rethinking the Relationship between Peace Operations and Organized Crime,» *International Peacekeeping Journal*, vol. 16, no. 1 (2009), pp. 11-12.

في المقابل، يضع دوغلاس فرح تصوراً آخر يوضح علاقة الدولة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، يعتمد على مدى قوة الدولة، انظر الشكل الرقم (2)، الذي يصف درجة سيطرة الدولة على النشاط الإجرامي أو المشاركة فيه، بحيث تكون الدولة في نهاية المطاف ـ رأس السهم ـ دولة قوية ومجرمة، فتعمل الدولة كعنصر فعال في الجريمة المنظمة عبر الوطنية، لأن هناك علاقة تكافلية بين الطرفين، حيث يدخل أعضاء الدولة في هياكل تلك الشبكات، ويدخل أعضاء تلك الشبكات في أجهزة الدولة، كالجهاز القضائي (لضمان الإفلات من العقاب)، وأجهزة الحدود والجمارك (لضمان الانسياب الآمن لنشاطات المنظمات الإجرامية)، وفي الهيئة التشريعية (لضمان الهياكل القانونية اللازمة والمناسبة لعمل منظمات الجريمة عبر الوطنية، كقوانين حظر تسليم المجرمين، وضعف قوانين مصادرة الأموال)[54].

الشكل الرقم (2)

نموذج «دوغلاس فرح» لعلاقة الدول بالجريمة المنظمة عبر الوطنية

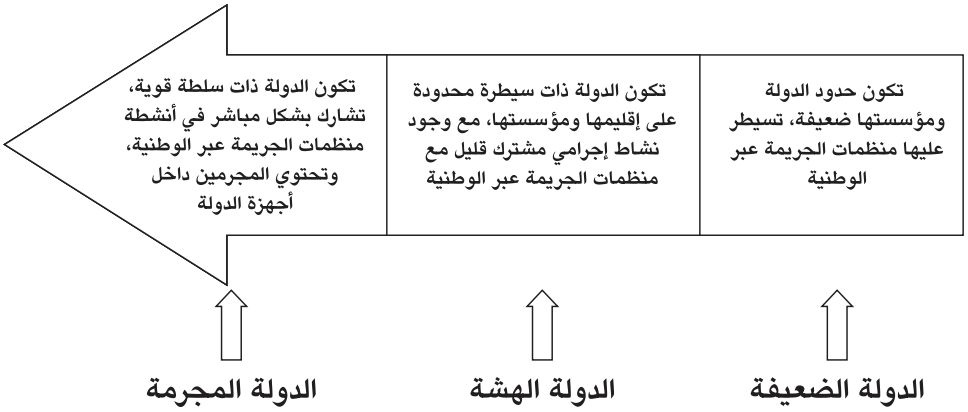

على أي حال، فإن الشبكات الإجرامية موجودة في جميع الدول، إلا أن هذا الاختراق الإجرامي يتفاوت بين دولة وأخرى، ولكن عندما تظهر الأنشطة التكافلية بين الدول والتنظيمات الإرهابية مع منظمات الجريمة عبر الوطنية، يظهر التهديد العالمي الخطير، وهو التهديد الموجود فعلياً والمتزايد في عالم اليوم[55]. وقد أكدت ذلك الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية الصادرة في تموز/يوليو من عام 2011. فهذه الاستراتيجية ـ إلى جانب اعترافها بحجم التهديد الهائل والسريع والمتنامي للمنظمات الإجرامية عبر الوطنية أيضاً ـ اعترفت بالعلاقة الهجينة المنظمة بين الدول ومنظمات الجريمة عبر الوطنية والتنظيمات الإرهابية، وظهور الدول

(54) Farah, *Transnational Organized Crime, Terrorism, and Criminalized States in Latin America: An Emerging Tier-One National Security Priority*, pp. 36-38.

(55) Miklaucic and Brewer, *Convergence: Illicit Networks and National Security in the Age of Globalization*, pp. 157-158.

المجرمة، حيث ذكرت أن شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، تتكاثر وتشهد تحالفات جديدة وقوية مع المنظمات الإجرامية المتعددة والجماعات الإرهابية وعدد من الدول، على نحو لم يحدث من قبل. وقد تطورت التهديدات، لتصبح أكثر سرعةً وتعقيداً وزعزعةً للاستقرار والأمن الوطني والدولي وعلى المستوى العالمي[56].

كما يقول ستيورات باتريك صراحة إنه بعكس الفكر الذي ساد مباشرة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عام 2001، الزاعم بأن الدول الفاشلة هي مغنطيس للشبكات الإجرامية، ففي الواقع أن تلك الدول الفاشلة أقل جاذبية لتلك الشبكات الإجرامية، حيث هناك فئة أخرى من الدول أكثر جاذبية لها، وهي الدول القوية، لذا، فإن بعض هذه الدول القوية تشارك المنظمات الإجرامية عبر الوطنية والتنظيمات الإجرامية نشاطاتها[57].

وبظهور الدول المجرمة، ظهرت أشكال جديدة من السلطة والدولة، أي طُرق جديدة لتنظيم سلطة الدولة، والعلاقات بين الدول، حيث تولد تحالفات جديدة بين الدول المجرمة وشبكاتها الإجرامية، تُسمى «الدول المترابطة» أو «دول الشبكة» (Network-States) التي تتعاون بشكل أكبر في أجزاء أكبر من سلطتها مع المنظمات الإجرامية عبر الوطنية وشبكاتها والدول الأخرى، بحيث لا تتركز السلطة في دولة جغرافية واحدة، وإنما في يد عدة أطراف عالمية ضمن هيكل تنظيمي لامركزي، على صورة تكتلات إجرامية عالمية غير شرعية، من قبيل تكتلات الأطراف الشرعية؛ كالاتحاد الأوروبي، ومنظمة التجارة العالمية، لتقوم هذه التكتلات غير الشرعية بدورها في منافسة نظيرتها الشرعية، وهو ما يغير هيكل النظام والسياسة العالمية[58]. فالتكتلات غير الشرعية الجديدة بين منظمات الجريمة عبر الوطنية وحلفائها، كسرت النماذج التقليدية، وشكلت واقعاً عالمياً جديداً ذا عواقب وخيمة[59]. من كل ذلك، يظهر عظيم مكانة وأثر الجريمة المنظمة عبر الوطنية، من حيث حجم قوتها، ونوعية أنشطتها وأساليبها وتحالفاتها، في تشكيل سياسة وشكل عالمنا المعاصر.

خاتمة

سعت الدراسة للتعرف إلى مكانة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في السياسة العالمية، من خلال التعريف بها، وبيان مجموعة العوامل الدافعة لنموها، وعلاقاتها بالتنظيمات الإرهابية والدول. وقد خلُصت الدراسة إلى النتائج والتوصيات الآتية:

---

(56) The White House, *Strategy to Combat Transnational Organized Crime*, pp. 5-10.

(57) Stewart Patrick, *Weak Links: Fragile State, Global Threat and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 2011), pp. 50-51.

(58) Miklaucic and Brewer, *Convergence: Illicit Networks and National Security in the Age of Globalization*, pp. 183-184

(59) Farah, *Transnational Organized Crime, Terrorism, and Criminalized States in Latin America: An Emerging Tier-One National Security Priority*, pp. 20-21.

1 ـ النتائج

أ ـ أن الجريمة المنظمة عبر الوطنية هي تنظيمات إجرامية عالمية ذات إمكانيات اقتصادية وسياسية وعسكرية وتقنية في غاية القوة والانتشار، فلا يتأتى خطرها وتهديداتها، من ممارساتها للأنشطة التجارية غير المشروعة عبر الحدود وحسب، وإنما من كونها قادرة على استغلال كل ما من شأنه تحقيق ديمومتها وتقدمها، ومن كونها تتحالف مع كل الجهات التي تُلبّي لها ذلك، حيث إن هناك العديد من الأطراف الفاعلة عبر الوطنية، التي لا تحارب منظمات الجريمة عبر الوطنية، وإنما تتعاون معها، كالدول.

ب ـ إن تحالف الجريمة المنظمة عبر الوطنية مع التنظيمات الإرهابية، جعل من كلا الطرفين تنظيمات إجرامية وإرهابية في ذات الوقت، فالجريمة المنظمة عبر الوطنية باتت تمارس الإرهاب، كما أصبحت التنظيمات الإرهابية تمارس الأنشطة الإجرامية، فأوجد أطرافاً سياسية واقتصادية وعسكرية جديدة على المسرح العالمي.

ج ـ تستولي الجريمة عبر الوطنية والمنظمات الإجرامية ـ الإرهابية من عبر الوطنية، على السلطة السياسية، عبر ثلاث طرائق: **الأولى**، من خلال التسلل إلى أجهزة الدول دون عِلم الدولة؛ و**الثانية** فرض نفسها على الدولة، لتقوم هذه الأخيرة طوعاً وكُرهاً بإدخال العناصر الإجرامية والإرهابية إلى أجهزتها الرسمية؛ أما الطريقة **الثالثة**، فهي الطريقة التكافلية، التي تنشأ عن تواطؤ الدولة مع تلك المنظمات الإجرامية والإرهابية، فتكون الدولة عندئذ حليفاً وشريكاً في الأنشطة الإجرامية والإرهابية عبر الوطنية، فتخرج في إثر ذلك الدولة المجرمة التي يكون الإجرام والإرهاب أحد أنشطتها المُمنهجة.

د ـ تتحالف منظمات الجريمة عبر الوطنية، والمنظمات الإجرامية ـ الإرهابية عبر الوطنية، مع الدول القوية، حيث إن الدول الضعيفة والهشة تكون أقل قدرة على تحقيق مصالح تلك المنظمات الإجرامية والإرهابية، كما تكون هذه الدول الضعيفة والهشة، بطبيعة الحال قد سقطت ضحية بيد هذه التنظيمات، لذا، فإن بعضاً من الدول المجرمة التي تتحالف معها التنظيمات الإجرامية والإرهابية العالمية، هي الدول القوية. كما أن هذا التحالف يخدم الدول القوية أكثر من الدول الضعيفة، لأن الدول القوية تسعى دوماً لتحقيق مكاسب عالمية، قد تتحقق لها تلك المكاسب من خلال ذلك التحالف غير المشروع.

هـ ـ تسعى التنظيمات الإجرامية العالمية الهجينة الناشئة من تحالف منظمات الجريمة عبر الوطنية مع كل من التنظيمات الإرهابية والدول، إلى إنشاء هيئات عالمية غير شرعية، ولو بزيٍّ شرعي أمام العالم، لتُنافس الهيئات العالمية الشرعية، بهدف تغيير هيكل النظُم العالمية والسياسة العالمية، بما يحقق مصالحها، فينعكس أثره على جميع مكونات وأنظمة عالم اليوم، فِكراً وممارسة، كطبيعة العلاقة بين الدول، وشكل السلطة ـ طبيعة الأنظمة السياسية ـ وهيكل النظام الاقتصادي العالمي، وكذا طبيعة القيم والممارسات والتفاعلات الاجتماعية لسكان المعمورة، حيث باتت منظمات الجريمة عبر الوطنية، بعظيم إمكانياتها، وبتعدد أساليبها، وبطبيعة تحالفاتها، أحد الأطراف الفاعلة في الساحة العالمية اليوم.

و ـ أن مكانة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في السياسة العالمية، لا تنبثق من كونها تُعد أحد العوامل الداعية لإقامة تعاون دولي بهدف مكافحتها، بما يُشكل مُحدداً من مُحددات السياسة الدولية، وإنما بما تملكه من قوة ونفوذ ودعم من العديد من الأطراف الفاعلة، كالدول، وبالأخص الدول القوية، وبما تسعى إلى تحقيقه مع حُلفائها من أهداف اقتصادية وعسكرية وسياسية عليا على الصعيد العالمي.

2 ـ التوصيات

بناء على النتائج السابقة، فإن الدراسة تقدم التوصيات الآتية:

أ ـ إنشاء هيئة عالمية، إلى جانب الهيئة الدولية ـ هيئة الأمم المتحدة ـ تتكون من جميع الأطراف الفاعلة على المسرح العالمي، وهي المنظمات غير الحكومية عبر الوطنية، والمنظمات الحكومية عبر الوطنية، والشركات متعددة الجنسية، والدول، لتعمل بشكل مُتجانس لوضع معايير وقواعد وسياسات مشتركة، لرسم وتنفيذ أنشطتها، حيث إن العمل الجزئي لكل طرف على حدة، يُسهم في ترك ثغرات ومواطن ضعف، تستطيع الجريمة المنظمة عبر الوطنية وحلفائها، التسلل عبرها، كما يُناط بهذه الهيئة العالمية، مهمة وضع وتنفيذ خطط وبرامج مشتركة، لمكافحة أنشطة ونفوذ الجريمة المنظمة عبر الوطنية، أي عدم الاكتفاء بأنشطة المكافحة الفردية أو الدولية.

ب ـ رفع حدة ودرجة أنشطة مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، إلى درجة الحرب العالمية، فإن كان مطلع الألفية الجديدة، قد شهدَ حرباً عالمية ضد الإرهاب، فإن الوقت حان لتوجيه تلك الحرب على الجريمة المنظمة عبر الوطنية وحلفائها، حيث لم يعُد مُمكناً في كثير من الأحيان الفصل بين الجريمة والإرهاب. كما لم يعُد ممكناً في أحيان أخرى الفصل بين الإجرام الدولي، والإجرام المؤسسي ـ أي غير الدولي ـ فإنجاح الحرب على الإرهاب، أو الحرب على الدول الراعية أو الداعمة للإرهاب، أو إنجاح أنشطة مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، لا يمكن إلا من خلال فهم ثلاثية العلاقة الهجينة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب والدول، وعليه، يتوجب على جميع الأطراف العالمية الفاعلة المعنية بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، توجيه حرب عالمية على هذه المنظمات وحلفائها، وتكريس كل ما من شأنه إنجاح هذه المهمة الحربية فِكراً وممارسة.

ج ـ زيادة اهتمام دارسي العلاقات الدولية المعاصرة، والفروع الأخرى في العلوم السياسية، كدراسات العولمة، والاقتصاد السياسي الدولي، بموضوعات الجريمة المنظمة عبر الوطنية، لتوفير ركيزة علمية مناسبة، تساعد الساسة وصُنّاع القرار المحلي والدولي والعالمي، في زيادة معارفهم حول الجريمة المنظمة عبر الوطنية، لمساعدتهم على اتخاذ التدابير والممارسات المناسبة للتعامل مع هذه المنظمات الإجرامية وحلفائها □

إدارة ترامب للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط

علي موسى الددا(*)

أستاذ العلاقات الدولية المساعد،

جامعة العلوم التطبيقية، قسم العلوم السياسية ـ البحرين.

مقدمة

بتولي الرئيس الأمريكي دونالد ترامب السلطة، في 20 كانون الثاني/يناير 2017، بدأت تتجسد أهم توجهاته، في تجاوز فترة الانحسار والتراجع، التي ألقت بظلالها على دور الولايات المتحدة، وإدارتها مجموعة من القضايا الدولية والإقليمية، في فترة حكم الرئيس باراك أوباما، ومن بينها ملفات متعلقة بالشرق الأوسط، منها: ملف الإرهاب، والقضية الفلسطينية، والملف النووي الإيراني، وتعقد مسارات الأزمة السورية. وفي وقت تبنت فيه الإدارة الأمريكية سياسة شرق أوسطية مؤداها الانسحاب من المنطقة، التي باتت تتقاذفها أمواج الحروب والصراعات الطائفية، تصاعد دور القوى الإقليمية والدولية، في التدخل في شؤون المنطقة، خدمة لمصالحها وتحقيقاً لأطماعها.

نحاول من خلال هذه الدراسة، فهم سلوكيات وأفعال الوحدة الدولية الأبرز والأقوى، في تعاملها مع المستجدات، التي تفرض عليها أن تضع استراتيجية جديدة، أو تعدل في استراتيجيتها السابقة، وذلك بهدف تحليل سياسة الإدارة الأمريكية تجاه أهم ملفات وقضايا الشرق الأوسط، في ظل إدارة الرئيس ترامب، التي أحاطها بأطر من التصريحات والمواقف والقرارات، التي تفترض الدراسة أن أساسها يستند إلى الرغبة في تجاوز فترة الانحسار والتراجع، وصولاً إلى استرجاع الهيمنة والقيادة العالمية للولايات المتحدة، في ظل طموحات روسيا الإقليمية، وعلى فرضية، امتلاك إدارة ترامب رؤية شاملة تجاه تلك الملفات والقضايا.

ولأن كل رئيس جديد للولايات المتحدة يتبنى توجهات يسعى إلى تحقيقها خلال فترة رئاسته، ولأن السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس ترامب تواجه تحديات جادة في إدارة ملفات الشرق الأوسط، تبعاً لتغيرات الرؤية لدى الإدارة الأمريكية من جهة، والتطورات السياسية على

(*) البريد الإلكتروني: dr.alidada@yahoo.com.

أرض الواقع من جهة أخرى، فإن إشكالية هذه الدراسة، انطلقت من طرحنا لسؤالين أساسيين: ما هي سمات إدارة ترامب للسياسة الخارجية في الشرق الأوسط؟ وإلى أي مدى، كان هناك توافق وانسجام بين تصريحات ترامب ورؤيته لملفات وقضايا الشرق الأوسط، وتحولها إلى سياسات فعلية على أرض الواقع؟

وفي سعينا للإجابة عن هذين السؤالين، وجدنا من المناسب الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، لقدرته على وصف حيثيات الدراسة كما توجد على أرض الواقع، ومن ثم المساهمة في تحليل أبعادها ونتائجها في آنٍ معاً، خاصة ما تعلق منها بسمات إدارة ترامب للسياسة الخارجية. وكذلك استخدام منهج تحليل المضمون، بهدف تحليل الخطابات والتصريحات ذات الصلة بمحاور الدراسة، والتي تدفع باتجاه تحديد التوجهات الفعلية لسياسة الإدارة الأمريكية في الشرق الأوسط.

أولاً: سمات إدارة ترامب للسياسة الخارجية في منطقة الشرق الأوسط

هناك عدة سمات لسياسة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، تجاه أبرز القضايا في منطقة الشرق الأوسط، تشكل بمجموعها إطاراً عاماً، لتوجهات تلك السياسة:

1 ـ حصر عملية صنع القرار في دائرة ضيقة

بدأ الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، بتهميش الدور التقليدي لوزارة الخارجية في صناعة القرار السياسي الخارجي، وقد ظهر ذلك بعدم أخذه في رأي وزارة الخارجية قبل اتخاذ قرارات رئيسية، تعد من اختصاصاتها، مثل تراجعه عن حل الدولتين للصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، ودعم إقامة دولة فلسطينية. وكذلك توجيهه تحذيراً واضحاً لإيران، بشأن تجارب الصواريخ البالستية التي أجرتها. كما ظهر التهميش بشكل أكثر جلاءً في تعهد ترامب بزيادة الإنفاق العسكري بقيمة 54 مليار دولار، مقابل خفض إنفاق وزارة الخارجية[1].

كما أن قرار ترامب المفاجئ في 29 آذار/مارس 2018 بالانسحاب من سورية، قبل أن يتراجع عنه لاحقاً، كان من دون علم وزارة الخارجية والبنتاغون[2]، ليعلن البنتاغون في إثر ذلك، أنه لا تغيير على الخطة الأمريكية في سورية، ولتعلن المتحدثة باسم وزارة الخارجية أنه «لا علم لنا بأي خطة لسحب القوات الأمريكية من سورية»[3]. الأمر الذي يعني من وجهة نظر الكثير من المراقبين، أن

---

(1) عمرو عبد العاطي، «إدارة ترامب عامل محفز لصراع المؤسسات الأمريكية،» **السياسة الدولية**، العدد 208 (نيسان/أبريل 2017)، ص 143 ـ 144.

(2) عريب الرنتاوي، «الأردن وحكاية الانسحاب القريب جداً من سورية،» مركز القدس للدراسات السياسية (5 نيسان/أبريل 2018)، <http://oraib.alqudscenter.org/arabic/article/10548#.Wu4BYfwzbIU>.

(3) «ترامب: سنغادر سوريا وخارجيته تستغرب،» أورينت نت (29 آذار/مارس 2018)، <http://orient-news.net/ar/news_show/147285/0>.

الرئيس ومستشاريه لا يولون أهمية كبيرة للدبلوماسية، وكذلك الميل الواضح لدى ترامب إلى إحالة شؤون السياسة الخارجية إلى مجموعة من المستشارين المقربين داخل إدارته[4].

وبذلك فإن آلية اتخاذه للقرار لا تستند إلى النمط التقليدي المعروف، الذي يستند إلى الاستعانة بالمؤسسات التي هاجمها بشدة، أثناء حملته الانتخابية، وإنما تستند إلى حصر عملية صنع القرار في دائرة ضيقة، اختار أعضاءها بالاعتماد على معاييره الشخصية[5]، وبغض النظر عن خلفياتهم السياسية أو المؤسسية[6].

2 ـ تبني سياسة الانعزال قدر الإمكان لحساب إصلاح الداخل

يبين الواقع العملي أن الانعزالية لا تبدو مهيمنة، فاستعمال القوة الصلبة كان حاضراً لمعالجة بعض قضايا الشرق الأوسط، فتوجهات ترامب ضد داعش أكثر عنفاً وحدة ورغبة في القضاء على التنظيم سريعاً. كما جاءت أيضاً الضربة الأمريكية على مطار الشعيرات السوري العسكري، الذي يُعتقد أن الطائرات التي قصفت خان شيخون في إدلب قد انطلقت منه، وكذلك الضربات في مطلع نيسان/أبريل 2018، لتؤكد تنفيذ الولايات المتحدة تهديداتها لما يعد تجاوزاً للخطوط الحمر، التي لم تحترم من قبل في عهد أوباما[7].

إن إدارة ترامب تبني سياستها تجاه الشرق الأوسط في ضوء زيادة الانخراط العسكري، بهدف حماية المصالح الأمريكية في المنطقة، وتأكيد سيادتها كقطب أوحد.

يمكننا هنا الوصول إلى نتيجة مؤداها أنه على الرغم من خطابات ترامب، التي اتسمت بالميل نحو الانعزالية، والتركيز على الملفات الداخلية، استناداً إلى مبدأ «أمريكا أولاً» وانتقاده لسياسات الإدارة السابقة، في دعم الحريات والترويج للديمقراطية، واستنزاف قدرات الجيش الأمريكي، في صراعات خارجية كان من الممكن تجنبها، إلا أن إدارة ترامب تبني سياستها تجاه الشرق الأوسط في ضوء زيادة الانخراط العسكري، بهدف حماية المصالح الأمريكية في المنطقة، وتأكيد سيادتها كقطب أوحد[8].

---

(4) عبد العاطي، «إدارة ترامب عامل محفز لصراع المؤسسات الأمريكية،» ص 143 ـ 144.

(5) ومن ذلك إقالة ترامب وزير خارجيته «تيلرسون» في 13 آذار/مارس 2018، وتعيين بومبيو، حيث عقب للصحفيين قائلاً: «لم نكن على توافق شخصي، ومع مايك بومبيو لدينا تفكير متشابه». انظر: «ترامب يقيل وزير خارجيته تيلرسون ويعين بومبيو بديلاً له،» بي بي سي عربي (19 آذار/مارس 2018)، <http://www.bbc.com/arabic/world-43388164>.

(6) سامح راشد، «تحولات جذرية في الإقليم،» **السياسة الدولية**، العدد 209 (تموز/يوليو 2017)، ص 106.

(7) ضياء نوح، «السياسة الخارجية الأمريكية لترامب تجاه سوريا،» في: مجموعة من المؤلفين، **الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترامب** (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017)، ص 234.

(8) المصدر نفسه، ص 234 ـ 235.

3 ـ المدركات الشخصية وعقيدة الصفقة

إن تعامل ترامب مع قضايا السياسة الخارجية، يقوم على الربط بين كيفية انخراط أمريكا في قضايا العالم ومنطقة الشرق الأوسط تحديداً، ومقدار المنافع الاقتصادية التي يمكن تحقيقها من ذلك الربط.

ينطلق ترامب، من عقلية قومية، بخلاف العقلية العالمية التي كان ينطلق منها أوباما، فترامب يمجد الدولة القومية، ويعتبرها أساس التحرك في سياسته، وأن المصالح القومية فوق كل اعتبار. كما عرف عنه أيضاً معاداته للمهاجرين الأجانب، حيث يعتبرهم السبب وراء تفشي البطالة وارتفاع معدل الجرائم. وكذلك انطلاقه من مهنته كرجل أعمال، في تفكيره السياسي، وفي طريقة حكمه على العلاقات، وربطها بمدى نجاح الصفقة مع الطرف الآخر[9].

إن تعامل ترامب مع قضايا السياسة الخارجية، يقوم على الربط بين كيفية انخراط أمريكا في قضايا العالم ومنطقة الشرق الأوسط تحديداً، ومقدار المنافع الاقتصادية التي يمكن تحقيقها من ذلك الربط. وقد ظهر ذلك في تصريحاته بخصوص ضرورة مراجعة التعاون مع حلف الناتو[10]، والدفاع عن الدول الصديقة[11]، وموقفه الرافض للعولمة. وهو بذلك غير قادر على إدراك أن المصالح السياسية والاستراتيجية ترتكز على مبدأ تبادل المصالح، وليس على حسابات المنفعة المادية ومنطق الصفقة[12].

كما أن رؤية ترامب للعلاقة بين الحلفاء على أنها طريق ذو اتجاهين يرتب على كل طرف مسؤولية الاستجابة لمطالب الطرف الآخر[13]، جعلته ينتهج في إدارته، للعمل والتعاطي مع الملفات وتنفيذ القرارات، ما يمكن وصفه بـ «إدارة الدولة كما لو كانت شركة» في مقاربة تجارية ربحية. فهو يتحرك من منطلق حسابات الكسب والخسارة، بأوجهها المادية المباشرة (الاقتصادية

(9) إبراهيم بعزيز، «تداعيات السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب على منطقة الخليج،» في: المصدر نفسه، ص 334 ـ 335 و339.

(10) يعترض ترامب على حالة عدم المساواة في تقاسم الأعباء بين الولايات المتحدة وبقية أعضاء الحلف، بشأن الإسهام في ميزانية الحلف، حيث تتحمل الولايات المتحدة نحو 70 بالمئة من نفقاته، وهو ما جعله يصف الحلف بـ «منظمة عفى عليها الزمن». انظر التفصيل أكثر في: أشرف محمد كشك، «مستقبل حلف الناتو بين الأزمة الأوروبية وسياسات ترامب،» **السياسة الدولية**، العدد 208 (نيسان/أبريل 2017)، ص 118 ـ 122.

(11) ومن ذلك تصريحه بتاريخ 24 نيسان/أبريل 2018: «دفعنا 7 تريليونات دولار خلال 18 عاماً في الشرق الأوسط ولم نحصل على شيء في المقابل، بل أقل من لا شيء، وعلى الدول الغنية الدفع مقابل ذلك». انظر: منة خلف، «ترامب لدول الشرق الأوسط أنفقنا 7 تريليونات لحمايتكم،» **المصري اليوم**، 27/4/2018، <http://www.almasryalyoum.com/news/details/1285242>.

(12) أحمد سيد أحمد، «إدارة ترامب وقضايا الشرق الأوسط: حدود التغيير،» **السياسة الدولية**، العدد 207 (كانون الثاني/يناير 2017)، ص 47.

(13) محمد كمال، «ترامب وقضايا العلاقات المصرية ـ الأمريكية،» **السياسة الدولية**، العدد 209 (تموز/يوليو 2017)، ص 87.

والعسكرية خصوصاً)[14]، وهذا يقتضي عدم الدخول في صراعات طويلة الأمد، تفوق تكاليفها ما يعود منها من منافع ومصالح استراتيجية، قد تؤدي في النهاية إلى الحد من إمكانيات الولايات المتحدة، والتأثير في مكانتها الدولية في مناطق أخرى من العالم[15].

4 ـ التعاون والتنسيق مع اللاعبين الدوليين والإقليميين

تدرك إدارة ترامب أن الولايات المتحدة لم تعد اللاعب الوحيد في الشرق الأوسط، بعد تعاظم الدور الروسي في المنطقة، وهو ما يقتضي الدفع بالسياسة الأمريكية نحو التقارب والتنسيق مع اللاعبين الدوليين، كروسيا، واللاعبين الإقليميين، كتركيا، ودول الخليج، عند التعامل مع تعقيدات الأوضاع، وما نتج منها، مثل قضايا الإرهاب واللاجئين. وبالتالي فإن حالة عدم الاستقرار وتبدل قواعد اللعبة، تفرضان على الإدارة الأمريكية بناء تحالفات مع الأطراف الفاعلة في الإقليم، مثل روسيا وتركيا وإيران والسعودية ومصر، في محاولة لتجاوز العقبات المتمثلة بتعارض المواقف بين هذه الدول في الكثير من الأزمات، الذي يبدو أكثر وضوحاً في الأزمة السورية[16]، كما سنعرض لاحقاً.

وفي أول كلمة له عقب فوزه بالرئاسة، شدد ترامب على علاقات التعاون تلك بقوله: «إننا نبحث عن الصداقة لا العداوة»، الأمر الذي دعا إلى التفاؤل بانفراج في العلاقات، على نحوٍ يلقي بظلاله على العديد من القضايا الدولية والإقليمية. إلا أن عملية سحب الدبلوماسيين، والضربات الأمريكية على سورية في مطلع نيسان/أبريل 2017، وعلى مناطق الشرق السوري في 10 شباط/فبراير 2018، وكذلك الضربة الثلاثية في نيسان/أبريل 2018، عادت بالعلاقات بين البلدين إلى المربع الأول، حيث تبع ذلك إدانة روسية لهذه الضربات، وتعليق مذكرة التفاهم الروسية ـ الأمريكية، الموقعة عام 2015.

أشارت التطورات اللاحقة لتلك التحركات العسكرية، إلى أن الانفراج المأمول، بات بعيد المنال، والذي أكدته زيارة وزير الخارجية الأمريكي إلى روسيا في 12 نيسان/أبريل 2017، وحثه موسكو على التوقف عن دعم الرئيس السوري بشار الأسد، من منطلق أنه قد لا يحظَى بأي دور مستقبلي للبلاد[17]. وليؤكد ترامب ذاته خلال اجتماعه مع كبار القادرة العسكريين في 9 نيسان/أبريل 2018 أن العلاقات الحالية مع الروس، هي أسوأ مما كانت عليه إبان الحرب الباردة[18].

---

(14) راشد، «تحولات جذرية في الإقليم،» ص 106.

(15) نوح، «السياسة الخارجية الأمريكية لترامب تجاه سوريا،» ص 245.

(16) سيد أحمد، «إدارة ترامب وقضايا الشرق الأوسط: حدود التغيير،» ص 48.

(17) نورهان الشيخ، «الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط: حدود وملامح التغيير،» **السياسة الدولية**، العدد 209 (تموز/يوليو 2017)، ص 96 ـ 97.

(18) «ترامب يعتبر أن العلاقات الحالية مع روسيا أسوأ مما كانت عليه خلال الحرب الباردة،» فرانس 24 (11 نيسان/أبريل 2018)، <http://www.france24.com/ar/20180411>.

5 ـ تغليب الواقعية

لا توجد ضمن مدركات ترامب فكرة التدخل الإنساني كأساس للتدخل في الشؤون الداخلية للدول[19]، فهو يؤمن بأنه لا داعي لتورط القوات الأمريكية أو السياسة الأمريكية في تلك الشؤون، ما لم يوجد تهديد جدي للمصالح الأمريكية وأمنها القومي[20]. وهذا ما تؤكده تصريحات ومواقف ترامب، في ما يتعلق بالشرق الأوسط، باتخاذه التوجه الواقعي منهجاً لترسيخ فكرة إعلاء المصالح على القيم والمبادئ، والميل نحو الاستقرار، والتشدد في المواقف تجاه التيارات الإسلامية، في مقابل التخلي عن المثالية التي تميزت بها إدارة الرئيس باراك أوباما، والتي برز فيها الترويج للديمقراطية، ودعم الحريات، ونشر شعارات حقوق الإنسان، إبان أحداث الثورات العربية، وتقاربه مع التيارات الإسلامية.

لقد أدى هذا الطابع الواقعي إلى التخفيف من مواقف ترامب بشأن قضايا الشرق الأوسط، التي اتسمت بالشدة إبان حملته الانتخابية، لصالح الابتعاد عن التغييرات الجذرية، والميل نحو التغيير التدريجي، بما يتوافق مع المعطيات المحيطة، إن كان في ما يتعلق بفريقه لإدارة السياسة الخارجية، أو بالأحداث الفعلية في منطقة الشرق الأوسط.

6 ـ التغيير في الآليات لا في الأهداف

على الرغم من أن تصريحات ترامب تدلنا على توجهه إلى إحداث تغيير في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في العالم، والميل نحو الانعزالية، إلا أن الشرق الأوسط يعد أحد جوانب الاستمرارية في السياسة الأمريكية، وذلك بسبب شبكة المصالح الأمريكية فيها، كما ذكرنا سابقاً. لذا فإن التغيير سيشمل نطاق الآليات، كالاعتماد على الآليات الصلبة، مثل: استخدام القوة العسكرية في محاربة الإرهاب، أو تكريس أداة العقوبات ضد بعض الدول، مثل إيران، وذلك بدلاً من الآليات الدبلوماسية. فمجموعة المصالح الثابتة للولايات المتحدة، تشكل عنواناً لاستمرارية سياستها في الشرق الأوسط، وستبقى ضمن أولويات إدارة دونالد ترامب ولكن بالبحث عن آليات جديدة، تتطلب مراجعة التحالفات السابقة لإدارة أوباما[21].

ومن المهم الإشارة إلى أن ثوابت السياسة الخارجية الأمريكية تمنع تحقيق الكثير من وعود ترامب الانتخابية، التي تضمنت كمّاً من الانتقادات لسياسات سلفه باراك أوباما، والتي بدا واضحاً منذ توليه السلطة، أن إدارته لا تملك رؤية شاملة للتعامل مع الأزمات الخارجية، وذلك في ظل تباين الرؤى بين الرئيس وأفراد إدارته والمؤسسات الأمنية والاستخبارية، وبهذا فإنه من غير الممكن

---

(19) محمد بوبوش، «قضايا العرب والشرق الأوسط في ظل السياسة الخارجية الأمريكية،» **المستقبل العربي**، السنة 40، العدد 462 (آب/أغسطس 2017)، ص 14.

(20) عبد العاطي، «إدارة ترامب عامل محفز لصراع المؤسسات الأمريكية،» ص 137.

(21) سيد أحمد، «إدارة ترامب وقضايا الشرق الأوسط: حدود التغيير،» ص 47 ـ 48.

إجراء تغييرات جذرية على أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، في حين أنه من الممكن أن يشمل التغيير الوسائل والآليات لتحقيق هذه الأهداف[22].

ثانياً: توجهات سياسة ترامب لإدارة قضايا الشرق الأوسط

عدة ملفات وقضايا كانت حاضرة في خطابات الرئيس ترامب وقراراته. ولعل ما سنعرض له تالياً يشكل أهم ملفات وقضايا الشرق الأوسط، التي يمكننا من خلالها، تحليل توجهات الإدارة الأمريكية إزاء تلك القضايا.

1 ـ الحرب على الإرهاب

مع تولي ترامب السلطة في 20 كانون الثاني/ يناير 2017، كان تنظيم داعش قد تراجع أكثر فأكثر في العراق، وهو ما جعل معركة الولايات المتحدة الأساسية مع التنظيم تتركز في سورية، مع ضرورة أن تلتفت إدارة ترامب إلى روسيا والأطراف الإقليمية كتركيا. لم يطرح ترامب رؤية استراتيجية شاملة، أو يحدد آليات واضحة لمحاربة الإرهاب، وبخاصة مع عدم فاعلية الغارات الجوية، وعدم إمكان إرسال الولايات المتحدة لقوات برية تعرِّضها لحرب مدن تستنزف قواتها، وهذا يعني وجوب الاعتماد على قوات من الدول الإقليمية بمساندة ودعم أمريكيين[23].

تدرك إدارة ترامب أن الولايات المتحدة لم تعد اللاعب الوحيد في الشرق الأوسط، بعد تعاظم الدور الروسي في المنطقة، وهو ما يقتضي الدفع بالسياسة الأمريكية نحو التقارب والتنسيق مع اللاعبين الدوليين، كروسيا، واللاعبين الإقليميين، كتركيا، ودول الخليج.

وفي كلمته أمام القمة الإسلامية ـ الأمريكية في الرياض في 12 أيار/مايو 2017، بدا حديث ترامب أكثر اعتدالاً عما كان عليه الحال خلال حملته الانتخابية، وذلك بتجنبه استخدام عبارة «الإرهاب الإسلامي الأصولي»، موضحاً ماهية خطر «الإرهاب المنظم»، وضرورة مواجهته، مبيناً أن هذه المواجهة ليست صراعاً بين الديانات أو الحضارات، وإنما هي معركة بين المجرمين الذين يسعون لسلب الإنسان حياته، وبين الكرماء من جميع الأديان الذين يتصدّون لتلك المساعي. كما أكد ترامب وجوب طرد الإرهابيين من دور العبادة والتضييق عليهم في المجتمعات، وإرسال أيديولوجياتهم إلى غياهب النسيان[24].

(22) نوح، «السياسة الخارجية الأمريكية لترامب تجاه سوريا،» ص 234.

(23) سيد أحمد، «إدارة ترامب وقضايا الشرق الأوسط: حدود التغيير،» ص 48.

(24) كمال، «ترامب وقضايا العلاقات المصرية ـ الأمريكية،» ص 85.

2 ـ الاتفاق النووي مع ايران

اتخذ ترامب قراره بالانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران[25]، والعودة إلى العقوبات، في الثامن من أيار/مايو 2018، مؤكداً أن الاتفاق لم ينجح في وقف المساعي الإيرانية للحصول على السلاح النووي، أو ردعها عن مواصلة تطوير برنامجها للصواريخ البالستية. وكان ترامب قد أبدى رفضه لهذا الاتفاق إبان حملته الانتخابية، مشيراً إلى أنه الأسوأ على الإطلاق، كما وصفه صراحة بأنه «خطير جداً»، ومؤكداً بأنه «خطأ تاريخي» سيوقفه بأي وسيلة ليتسنى له تصحيح هذا الخطأ، ووضعه كأولوية في سياسته الخارجية، وبأنه سيسعى لزيادة العقوبات حتى أكثر مما كانت عليه قبل الاتفاق، وأعلن في 20 نيسان/أبريل 2017 أن «إيران لا تحترم روح الاتفاق الموقع عام 2015 مع القوى العظمى[26] حول برنامجها النووي الذي أدى إلى تخفيف العقوبات الدولية عليها»، كما تضمن خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 19 أيلول/سبتمبر 2017 وصف إيران بالدولة المارقة وممهداً الطريق لإلغاء الاتفاق بقوله: «لا يمكننا السماح لنظام قاتل بالاستمرار في هذه الأنشطة المزعزعة للاستقرار مع استمراره في بناء صواريخ خطرة، ولا يمكننا الالتزام باتفاق إذا كان يقدم الغطاء لإقامة برنامج نووي محتمل»[27]. كما صرح في 24 نيسان/أبريل 2018 بأن الاتفاق مع إيران «فظيع»[28]، وكان يجب أن يشمل اليمن أيضاً[29].

وحتى قبل قرار ترامب الانسحاب من الاتفاق النووي، اعتمدت إدارته، مبكراً، سياسة العقوبات التي عبرت عنها بسلسلة من القرارات من بينها قرار مجلس الشيوخ الأمريكي في 15 حزيران/يونيو 2017، لحزمة من العقوبات الجديدة، تستهدف أي شخص أو كيان أجنبي يقوم بأعمال مع كيانات إيرانية ذات صلة ببرنامج الصواريخ الإيرانية[30]؛ وذلك بهدف إضعاف قدرات إيران والاحتفاظ بمزيد من أوراق الضغط عليها.

---

(25) اتفاقية «لوزان»، نيسان/أبريل 2015، وبموجبها تخفض طهران من قدرتها على تخصيب اليورانيوم مقابل رفع العقوبات عنها تدريجياً.

(26) انظر مثلاً في موقف الاتحاد الأوروبي: Emma Ashford, «President Trump and the Iran Nuclear Deal, Or How I Learned to Start Worrying and Fear the Bomb,» CATO Institution (9 November 2016), <https://www.cato.org/blog/president-trump-iran-nuclear-deal-or-how-i-learned-start-worrying-fear-bomb>.

(27) أسماء شوفي ومريم شوفي، «سيناريوهات مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية لترامب تجاه الاتفاق النووي الإيراني بين القضاء عليه أو إعادة التفاوض حوله،» في: مجموعة من المؤلفين، **الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترامب**، ص 362.

(28) «ترامب: «الاتفاق النووي مع إيران «سخيف»... وماكرون: جزء من استراتيجية إقليمية،» موقع سي إن إن بالعربية (24 نيسان/أبريل 2018)، <https://arabic.cnn.com/middle-east/2018/04/24/trump-macron-iran-nuclear-deal>.

(29) «ترامب وماكرون يلمحان إلى اتفاق نووي جديد مع إيران،» صحيفة **إيلاف** الإلكترونية (25 نيسان/أبريل 2018)، <http://elaph.com/Web/News/2018/4/1200454.html>.

(30) مالك عوني، «صراع الإمبراطوريات: طغيان الجغرافيا السياسية في ما وراء الأزمة السورية،» **السياسة الدولية** (ملحق تحولات استراتيجية)، العدد 209 (تموز/يوليو 2017)، ص 4.

3 ـ الأزمة السورية

على الرغم من عدم وجود استراتيجية أمريكية شاملة لدى إدارة ترامب لحل الأزمة السورية، إلا أنه يمكننا القول إن هناك توجهاً رئيساً تقوم عليه سياسة ترامب في سورية، يكسبها قدراً من النفوذ يتمحور حول مكافحة الإرهاب، وتسريع وتيرة العمليات العسكرية ضد تنظيم داعش في الشرق السوري. يظهر ذلك من خلال: المناطق الآمنة، ووقف تدفق اللاجئين إلى أوروبا، وتثبيت أركان الدولة القومية، وتعزيز النفوذ الأمريكي وضبط التحالفات في الإقليم، إضافة إلى مواجهة خطة التمدد الإيراني في سورية.

على الرغم من أن تصريحات ترامب تدلنا على توجهه إلى إحداث تغيير في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في العالم، والميل نحو الانعزالية، إلا أن الشرق الأوسط يعد أحد جوانب الاستمرارية في السياسة الأمريكية.

لقد أدت محاولات خفض الانخراط الأمريكي في شؤون الشرق الأوسط إلى إطلاق صراع بين القوى الإقليمية الصاعدة، شكلت سورية بؤرته الرئيسة. وحاولت الولايات المتحدة الاستفادة من هذا الصراع، بوضع استراتيجية لتقسيم المنطقة على أسس طائفية ومذهبية، بين كيانات متناحرة، تستنزف بعضها بعضاً، حتى تمكنت داعش من تكريس وجودها الإقليمي عبر أراضي كل من العراق وسورية، لتشكل منطقة عازلة أمام تمدد النفوذ الإيراني، ولإبقاء الصراع المذهبي مستعراً، لتنتقل الاستراتيجية الأمريكية في إدارة الصراع بعد ذلك إلى محاولة تأسيس نموذج لنظام أمني تعددي، تؤدي فيه القوى الدولية، مثل روسيا وبعض الحلفاء الأوروبيين، أدواراً مهمة في تأمين مشهد التقسيم، بدلاً من الاعتماد على القوى الطائفية والمذهبية، التي بدأ يظهر أن خطر التطرف الذي تفرزه، بات يصيب بنيرانه مختلف بقاع الأرض بلا استثناء.

وتتمثل الإشكالية بنجاح الإدارة الأمريكية في مثل هذا التوجه، في ظل طموحات القوى الدولية، مثل روسيا، وكذلك العلاقات التي تؤسس بين الأطراف الإقليمية الصاعدة والقوى الكبرى[31]. ويتجلى ذلك في التقارب التركي ـ الروسي[32]، بعد فقدان تركيا الثقة في الولايات المتحدة، لدعمها وحدات حماية الشعب الكردي، وكذلك محاولات التنافس الإيراني ـ الخليجي على التقارب مع روسيا، وهذا يعني أن الولايات المتحدة قد تواجه في لحظة ما، خطر فقدان هيمنتها على إدارة مقدرات المنطقة، وفي غير ما يضمن مصالحها[33].

---

(31) المصدر نفسه، ص 6.

(32) كانت قمة أيار/مايو 2017، بمثابة اللقاء التاسع بين بوتين وأردوغان في تسعة أشهر، الأمر الذي يدل على كثافة التنسيق بين البلدين، وبخاصة حول سورية، والدور الفاعل لتركيا في اجتماعات أستانة، ومناطق خفض التصعيد في سورية. انظر التفصيل في: الشيخ، «الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط: حدود وملامح التغيير،» ص 97.

(33) عوني، المصدر نفسه، ص 6.

من هنا وجهت إدارة ترامب عملية نوعية بالغة الدقة إلى مطار الشعيرات التابع للجيش السوري، وقصفته مدمرة أركانه، فجر السابع من نيسان/أبريل 2017، على نحو خالف كثيراً من التوجهات التي تناولت موقف إدارة ترامب قبل الضربة، حيث حملت هذه الضربة توجه إدارة ترامب العودة إلى المنطقة، والحيلولة دون ترك الروس يتحكمون بتفاعلاتها، خاصة في الملف السوري، الذي بدأت موسكو تمسك بطرفيه: النظام السوري وإيران من جهة، والمعارضة السورية وتركيا من جهة أخرى؛ وذلك من خلال حوارات أستانا، في آذار/مارس 2017، برعاية روسية ـ تركية[34]، التي لم تلب واشنطن الدعوة لحضورها[35]. ثم العملية العسكرية الأمريكية في مناطق الشرق السوري في العاشر من شباط/فبراير 2018.

يتبين لنا من خلال مواقف الإدارة الأمريكية لدونالد ترامب، سعيها إلى استعادة مكانة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، بدافع الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية، وتوافقاً مع ما يفرضه عليها دورها التاريخي في المنطقة.

تبع ذلك الضربة العسكرية الثلاثية في 12 نيسان/أبريل 2018، متضمنة ثلاث رسائل: **الأولى**، لموسكو، ومفادها أن العالم ما زال بعيداً من نظام «التعددية القطبية»، وأن واشنطن وحدها ما زالت تتربع على رأس نظام القطب الواحد؛ و**الثانية**، إلى طهران، ومفادها أن عصر أوباما «المتراخي» قد ولّى؛ و**الثالثة**، إلى تركيا، التي تبدو في حالة صدام مع واشنطن وحلفائها في منبج وشرق الفرات، ومفادها أن التقرب أكثر مما ينبغي من موسكو وطهران، خيار مكلف، وأن عليها مراجعة ذلك، فليس لها سوى الحليف الأمريكي ومظلة «الناتو»[36].

كما يرى ترامب أن تراخي إدارة أوباما في التعامل مع خطر التمدد الإيراني، فضلاً عن توقيع الاتفاق النووي، ساهم في إطلاق يد إيران في المنطقة وشرعنة دورها، وتزايد نشاط الجماعات الموالية لها في سورية. لهذا فإن الضغط على إيران بالانسحاب من الاتفاق النووي، مثّل هدفاً استراتيجياً، هو محل توافق بين أفراد إدارة ترامب، وبخاصة بعد إقالة وزير الخارجية «تيلرسون» وتعيين «مايك بومبيو»، ووجود نائب الرئيس «مايك بنس»، ومستشار الأمن القومي «هربرت ريموند ماكماستر»، الذي يتهم إيران بزعزعة استقرار المنطقة، وكذلك وزير الدفاع «جيمس ماتيس»، الذي يرى أن إيران هي المهدد الأول للمصالح الأمريكية في المنطقة[37].

---

(34) للمزيد حول تفاصيل حوارات «أستانة»، انظر: محمود حمدي أبو القاسم، «مسارات التفاوض وإشكاليات التسوية في سوريا،» **السياسة الدولية**، العدد 208 (نيسان/أبريل 2017)، ص 156 ـ 157.

(35) بوبوش، «قضايا العرب والشرق الأوسط في ظل السياسة الخارجية الأمريكية،» ص 19.

(36) عريب الرنتاوي، «العدوان الثلاثي الوشيك على سوريا،» مركز القدس للدراسات السياسة (11 نيسان/أبريل 2018)، <http://oraib.alqudscenter.org/arabic/article/10559#.Wu356PwzbIU>.

(37) نوح، «السياسة الخارجية الأمريكية لترامب تجاه سوريا،» ص 238.

يتبين لنا من خلال مواقف الإدارة الأمريكية لدونالد ترامب، سعيها إلى استعادة مكانة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، بدافع الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية، وتوافقاً مع ما يفرضه عليها دورها التاريخي في المنطقة، والتزاماتها الأمنية تجاه حلفائها من دول الجوار السوري، وهو ما يتطلب في رؤية ترامب الموازنة بين الفرص والخيارات المتاحة للتدخل من ناحية، والتكلفة والمنفعة الناتجة، وحجم المخاطر التي يخلفها كل خيار، من ناحية أخرى، وذلك توافقاً مع مدركات ترامب، التي تعظم من شأن المتغيرات الاقتصادية، التي تخدم أجندته السياسية الداخلية بالأساس[38].

4 ـ العراق

على الرغم من افتقار إدارة ترامب لرؤية واضحة في السياسة الخارجية ـ كما يتفق الكثير من المختصين في الشأن الأمريكي ـ إلا أنها تدرك جسامة التحديات التي تواجهها في العراق، وبذلك فإن موقف ترامب من تلك التحديات يعد عاملاً مهماً في تحديد استقرار المنطقة. وبالعودة إلى تصريحات ترامب بخصوص العراق، خلال حملته الانتخابية، نجد أنها دارت حول ثلاثة محاور رئيسة، تشكل بمجموعها مساراً موجهاً للسياسة الخارجية الأمريكية في العراق: هي النفط العراقي، والحد من النفوذ الإيراني، وهزيمة داعش.

سبق لترامب أن ربط بين الجماعات الإرهابية والنفط، في تبريرات قدمها أمام وكالة الاستخبارات الأمريكية للاستيلاء على نفط العراق، وقال: «كان على بلاده أن تأخذ النفط من العراق منذ عام 2003، ولو فعلت ذلك وقتها لما ظهرت داعش... ربما ستكون هناك فرصة أخرى». وكذلك اعتباره نفط العراق، مكافأة شرعية بعد إسقاط النظام الحاكم في العراق، وذلك في تصريح له بأن «الغنائم تعود للمنتصر»، وهو ما أثار استياء الحكومة العراقية، بحيث ردّ رئيس الوزراء حيدر العبادي بخطاب تحت عنوان: «إن نفط العراق للعراقيين».

وفي ما يتعلق بالحد من النفوذ الإيراني، فإن تصريحات ترامب أوحت بأنه عازم على تصحيح الخطأ الذي ارتُكب من قبل الإدارتين السابقتين، فقد تضمنت تصريحاته، انتقاداً للإدارات السابقة ولإدارة أوباما، وتحميلها مسؤولية النفوذ الإيراني في العراق، من منطلق أن إدارة أوباما ساهمت في تنامي الدور الإيراني والدفع به لممارسة تأثيرات في التوازنات الداخلية العراقية. ومن بين تلك التصريحات ما ذكره في مقابلة له مع محطة إيه. سي. سي: «كان يجب أن لا نترك العراق، فقد شكلنا هناك فراغاً كبيراً، وقد قامت إيران بملء ذلك الفراغ»[39].

أما بخصوص محاربة الإرهاب في العراق وهزيمة داعش، فيرى ترامب أن الفراغ الأمني الذي تركه انسحاب القوات الأمريكية عام 2011، وإضاعة إدارة أوباما ما أطلق عليها «الأصول الأمريكية»،

(38) المصدر نفسه، ص 234.

(39) نور علي صكب، «السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق في عهد ترامب،» في: مجموعة من المؤلفين، **الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترامب**، ص 279 و285 ـ 287.

ويعني بها القوات على الأرض في العراق[40]، أتاح المجال للجماعات الإرهابية لإعادة بناء نفسها بصورة أقوى وأكثر شراسة، منتقداً سياسات أوباما التي يؤمن أنها ساهمت في نشوء وتمدد تنظيم داعش الإرهابي، مؤكداً وجوب أن تجري الولايات المتحدة تغييراً في سياستها هناك، وبخاصة بعد تجاهل إدارة أوباما لتقارير «ريتشارد هاس» رئيس مجلس العلاقات الخارجية، و«مارتن إنديك» مدير مركز سبهان لسياسة الشرق الأوسط في معهد بروكينغز في واشنطن، والتي تضمنت جميعها نصائح مؤداها تنفيذ عملية الانسحاب الأمريكي من العراق، بدقة وتروٍّ، حتى لا يؤدِي ذلك إلى زعزعة الاستقرار، وخلق الفرص أمام إيران والقاعدة، لتقوية مواقعهما هناك[41].

من هنا، تعمل إدارة ترامب على التعاون المقرون بممارسة الضغوط السياسية على الحكومة العراقية للحد من النفوذ الإيراني في العراق، خاصة فيلق القدس وميليشيات الحشد الشعبي، وتقوية الطائفة السنية لاستعادة دورها السياسي الغائب منذ سقوط نظام صدام حسين[42]. كما تضمن اجتماع الرئيس ترامب مع رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي في 20 آذار/مارس 2017، بعض الضمانات الأمريكية للحكومة العراقية، وللشعب، والتزاماً بالمساعدة حتى بعد الحد من الوجود الإيراني، وإلحاق الهزيمة بداعش[43].

5 ـ عملية السلام

امتازت مواقف ترامب، تجاه عملية السلام، خلال حملته الانتخابية، بتناقضها، لتدل على عدم امتلاكه رؤية واضحة ومتماسكة تجاه الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، واستمرت هذه المواقف المتناقضة حتى بعد توليه الرئاسة. فخلال حملته الانتخابية، اعتبر نفسه الأكثر تأهيلاً وقدرة على تحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وبأنه سيكون محايداً بين الطرفين، حسب ما ورد في حديثه إلى وكالة «أسوشيتد برس» في كانون الأول/ديسمبر 2015، الذي أشار فيه أيضاً إلى أن إسرائيل لا تريد السلام[44]. ثم عاد بعد وعده هذا بالحياد، ليتخذ منحى الانحياز لإسرائيل، في خطابه أمام المؤتمر السنوي للجنة الشؤون العامة الأمريكية ـ الإسرائيلية (أيباك) في آذار/مارس 2016، في واشنطن، حيث قال: «عندما أصبح رئيساً، فإن معاملة الإسرائيليين كمواطنين من الدرجة الثانية، ستنتهي في اليوم الأول، وسأقيم تحالفاً بينهم وبين بلدي»[45].

---

(40) بوبوش، «قضايا العرب والشرق الأوسط في ظل السياسة الخارجية الأمريكية،» ص 18.

(41) ريتشارد هاس ومارتن إنديك، **عهد أوباما سياسة أمريكية للشرق الأوسط** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009)، ص 7، نقلاً عن: صكب، المصدر نفسه، ص 289.

(42) بوبوش، المصدر نفسه، ص 18.

(43) صكب، المصدر نفسه، ص 290.

(44) إكرام زيادة، «الموقف المستقبلي للولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية في ظل حكم الرئيس ترامب،» في: مجموعة من المؤلفين، **الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترامب**، ص 302.

(45) شكلاط ويسام، «باراك أوباما والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بين ثنائيتي التراجع والانحسار،» في: المصدر نفسه، ص 199.

لقد سجل ترامب تمايزاً جديداً في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، بعدما أكد أن حل الدولتين لا يعد السبيل الوحيد، لإنهاء النزاع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، وأنه منفتح على خيارات بديلة إذا ما كانت فعلياً تؤدي إلى السلام. ليعقب ذلك مباشرة تأكيد سفيرة الولايات المتحدة، لدى الأمم المتحدة «نيكي هيلي»: «نؤيد بالتأكيد حل الدولتين، لكننا نفكر خارج الصندوق»[46].

وبالتوافق مع جهود عقد صفقة القرن، قامت إدارة ترامب بإضفاء طابع اقتصادي على السلام المنشود، وذلك من خلال توجهها للعمل على مسارين متوازيين في سعيها لتحقيق التسوية، هما: إطلاق المبادرات الاقتصادية، سواء ذات الطابع الثنائي، أو الإقليمي، بهدف تحسين مناخ الثقة بالتسوية، وكذلك فتح الملفات الكبرى لقضايا الحل النهائي[47]. وقد أشار ترامب خلال لقائه مع الرئيس محمود عباس، في أيار/مايو 2017، إلى تطلعه لدعم الاقتصاد الفلسطيني. وهنا يبدو ترامب داعماً بقوة «لفكرة السلام الاقتصادي لتشجيع الفلسطينيين على القبول بها، والتغاضي عن جزء كبير من الثوابت الفلسطينية، خاصة ما يتعلق منها باللاجئين والقدس وحدود 1967»[48].

تعمل إدارة ترامب على التعاون المقرون بممارسة الضغوط السياسية على الحكومة العراقية للحد من النفوذ الإيراني في العراق، خاصة فيلق القدس وميليشيات الحشد الشعبي، وتقوية الطائفة السنية لاستعادة دورها السياسي الغائب منذ سقوط نظام صدام حسين.

ولقد وصفت الجولة، التي قام بها ترامب، في أولى زياراته الخارجية، التي بدأها بالسعودية وإسرائيل، 21 ـ 23 أيار/مايو 2017، بالجولة التاريخية، وبأنها كانت فرصة للتعرف إلى الواقع بكل تعقيداته، وإعادة تقييمه لرؤيته للتسوية الفلسطينية، نظراً إلى ما شهدته تلك الجولة من لقاءات ومناقشات[49]، وما نتج منها من تحريك للمياه الراكدة منذ عدة سنوات، وتوجهها لإحداث نقلة في الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، وما دار من حديث، بعد ذلك عن «صفقة القرن»، التي افترضت التوصل إلى حلول متزامنة، لكل جوانب القضية الفلسطينية، بتفاهمات فلسطينية ـ إسرائيلية، بضمان ورعاية أمريكية[50]. وليتخذ ترامب عقب ذلك قراره بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس في 6 كانون الأول/ديسمبر 2017، واعتبار القدس العاصمة الأبدية لإسرائيل.

---

(46) زيادة، المصدر نفسه، ص 304 ـ 305.

(47) علاء سالم، «التسوية الفلسطينية المحتملة في ضوء جولة ترامب الإقليمية،» **السياسة الدولية**، العدد 209 (تموز/يوليو 2017)، ص 109.

(48) زيادة، المصدر نفسه، ص 308.

(49) سالم، المصدر نفسه، ص 108.

(50) راشد، «تحولات جذرية في الإقليم،» ص 107.

6 ـ العلاقات الأمريكية ـ الخليجية

تميزت سياسة ترامب تجاه الشأن الخليجي، بكثافة برامجها وقراراتها، وبغموضها، وذلك بفعل طبيعة القضايا المطروحة[51]. وخلافاً لتصريحات ترامب المتشددة تجاه الدول الخليجية[52]، خلال حملته الانتخابية، وربطه التحالف السياسي والعسكري بين الولايات المتحدة والسعودية، بحجم المكاسب الاقتصادية العائدة على الولايات المتحدة[53]، جاءت زيارته للمملكة بعد فوزه بمنصب الرئاسة مباشرة، لتؤكد أن دول الخليج تشكل حجر زاوية حقيقياً في استراتيجيات إدارته للسياسة الخارجية[54]، ولتؤكد مرور هذه العلاقات بـ «عهد ذهبي» وصف ترامب يومها الأول بـ «الرائع»[55].

تمكنت السعودية من خلال القمم الثلاث المصاحبة لزيارة الرئيس ترامب، من تأكيد حجم المصالح الاستراتيجية بين السعودية والولايات المتحدة، وتأكيد مكانتها على المستوى الإقليمي، ومدى تأثيرها في أمن المنطقة واستقرارها، وإبراز دورها الفاعل في محاربة التطرف والإرهاب. فمواقف ترامب المتشددة تجاه إيران وانسحابه من الاتفاق النووي الذي سبق وأن عارضته معظم دول الخليج[56]، من الأمور التي تدفع باتجاه التقارب الخليجي ـ الأمريكي لاحتواء التهديدات الإيرانية في المنطقة، وبخاصة في العراق واليمن، إضافة إلى إيجاد حل للأزمة السورية[57].

إذن، تستند رؤية ترامب للعلاقات الأمريكية ـ الخليجية، إلى أهمية التحالف مع السعودية في مواجهة إرهاب تنظيم داعش من جهة، وإلى فاعلية دورها في احتواء طموحات إيران الإقليمية، خاصة في الملف اليمني، ذلك أن البيت الأبيض، لا يزال يدعم محادثات السلام التي ترعاها الأمم المتحدة، ومستمراً في اتباع سياسة «عهد أوباما» تحت عنوان، شن الضربات الجوية على معاقل الإرهاب في اليمن، باستخدام الطائرات دون طيار.

---

(51) بعزيز، «تداعيات السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب على منطقة الخليج،» ص 319.

(52) كان ترامب قد طالب بأن تتحمل دول الخليج تكلفة إقامة مناطق آمنة في سورية، كما طالب السعودية بتقديم تعويض مالي للولايات المتحدة حتى تستمر بمساعدتها على حماية مصالحها. وفي حواره مع قناة MSNBC الأمريكية في 30 آذار/مارس 2016، كان ترامب قد صرح «أن السعودية لا تدفع مقابلاً عادلاً لقاء الدفاع عنها من جانب الولايات المتحدة، ولهذا يجب إلغاء التحالف بينهما». انظر: بوبوش، «قضايا العرب والشرق الأوسط في ظل السياسة الخارجية الأمريكية،» ص 24.

(53) أميرة برحايل بودودة، «سيناريوهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل إدارة دونالد ترامب: الثابت والمتغير،» في: مجموعة من المؤلفين، **الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترامب**، ص 381.

(54) بعزيز، المصدر نفسه، ص 322.

(55) برحايل بودودة، المصدر نفسه، ص 388.

(56) تخوفت السعودية آنذاك من إعادة واشنطن النظر في تحالفهما في مواجهة النفوذ الإيراني، وقد ظهر ذلك بصورة استياء في مساهمة صحافية لمحمد بن نايف بن عبد العزيز آل سعود، سفير السعودية لدى بريطانيا، أشار من خلالها الى أنه قد «اتضح مدى استعداد شركائنا ليتنازلوا عن أمننا وعن استقرار المنطقة». انظر: كريم المفتي، «مصالح روسيا والصين في الشرق الأوسط: دراسة تحليلية،» **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العددان 47 ـ 48 (صيف ـ خريف 2015)، ص 26.

(57) سيد أحمد، «إدارة ترامب وقضايا الشرق الأوسط: حدود التغيير،» ص 50.

وقد أكد «إعلان الرياض» أهمية بناء شراكة وثيقة بين الدول لمواجهة التطرف والإرهاب، وأشار إلى تأكيد القادة التزام دولهم الراسخ بمحاربة الإرهاب بكل أشكاله[58]، حيث تم توقيع 34 عقداً في عدة مجالات من بينها الدفاع والنقل الجوي، فضلاً عن عدة اتفاقيات للتعاون الاقتصادي والعسكري[59]، بقيمة 400 مليار دولار، ليؤكد وزير الخارجية الأمريكي آنذاك «تيلرسون» أن هذه الاتفاقيات تسهم بالمزيد من دعم أمن دول الخليج[60] في مواجهة الخطر الإيراني[61]، كما استطاعت الولايات المتحدة تحقيق العديد من الامتيازات لصالح الشركات الأمريكية المستثمرة في المنطقة[62]. وزادت متانة العلاقات الأمريكية مع السعودية، في مجالات الدفاع والأمن، بزيارة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان للولايات المتحدة، في 20 آذار/مارس 2018، ليصف ترامب العلاقات بين البلدين بأنها «أقوى من أي وقت مضى»[63].

تمكنت السعودية من خلال القمم الثلاث المصاحبة لزيارة الرئيس ترامب، من تأكيد حجم المصالح الاستراتيجية بين السعودية والولايات المتحدة، وتأكيد مكانتها على المستوى الإقليمي، ومدى تأثيرها في أمن المنطقة واستقرارها.

7 ـ العلاقات الأمريكية ـ التركية

تعتبر تركيا في مقدمة القوى التي تسعى لتأخذ حيزاً في خريطة التوازنات الإقليمية، كقوة صاعدة متوسطة وفقاً لتقرير الاتجاهات العالمية، الذي يصدره مجلس الاستخبارات القومي الأمريكي[64]. فتركيا تحاول الاستفادة من مركز ثقلها الجيوبوليتيكي في منطقة الشرق الأوسط، ومن عضويتها في منظمات إقليمية ودولية، لتسهم بملء الفراغ في المجال الإقليمي، وبخاصة بعد احتلال العراق وتزعزع علاقتها مع إسرائيل، ولتظهر كذلك كقوة موازية لطموح إيران الإقليمي،

(58) برحايل بودودة، «سيناريوهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل إدارة دونالد ترامب ـ الثابت والمتغير،» ص 387 ـ 388.

(59) بوبوش، «قضايا العرب والشرق الأوسط في ظل السياسة الخارجية الأمريكية،» ص 25.

(60) كانت صفقات بيع السلاح للسعودية قد بلغت في فترة رئاسة أوباما زهاء 110 مليارات دولار، انظر:

The Brookings Institution, «The Middle East 2017», Brookings Center for Middle East Policy-United States Central Command Conference, Washington, DC, 14-15 March 2017, p. 12.

(61) برحايل بودودة، «سيناريوهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل إدارة دونالد ترامب ـ الثابت والمتغير،» ص 389.

(62) بعزيز، «تداعيات السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب على منطقة الخليج،» ص 330.

(63) «ترامب يقول العلاقات الأمريكية السعودية ربما تكون أفضل من أي وقت مضى،» رويترز (20 آذار/مارس 2018)، <https://ara.reuters.com/article/arabicWorldService/idARAMT1ALTL8N1R25T61>.

(64) إيمان زهران، «التغير في الاستراتيجيات الدولية وسياسات تركيا الإقليمية،» **السياسة الدولية**، العدد 209 (تموز/يوليو 2017)، ص 116 ـ 117.

من خلال ربطها الملف السوري بالأمن التركي، وفي أن تكون القوة الإقليمية الأولى ذات النفوذ في المنطقة[65].

وفي إثر الخطوة الأمريكية بالكشف عن تأسيسها قوة «حرس حدود» مشكلة من 30 ألف مقاتل، جلهم من أكراد سورية، وبعد أن أبدى الرئيس التركي استعداد تركيا لشن عمليات عسكرية ضد الميليشيات الكردية في سورية، لحماية أمنها القومي، ومنع إقامة كيان كردي مستقل على حدودها[66]، قامت تركيا، في 20 كانون الثاني/يناير 2018، بعملية «غصن الزيتون» في «عفرين» مهددة بالوصول إلى «منبج»، وحتى خط الحدود السورية مع العراق[67]. وليتبع ذلك تصريح أردوغان في 9 آذار/مارس 2018 «اليوم نحن في عفرين، وغداً سنكون في منبج، وبعد غد سنطهر شرقي الفرات، حتى الحدود مع العراق من الإرهابيين»[68]. وقبل دخول الجيش التركي فعلياً إلى منبج، في 18 حزيران/يونيو 2018، تم التوصل إلى خارطة طريق، مطلع ذات الشهر، خلال زيارة وزير الخارجية التركي جاويش أوغلو واشنطن، التي تضمنت انسحاب قادة وحدات حماية الشعب الكردية، يليها تولي عناصر من الجيش التركي والأمريكي، مهمة الانتشار في المدينة.

مواقف ترامب المتشددة تجاه إيران وانسحابه من الاتفاق النووي الذي سبق وأن عارضته معظم دول الخليج، من الأمور التي تدفع باتجاه التقارب الخليجي ـ الأمريكي لاحتواء التهديدات الإيرانية في المنطقة.

إن عدم الإدراك الأمريكي لتعقيدات الإقليم، وارتباك إدارة ترامب ما بين شعار أمريكا أولاً، والانكفاء على الداخل، وانعكاس ذلك على ملفات الشرق الأوسط، أثر سلباً في ردود الفعل التركية من خلال إرباك صانع القرار التركي، وإيجاد حالة من التوتر الماثلة بين البلدين، وما صاحبها من تناقض استراتيجي وإرباك لمسار السياسات التركية تجاه الجانب الأمريكي. ففي الوقت الذي نجد فيه توافقاً ظاهراً في المصالح المشتركة، بضرورة إنهاء ملف الإرهاب والقضاء على تنظيم داعش، نجد في مقابل ذلك عدم وجود توافق في الموضوع الكردي، نتج عن براغماتية ترامب وطريقة تعامله مع الأزمة السورية، التي تمثلت في إحدى صورها بدعم وحدات الشعب الكردية، وعدم تثمينها للمصالح التركية[69]، بإقامة منطقة عازلة داخل سورية، على طول الحدود بين الجانبين، الأمر الذي يعني أن خسارة الحليف التركي يضر بشبكة تحالفات الولايات المتحدة، وهو ما يؤكده

(65) برحايل بودودة، «سيناريوهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل إدارة دونالد ترامب ـ الثابت والمتغير،» ص 394.

(66) نوح، «السياسة الخارجية الأمريكية لترامب تجاه سوريا،» ص 242.

(67) عريب الرنتاوي، «واشنطن واستراتيجية تعطيل استراتيجيات الآخرين،» **الدستور** (عمّان)، 4/2/2018،

(68) «أردوغان يقيم التطورات الأخيرة،» قناة TRT 9 (آذار/مارس 2018)، <http://www.trt.net.tr/arabic/trky/2018/03/09/rdwgn-yqym-lttwrt-l-khyr-926445>.

(69) زهران، «التغير في الاستراتيجيات الدولية وسياسات تركيا الإقليمية،» ص 120.

اتجاه تركيا إلى تقوية صلتها بالجانب الروسي، باعتباره حليفاً يشاطرها القلق من تنامي نفوذ الميليشيات الكردية[70].

8 ـ العلاقة مع المسلمين

في حين كان أوباما، يتعامل مع الإسلام السياسي كمفهوم مستقل عن الإرهاب، كان ترامب غالباً ما يجمع بينهما على أنهما مترادفان. ولقد بدت مواقف ترامب عدائية ومتشددة تجاه العرب والمسلمين، منذ بداية حملته الانتخابية، مستخدماً فيها أسلوب التحريض السياسي، ومعتمداً عليه في تشدده تجاه المهاجرين منهم[71]، معلناً أنه سيمنع دخولهم الولايات المتحدة، باعتبار أنهم يشكلون تهديداً كبيراً للأمن الأمريكي، ومطالباً باعتماد بطاقة هوية خاصة بالمسلمين، وتأسيس قاعدة بيانات خاصة بهم.

ومع بداية توليه السلطة، اتخذ ترامب قراراً تنفيذياً، في 27 كانون الثاني/يناير 2017، يمنع بموجبه إصدار تأشيرات دخول لمواطني سبع دول إسلامية، وهو ما اعتُبر تمييزاً ضد المسلمين، ومخالفة للدستور الأمريكي[72]. ثم تلا ذلك قرار آخر بحظر دخول المسافرين من ست دول، ذات أغلبية مسلمة، مستثنياً العراق من القائمة التي شملها القرار السابق، والذي أثار جدلاً، صدر بعده حكم للمحكمة الاتحادية بتعليق تنفيذ الحظر بعد أن كان قد تقرر أن يدخل حيز التنفيذ في 16 آذار/مارس 2017[73].

وبعد تعهده إبان حملته الانتخابية نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، مستفزاً في ذلك مشاعر المسلمين، اتخذ ترامب قراره بنقلها فعلياً، في 6 كانون الأول/ديسمبر 2017، وافتتاحها في 14 أيار/مايو 2018، واعتبار القدس العاصمة الأبدية للشعب اليهودي. وهو ما أثر في صدقية الولايات المتحدة في سعيها لإيجاد تسوية للقضية الفلسطينية المركزية لدى المسلمين.

خاتمة

بينت الدراسة، من خلال اختبار الفرضية **الأولى**، صحة هذه الفرضية، حيث سعت الإدارة الأمريكية في عهد ترامب إلى استعادة هيبة ومكانة الولايات المتحدة، وهو ما يتمحور حول رؤية ترامب للموازنة بين الفرص والخيارات المتاحة للتدخل من ناحية، والتكلفة والمنفعة الناجمة وحجم المخاطر من ناحية أخرى، وذلك بالاستناد إلى مدركات ترامب التي تعظم من شأن المنافع الاقتصادية.

---

(70) نوح، «السياسة الخارجية الأمريكية لترامب تجاه سوريا،» ص 241.

(71) بعزيز، «تداعيات السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب على منطقة الخليج،» ص 332.

(72) يحظر القرار دخول الزوار من سبع دول إسلامية لمدة ثلاثة أشهر على الأقل وهذه الدول هي: العراق، سورية، ليبيا، اليمن، إيران، السودان، والصومال.

(73) بوبوش، «قضايا العرب والشرق الأوسط في ظل السياسة الخارجية الأمريكية،» ص 29.

أما في اختبار الفرضية **الثانية**، فقد أثبتت الدراسة عدم صحتها، ذلك أن المواقف المتناقضة للرئيس ترامب خلال فترة ترشحه للانتخابات، أظهرت بأنه لا يملك استراتيجية ثابتة وذات رؤية واضحة، تجاه بعض ملفات الشرق الأوسط، ومن ذلك مثلاً: تأكيده خلال فترة ترشحه للانتخابات، حق الفلسطينيين في الحصول على حقوقهم، ووجوب وقوفه على الحياد، لينقلب بعد ذلك بشكل شامل، ويبلغ حد التعهد بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وتقديم الدعم المطلق لإسرائيل، ثم أتبع ذلك في فترة رئاسته تجميد قرار الكونغرس، الصادر عام 1995، المتضمن نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، ليتخذ بعد ذلك بستة شهور قراره نقل السفارة إلى القدس، وافتتاحها فعلياً بعد ذلك. ومن الأمثلة أيضاً، أنه قبل قراره الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران، كان يبدو تارة مستعداً للتراجع عن الاتفاق النووي مع إيران، وتارة يصف التراجع عن الاتفاق بأنه استراتيجية سيئة، ليعود ويؤكد فيما بعد، وفي أكثر من مناسبة، أن الاتفاق النووي الإيراني أمر خطير وكارثي وفظيع □

صدر حديثاً

الحرب الخفية: أمريكا والعقوبات على العراق

جوي غوردون

يبحث هذا الكتاب، في إدانة واضحة للسياسة الأمريكية، في الدور الرئيسي الذي أدته الولايات المتحدة في صوغ تلك العقوبات على العراق، التي أسفرت عن وضع قيود صارمة على الواردات العراقية حتى لأبسط السلع الحيوية، من أنابيب المياه إلى منظفات الغسيل إلى لقاحات الأطفال، بذريعة «الاستخدام المزدوج» لهذه السلع وإمكان إفادة العراق منها لتصنيع «أسلحة الدمار الشامل».

يشرح الكتاب بالتفاصيل، استناداً إلى الآلاف من وثائق الأمم المتحدة الداخلية ومحاضر الاجتماعات المغلقة فيها (التي أتاحت المؤلفة النفاذ إليها عبر الرابط www.invisiblewar.net)، فضلاً عن مقابلات مع دبلوماسيين أمريكيين وأجانب، كيف أن الولايات المتحدة لم تكتفِ بمنع وصول السلع الإنسانية الحيوية إلى العراق فحسب، بل قوّضت من جانب واحد أي محاولات للإصلاح، عبر تجاوز مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة، والتلاعب بالأصوات في مجلس الأمن، بهدف الاستمرار في العدوان على العراق الذي انتهى بتدمير كل مقوماته المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية، العسكرية والمدنية على السواء.

351 صفحة

الثمن: 20 دولاراً أو ما يعادلها

بول آرتس وكارولين رولانتس

العربية السعودية.. مملكة في مواجهة المخاطر

ترجمة ابتسام الخضرا

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016)، ص 176.

عماد حمدي

باحث مصري.

صدر هذا الكتاب باللغة الإنكليزية عام 2015 تحت عنوان *Saudi Arabia: A Kingdom in Peril*، للباحثَيْن الهولنديَّيْن بول آرتس، وكارولين رولانتس، حيث يدرِّس **الأول** العلاقات الدولية في قسم العلوم السياسية بجامعة أمستردام، وهو عضو في مؤسسة البحث والاستشارات حول الشرق الأوسط (FRAME)، الذي تتركز أبحاثه بشكل رئيسي حول سياسات الشرق الأوسط المعاصر واقتصاداته، مع التركيز بشكل خاص على الدول المنتجة للنفط؛ بينما تعمل **الثانية** محللة سياسية مختصة بشؤون الشرق الأوسط في الصحيفة الهولندية اليومية *NRC Handelsblad*، ولها عدد من المؤلفات عن إيران والعراق والربيع العربي. والكتاب من ترجمة ابتسام الخضرا، الحاصلة على ماجستير في الأدب الإنكليزي من جامعة دمشق، وهي مترجمة محترفة للكتابات الأكاديمية.

يحاول الكتاب الإجابة عن سؤال رئيسي هو ما إذا كان تحالف التشدد الديني مع السلطوية السياسية، يستطيع إطفاء أي مقدمات ثورية في ظل التغيرات التي تشهدها المملكة السعودية والمنطقة في الفترة ما بعد أحداث ما يوصف بثورات الربيع العربي، وذلك من خلال 12 فصلاً، حاول فيها المؤلفان استعراض بعض العوامل التي يعتقدان أنها من دوافع التغيير في السعودية؛ منها ما هو سياسي، وما هو اقتصادي، وما هو اجتماعي، وما هو ثقافي، مع ربط كل محور بخلفياته التاريخية. غير أن الكتاب أغفل الكثير من العوامل الجوهرية في كل جانب من الجوانب الأربعة. على سبيل المثال لم يتطرق إلى التركيبة القبلية للمجتمع السعودي، وما إذا كانت تسمح بحدوث تغيرات فجائية في هيكل السلطة بالمملكة، أم أن الأمر مع افتراض حدوثه في أي وقت، لن يكون سوى تغيير أشخاص بأشخاص. كما لم يقدم المؤلفان ـ

رغم محاولة اقترابهما ـ صورة كاملة عن الثقافة السعودية المعاصرة، التي هي في الأصل عبارة عن مزيج من مجموعة من القيم البدوية، والقيم المستمدة من النسخة السلفية الأصولية للإسلام منذ تحالف محمد بن سعود (1701 ـ 1765)، مؤسس الدولة السعودية الأولى، مع رجل الدين ذي النزعة المتشددة محمد بن عبد الوهاب (1703 ـ 1792)، وما إذا كانت مثل هذه الثقافة تقبل تغييرات جذرية في بنية النظام السياسي القائم، أم أن الطلب على الحداثة عموماً في السعودية يظل محدود الأثر والنطاق؟

ربما يكون تجاهل الكثير من العوامل الأساسية في تحليل النظم السياسية هو السبب في غياب وحدة الموضوع بين أجزاء الكتاب التي بدت وكأنها قفزات من موضوع إلى آخر لا يبدو لاختيارها مبرر سوى وجهة نظر المؤلِفيّن. كما أن غياب الاعتماد على أحد المناهج العلمية في التحليل ـ مثل منهج تحليل النظم، أو منهج التحليل الطبقي، أو غيرهما من المناهج الملائمة ـ كان سبباً في كثرة الأحكام القيمية المطلقة، التي تظهر أول ما تظهر في عنوان الكتاب نفسه، والذي قطع بأن المملكة في خطر، فضلاً عن كثرة الاعتماد على مواقع التواصل الاجتماعي، وتحديداً مواقع «تويتر» و«فيس بوك» و«يوتيوب»، في تحديد اتجاهات الرأي العام السعودي، من دون وجود قياسات أمبيريقية لحجم ما تعبّر عنه آراء مستخدمي الإنترنت، بما يُضعف من حجية الاستدلال، حتى وإن كانت مثل هذه الآراء مؤشراً لا يمكن تجاهله.

في المقدمة التي حملت عنواناً استفهامياً، ثورة في بلاد النفط؟، يقول الكاتبان إنها لن تكون مفاجأة إذا ما خرجت تظاهرات ضخمة في شوارع الرياض وجدّة على نحو مفاجئ للمطالبة بسقوط العائلة المالكة، مكتفيين في تكوين ذلك الرأي، بتوافر بعض الأمراض الاجتماعية كما كان الحال في كل من مصر وسورية، كالفقر والبطالة والقمع والفساد والاضطهاد الديني والطائفي، ويريان أن عدم حدوث ذلك حتى صدور الكتاب في عام 2015، لا يمكن أن يكون دليلاً على استمرار الوضع على هذه الحال، من دون تحليل العوامل القبلية أو الإثنية أو حتى الدينية التي قد تكون أكثر تعقيداً، وتمنع بدورها ما يعتقد أنه ممكن الحدوث.

أولاً: التشدد والسلطوية... حلف مقاومة الحداثة

في الفصل الأول الذي جاء بعنوان: لا تخشَ أعداءك: رجال الدين والعائلة المالكة ـ في الوحدة قوة»، يحاول الكتاب إلقاء الضوء على بداية التحالف بين رجال الدين والعائلة المالكة الذي تم تدشينه بين ابن سعود، وابن عبد الوهاب، بعد نفي الأخير عام 1744 من موطنه بقرية العُيينة التي تبعد 30 كم عن مدينة الرياض، بعد أن أمر برجم امرأة حتى الموت بتهمة الزنى. مع ذلك رحب به محمد بن سعود في المنطقة التابعة له وعقد معه اتفاقاً لتوحيد جهودهما في نشر الدين الإسلامي. ومن هنا يلمِّح المؤلفان إلى الدور الذي مارسه ذلك الحلف في تنامي النزعة الراديكالية لدى السعوديين، وكيف كان ذلك الحلف سبباً رئيسياً في مقاومة كل أوجه الحداثة، ومعاداة الفن والثقافة، والتأصيل لكل الأفكار المتشددة التي شكلت بدورها الأساس الفكري لبعض تنظيمات الإرهاب القائمة المتوالدة عبر سلاسل عنقودية؛ ففي استعراض رشيق لتاريخ

خلط الدين بالسياسة، يروي المؤلِفان كيف استطاع عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود (1876 ـ 1953)، مؤسس الدولة السعودية الحالية، أن يستخدم أفكار بن عبد الوهاب المتشددة لاستمالة البدو في حربه ضد عائلة «آل رشيد التي كانت قد استردت الرياض من آل سعود عام 1900، ونجح بالفعل في هزيمة خصومه، ودخل قلعة «المصمك» بعدما قتل حاكمها بسيفه، لكن سرعان ما استعان آل رشيد بالإمبراطورية العثمانية، وتمكنوا من هزيمة بن سعود، فما كان من الأخير إلا تشكيل تنظيم «الإخوان» عام 1912، وهم ميليشيا بدوية متوحشة فرضت تنقية الدين بقوة السلاح. وحسب تعاليم بن عبد الوهاب، كان على كل من ينتمي إلى دين مختلف أن يختار بين اعتناق دينهم أو الموت، ثم توالت معارك بن عبد العزيز مدعوماً بمجموعات «الإخوان» ضد الخصوم، وتمكنوا من هزيمة الشريف حسين بن علي، أمير منطقة الحجاز وطرده من البلاد عام 1925 قبل إعلان المملكة السعودية بشكلها الجديد عام 1932.

السرد التاريخي لتحالف السلطة مع الأصولية الدينية، يوضح كيف عبثت نشوة الانتصار برؤوس الإخوان، فقد رفضوا كل أشكال الحداثة كالسيارات ومنظومة البرق وغيرها، ولم يتمكن ابن سعود من وضع حد لهم بسبب عدم القدرة على مخالفة تعاليم الوهابية التي خيّرت المرء بين اتّباعها أو الذبح!

أما في الفصل الثاني الذي جاء بعنوان «سيف الإسلام ذو الحدين: الحلف المقدس في مرمى النار»، فيوضح الكتاب كيف كانت واقعة احتلال الحرم المكي عام 1979، على يد جهيمان العتيبي الذي كان حفيداً لعائلة من ناشطي «الإخوان»، تعبيراً عن مدى رفض قسم كبير من المجتمع السعودي الذي تأصلت فيه القيم الوهابية، لمظاهر الحداثة في سلوك العائلة المالكة، وخصوصاً بعد اكتشاف النفط الذي أدى بدوره إلى الانفتاح أكثر على الخارج، إلى أن بدأ الملك فيصل في ستينيات القرن الماضي تبنّي الدعوة لتعليم الفتيات، فاتسعت الفجوة بين المتشددين وبين العائلة المالكة.

بعد واقعة اقتحام الحرم المكي، وفشل قوات النخبة السعودية في التعامل مع الحدث، استعانت الرياض بقوات فرنسية للسيطرة على التمرد. وبعد إجبار بعض رجال الدين على الإفتاء بجواز استخدام السلاح في المسجد الحرام، سقط خلال المواجهات 1000 قتيل بحسب تقديرات غير رسمية، وتم إلقاء القبض على معظم المتمردين وإعدامهم بمن فيهم جهيمان، غير أن شرعية العائلة المالكة تلقت ضربة عنيفة أمام المجتمع السعودي الأصولي بطبعه، لسماحها بدخول غير المسلمين إلى المسجد الحرام، ولسماحها كذلك باستخدام السلاح لقتل مسلمين داخل الحرم. وفي العام ذاته، كانت الثورة الإيرانية قد وصلت إلى الحكم، فأصبحت شرعية العائلة المالكة السعودية على المحك، بسبب ادعاء القيادة الثورية الإيرانية أنها تمثل الإسلام الحقيقي الوحيد. تضافرت هذه العوامل ودفعت السلطات السعودية إلى دعم الجهاد في أفغانستان ضد السوفيات وسهلت مهمة سفر الشباب السعوديين إلى هناك، وساهمت في تمويل سفر الجهاديين من بعض الجنسيات الأخرى، لترميم ما تضرر من شرعيتها أمام الداخل. تخلت دوائر السلطة السعودية منذ ذلك التاريخ عن أحلامها المرحلية بالتحديث الذي يهدد شرعيتها، وبدأت مرحلة جديدة من

الأصولية. كل ذلك كان يتم بالتزامن مع ظهور تيارات متطرفة كتنظيم القاعدة الذي شكّلَ خطراً على المملكة نفسها لاحقاً بعد عودة المتطرفين.

ثانياً: النفط السعودي... مستقبل غامض

وبينما يحاول الفصل الثالث بعنوان: «النفط، النفط، ذلك النفط الرائع: درب مجهول»، يُسلَّط الضوء على خطورة انخفاض أسعار النفط عالمياً على مستقبل المملكة، حيث إن عائدات النفط هي المصدر الرئيسي للدخل القومي السعودي، كما إن الاستهلاك المحلي المتزايد بسبب رخص أسعار الوقود محلياً يضغط على الموازنة العامة للدولة، وهذا ينذر بمشكلة خلال 15 عاماً إذا لم يطرأ تغيير على السياسة الحكومية، حيث من الممكن أن تتحول المملكة من دولة مصدِّرة للنفط إلى دولة مستوردة بسبب الاستهلاك المتزايد. ووفقاً لهذه الفرضية، يتوقع المؤلفان ـ استناداً إلى أن نسبة 80 ـ 90 بالمئة من عائدات ميزانية الدولة تقوم على العائدات النفطية ـ أن تتثاقل الحركة الاقتصادية إلى أن تتوقف، ومن ثم ستنخفض الأموال اللازمة لشراء ولاء المواطنين السعوديين عبر منظومة الإعانات المالية الحكومية، والهبات وإيجاد فرص العمل والمشاريع والبعثات الدراسية، وألمحا إلى أن هذه التراكمات قد تتحول بكل سهولة إلى إشارة انطلاق «ربيع سعودي»، كما عززا رأيهما ببعض التحديات التي تواجه المملكة السعودية، مثل اكتشاف النفط الصخري الذي سيعيد صوغ علاقات القوة في سوق الطاقة بحلول عام 2035، حين تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من إنتاج الكميات اللازمة لكامل استهلاكها. وفي هذا الإطار، لم يغفل الكتاب تأثير المنافسة الشرسة لكل من إيران والعراق في إنتاج النفط، خصوصاً بعد توقيع الاتفاق النووي الإيراني ورفع الحظر عن بعض صادرات النفط الإيرانية، وكذلك مع اقتراب سيطرة الحكومة المركزية في العراق على كل مواقع إنتاج النفط حال هزيمة تنظيم داعش.

ويقلل المؤلفان من أهمية اتجاه المملكة لتنويع مصادر دخلها عبر تنويع الأنشطة الاقتصادية، نظراً إلى بطء النمو في القطاع غير النفطي، مشيرين إلى أن المدن الاقتصادية التي خطط لإنشائها الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز على أساس شراكة بين القطاعين العام والخاص، لم تؤتِ ثمراً حتى الآن، حيث وصف الكتاب الخطط الحكومية في هذا الصدد، بأنها شبيهة بالخطط في الاتحاد السوفياتي السابق «مبالغة في العظمة لكن دون إنجاز. وكلما أخفقت خطة عظيمة، يلجأ المسؤولون إلى خطة جديدة».

وربما يؤخذ على المؤلفين في هذا الفصل الاكتفاء باستعراض مستقبل النفط في تحليل التحديات التي تواجه الاقتصاد السعودي، وقد يكون ذلك مفهوماً من زاوية أن عائدات النفط تمثل عماد الاقتصاد في المملكة، لكن كان يجدر التطرق إلى بعض المؤشرات المهمة الأخرى، كعجز الموازنة المتنامي، والاختلالات التي تعانيها هياكل الاقتصاد السعودي الريعي، وزيادة الدين العام، وأثر خفض الإنفاق الحكومي العام على معدلات البطالة والفقر بالمملكة خلال قادم السنوات، وكذلك مسألة زيادة الإنفاق العسكري، وتكلفة الفرصة البديلة لتلك الأموال التي كان يمكن

توجيهها لخلق استثمارات جديدة بدلاً من شراء السلاح.

ثالثاً: الشباب والمرأة في السعودية... تغيرات هادئة

أما الفصل الرابع بعنوان: «دقات القنبلة الموقوتة: الطموحات العالية للجيل الجديد»، فيستعرض ملامح الخطر التي يمثلها جيل الشباب على المملكة، باعتبار أن هذا الجيل يمثل ثلثي الشعب السعودي، ويعاني مشاكل اقتصادية واجتماعية، وحتى سياسية جمة، بل إن معظم الأمراض الاجتماعية التي تعانيها السعودية تتوافر لدى هذا الجيل بلا شك نظراً إلى نسبته الغالبة في تركيبة المجتمع السعودي، ومن ثم فإن الفجوة بين الواقع والطموح، تعمل على تنامي مشاعر الإحباط في أوساط الشباب، وهي التي يمكن أن تأخذ شكل احتجاجات، ولا سيَّما بعد عودة عشرات ألوف الطلاب الذين درسوا في الخارج بموجب برنامج البعثات الدراسية الذي أطلقه الملك عبد الله.

في الفصلين الخامس والسادس يتطرق الكتاب إلى ملامح التغيير التدريجي لبعض أوجه الحياة في السعودية، مع مناقشة ما إذا كانت تلك التغييرات جوهرية أم سطحية، دائمة أم قابلة للإلغاء، حيث يستعرض المؤلفان في الفصل الخامس الذي جاء بعنوان: «تغييرات خلف النقاب: النساء يتقدمن»؛ وضع المرأة السعودية في آخر خمسين عاماً من حيث التعليم وشغل المناصب العامة، وما إذا كانت تلك التغيرات مهما كانت بطيئة، قابلة للإلغاء مرة أخرى، أم أنها أصبحت مكتسبات غير مسموح بالتنازل عنها، أو أنها تفتح الباب لمزيد من المطالب النسوية في المستقبل، خصوصاً بعد قرار الملك الراحل عبد الله بتعيين30 سيدة في مجلس الشورى في عام 2011، وكذلك قرار تمكين المرأة لأول مرة من حق الاقتراع في الانتخابات المحلية عام 2015، بينما يوضح الفصل السادس، كيف أسهمت المليارات التي تنفقها الحكومة السعودية على التعليم، وخصوصاً تلك الأموال المخصصة لبرنامج البعثات الدراسية، في تغيير وجه المجتمع السعودي تدريجياً، حيث إن كل الذين يتلقون تعليمهم بالخارج، ومن بينهم الطالبات، يعودون مرة أخرى بأفكار أكثر تحرراً، وهذه الأعداد في زيادة مستمرة.

رابعاً: الثورة الافتراضية

وفي ظل القيود المشددة على حركة الجماهير السعودية، يوضح الكتاب في الفصل السابع بعنوان: «الانفجار الرقمي: وسائل التواصل الاجتماعي ـ القوة ووهم القوة»، كيف وفرت مواقع التواصل الاجتماعي مجالاً افتراضياً أمام السعوديين من الجنسين لإبداء آرائهم بقدر من الحرية غير المتوافرة في المجال العام، وفرصة للتفاعل مع الأحداث المختلفة، مع الإشارة إلى بعض الوقائع التي عبّر فيها المواطنون السعوديون عن غضبهم تجاه سياسات الحكومة، بل وانتقاد أمراء الأسرة المالكة على غير العادة، كما حدث بعد السيول التي خلفت أضراراً كبيرة في الأرواح والممتلكات في مدينة جدة عام 2011، حين دشن بعض مستخدمي موقع تويتر «وسم» أو «هاشتاغ» يدعو إلى محاسبة ما وصفهم بـ«أمراء الظلام»، في إشارة واضحة إلى رفضهم سياسات أمراء العائلة المالكة.

ورغم ما وفرته منصّات التواصل الاجتماعي من فرصة لإبداء الرأي وإعلان الاحتجاج على السياسات الحكومية في السعودية، إلا أن المؤلف قلل أهمية ما وصفه بـ«الهوس الإلكتروني» في إحداث ثورة بالسعودية، مستشهداً بمقولة عراب الواقعية الإلكترونية إيفغيني مروزوف (Evgeny Morozov)، بأن «الإنترنت ليست هي ما يحرر الناس، بل الناس هم من يحررون أنفسهم».

خامساً: الشيعة وأزمة الاندماج الوطني

وينتقل الكتاب بعد ذلك إلى إحدى أهم القضايا التي تواجهها السعودية، حيث يستعرض الفصل العاشر وضع الأقلية الشيعية بالمملكة تحت عنوان: «الشيعة.. الثورة المنسية الأقلية مهمشة»، موضحاً التمييز الذي يتعرض له أتباع المذهب الشيعي، وكيف أن الهوة بين السنَّة والشيعة باتت غير قابلة للردم، في ظل تجذر المشاعر المذهبية، والممارسات الحكومية المتنوعة التي تعمل على زيادة الاحتقان الطائفي حتى وإن كانت تدعي الإصلاح، مع التحذير من خطورة زيادة أعداد المتعاطفين مع التنظيمات السنية المتطرفة كتنظيم الدولة الإسلامية «داعش» بين الشباب، وأثر ذلك في المسألة الشيعية، بالنظر إلى حجم الخطر الذي سيحمله الجهاديون الذين يقاتلون في صفوف تلك التنظيمات معهم إلى الداخل السعودي، غير أنه يمكن القول بأن الكتاب لم يدرس أزمة الأقلية الشيعية في السعودية دراسة مستفيضة، حيث إن قضايا الاندماج الوطني تحديداً تتطلب الوقوف على مسببات الأزمة كافة وتشخيصها تشخيصا سليماً وشاملاً، لتحديد حجم خطورتها أولاً، ولوصف طريقة المعالجة الصحيحة ثانياً.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى الكتاب الصادر في بريطانيا عام 2015، للكاتب الإنكليزي توبي ماثيزن بعنوان «السعوديون الآخرون: التشيع، والمعارضة، والطائفية»، الذي يستعرض فيه أحوال المسلمين الشيعة في المملكة السعودية، تاريخياً، منذ سيطرة الوهابية على الإحساء، حتى الفترة الراهنة، والذي قدم صورة أوضح لأوضاع الشيعة في السعودية، وكيف أنها الأزمة الذي ستظل أحد أهم التحديات التي تواجه المملكة ما لم يتم علاجها بشكل جذري.

سادساً: الربيع العربي... مقاومة العدوى خير من العلاج!

في الفصل العاشر بعنوان: «مواجهة الثورة: صدُّ زحف الربيع العربي»، يوضح الكتاب كيف انزعجت السلطات السعودية انزعاجاً كبيراً من ثورات الربيع العربي، وكيف ساهمت بالمال والسياسة والإعلام، وأحياناً بالتدخل العسكري المباشر، في إخماد جذوة الاحتجاجات الشعبية في تونس والبحرين واليمن ومصر، خوفاً من انتقال عدوى الثورة إليها وللتقليل من جاذبية الربيع أمام مواطنيها، وكيف ساهمت على الجانب الآخر في تأجيج الاحتجاجات في ليبيا وسورية بسبب الخلافات مع نظامَي الحكم فيهما، في إشارة ضمنية إلى أن السعودية أصبحت عدواً مباشراً لكل الحركات الثورية العربية في محيطها الإقليمي. لكن ما يقلل من خطورة ذلك الأمر، أن هذه الثورات لم تصل إلى السلطة في أي بلد بعد، بيْدَ أن ذلك الأمر يمكن أن

يتغير في أي وقت، وتجد السعودية نفسها في مواجهة أعدائها الثوريين.

من جانب آخر، فإن الدعم السعودي المفتوح لبعض التنظيمات المتطرفة التي تقاتل النظام في سورية، يحمل في طيّاته خطراً كبيراً على المملكة نفسها، سواء من حيث إمكان عودة المتطرفين لتنفيذ عمليات بالداخل السعودي بعد انتهاء معاركهم؛ على غرار ما حدث مع عودة المتطرفين الذين كانوا يقاتلون في أفغانستان، فضلاً عن خطورة تنامي دور الميليشيات المسلحة في سورية، واحتمال تحولها إلى دولة فاشلة، وهي الجار المباشر للسعودية.

خلاصة هذا الفصل، أن المؤلفَين أرادا أن يؤكدا أن سياسات السعودية تجاه ما يعرف بثورات الربيع العربي، تسببت في خلق العديد من المخاطر تجاه السعودية نفسها.

سابعاً: نقل السلطة... احتمالات الخطر

وفي الفصل الحادي عشر الذي حمل عنوان: «ملك جديد: مخاطر نقل السلطة»، ينتقل الكتاب لمناقشة إمكان نشوب نزاع على السلطة حين يتم نقلها من جيل أبناء الملك المؤسس عبد العزيز آل سعود إلى جيل الأحفاد، وحيث إن الكتاب كان ماثلاً للطبع مع التغييرات التي أجراها الملك الحالي سلمان بن العزيز عام 2015، بتعيين الأمير محمد بن نايف ولياً للعهد، والأمير محمد بن سلمان ولياً لولي العهد، افترض أن النزاع على السلطة يمكن أن يكون محصوراً بين الأمير متعب نجل الملك الراحل عبد الله، والذي كان يشغل منصب قائد الحرس الوطني قبل إقصائه، والأمير محمد بن نايف، الذي كان يشغل منصب وزير الداخلية، وصاحب العلاقات القوية بواشنطن، مع استبعاد بعض الأسماء الأخرى من الأحفاد، مثل الأمير المليارديير الوليد بن طلال لكونه ابناً لامرأة لبنانية، حيث ترجّح الأعراف السعودية داخل العائلة المالكة، كفة أبناء السعوديات على أبناء السيدات من الجنسيات الأخرى، وهو نفس السبب في استقالة الأمير مقرن بن عبد العزيز طواعية من ولاية العهد، لكون أمه يمنية.

وأظن أنه في إثر التغييرات الأخيرة التي شهدتها المملكة بعد عامين من صدور الكتاب بتصعيد الأمير محمد بن سلمان ولياً للعهد تمهيداً لخلافة والده، وإقصاء الأمير القوي محمد بن نايف، أصبحنا في حاجة إلى قراءة جديدة لاحتمال نشوب نزاع على السلطة داخل العائلة المالكة حين يتسلم الأمير الشاب السلطة، ولا سيَّما مع ما يثار حول تذمر في بعض أوساط العائلة المالكة تجاه سياساته في اليمن وسورية، مع الأخذ في الاعتبار دور الدعم الخارجي الذي يحظى به من بعض القوى الدولية والإقليمية وفي مقدمتها الإدارة الحالية للولايات المتحدة الأمريكية، والدعم الذي يحظى به أمراء آخرون من جيل الأحفاد.

ثامناً: سيناريوهات السقوط... مؤجلة أم مستحيلة؟

في الفصل الثاني عشر والأخير، يستعرض الكتاب عدداً من السيناريوهات المحتملة لسقوط عائلة آل سعود، لعدد من الأسباب، منها تخبُّط السياسات، أو الانفجار الاجتماعي، أو بسبب ما تقود إليه أي إصلاحات يطبقها أي ملك جديد، بالطريقة التي وصفها

خبير السياسة الأمريكي صمويل هنتنغتون بـ«معضلة الملك»، أو بسبب القمع الصارم الذي يمكن أن يأخذ شكل ضربة ارتجاعية عنيفة ضد كل الاحتجاجات أو هوامش الحرية المسموح بها حالياً، وما يترتب على ذلك من إمكان اندلاع احتجاجات أوسع وفقاً لتصور المؤلفَين، وأخيراً سيناريو الانفجار الداخلي الكامل، حيث لا تتوافر في البلاد أي أقنية للمشاركة السياسية. معنى ذلك أنه في حال تفاقم الانقسامات، أو في حالة عجز السلطة المركزية عن أداء مهامها، فسوف يبرز العديد من التباينات التي تمور تحت السطح حتى الآن، ولن تصبح العائلة المالكة قبضة واحدة، بل خمسة أصابع مختلفة، مع افتراض أن ذلك السيناريو يمكن أن يقود إلى صراع مسلح، تتفكك خلاله الدولة السعودية إلى عدة مناطق كما كانت عليه الأوضاع قبل إعلان المملكة عام 1932، غير أن الكاتب استبعد ـ مرحلياً ـ حدوث ذلك.

خاتمة

إن كتاب **العربية السعودية.. مملكة في مواجهة المخاطر**، رغم كل الانتقادات التي يمكننا أن نوجهها إلى منهجيته وبنائه العلمي، يعدّ محاولة جادة لتشريح الواقع السعودي، وكذلك التحديات التي تواجهها المملكة، كما أنه يقدم دليلاً لفهم كيف استطاعت أن تحافظ الدولة السعودية على استمراريتها على مدى العقود الماضية، مستفيدة من ثروة نفطية ضخمة منحتها مكانة جيوستراتيجية عاليةً من جهة، وموارد مالية صنعت للمملكة هيبة ونفوذاً على الساحتين الإقليمية والدولية من جهة أخرى، فضلاً عن استفادة هذه المملكة من احتضانها لأحد أهم الأماكن المقدّسة لدى المسلمين.

إن السعودية تظل لاعباً إقليمياً معتبراً، ودراسة سياستها داخلياً وخارجياً، من أهم العوامل لفهم ما يجري في الإقليم؛ ولذلك حاول كل من بول آرتس وكارولين رولانتس في كتابهما، الوقوف على المخاطر التي تواجه السعودية في منطقة غير مستقرة ومهتزة، من حيث الاشتباك مع طموحات بناء الإمبراطوريات، والفراغ العميق الذي يبتلع الدول واحدة تلو الأخرى في ثقب أسود هائل من الفشل المنهجي، ليخلص الكتاب إلى الإجابة عن التساؤل الرئيسي الذي طرحه في مقدمته حول ما إذا كان تحالف السلطوية والدين قادر على إخماد أي مقدمات ثورية، بأن الدولة التي تجمع بين النموذج الأكثر تطرُّفاً للدين، وبين النموذج «التحديثي» الأكثر تطرّفاً في استهلاكيته وفي تمركز الثروة فيه لدى فئة قليلة من أفراد المجتمع مقابل فقر يمس حياة ثلثي أبناء البلد، وفي انغماس مواطنيها في تقنيات العولمة، وبخاصة وسائل التواصل الاجتماعي وثقافتها؛ هذه الدولة لا يمكنها الاستمرار في عيش نموذجها محصّنة خلف أسوار تحميها مما يعصف بالمنطقة والعالم من أحداث وتغيير، ومع ذلك لا تزال الحاجة ماسة وقائمة ـ في رأينا ـ لإجراء فحص أعمق، وتحليل أوسع لأوضاع السعودية الراهنة وما يمكن أن تواجهه في المستقبل □

الزواوي بغورة

اللغة والسلطة: أبحاث نقدية في تدبير الاختلاف وتحقيق الإنصاف

(بيروت: دار الطليعة، 2017). 407 ص.

يوسف أشلحي(*)

باحث وأكاديمي مغربي.

بعيداً هذه المرة من الورش الفلسفي الذي لطالما انشغل به المفكر الجزائري الزواوي بغورة، وتعني بذلك العناية الحيوية التي أولاها للمشروع الفلسفي الفوكوي تأليفاً وترجمة[1]، سيدير دفة نظره هذه المرة، من خلال مؤلفه الجديد **اللغة والسلطة**، على بيان أوجه القول الفلسفي في ضرب العلاقة التي تشد شداً اللغة والسلطة. وتجدر الإشارة إلى أن إصراره على تسليط الضوء على مبحث جليل من المباحث اللافتة التي تخلّلت الفلسفة المعاصرة، ويتعلق الأمر بمبحث فلسفة اللغة، هو أمر سبق أن التفت إليه في كتابه **الفلسفة واللغة**[2]. غير أنه آثر في كتابه **اللغة والسلطة** تركيز جهد البحث عن قضية مركزية من القضايا المتصلة بفلسفة اللغة، ويتعلق الأمر بالسلطة واللغة التي كان أشار إليها على نحو مقتضب في الفصل الأخير من كتابه **الفلسفة واللغة**[3]. وعلى خلاف النزوع النظري البحت الذي

(*) البريد الإلكتروني: yossef.ach@gmail.com.

(1) فقد توثّق هذا الرباط مع المدونة الفلسفية التي خلفها ميشيل فوكو تحديداً أثناء إعداده أطروحة الدكتوراه، ليأخذ العزم بعد ذلك على الارتحال الفكري على الأرضية الفلسفية الخصبة التي خلفها إرثاً للبحث والتفكير والتفكيك والتأويل، وقد تأتى للدكتور الزواوي أن يقرّب على كل متلهف مهتم بما خلّفه فوكو ركائز مشروعه الفلسفي ومفاتيحه الأساسية؛ إنْ تأليفاً: منذ كتابه إلى حدود كتابه؛ أو ترجمة: من كتاب **يجب الدفاع عن المجتمع** إلى كتاب **تأويل الذات**.

(2) الزواوي بغورة، **الفلسفة واللغة: نقد المنعطف اللغوي في الفلسفة المعاصرة** (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 2005).

(3) تجدر الإشارة إلى أن الدكتور الزواوي بغورة كان قد عرض في كتابه **الفلسفة واللغة**، وبالضبط قد تطرق على نحو وجيز في الفصل التاسع من هذا الكتاب إلى بعض القضايا التي تدخل ضمن اهتمام فلسفة اللغة؛ إذ علاوة على مسألة اللغة والسلطة، هنالك قضية اللغة والواقع، وإشكالية اللغة والفكر. ولعل إيثاره إيجاز =

خيّم على السفر الفكري الذي خاض أطواره في كتاب **الفلسفة واللغة**، فإنه سيكون هذه المرة شديد الحرص على أن يولي العناية لمسألة اللغة والسلطة وفق منوالَي النظر والعمل على حد السواء؛ وهو الأمر الذي باشره من خلال استحضار بعض إسهامات الفكر العربي والإسلامي بقديمه وحديثه التي لامست هذه الإشكالية على نحو عميق (**أولاً**)، إلى جانب النظر في بعض التصورات الفلسفية التي قاربت مسألة اللغة والسلطة في الفكر الغربي المعاصر (**ثانياً**). كما سيحرص من جهة أخرى على عدم الاكتفاء بمجرد أقوال المفكرين بصدد هذه المسألة والتحرّي عنها على نحو نظري خالص، بقدر ما سيكِبّ على فحص الواقع العيني لهذه المسألة المتشابكة من خلال استحضار النقاش الحامي الوطيس الذي دار رحاه بين بعض المثقفين والمفكرين، والعمل على مساءلة هذه القضية ضمن سياق بعض السياسات الثقافية في ظل النقاش الدائر حول مسألة الهوية (**ثالثاً**).

أولاً: مساءلة اللغة والسلطة في الفكر العربي الإسلامي

في معرض بيان تمفصل العلاقة بين المعرفة والسلطة، والكشف عن التأثير الذي ينجم عن طبيعة العلاقة التي تطبع تجليات اللسان ومجريات الدولة تقدّماً وتقهقراً، سيشرع الزواوي في القسم الأول من كتابه **اللغة والسلطة** الذي يضم ثلاثة أقسام في تحليل ثلاث رؤى فكرية خبرها مجرى الفكر العربي الإسلامي قديماً وحديثاً؛ ولئن آثر المؤلف حصر النظر في ما بين المعرفة والسلطة من اتصال في الفلسفة الإسلامية الوسيطة على إسهام فريد منفرد، يتعلق بوجهة النظر الذي جاد بها المفكر والمؤرخ ابن خلدون، فإن باحثنا سيرتئي فحص منزلة اللغة ضمن نفر من الإسهامات التي خلفها الفكر العربي المعاصر في معرض تحليل جدل اللغة والسلطة، وذلك من خلال التفاتٍ نبيه نحو مناولة هذه المسائل الدقيقة في مشاريع فكرية تتناول هموماً فكرية وحضارية كبرى؛ ونعني بذلك الالتفات إلى مساءلة اللغة في المشروع الفكري لدى المفكر هشام شرابي الذي عرف بدراساته ذات المنزع السوسيولوجي، والذي آل على نفسه نقد التخلف الاجتماعي والحضاري الذي نرزح تحت وطأته المجتمعات العربية، وانشغل بتفكيك تفكيك النظام الأبوي وتقويم البنى التقليدية التي ما فتئت تحول دون أن تعانق هذه المجتمعات غداً أفضل. كما أن التفطُّن إلى الكشف عن منزلة اللغة في المشروع الفكري الذي طرحه المفكر زكي نجيب محمود، لهو أمر نبيه أن يُقبل عليه مؤلف كتاب **اللغة والسلطة**، وبالخصوص ضمن مشروع فكري لطالما عرف عليه أنه ضرب من الحرص على تنزيل مذهب فلسفي معاصر وتبيئته، ويتعلق الأمر بتيار الوضعية المنطقية[4].

= الحديث في هذه المسائل والقضايا المشار إليها، إنما كان من باب «فتح نقاش حول قضايا فلسفة اللغة، نتمنى أن نتمكن من التوسع فيه في دراسات لاحقة». وهو الأمر الذي سيأخذ سبيله نحو التحقق في ما يخص إحدى مسائل فلسفة اللغة، ونعني بذلك مسألة السلطة واللغة (الزواوي بغورة، **الفلسفة واللغة**، ص 215 ـ 224).

(4) وهو التيار الذي انبثق في بداية القرن العشرين بفضل الأفكار التي شاطرها ثلة من الفلاسفة والعلماء الرياضيين والفيزيائيين الذين شكلوا النواة الأولى لـ «حلقة فيينا» وعلى رأسهم موريس شليك ورودلف كارناب، =

ولتأكيد التلازم الوطيد الذي يوثق رباط المعرفة والسلطة أو على نحو أدق اللغة والسلطة من حيث اعتبار اللغة أحد وجوه المعرفة، سيقع اختيار الزواوي على الكشف عن المسار النظري والعملي الذي عاشه ابن خلدون وعايشه، لما تقدمه التجربة الخلدونية من إمكان الجمع بين الأمرين؛ إذ إن «حياته لم تعرف انقطاعاً بين طلب العلم وطلب السلطة» (ص 17). فلا يمكن تصور نموذج ضارب للدولة وضمان انتشار حيوي للسلطة دونما استحضار الأدوات المعرفية وتقوية قيمة اللسان والكلمة؛ وذلك بالنظر إلى كونها تمثل إحدى أهم تقنيات الحكم وأبرز الآليات الحيوية التي تؤمَّن للدولة في أطوارها المتقدمة في ممارسة «سلطتها الانضباطية»، وترسيخ إشعاعها محلياً وخارجياً. فعندما تُفعّل المعرفة داخل رحم الدولة وتصبح إحدى أدواتها الضاربة، حينئذ تتحول المعرفة ذاتها إلى سلطة: «تصبح المعرفة في وسط الدولة سيدة أو سلطة لأنها الوسيلة المثلى أولاً لمعرفة الواقع، وثانياً للحكم عليه، وثالثاً لتسييره» (ص 21). فالتشديد على ترابط المعرفة والسلطة وتكاملهما، ليس من قبيل الحكم النظري المحض، بقدر ما هو ضرب من القول نابع من تفحُّص التجربة التاريخية، وتمعن النظر في مجاري الدول وتطور الحضارات؛ حيث جاز القول إن قوة الدولة من قوة المعرفة والعكس صحيح، وكلما أصاب الدولة الوهن ومسّها العطب، كلما أدى ذلك إلى ضعف نصيب العلوم فيها، وتقهقر مفعول اللغة وسلطانه في ضمان قوة الدولة وإشعاع الحضارة. ولعل رأي ابن خلدون في التأثير المتبادل القائم بين المعرفة من جهة والعمران والحضارة من جهة أخرى هو أمر بيّن، وكيف أن وصول الدولة طور النضج والتقدم، يستدعي لزوماً أن تكون صناعة العلوم وإيلاء الاهتمام لمختلف الفنون والالتفات إلى التعليم وأهل العلم مسألة بديهية: فـ«المعرفة مقرونة بالعمران والحضارة، وأن العمران والحضارة مقرونان بقيام الدولة واتصالها، وأن الدولة تحتاج إلى المعرفة في مرحلة قوتها وازدهارها» (ص 22). ومعلوم أن الحديث عن علاقة اللغة والدولة بوصفها تعبيراً عن علاقة المعرفة بالسلطة وفق تصور ابن خلدون لها، لا تظهر على نحو جليّ في جميع الأطوار التي تمر منها الدولة، منذ ميلادها إلى لحظة أفولها، بقدر ما تتوطد هذه العلاقة ويشتد رباطها عندما يبلغ حضور الدولة هالته القصوى، وهو الوضع الذي يتيح للغة أن تفجّر طاقتها القصوى في مدار تمثيل الوجه الثقافي للدولة وتعزيز نفوذها والتمكين لسلطانها.

وفي مقابل الكشف عن منزلة اللغة عندما تبلغ الدولة طور الغلبة (ص 38) لدى ابن خلدون، سيحرص صاحب كتاب **اللغة والسلطة** على مساءلة وضعية اللغة في سياق

= نويراث، وكورت كودل، وهانز رايشنباخ، وكارل بوبر وغيرهم... والتي استقر رهانها على ضرورة التحليل المنطقي للمعرفة العلمية، كما عرف عنها الدعوة إلى إعمال النظرة العلمية على العالم، والعمل على نقد تصورات الميتافيزيقا واللاهوتية على طريق إعمال التحليل المنطقي واللغوي. ومن المعلوم أن أفكار هذه المدرسة ستعرف انتشاراً وتطوراً ملموساً في أصقاع أخرى؛ وبالتحديد في العالم الأنكلوساكسوني التي استقطبت العديد من أعلام هذه المدرسة إبان الحرب العالمية الثانية. ومن المعرف أن المعلوم أن المفكر زكي نجيب محمود كان من أبرز من تأثروا بأفكار هذا التيار وتصوراته، وقد اتضح ذلك في حرصه على قراءة التراث العربي وفق الأدوات والتصورات التي خلفتها حركة الوضعية المنطقية.

حضاري معاصر يتسم بالركود ويكتنفه الوهن على المستويات كافة، وذلك من خلال استدعاء مقاربات فكرية راهنة، ترى في تجديد اللغة وإصلاح الخطاب خطوة ضرورية للخروج من مأزق الانحطاط الذي يطوق كل مناحي الحياة في السياق العربي الإسلامي الراهن، ويتعلق الأمر بوجهة نظر كل من المفكر هشام شرابي والمفكر زكي نجيب محمود:

ولغاية فحص مسألة اللغة وإشكالية الخطاب لدى هشام شرابي، سيرتئي الزواوي التحري عن هذا الأمر من خلال مقاربة ما ورد في مؤلفَي هشام شرابي؛ وبالتحديد الفصل الأول من كتاب **النقد الحضاري لواقع المجتمع العربي** المعنون بـ«لغة النقد الحضاري»، وكذلك الفصل السابع من كتاب **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي** المعنون بـ«خطاب الأبوية المستحدثة» (ص 43). ومن الأدوار النقدية التي يمكن أن تضطلع بها اللغة، كما يرصد شرابي هذا الأمر، فتتمثل بضرورة الخروج من اللغة التقليدية والعمل على نقد اللغة الدينية ولغات الحركات الأصولية بصفة خاصة، والاستئناس بدل ذلك بلغة جديدة ومفاهيم مستحدثة قادرة على الاضطلاع بأدوار البناء والحوار والتواصل. وفي معرض البحث عن مخرج حيوي من دائرة التخلف والتأخر التاريخي الحاصل، وضع المفكر ذاته ثقته في وجوب انبثاق خطاب جديد على شاكلة النقد الحضاري، وهو الخطاب الذي يضع رهانه كله على التحرر من الأبوية التقليدية والجديدة بكل صورها الذهنية والاجتماعية والاقتصادية، والتخلص من كل أشكال الهيمنة الكلية القديمة منها والمحدثة (ص 59 ـ 60). ومع التشديد على الأهمية الفائقة التي تكتسيها هذه الأفكار السديدة التي طرحها المفكر شرابي، إلا أن ذلك لا يمنع صاحب **اللغة والسلطة** من أن ينتقد صاحب **النظام الأبوي** في مسائل بعينها، من قبيل: حصر خطاب النظام الأبوي في اللغة العربية الفصيحة، والحال أن لا وجود لمانع «يمنع من أن تكون الدارجة سلطة أبوية... فاللغة سواء أكانت محكية أم مكتوبة في نظام لغوي له إكراهاته وسلطته» (ص 45). فضلاً عن ذلك، فإن القول بأن اللغة العربية في شكلها الفصيح تكتسي ميزة أيديولوجية، فإن هذا الأمر ليس حصيراً على لغة الضاد، بقدر ما يكون لكل لسان نصيب معلوم من الوظيفة الأيديولوجية (ص 52). كما أن تكوين صورة وافية تكون أقرب للدقة والموضوعية فيما يتصل بالعلاقة التي تجمع بين اللغة والسلطة والمعرفة، تقتضي الاستئناس ببعض التقنيات وأدوات السبر العملية؛ إذ إن في انتهاج «قواعد النقد الجديد المتمثلة بالقيام ببحوث تجريبية وقطاعية»، منفذاً للتخلص من ربقة الأحكام العامة والآراء المسبقة» (ص 46).

ومساءلة لنفس الإشكالية التي يحوم حولها كتاب **اللغة والسلطة** من خلال الوقوف عند نموذج أخير من إسهامات الفكر العربي المعاصر، ويتعلق الأمر بتحليل وجهة نظر ممثل المدرسة الوضعية زكي نجيب محمود، فقد كان التفاتاً نبيهاً من جانب الزواوي لتقييم وجهة نظر التصور الوضعي ـ الذي لطالما شكل موضوع اللغة أحد أبرز انشغالاته ـ للغة العربية مع أحد حاملي لواء هذه المدرسة، ونعني بذلك تقويم التصور الذي طرحه زكي نجيب محمود في كتاب **تجديد الفكر العربي**. ولعل ما تضمنه هذا الكتاب من تصورات ومواقف، ليكشف بشكل صريح على حضور البصمة الوضعية، ومدى الحرص الشديد

على تبنّي المنهج التجريبي؛ سواء تعلق الأمر بمسألة اللغة أو مسائل أخرى: وهذا أمر يشهد به رأيه الذي يرهن تجديد اللغة العربية، بضرورة اقتفاء أثر المنهج التجريبي أسوة بما فعلته الثورة الفرنسية وهي تكب على تجديد لغتها (ص 66). كما أن في تمييزه بين الكلام الذي يحسن التعبير عن الواقع، والكلام الذي هو مجرد كلام، ما يؤكد الخلفية الوضعية بشكل قاطع في ما أثير عنها في وضع خط فاصل بين القضايا العلمية والقضايا الميتافيزيقية (ص 46). رغم هذه الأهمية العملية والقيمة العلمية التي يكتسيها استثمار المنهج الوضعي، كما فعل ذلك المفكر زكي نجيب محمود في قراءته للتراث الفكري، إلا أن صاحب **اللغة والسلطة** أخذ عليه التعويل على هذا المنهج من دون قيد أو مساءلة له أو النظر في مدى صلاحه وملاءمته للموضوع الذي هو محط معالجته ومدارسته (ص 83).

ثانياً: اللغة واستعمالاتها في الفكر الغربي المعاصر

وضمن نفس الاهتمام بتسليط النظر، على نحو أعمق، على مسألة التمكين الفلسفي للعلاقة التي تصل اللغة والواقع بواسطة إحداثيات نظرية وأدوات علمية فعالة، والتي من شأنها تعزيز المفعول العملي لهذه التصورات الفلسفية اللغوية في مدار تمعّنها في المخرجات العملية المواتية لمختلف التمظهرات الواقعية التي يعج بها العالم المعاصر، سيرتئي الزواوي، هذه المرة، تخصيص ثلاثة فصول بأكملها قصْدَ تقويم المساهمات الفلسفية المعاصرة التي كان لها باع طويل في إعادة النظر في البعد الواقعي للغة، كما لها نصيب معلوم من تحديث الأدوات الفكرية التي تجعلها هذه العلاقة تنحو وفق منوال مثمر ومفيد لكليهما.

1 ـ قصد اختبار المفعول العملي في ما انتهت إليه الموجة الأخيرة لفلسفة اللغة، سينصب الاختبار في الفصل الرابع من كتاب **اللغة والسلطة** على النظر في مسألة تعتبر في غاية الأهمية، وبمثابة الداء والدواء في نفس الوقت، ويتعلق الأمر بمسألة الحوار والتواصل التي أخذتا حيزاً مهماً من التفكير الفلسفي المعاصر. أما عن دواعي اعتبار هذه المسألة بمثابة الداء والدواء في الوقت عينه، فيجيبنا المؤلف بما يلي: «يمثل الحوار مشكلة وحلاً في الوقت نفسه: مشكلة من حيث الصعوبات التي تواجهها المجتمعات المعاصرة في التواصل والحوار... ومع ذلك فإن الحوار يعتبر أفضل حل لمختلف النزعات والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية» (ص 89 ـ 90). ولعل الأمر المهم الذي حرص عليه الباحث أثناء تناوله مسألة الحوار وفحص الآفاق العملية للفعل التواصلي، ليس الاقتصار على تحليل الأفق النظري للحوار كما لامس ذلك في عينة من الإسهامات الفلسفية المعاصرة التي تولّت النظر في منزلة الحوار وأصالته؛ وبالأخص لدى كل من مارتن بوبر وفرانسيس جاك وجورج هانز غدامر، وكذلك بيان المنفعة العملية التي تنتج من تفعيل مطلب التواصل، وإعمال آلية المناقشة النقدية في إطار تداول القضايا المحلية والكونية المطروحة؛ وهو ما نلمسه في نظر الفعل التواصلي والنظرية التداولية الحجاجية لدى الفيلسوفين الألمانيين يورغن هابرماس وكارل أوتو آبل (ص 92 ـ 102). بل تنبّه الزواوي للمغزى الفلسفي العميق من وراء الالتفات إلى أهمية الحوار والتواصل، ويتعلق الأمر بالأفق

العملي والبعد المنفعي الذي يمكن أن ينجم عن تنزيل هذين الأمرين في الحياة العملية. ومن أجل الوقوف على التوظيف العملي لفلسفة الحوار ونظرية التواصل في الفضاء العمومي وفي الحياة الاجتماعية كما نعاين ذلك في عدد من المطارحات الفلسفية المعاصرة؛ كما هو الحال لدى هابرماس وأكسل هونيث نانسي فريزر، سيحرص الباحث الزواوي على أن يضرب مثلاً على مناحي الآفاق المثمرة التي يمكن أن تتأتى من وراء إعمال أفكار الحوار والتواصل والمناقشة النقدية؛ وبالأخص في ميدان التربية والتعليم أو في ما يتصل بتفعيل الديمقراطية التداولية كأفق واعد لفك الخناق الذي تكابده التجربة الديمقراطية (ص 103 ـ 105).

2 ـ ما يحاول صاحب **اللغة والسلطة** أن يظهره من خلال مساءلة منزلة اللغة في المدوَّنة الفلسفية التي خلفها الفيلسوف الوجودي جون بول سارتر، وهو أن هذا الأخير ما كان ليرهن تصوره للغة رهين الخلفية الفينومينولوجية التي وسمت مؤلفه **الوجود والعدم**، بقدر ما أن إيثاره ترسيخ الفلسفة الوجودية على أرضية راسخة، تجعل منها فلسفة منخرطة في عمق الوجود الاجتماعي، وفي هذا الأمر يكون في وفاق تام مع إرث المدرسة الماركسية، جعل الطرح الأنثروبولوجي حاضراً في تصوره للغة من حيث هي حضور وممارسة وعلاقة. بمجرد النظر في العناصر المحايثة لمفهوم اللغة لدى سارتر، وبخاصة «عنصر الفعل، والغير، والمشروع، والممارسة» (ص 140)، ومن خلال جرد الخصائص التي قيّضها للغة من قبيل: «العطاء والنداء، والكشف، والتواصل» (ص 128)، نلمس الميل نحو إضفاء البعد التداولي على اللغة، ونعاين النزوع الواضح نحو جعل اللغة تتخذ بعداً أنثروبولوجياً وتاريخياً؛ وهذا ما أعان سارتر على أن يمضي باللغة إلى معترك البراكسيس ويجعلها وجهاً فعلياً من خلال تأويلها جهة الممارسة. والنظر إلى اللغة بوصفها فعالية حاضرة في قلب الوجود، شكل القاسم المشترك الذي شاء أن يضفيه سارتر على اللغة سواء في تحليلاته الوجودية أو تحليلاته الإناسية: «إذا كانت اللغة تظهر في التحليلات الوجودية لسارتر بوصفها علاقة وانفتاحاً على الآخر، فإنها في التحليلات الأنثروبولوجية تظهر في شكل ممارسة، باعتبار أن كل ممارسة هي توجه دائم نحو الآخر، ونحو المجتمع» (ص 130).

3 ـ وفي آخر فصل من الفصول التي تعنى برصد التصورات الفلسفية التي تخص المنزلة العملية للغة والرابط الحيوي الذي يصلها بالواقع والسلطة، سيقف الباحث الزواوي، في الفصل السادس من كتاب **اللغة والسلطة**، عند بيان أوجه التعرّض الفلسفي لمسألة العلامة كما تم الخوض فيها من جانب العديد من التيارات الفلسفية المعاصرة؛ وبالتحديد لدى ست مدارس فلسفية: مثل البراغماتية، والكانطية الجديدة، والفينومينولوجيا، والتأويلية، والتحليلية، والبنيوية. ولعل النظر في المنزلة الرفيعة التي حظيت به مسألة اللغة، وحجم الاهتمام الفكري الذي اكتساه موضوع العلامة في الفلسفة المعاصرة، يبرهن الراهنية القصوى التي تبوأتها المسائل الجليلة في فلسفة اللغة من قبيل الدلالة والمعنى والرمز والعلامة، إذا ما قورن الأمر بالتاريخ الفلسفي العريض لمختلف الإشكاليات التي حفّت بموضوع اللغة منذ القديم إلى الراهن. تكفي الإشارة تلميحاً إلى إسهام المدرسة الفلسفية الأمريكية المعروفة بـ«البرغماتية» أو «الذرائعية»، وبالأخص مع

تشارلز بيرس وتشارلز موريس، وجهودها القيمة في تأصيل مفهوم العلامة (ص 145). وبمجرد أن نذكر الفلسفة التحليلية، يصبح الحديث عن اللغة والدلالة والعلامة من التيمات البديهية في هذه المدرسة الفلسفية؛ سواء لدى «فتجنشتاين» و«فريجه» و«رسل» وما قدمته مدرسة أكسفورد في نظرية أفعال الكلام وعلى رأس ذلك «جون أوستن» (ص 170). وفي سياق الكشف دوماً عن تصورات فلسفية جديدة أغنت الحقل الفكري المعاصر في ما يتصل بمسألتَي الرمز والعلاقة من زوايا فكرية مختلفة، التفت الباحث الزواوي بغورة نحو عرض مساهمة الكانطيين الجدد وعلى رأسهم كارل ياسبرز، وتشخيص منزلة اللغة والعلامة في إسهامات فلسفية، لم يكن الغرض الأسنى من قيامها هو التفكير في اللغة كأفق وحيد؛ وذلك من قبيل ما تمخص عن التصور الفينومينولوجي ممثلاً بـ هوسرل ودريدا، إلى جانب الإضافة القيّمة التي قدمتها التأويلية الفلسفية مجسدة في تصورات ريكور وإمبيرتو إيكو. ليكون تقويم توظيف البنيوية للعلامة في مقاربتها للثقافة الغربية كما فعل ذلك ميشيل فوكو، منتهى هذه التصورات النظرية التي تخص مختلف قضايا فلسفة اللغة التي ستؤثث كتاب **اللغة والسلطة** (ص 151 ـ 183).

ثالثاً: المساءلة الفلسفية للسياسة اللغوية

بعد تجوال فلسفي متشعب ومتعدد الرؤى، بشأن مسألة اللغة ومقتضياتها ضمن أسفار الفلسفة العربية ـ الإسلامية والفلسفة الغربية المعاصرة، وهو أمر يغني في حقيقة الأمر ويُتمّم التصورات الفكرية التي أكَبَّ المفكر الزواوي بغورة على مدارستها في كتابه **الفلسفة واللغة**، فإن القيمة الفكرية المضافة التي تضمّنها كتاب **اللغة والسلطة**، وبالأخص في الفصول الخمسة التي تؤثث القسم الثالث من الكتاب، تكمن في الالتفات نحو مساءلة عملية لمسألة اللغة، والنظر في ما ينجم من نقاش وجدال متضارب كلما تم ربط اللغة بقضية الهوية، وكلما حصل النظر في الصراع المحتدم حول أولوية خطاب أو لسان معين، وكلما تقرر تقويم ميزان اللغة وسلطانها بين جدل الخصوصية والعالمية. والوقوف عند المعالجة الفكرية لمثل هذه المسائل من خلال التركيز على تمظهراتها ضمن تجربة سياسية معينة، وتحديداً من خلال مساءلة حضور هذا الأمر في التجربة الجزائرية[5]، يكون الباحث الزواوي قد وفّى ما يثويه عنوان الكتاب «اللغة والسلطة» الذي يشي بالتشابك الحيوي لتمظهر اللغة في الواقع العملي، وتعيّنها طرفاً حيّاً في الحياة اليومية.

ومن القضايا الحيوية التي شكلت موضع مساءلة نقدية وتشخيص رصين لعلاقة اللغة والسلطة ضمن تجربة عملية محددة دارت رحاها في الجزائر؛ نجد تقويم الرؤية المزدوجة بخصوص قضية التعريب بين فكَّي الأطروحة المشايعة والأطروحة المناهضة، كما كان الالتفات إلى معالجة موضوعية لمسألة اللغة والهوية التي تتأرجح بين حدّي الاستحواذ والاعتراف، مطلباً صحّياً للخروج

(5) ومن المعلوم أن هذا الأمر تتقاسمه العديد من الدول، وذلك من حيث النقاش الذي يعتمل في صلبها بشأن اللغة الأهلية واللغات الوافدة، إضافة إلى قضايا التعريب والتغريب، وما يتصل بالسياسات الثقافية واللغوية المعتمدة، ناهيك بالنقاش المحتدم على نحو دائم بشأن الهوية مضموناً وواقعاً.

بتصور حيوي للهوية. وبالنظر إلى موجة العولمة التي باتت تعم جميع ميادين الحياة، بحيث جعل أثرها يطرق أبواب الجميع، يبقى من المفيد استشكال منزلة اللغة، والتساؤل عن مفعولها في خضم جدل الهيمنة والمقاومة. وفي معرض التقويم النقدي لمختلف هذه القضايا اللغوية العملية، يستدعي الزواوي بعض التصورات الفكرية التي تنتصر لهذا الطرح أو ذاك، وذلك بغرض فحص أصالة الرأي الذي تتبناه، والكشف عن الدعاوي التي تنشدها: فعندما توقف، على سبيل المثال، عند قضية التعريب التي تعد في أصلها مشكلة سياسية، تبين له، وهو يحاجج تصور أحد مناصري قضية التعريب، الذي هو المفكر عبد الله شريط، أن هذا الطرح كان محكوماً باعتبارات سياسية وأيديولوجية، أكثر مما هي اعتبارات موضوعية: «إن عملية التعريب قد غلب عليها الطابع الأيديولوجي على حساب الطرح العلمي، والعامل السياسي على العامل الأخلاقي، والعامل الذاتي على العامل الموضوعي» (ص 231). وكان من نتائج هذا الجنوح الأعمى، حسب المؤلف، إلى مناصرة طرح دون غيره، هو تكريس غياب الإنصاف اللغوي الذي يتأتى من عدم مراعاة «اللهجات واللغات غير العربية، وبخاصة البربرية والأمازيغية» القائمة. كما كان لسياسية التعريب القسري أثر واضح في طبيعة وقيمة الإنتاج الأكاديمي بعامة، والإبداع الفلسفي بخاصة، في الجزائر (ص 230).

وفي مقابل دعاة التعريب، كان من باب اكتمال الصورة استدعاء طرح دعاة التغريب، وهو الأمر الذي حرص عليه الزواوي من خلال المناولة النقدية لما ثواه الخطاب الفرنكوفوني؛ وذلك وفق ما تتضمنه أطروحة الناقد محمد بنرباح في كتابه **اللغة والسلطة في الجزائر**. ولمّا تنزاح اللغة عن وظيفتها المعرفية ودورها التعليمي والتثقيفي وبعدها التواصلي، لتوظف كأداة للهيمنة وتحقيق المصلحة وقضاء مختلف المآرب، وذلك حينما تم تحويل اللغة الفرنسية لكي تمسي الوجه المفضل للهوية الثقافية للبلد (ص 233 ـ 238). فعوض التفكير في كيفية توظيف التنوع اللغوي الخلّاق المتاح، قصْد المساهمة في عملية التحديث والنهوض المطلوبة، يرصد المؤلف، من خلال الشواهد التي وقف عليها، كيف تزجّ الأوطان في نزاع غير مفيد للخطابات، وكيف يتم توجيه عقارب السياسة كل مرة نحو تغليب هذا اللسان على ذاك، وكيف يتم التمكين اليوم للغة في مقابل نزعة السلطة والهالة على الأخرى، ليستمر الأمر في دوامة غير متناهية. والأدهى من ذلك، كيف ينخرط المثقفون في مشايعة هذه الأطروحة من ذلك، ومحاباة هذه السياسة من ذلك، وهم أصلاً من يعوَّل عليهم أن يقفوا على مسافة معلومة من هذا التقاذف الأيديولوجي، وأن يرصدوا بحس نقدي مواطن القصور في هذه الدعوة من ذاك، وأن يستنفروا كل الأدوات المعرفية المتاحة لغرض التفكير في الطريق الأمثل للاستفادة من كل المكونات الثقافية الموجود لبناء غد أفضل.

وبحكم التنوع الثقافي والتعدد اللغوي الذي طبع بلدان المغرب الكبير ولا يزال يطبعها، لم يكن صاحب كتاب **اللغة والسلطة** أن يتنكّب عن إدلاء دلْوه في مسألة في غاية الأهمية والحساسية الثقافية والسياسية والاجتماعية، ويتعلق الأمر بقضية اللغة والهوية. إذ يكمن، كما يرصد المؤلف ذلك في الفصل التاسع من كتابه، عمق الإشكال حينما يتم النظر إلى الهوية نظرة ساكنة ثابتة

لا يعتريها التغير ولا يأتيها التحول، كأنها جوهر صلب وعنصر جامد لا تنسحب عليها نوائب الزمان. بل الأدهى من ذلك حينما يتم تزكية لغة معينة، لها السلطة المطلقة في التعبير عن مكونات هوية قائمة على التنوع والتحول والاختلاف والتطور، وذلك وفق ما تزكي ذلك دراسات فكرية وأنثروبولوجية وسوسيولوجية عديدة (ص 312 ـ 313). وإلى جانب هذا النقاش الذي يطبع عدداً من البلدان، هنالك قضية راهنة لا تقل أهمية عالجها المؤلف في الفصل العاشر، ويتعلق الأمر بتقويم أفق اللغة ضمن مجرى العولمة الجارية في مختلف تجلياتها الثقافية والاقتصادية والسياسية. وربط اللغة بالعولمة، يقتضي وجود لغة أو بعض اللغات الأساسية التي لها السلطة الضاربة والحضور المهمين، وعلى رأسها اللغة الإنكليزية (ص 329 ـ 333). وفي المقابل تكابد لغات أخرى، ومن بينها اللغة العربية، في ظل الموجة التقنية والرقمية المتسارعة تحديات جمة، تستدعي مجهودات مضنية وخطوات جبارة قصد الانخراط في مجتمع المعرفة انخراطاً مثمراً وبنّاء.

خلاصة تقويمية

رغم أن أغلب الفصول التي **ثواها** كتاب **اللغة والسلطة** تم إعدادها ونشرها في مناسبات علمية مختلفة، على نحو ما يشير إلى ذلك المؤلف في المقدمة المقتضبة التي خصّ بها مؤلفه. ورغم تنوع القضايا الفكرية التي أكبّ على الكشف عن تبدياتها وإظهار ملامحها سواء في الفكر العربي الإسلامي أو في الفكر الغربي المعاصر، إلى جانب الالتفات نحو تشخيص نقدي يخص إشكالية اللغة والسلطة من خلال اختبار أنموذج السياسة اللغوية التي خبرتها الجزائر، كما أتى على ذلك في القسم الثالث والأخير من كتابه. إلا أن ذلك لا يمنع من أن نلتمس لهذا الفسيفساء الفكري، الذي استرفد الجوانب النظرية والجوانب العلمية، نقطة الالتقاء المتمثلة بمحاولة معرفة كيف تأتى للفلاسفة والمفكرين، وبأي وجه عمل هؤلاء على معالجة مسألة اللغة والسلطة تبعاً لسياق معين واهتمامات مرسومة، ووفق الشواغل الفكرية التي دهمت أفق كل واحد منهم. وكيف يمكن استدعاء الخلفية الفلسفية واستثمارها في معالجة إشكالية اللغة والسلطة وفق أرضية عملية تهم مختلف القضايا المتصلة بالسياسة اللغوية من تعريب وتغريب اللسان وعولمته، إضافة إلى مسألة الهوية، وكذلك نقد الخلفية السياسية والمنزع الأيديولوجي اللذين يوجهان النقاش العمومي والثقافي والفكري لمسألة اللغة والسلطة داخل أوراش الدولة.

ولعل إيثار الكاتب أن تكون هذه التصورات النظرية والنماذج الحية، التي تكشف عن تعيّنات علاقة اللغة والسلطة، بمنزلة «أبحاث نقدية في تدبير الاختلاف وتحقيق الإنصاف»، ليكشف على نحو واضح عن الرهان الذي نشده الزاوي من وراء هذه الدراسات التي تضمنها كتاب **اللغة والسلطة**، ويتعلق الأمر بالرصد النقدي والتشخيص الفلسفي لمسألة اللغة والسلطة من حيث حضورها التداولي وتمظهرها العملي؛ وذلك من خلال الاستقراء النقدي لبعض التصورات الفلسفية والفكرية، أو من خلال تقويم مناحي التدبير الحيوي للغة والسلطة ضمن سياقات عملية محلية وعالمية □

هانك جونستون

الدول والحركات الاجتماعية

ترجمة أحمد زايد

(القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2018). 305 ص.

خالد التزاني(*)

طالب باحث في سلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية الاجتماعية، فاس ـ المغرب.

أولاً: قراءة في مضامين الكتاب

كتاب **الدول والحركات الاجتماعية** هو كتاب مهم، يسلط الضوء على علاقة الدول بالحركات الاجتماعية، واستخدامها في الصراع الدولي.

المؤلف هانك جونسون، أستاذ مساعد في جامعة سان دييغو، له عدد كبير من المؤلفات، يدور معظمها حول الحركات الاجتماعية والعلاقات المعقدة بين البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أما الأستاذ أحمد زايد، فهو مترجم وأستاذ علم الاجتماع السياسي فى جامعة القاهرة، وله مؤلفات عديدة أهمها: **خطاب الحياة اليومية في المجتمع المصري**، و**الخطاب الديني المعاصر**، و**تناقضات الحداثة في مصر**، كما أن له عدداً كبيراً من الترجمات منها: **الطريق الثالث**، و**المجال العام: الحداثة الليبرالية والكاثوليكية والإسلام**، و**موسوعة علم الاجتماع**، وهو حاصل على جائزة الدولة التقديرية، وجائزة جامعة القاهرة للتميز العلمي.

يتكوّن الكتاب من ستة فصول، موزعة على 305 صفحات، وقد عنونها المؤلف كالتالي: الدولة والاحتجاج والحركات الاجتماعية؛ الاحتجاج في الديمقراطيات المعاصرة؛ مجتمع الحركات الاجتماعية؛ الدول القمعية والاحتجاج؛ الثورة والدول؛ العولمة والاحتجاج والدولة.

يقدم الكتاب منظوراً جديداً في علم الاجتماع السياسي لدراسة العلاقة بين الحركات الاجتماعية وأنظمة الدولة، فالحركات الاجتماعية لا تشكل كيانات مستقلة تناوئ الدولة من الخارج، لكنها جزء من عملية سياسة

(*) البريد الإلكتروني: kahlidsalima@gmail.com.

تفاعلية بين الدولة والمجتمع، وتتحدد هذه العملية، وتتغير مضامينها، وفقاً لما تتمتع به الدولة من قدرة على إنفاذ مبدأ العدالة والمساواة والمواطنة والحماية والاستجابة لمطالب وحاجات المواطنين، وقد قدم الكتاب ـ بعد وضع الأسس النظرية والمنهجية لدراسة الحركات الاجتماعية في ضوء هذا المنظور الجديد ـ تحليلاً مستفيضاً لطبيعة الحركات الاجتماعية، وجدالها السياسي في مختلف النظم السياسية، كما عرض لنظريات الثورة، والدروس المستفادة من الدراسة المقارنة للثورات.

يستهل المؤلف كتابه، بتوضيح أن الحركات الاجتماعية والاحتجاجات، قد تعتبر من قبل معظم علماء العلوم الاجتماعية الذين يدرسونها، جزءاً لا يتجزأ من الممارسة السياسية، فالناس لا يعتمدون هذه الأيام على الأحزاب السياسية والانتخابية فقط لكي يعبروا عن تفصيلاتهم، ولكنهم يلجأون أيضاً إلى الاحتجاجات والتظاهرات، وحملات جمع التوقيعات، والمسيرات والتنظيمات، التي تعبّر عن مطالبهم في التغير الاجتماعي، وتعَدّ كل تلك الأساليب مهمة لتأكيد المصالح والدفاع عنها في السياسة المعاصرة، وذلك هو الموضوع الأساسي الذي يطرحه الكتاب، بمعنى أن الحركات الاجتماعية هي سياسة يقوم بها الناس وليست سياسة النخب فقط.

يلاحظ أن هذا المفهوم قد برز في سياق تاريخي معين، رافقه وجود نظم حزبية، وسعي لتمثيل مصالح معينة مع وجود نظم اقتصادية وثقافية في الدول الرأسمالية المتقدمة. بعبارة أخرى، أخذ هذا المفهوم في البروز في سياق تاريخي معين، اتسم بمجموعة من السمات القيِّمة، التي يمكن اختصارها حسب الكاتب في:

ـ الاتساع الكبير لدور الدولة في تلك المجتمعات الرأسمالية المتقدمة.

ـ فقدان النظام الحزبي القدرة على تقديم بديل حقيقي للتغير السياسي والاجتماعي في هذه المجتمعات.

ـ تمثيل المصالح في هذه المجتمعات أصبح يتسم بالإدماجية، أي أن التعبير عن المصالح يتم عن طريق ممثلين معتمدين بعينهم لعدد من القوى الاجتماعية.

والواقع أن الفكر السياسي عرف مفهوم المجتمع المدني منذ القرن الثامن عشر، وبالنظر إلى ما يتميز به المفهوم من قِدم، تفاوت تعريفه بحسب المدارس الفكرية التي تناولته، حيث كانت المدرسة الليبرالية بشقيها السياسي والاقتصادي، من أوائل المدارس التي تعرضت لذلك المفهوم، وبعدها جاءت المدرسة الهيغلية وتلتها المدرسة الماركسية، وذلك إلى جانب كتابات المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي. وقد خلصت تلك المدارس في النهاية إلى أن المجتمع المدني هو ذلك القسم من النشاط الإنساني الخارج عن إطار الدولة، ولا يخضع لسيطرتها؛ فهو مجال الحرية والعمل المستقل للمواطنين في المجتمع، والمجتمع المدني يختلف عن المجتمع الطبيعي، فهو لا يقوم على مجرد الروابط الأولية بين الأفراد، لكنه يقوم على أساس روابط من نوع جديد لم تكن موجودة في المجتمع الطبيعي. فالمجتمع المدني لا يمكن أن يقوم على الانتماءات العرقية أو الإثنية أو الدينية، ولكن يمكن أن تكون هذه الانتماءات أحد العناصر المكوّنة للمجتمع المدني، وهذا

إذا ما اكتسبت صورة جديدة تتمثل بالتنظيم الاختياري على الأقل من ناحية المبدأ.

هنا تبرز الحركات الاجتماعية وعلاقتها بالدولة، حيث أصبح للحركات الاجتماعية دور بارز في السياسة في جميع أنحاء العالم، على الرغم من أنها قد تكون لها فرص أفضل للنجاح في ظل الديمقراطية. ففي ظل نظام العولمة توافرت الفرص للمجموعات التي تعيش في ظل الدكتاتوريات للضغط على حكوماتها. فدمقرطة الاتصالات ووسائل الإعلام على حد سواء، سهلت على الأفراد العمل المشترك لتحقيق مصالحهم المتماثلة، فضلاً عن إعطائهم مزيداً من الحرية في تحركاتهم لنشر رسالتهم وتوليد الضغط للعمل.

أصبح موضوع الحركات الاجتماعية يؤلف جزءاً أساسياً في الدراسات المتعلقة بالسياسات العامة في كل أنحاء العالم، وإن كانت هذه الدراسات أكثر تقدماً في المجتمعات الديمقراطية عنها في المجتمعات الشمولية التي تسودها النظم الاستبدادية، وذلك بفضل سهولة التواصل وتبادل الأفكار والحصول على المعلومات، والتعرف إلى الحركات المماثلة في الدول الأخرى، وهو ما يتيح إمكان التنسيق بينها على نطاق واسع، ويجعلها بالتالي أكثر فعالية وتأثيراً.

يذهب المؤلف إلى أن الحركات الاجتماعية والاحتجاجات تظهر داخل أنساق الدولة، وتستهدف في الغالب سلطات الدولة التي تعمل على إحداث التغيرات والإصلاحات التي تجيب عن مطالب المحتجين؛ فبإمكان المحتجين أحياناً أن يتحدّوا المؤسسات التي لا تنتمي إلى الدولة، مثل إدارات الجامعات أو المنظمات الدينية، ولكن الأغلبية العظمى من الاحتجاجات الاجتماعية والحركات الاجتماعية في القرن الحادي والعشرين، جعلت من الدولة هدفاً، ومن هذا المنطلق يأتي التبرير الأساسي لنشر هذا الكتاب. فالحركات الاجتماعية لا تشكل كيانات مستقلة تناوئ الدولة من الخارج، لكنها جزء من عملية سياسة تفاعلية بين الدولة والمجتمع. وتتحدد هذه العملية، وتتغير مضامينها، وفقاً لما تتمتع به الدولة من قدرة على تنفيذ مبادئ العدالة والمساواة والمواطنة والحماية، والاستجابة لمطالب وحاجات المواطنين.

يعطي الكتاب أيضاً تحليلاً مستفيضاً لطبيعة الحركات الاجتماعية، وجدالها السياسي في مختلف النظم السياسية، مع عرض لنظريات الثورة، والدروس المستفادة من الدراسة المقارنة للثورات، ولم يكن لهذا التحليل أن ينفصل عن عمليات أكبر على المستوى العالمي؛ فلقد أدّت الحركات الاجتماعية دوراً محورياً في توسيع مدى مفهوم الديمقراطية ليشمل المنافسة بين الأحزاب السياسة والفواعل المختلفة، وذلك ليصب في النهاية في مصلحة المواطنين، في حين أن الحركات الاجتماعية الجديدة ما هي إلا حركات تختلف عن الحركات الاجتماعية التقليدية، في كونها لا تستهدف أساساً الوصول إلى السلطة، وإنما سعيها الحثيث يرمي إلى ترجمة عدد من القيم إلى واقع اجتماعي.

ثانياً: الجانب النقدي في الكتاب

على الرغم من أهمية الحركات الاجتماعية في الوقت الراهن، وكما تطرق إليها المؤلف، إلا أن دراستها تحتل جانباً هامشياً داخل العلوم السياسية، وذلك تحت مبرر أن هذه الحركات لم تكن في الماضي أحد الفواعل

الجوهرية والمؤثرة في السياسة. كما أن هذه الحركات الاجتماعية تواجه في الوقت الراهن مشكلة كبرى تتمثل بعدم قدرتها على بلورة استراتيجية سياسية، تمكنها من التحول إلى أحزاب سياسية، وتكفل أن يكون لها تأثير كبير في أجهزة السلطة، مع احتفاظها بقيمها ومبادئها الأساسية. كما أن هذه الحركات الاجتماعية ترفض أن تنظم أعضاءها على نحو شديد كما يجرى في جماعات المصالح من نقابات مهنية أو عمالية، يضاف إلى ذلك أن هذه الحركات كلها تقع خارج إطار السياسة المنظمة، سواء في ذلك الأحزاب السياسية أو أجهزة الدولة.

وفي العلاقة بين الدولة وهذه الحركات الاجتماعية، وبخاصة المجتمع المدني، هناك حالتان أساسيتان لا يمكن القفز فوقهما، وتتلخصان في إمكان أن يكون المجتمع المدني مسانداً للدولة أو معارضاً لها. ففي الحالة **الأولى**، يمثل المجتمع المدني مصدر الشرعية، عبر مشاركة منظماته وفئاته الاجتماعية المختلفة في صنع القرار، أما الحالة **الثانية** التي تتصدى الدولة بجهازها ومؤسساتها القمعية لكل أشكال الاضطراب والثورة، تبدو الدولة وكأن المجتمع هو الذي وجد من أجلها لا العكس، حيث تلاحقت التجمعات والتنظيمات المدنية بشتى وسائل الرقابة والقرارات التي تأخذ في النهاية صيغة حقوقية شرعية هي القوانين والأوامر. بهذا المعنى يقول عالم الاجتماع ماكس فيبر: «الدولة هي احتكار العنف الجسدي المشروع»، والدولة بهذا المعنى أداة تنظيم تنطوي على ثنائية السلطة والجهاز. نلاحظ مما سبق تداخل وتفاعل الدولة والمجتمع المدني عبر توافقهما تارة وعبر تعارضهما تارة أخرى؛ فالدولة تنظم تعاملات الأفراد من خلال القوانين والقواعد، كما أن المصالح الخاصة يمكن أن تخترق نظام الدولة وتحتل وظائف معينة فيها.

وعلى الرغم من عدم التغلب على هذا التحديات، إلا أن هذه الحركات ما زالت قائمة كعنصر أساسي في الحياة السياسية في العديد من المجتمعات، فقد شغلت ظاهرة الحركات الاجتماعية اهتماماً بالغاً في الآونة الأخيرة من قبل الأكاديمين والباحثين، نظراً إلى طبيعة الدور الذي باتت تؤديه الحركات الاجتماعية في عالمنا العربي على وجه الخصوص، ونجد أن التجربة العملية لعدد من هذه الحركات أثبتت مدى قدرتها على التأثير داخل المجتمع بما لديه من رؤى وأدوات، استطاعت من خلالها أن تكون فاعلة على الساحة السياسية، وبرز دورها في عدد من المواقف التي اتخذتها الحركات الاجتماعية. وقد أظهرت أحداث الربيع العربي وما رافقه من احتجاجات شعبية عنيفة، بداية من كانون الأول/ديسمبر 2010، التي أسفرت عن سقوط عدد من الأنظمة الحاكمة منذ عقود طويلة، بروز دور الحركات الاجتماعية وديناميتها □

كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية

كابي الخوري
مركز دراسات الوحدة العربية.

أولاً: كتب عربية

ـ 1 ـ

فـردريـك مـعـتـوق. **مـجـتـمـعـات ودول الـعـصـبـيـات إلـى أيـــن؟: سـوسـيـولـوجـيـا العصبيات.** بيروت: منتدى المعارف، 2018. 208 ص (سلسلة اجتماعيات عربية؛ 10)

هـذا الـكـتـاب هـو الـثـانـي المـخـصـص لسوسيولوجيا العصبيات الذي يستكمل به د. فـردريك معتوق ما بدأه في كتابه **صدام العصبيات العربية** الذي صدر العام الفائت. ويأتي الكتاب ـ كما يوضح المؤلف ـ في سياق المهمة الأولى والأساسية لكل من يرغب في مواجهة مستقبل أجيال الشباب العربي بمسؤولية، بحيث يتم إخراج هذا المخلوق العصبي في الوطن العربي من العتمة ووضعه في دائرة النور، بغية درسه وتشريحه وفهمه في تكوينه البنيوي والتاريخي، تمهيداً لاستنبات بديل له، ووقف الاستغلال الغربي للعصبيات العربية الهادف إلى تفكيك البلدان العربية.

يعرض المؤلف للعصبية كما شرحها ابن خلدون، بوصفها «منظومة تفكير وسلوك موروثة... تشمل السلوك البشري العام للجماعة التي تلبسها؛ فالإنسان العصبي يفكر طبقاً لبنية متماسكة من المفاهيم، ويعيش تفاصيل حياته الخاصة والعامة على وقع هذه المفاهيم التي لخصها ابن خلدون بثلاثة (النعير، التذامر، الاستماتة). وبوحي منها يبني علاقاته مع الداخل والخارج».

ومن خصائص العصبية أنها لا تنتمي إلى زمن بعينه، بل هي عابرة للتاريخ، وهي نظام قديم ومعاصر على حد سواء، لم تمت مع العصر الذي عاش فيه ابن خلدون، بل لا تزال تعبِّر عن ذاتها في صراعات وحركات ثورية مختلفة، قبلية ودينية ومذهبية، بما في ذلك ثورات ما يسمى «الربيع العربي» المضللة،

وذلك نظراً لسهولة الانتقال بالعصبية من رابطة الدم والرحم إلى العصبية كرابطة دم ودين ومذهب كما هو حاصل اليوم. وهي تقوم على مشروع سياسي نواته مبدأ الغُلب، فبدون سياسة لا مشروع عصبياً، وبدون غُلب لا مشروع سياسياً. وتبنى العصبية وتصان في الحياة الاجتماعية للبشر الذين يعيشون تحت سقفها، لا كمجرد قيمة، بل كمبدأ للحياة يواكب أشكال العمران التي تغطي عمر البشر كله. وقد سمح لها ذلك بالدخول إلى أنظمة الحكم منذ القدم، بداية كأعراف، ثم على شكل تشريعات ملزمة. ولا بد من التأكيد أن الغاية التي تجري إليها العصبية هي المُلك.

يبحث الكتاب في سبل العبور من دولة العصبية إلى الدولة الحديثة، متناولاً الأثمان الباهظة لهذا العبور سواء في التجربة الفرنسية (1789) أو التجربة الآسيوية اليابانية (1946) أو التجربة الجنوب أفريقية (1994)، حيث تم العبور في جميع هذه الحالات من خلال عمليات قيصرية، بعضها إرادي وذاتي، وبعضها الآخر مفروض وخارجي. وفي المقابل، يعرض للأسباب التي حالت دون العبور إلى الدولة الحديثة في الشرق الأوسط والوطن العربي، متناولاً عمق التوجهات العصبية في مختلف مجالات الثقافة والفكر والسياسة والاقتصاد التي لا تزال تعيشه البلدان العربية منذ عقود حتى الآن، معززة حضور دولة العصبية في الحياة الاجتماعية العامة، بحيث إن من كان حاصلاً على عصبية، يُعطى له ويُزاد، فيما من كان فاقداً للعصبية، يؤخذ دوره منه.

ويُرجع مؤلف الكتاب هذا الحضور لدولة العصبية المستمر في الوطن العربي لأسباب عديدة، من أبرزها، عدم إثارة شؤون الهويات العصبية في النقاش العلني العام خشية أن يصب في لحظة معينة في النقاش الديني، أو إبعاد الموضوع عن الفكر قصداً، رغم استمرارنا بالتفكير فيه، غياب الشجاعة الفكرية المسؤولة للتعامل مع دولة العصبية التي لا تعيش معرفياً إلا في ماضيها، ولا تتنفس إلا من رئتَي صناعة العدو والغُلب، التعامل مع التراث بوصفه رديفاً للدين، في حين أنه من صنع الإنسان ولا بأس بإخضاعه للمساءلة والمراجعة، الربط المحكم للسياسة بالدين، الأمر الذي يشد من أزر العصبية، واستغلال القوى الغربية للفرص التي تقدمها لها العصبيات كهدايا ثمينة للتدخل في شؤون دول المنطقة وتفتيتها من خلال إثارة العصبيات كلما أمكن.

من هنا، يشدد المؤلف على أهمية مبدأ محو العصبية كثقافة موروثة قبل محو الأمية. فالعصبية كما يوضح «طوق من الماضي وتوق إليه، فهي تعيق تحقيق التكامل البشري بالالتفاف الدائم عليه». كما تعطل مبدأ العدالة الاجتماعية، وتصادر الحريات السياسية. وسبب ذلك يكمن في «أن مستقبلها في ماضيها»، وأن ماضيها في جمود معادلات تفكيرها السياسي الملتف على ذاته في دائرة مغلقة.

ولا بد من التأكيد أن مهمة معالجة مبدأ العصبية مهمة عليا مقرونة بجيل بشري جديد، يحمل منظوراً جديداً للبدء بتحقيق مشروع التغيير الثقافي ـ الاجتماعي كمشروع بديل. وبالتأكيد لا يصح أن توكل مهمة إنجاح مثل هذا المشروع البديل إلى جيل قديم لا يرى في التغيير أي مصلحة له لكونه ـ كما يقول المؤلف ـ «تكلس ذهنه مسبقاً حول مشروع عصباني قديم».

ـ 2 ـ

مروان درويش وأندرو ريغبي. **الاحتجاج الشعبي في فلسطين: المستقبل المجهول للمقاومة غير المسلحة**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2018. 285 ص.

مؤلفا هذا الكتاب من الخبراء المهتمين بعمليات السلام وتحوّلات الصراعات والمقاومة اللاعنفية عموماً، وهما على وجه التحديد من قدامى المهتمين في دعم المقاومة الفلسطينية غير المسلحة ضد الاحتلال.

وكما يأتي في تعريف الكتاب، يقدمان مراجعة شاملة وتحليلاً عميقاً لأهمية المقاومة المدنية (الشعبية) وغير المسلحة داخل الحركة الوطنية الفلسطينية. ويركزان على حركة المقاومة الشعبية الراهنة في الأراضي المحتلة، مع تقديم مراجعة تاريخية لتسلسل المقاومة المدنية غير المسلحة عبر تاريخ النضال الوطني الفلسطيني، بوصفها الشكل الأهم من النضال في هذا المنعطف الراهن.

ولا يغفل الكتاب الأبعاد العالمية للنضال الفلسطيني، مركزاً على نشاط حملة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (Boycott, Divestment and Sanctions Movement) (BDS) التي تعتبرها إسرائيل «خطراً استراتيجياً على مستقبلها لما لها من تأثير في نزع الشرعية عنها، وعلى دور الناشطين المنتمين إلى حركة التضامن الدولي داخل الأراضي المحتلة وخارجها، (International Solidarity Movement) وعلى الأنماط المتباينة للمشاركة فيها، والتي طورتها الهيئات الدولية الراغبة في التصدي لجذور الصراع.

يجمع العديد من الباحثين على أن الشعب الفلسطيني مارس كل أنواع النضال ضد الاستعمار البريطاني والحركة الصهيونية والاحتلال الإسرائيلي وذلك ابتداءً من العام 1917 حتى اليوم. وقد تميز النضال في بدايته بالمؤتمرات والمسيرات والتحركات الشعبية السلمية التي توجت بإضراب عام 1936 الذي دام نحو 6 أشهر احتجاجاً على سياسة الانتداب البريطاني والهجرة الصهيونية إلى فلسطين. وبين عام 1937 وحتى النكبة 1948 طغت الثورة الشعبية المسلحة على سائر أشكال المقاومة الأخرى، لتعود التحركات السلمية المطالبة بتطبيق القرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية حتى عام 1968، حين أصبح العمل الفدائي سيد الموقف حتى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى 1987. وبين عام 1988 حتى اتفاق أوسلو 1993 كانت الانتفاضة الشعبية الفلسطينية بكل أساليب المقاومة المدنية التي استخدمتها هي الشكل الرئيس للمواجهة. وجرت محاولات لاستيعاب الانتفاضة الفلسطينية الأولى بعد أوسلو، وإنهاء المقاومة المسلحة، إلى أن اندلعت «انتفاضة الأقصى» في أيلول/سبتمبر 2000. ومنذ ذلك التاريخ حتى الآن تعددت أشكال المقاومة مع اتجاه للمواجهة المسلحة ضد الاحتلال كلما لجأ إلى تصعيد العنف والعدوان ضد الشعب الفلسطيني.

يضم الكتاب، إضافة إلى المقدمة والخاتمة، سبعة فصول، تتناول على التوالي المقاومة الفلسطينية لقيام الكيان الإسرائيلي، الحراك الفلسطيني ضد الاحتلال، النضال ضد الاحتلال منذ النكبة 1948 حتى إقامة جدار الفصل 2002، تجدد المقاومة الشعبية خلال الفترة بين عامي 2000 و2013، التحديات التي واجهت المقاومة الشعبية، دور ناشطي السلام في المقاومة السلمية، دور هيئات

الإغاثة الإنسانية الدولية في مساندة المقاومة السلمية، والضغوط الدولية التي تترجمها المبادرات الدولية ـ مثل أسطول الحرية على سبيل المثال لا الحصر ـ لمواجهة الانتهاكات الإسرائيلية.

وبصورة عامة، هناك فريق من الفلسطينيين ـ يحظى بتأييد غربي ـ يميل إلى فرضية مفادها أن أية مبادرة سلمية تبقى في جوهرها إيجابية وأكثر فائدة من المقاومة المسلحة التي تستغلها إسرائيل لتضعها في خانة الإرهاب وتمعن في عدوانها على الشعب الفلسطيني. لكن هذه الفرضية ليس لها صدى يذكر لدى فريق آخر من الفلسطينيين يرى أن الاحتلال الإسرائيلي مستمر في سياسة الاستيطان وتهويد الأرض واقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه، وأن عملية السلام مع هذا الكيان الصهيوني مجرد وهْم، هدفها الوحيد تثبيت الاحتلال وتأمين الأمن له وتصفية القضية الفلسطينية، ولذا لا خيار أمام الشعب الفلسطيني سوى مواجهته بكل أشكال المقاومة، المسلحة وغير المسلحة، مهما كان الثمن، أو طال الزمن.

ـ 3 ـ

عمر هشام الشهابي. **تصدير الثروة واغتراب الإنسان: تاريخ الخلل الإنتاجي في دول الخليج العربية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018. 520 ص.

يهدف هذا الكتاب إلى تفصيل نمط الإنتاج في دول مجلس التعاون الخليجي في حقبة النفط، التي يمكن حصرها في الحقبة الممتدة من ثلاثينيات القرن العشرين حتى الآن من منظور نقدي وتاريخي يتناول هذه البنية الاقتصادية من منطلق العلاقات الاجتماعية التي تشكلت حولها. ويستدعي هذا الهدف تقييم نمط الإنتاج وتبيان خصائصه، وبالتالي تبيان الخلل فيه كهدف مهم آخر للكتاب.

من هنا يثير المؤلف أسئلة رئيسية حول نمط نمو الإنتاج في دول مجلس التعاون والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية التي تمحورت حوله في عصر النفط، وما إذا كان هذا النمط مستداماً أو يعاني خللاً يهدد مستقبله.

وللإجابة عن هذه التساؤلات، يعرض المؤلف لتاريخ اكتشاف النفط في شبه الجزيرة العربية، ونمط استملاكه واستخراجه والتعامل مع إيراداته من جانب الدولة التي تستلم إيرادات النفط من العالم الخارجي، وتغلغل الاستعمار البريطاني في أراضيها، ونشوء الدولة الحديثة، وبروز خدمات الرفاه الاجتماعية، ومطالبات الحركات السياسية التي نُظمت بين مواطنيها، ونشأة نظام الكفالة وشبكات الهجرة التي تشكلت حوله، ونمط بناء المدن الحديثة في المنطقة، واستملاك مواد الطبيعة واستغلالها من أراض وبحار، وغيرها من المواضيع التي تتصل بالخلل الإنتاجي ـ الاقتصادي في دول المجلس.

ويؤكد المؤلف أهمية وضع خطوط عريضة بنمط نمو إنتاجي أكثر استدامة، قادر على التجدد وإعادة إنتاج نفسه بشكل متواصل مع التشدد على عدم الاعتداء على البيئة التي لم يمسها الإنسان مباشرة بعد، وعدم سحب أي من الحقوق والقوانين الموفرة للإنسان في سوق العمل، وبخاصة تلك المتعلقة بحقوقه العمالية، وذلك تجنباً لمزيد من الاغتراب، وتفادياً لتسخير البيئة أو الإنسان كلياً لعقلية

الربحية ورأس المال، مع الحرص على إطلاق طاقات الإنسان للعمل في مجتمع ديمقراطي منتج مستدام.

ـ 4 ـ

محمد حامد الأحمري. **مسؤولية المثقف**. الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2018. 256 ص.

يناقش هذا الكتاب ـ كما يأتي في تعريفه ـ دور المثقف بوصفه كائناً معرفياً عملياً في العالم الحديث؛ مكوناً من المعرفة والوسيلة والدور المجتمعي والإنساني، عابراً للمجتمعات والأديان والأيديولوجيات، منابره متجددة، بدءاً من الصحافة وصولاً إلى وسائل التواصل الحديثة التي تجاوزت في تأثيرها دور المثقف المعتاد.

ويرى المؤلف أن تحديد المثقف بتعريف جامد، يحد من مجالات عمله وتفكيره، ولذا يتحدث عن المثقف بوصفه دوراً ورسالة، قد تنطلق من نقد السلطات الكابحة للمجتمعات لتصل إلى التوجيه نحو بناء المصالح العامة، ورعاية الحالات الإنسانية وتعريف العالم بها. من هنا يثير المؤلف قضايا حرية الإنسان وضرورة مواجهة مظاهر الاستبداد بمختلف أنواعه، سواء استبداد السلطة أو احتكار الفكر. كما يثير تساؤلات عديدة من بينها ما يتعلق بضرورة الحفاظ على الهوية، وعلمانية المثقف أو تديّنه، ومكانة الثقافة في حياة الإنسان ودورها، وآفاق رسالة المثقفين تجاه مستجدات مجتمعاتهم وضرورة مشاركتهم في الحياة العامة، محذراً من التشويه الثقافي الذي يؤدي إلى ضياع استقلالية الذات.

ـ 5 ـ

الشافعي أبتدون. **الفيدرالية في الصومال: أطماع التقسيم وتحديات الوحدة**. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات؛ بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، 2018. (كتاب إلكتروني)

يبحث مؤلف هذا الكتاب في موضوع الفدرالية في الصومال بوصفه موضوعاً يهم حاضر البلاد ومستقبلها، وخياراً بديلاً عن الصومال الموحد الذي كانت تدير شؤونه دولة مركزية.

وإذ يمهد لبحثه بتقديم شرح توضيحي لمفاهيم الدولة المركزية والفدرالية والكونفدرالية، يتناول النظام السياسي في الصومال، قبل تفكك الدولة مطلع التسعينيات من القرن العشرين، ودخول البلاد في حقبة «الفوضى الخلاقة»، مركّزاً على الأوضاع السياسية التي شهدها الصومال في الفترة الممتدة بين 1943 و1960، وذلك بهدف فهم التراكمات السياسية الراهنة، ورصد الحكومات المدنية التي لم تُعمر إلى أن أعقبها نظام عسكري امتد لعقدين من الزمن.

ثم يتناول مشروع الفدرالية في الصومال من خلال استقصاء دور المستعمر الغربي في تمزيق البلاد، وكذلك الأدوار الإقليمية (إثيوبيا وكينيا) في فرض هذا النظام من خلال مؤتمرات المصالحة بين الفصائل الصومالية.

وفي محاولة للإجابة عن التساؤل حول ما إذا كان الطرح الفدرالي حل لمعضلة الصومال أم بداية التفكك، يتناول المؤلف تجربة الفدرالية في الصومال وإشكالياتها وفرص تطبيقها في ظل تحديات الفسيفساء القبلية المنقسمة بين النظام الفدرالي وخيار الوحدة

والمركزية. ويخلص المؤلف إلى جملة من الاستنتاجات؛ من أبرزها أن الصومال يحمل بذور القوة ويتمتع بإمكانات الوحدة من حيث تجانس العرق واللغة والدين، لكن عوامل الانقسام والانشطار إلى كيانات هشة وضعيفة كانت ـ ولا تزال ـ أقوى من بقائه دولة موحدة، بسبب سياسات إقليمية ودولية تسعى إلى تقسيمه إلى ولايات فدرالية، لا تخضع لسلطة الحكومة الفدرالية.

ويضيف المؤلف بأن الصومال يشهد حالياً انقسامات إدارية، إلى جانب محاصصة قبلية وسياسية تقف حجر عثرة أمام المضي قدماً نحو إنجاز سياسي ملموس على أرض الواقع. ويعود السبب في ذلك إلى نظام توزيع الثروات والحصص والحقائب الوزارية بالصيغة العشائرية الجارية والتي تجعل العمل السياسي بيد السلطة السياسية للقبيلة التي تستأثر بنفوذ الدولة ومكاسبها وأموالها، وتنال من مشروع إقامة دولة صومالية حديثة.

وعليه، يتوقع المؤلف استمرار الانقسام السياسي، بين الحكومة الفدرالية والولايات التابعة لها، الأمر الذي يرجح بدوره استمرار أزمة الأمن في البلاد، وبخاصة مع ظهور الحركات المسلحة ذات التوجهات السلفية، كحركة الشباب الصومالية، التي تفتح المجال لتدخلات خارجية: إقليمية أو دولية بحجة الحد من تأثير القلاقل الأمنية في القرن الإفريقي، وهو ما يثير شهية الدول الطامعة في ثروات الصومال. ويؤكد المؤلف أن عدم اكتمال الدستور الصومالي المؤقت، وعدم الشروع في تفعيل النظام القضائي في البلاد، إلى جانب غياب دور المحكمة الدستورية، واستشراء الفساد السياسي والمحسوبية في المؤسسات الرسمية، والاعتماد على الدعم الدولي والمعونات العربية في صرف رواتب جنودها وموظفيها، سيؤدي إلى غياب القرار السياسي المستقل، وتفكيك الصومال إلى دويلات هشة وضعيفة لا تقدر على مجابهة أعدائها والطامحين بثرواتها الاقتصادية.

ثانياً: كتب أجنبية

ـ 1 ـ

Marvin Kalb

Enemy of the People: Trump's War on the Press, the New McCarthyism, and the Threat to American Democracy

Washington, DC: Brookings Institution Press, 2018. 180 p.

يحذر الصحافي الأمريكي مارفين كالب في هذا الكتاب من خطورة استمرار حملة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على وسائل الإعلام الأمريكية منذ حملته الانتخابية وبعد تسلم منصبه كرئيس للولايات المتحدة في كانون الثاني/يناير 2017. ويتوقف عند اتهام ترامب للصحافة وسائر وسائل الإعلام بأنها «عدو للشعب الأمريكي»، تنقل الأخبار المزيفة من أجل إشاعة أجواء من الإرباك لدى الرأي العام وإشغاله بأخبار مفبركة لا وجود لها ولا يمكن الوثوق بها.

ويرى المؤلف أن ترامب في حملته هذه لا يختلف عن دكتاتوريي القرن العشرين ـ ولا سيما ستالين وهتلر وماو ـ الذين رفضوا أي انتقاد يوجه إليهم، وبخاصة الصحافة التي وصفوها أيضاً بأنها «عدوة الشعب»، وذلك في محاولة لنزع الشرعية عن عملها.

ويؤكد أن إصرار ترامب على نزع الشرعية عن الصحافة وسائر وسائل الإعلام سيقوض الديمقراطية الأمريكية، إذ لا وجود للديمقراطية من دون صحافة قوية تدافع عنها.

ويذكر في هذا السياق، بأن الصحافة شكلت على الدوام حصناً منيعاً في الدفاع عن الديمقراطية، وأنقذت أمريكا من تدمير الذات، مشيراً إلى مذيع الأخبار إدوارد آر. مورو الذي استطاع إسقاط النائب الجمهوري في الكونغرس الأمريكي جوزيف مكارثي الذي مارس الإرهاب الفكري في مطلع العقد الخامس من القرن الماضي، من خلال اتهامات عشوائية لا تستند إلى دليل، زعم فيها تسلل أكثر من مئتي جاسوس شيوعي إلى داخل وزارة الخارجية الأمريكية، ما أدى إلى إجراء تحقيق شامل في مختلف إدارات الدولة، أصاب الكثير بالضرر حتى أطلق على تلك الفترة من التحقيق تسمية «الرعب الأحمر». كما ذكّر بتقرير الصحافيين بوب وودوارد وكارل بيرنشتاين الذي كشف عن «فضيحة ووترغيت» في أوائل السبعينيات التي أدت إلى استقالة الرئيس ريتشارد نيكسون. ولذا يشدد المؤلف على أن الصحافة لن تتراجع أمام حملة ترامب، وتعتبره هو «العدو الحقيقي للديمقراطية والشعب».

ـ 2 ـ

Ariane Tabatabai and Dina Esfandiar

Triple Axis: Iran's Relations with Russia and China

London: I. B. Tauris and Co. Ltd., 2018. 272 p. (Library of International Relations)

تتزاحم التساؤلات حول العلاقات الإيرانية ـ الروسية ـ الصينية لمعرفة طبيعة علاقات هذا المثلث وتأثيره كمحور سياسي واقتصادي وأمني في تطور هيكية النظام الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة التي اتسمت بالقطبية الأحادية عقب انهيار الاتحاد السوفياتي السابق وهيمنة الولايات المتحدة على صناعة القرار العالمي. من هنا يبحث هذا الكتاب في تأثير القوة المتنامية للمحور الإيراني ـ الروسي ـ الصيني على هيكلية النظام الدولي القائم، وخصوصاً في ظل تعاون دول المحور الثلاث في مجالات الطاقة والتجارة والأمن العسكري، والموقف من تطورات الأزمة السورية، وانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني، ناهيك بتأسيس منظمتي شنغهاي (2001) والبريكس (2010) وتصاعد سياسة فرض العقوبات الأمريكية على كل من إيران وروسيا وعزم واشنطن فرض قيود تجارية على الصين قد تقود إلى حرب تجارية واسعة بين أكبر اقتصادين في العالم.

ولا شك في أن دول المثلث تعارض فرض القيم الليبرالية الغربية عليها ـ دون احترام لخياراتها ـ وترفض الهيمنة الغربية بقيادة الولايات المتحدة على شبكة العلاقات الدولية، ولذا تجد في تراجع الدور الأمريكي في غير بقعة من العالم، فرصة لقيام نظام دولي متعدد الأقطاب، لا تهيمن فيه دولة على حقوق الدول الأخرى ولا تسعى فيه إلى أن تحتكر المصالح، أو الأمن على حساب مصالح وأمن باقي دول العالم. وفي هذا السياق سعت روسيا والصين إلى قيام تكتلات إقليمية ودولية بارزة للحد من الهيمنة الأمريكية، فكان تأسيس وتطوير عمل منظمة دول منظمة شنغهاي للتعاون (روسيا والصين وكازاخستان وقرغيزستان وطاجكستان

وأوزبكستان، والتي تتمتع كل من منغوليا والهند وإيران وباكستان وأفغانستان بصفة مراقب فيها، كما تتمتع بيلاروس وسريلانكا وتركيا بصفة «شريك في الحوار»)، ثم تأسيس مجموعة بريكس (روسيا والصين والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا). وتشكل مساحة دول بريكس ربع مساحة اليابسة، وعدد سكانها يقارب 40 بالمئة من سكان العالم.

وتتمحور أهداف منظمة شنغهاي حول تعزيز سياسات الثقة المتبادلة وحسن الجوار بين دول الأعضاء، ومحاربة الإرهاب وتدعيم الأمن ومواجهة حركات الانفصال والتطرف الديني أو العرقي، والتعاون في المجالات السياسية والتجارية والاقتصادية والعلمية والتقنية والثقافية وغيرها، بينما تركز مجموعة بريكس على الاقتصاد، إذ تم خلال القمة السادسة للمجموعة في البرازيل عام 2014، التوقيع على وثيقة لتأسيس بنك التنمية الجديد (بنك بريكس) برأسمال قدره 100 مليار دولار ليكون منافساً بشكل معين لصندوق النقد الدولي، وليقوم بتقديم التمويل لمشروعات البنية التحتية لدول المجموعة.

وإذا ما تم التوقف عند التطورات في سورية، بدا جلياً التنسيق الروسي ـ الصيني في استخدام حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن ضد مشروعَي قرار تدعمهما الولايات المتحدة منذ العام الأول من الأزمة السورية، وذلك في 5 تشرين الأول/أكتوبر 2011 وفي شباط/فبراير 2012. وقد استمر التنسيق الروسي ـ الصيني بشأن الأزمة السورية رغم امتناع الصين عن التصويت على أغلب مشاريع القرارات التي عرضت لاحقاً على مجلس بشأن سورية مع استمرار روسيا باستخدام الفيتو.

ولا يخفى التنسيق الميداني بين روسيا وإيران في سورية المستمر منذ بداية الأزمة حتى الآن. وتشدد دول المثلث في سورية على أن مشاريع قرارات مجلس الأمن التي تدعمها الولايات المتحدة والغرب عموماً إنما تستهدف في جوهرها إسقاط النظام في سورية على غرار السيناريو الليبي.

وحول التعاون بين دول المثلث في مجال النفط والغاز والتبادل التجاري، يمكن الإشارة على سبيل المثال إلى الاتفاق الذي وقعته روسيا مع الصين عام 2014 والذي يعتبر أضخم اتفاق لتوفير الغاز الروسي للصين بقيمة 400 مليار دولار على مدار 30 عاماً. كما تستورد الصين التي تستهلك نحو 11 مليون برميل يومياً (عام 2015) 15 بالمئة من حاجاتها النفطية من إيران. وهناك معطيات تشير إلى أن الدول الثلاث ستضاعف مرات حجم التبادل التجاري في ما بينها معتمدة عملاتها الوطنية بدلاً من الدولار الأمريكي. ولا يخفى التعاون العسكري بين الصين وإيران، إذ تؤكد التقارير أن الصين ساعدت كثيراً إيران على تطوير قدراتها في مسألة برامج الصناعة العسكرية وخصوصاً في صناعة الصواريخ وفي مجال الخبراء النوويين.

وسط هذه المعطيات وغيرها، ترى مؤلفتا الكتاب أن التعاون بين دول المحور الثلاثي ليس شاملاً. لكن درجة التعاون بين هذه الدول الثلاث ومدى استعدادها وقدرتها على مواجهة العقوبات الأمريكية التي تستهدفها، ستؤدي على الأرجح إلى كسر القطبية الأحادية لهيكلية النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة حالياً.

ـ 3 ـ

Dania Koleilat Khatib and Marwa Maziad (eds.).

The Arab Gulf States and the West: Perceptions and Realities – Opportunities and Perils

London: Routledge, 2018. 320 p.

كيف ينظر الغرب إلى دول الخليج العربية؟ وكيف تسعى هذه الدول إلى تغيير صورتها لدى الغرب؟ ولماذا تهتم بتظهير ما تريده هي من صور في الخيال الغربي بعيداً من الصور النمطية؟

هذه عينة من التساؤلات التي يثيرها هذا الكتاب، مؤكداً أهمية مساعي بلدان الخليج الهادفة إلى التأثير في نظرة الآخر (الغربي) إليها وفهمها بالصورة التي تريد تظهيرها لدى الغرب من أجل علاقات خليجية ـ غربية أفضل تأخذ بالمصالح السياسية والاقتصادية للطرفين، وحرصاً على تواصل ثقافي لا غنى عنه.

من هنا يعنى الكتاب بتوليد الأفكار حول كيفية ظهور المفاهيم وطرق تحسين الواقع الثقافي والسياسي على الأرض في دول الخليج العربي، ممهداً بذلك الطريق أمام مجال جديد من البحوث تتخطى أطر العلاقات الدولية التقليدية من خلال نسج عناصر التواصل بين الثقافات في العلاقات الخارجية لبلدان الخليج العربية مع الدول الغربية، الأمر الذي يستهوي الباحثين في السياسة الخليجية والعلاقات الدولية.

ولما كان الإعلام الغربي يتأثر بالصورة التي يتم تقديمها لدى الغرب عن الدول الخليجية، سعت هذه الدول إلى تشكيل لوبيات وبناء مؤسسات في الدول الغربية للتواصل مع وسائل الإعلام الغربية لتأكيد وجود قواسم واهتمامات مشتركة بين دول الخليج والغرب تتمحور حول القيم الإنسانية وقضايا التطور العلمي والتقاني. فعلى سبيل المثال، نجحت الإمارات العربية المتحدة أمام الغرب بتقديم صورتها المتابعة للتطور حتى باتت مركزاً أساسياً للتجارة العالمية. ونجحت قطر بالحصول على استضافة كاس العالم 2022 بعد أن نافست دول أخرى لها تجارب في استضافة نهائيات كأس العالم. وأقامت السعودية مؤسسات لمعالجة موضوع اتهام سعوديين بالتورط في هجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001.

كما أطلقت دول الخليج مبادرات مختلفة للتأثير في صانعي القرار الغربيين للدفع باتجاه مصالحها، سواء من خلال استمالة الرأي العام الغربي أو الاستعانة بالجاليات العربية بالخارج أو المواطنين الخليجيين العرب العاملين في الفنون والإعلام والأعمال والرياضة أو الفنانين والشخصيات العامة الأخرى، والمهنيين، والمحسنين، والمثقفين الذين يعملون في مبادرات شخصية أو جماعية للتعامل مع الثقافات الغربية والمجتمعات.

وعلى المستوى المؤسسي، تجسّد دراسات لحالة المعهد العربي في باريس، معهد الدول العربية الخليجية في واشنطن، المجلس الوطني للعلاقات الأمريكية ـ العربية في واشنطن أمثلة على التعاون مع مراكز الفكر الغربية وكذلك دعم الخليج العربي لمراكز الأبحاث الأكاديمية في الولايات المتحدة.

ولا بد من ذكر الجهود التي تبذلها دول الخليج لتقديم الصورة المثالية لدولها في مختلف تقارير الاتحاد الأوروبي والتقارير الدولية، دون أن نغفل علاقات دول الخليج العسكرية مع الغرب بعد أن باتت تشارك

هذه الدول مباشرة أو بالوكالة في الحروب والعمليات العسكرية التي يخوضها حلف الناتو في الشرق الأوسط.

ـ 4 ـ

Nur Masalha
Palestine: A Four Thousand Year History
London: Zed Books, 2018. 304 p.

يدحض هذا الكتاب للمؤرخ والأكاديمي البريطاني ـ الفلسطيني نور مصالحة الروايات الإسرائيلية والغربية التي تسعى إلى مسح التاريخ العريق لفلسطين وشعبها والادعاء أن علاقة اليهود التاريخية مع أرض فلسطين هي الأقدم. وهو يكشف التشويهات التي يفرضها الصهاينة على تاريخ فلسطين وأرضها وجذور سكانها الأصليين والتي تروِّج مقولة أن فلسطين «أرض بلا شعب».

وفي هذا السياق، يعود المؤلف إلى العصر البرونزي المتأخر قبل نحو 3200 عام، حين استقبلت الأرض، التي ستعرف بـ «فلسطين» مجموعات مهاجرة من مناطق مختلفة عرفوا بالفلسطينيين، واستقروا في الجزء الجنوبي من فلسطين قبل أن يندمجوا بالكنعانيين، ويستعملوا لغتهم ويعبدوا آلهتهم. وشملت فلسطين منذ العصر البرونزي المتأخر وصولاً إلى العصر الحديث المنطقة الجغرافية الواقعة بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن، مع عدة أراض متاخمة.

كما يدحض المؤلف الأساطير التأسيسية للصهيونية بتقديم الحقائب التاريخية التي تؤكد تاريخ الشعب الفلسطيني بكيان فلسطين كوحدة إدارية ومقاطعة رسمية منذ ظهورها كمقاطعة رومانية (135 ـ 390م). ويقدم الحقائق التاريخية التي تؤكد أن الفلسطينيين هم سكان فلسطين الأصليون؛ وأن تراثهم التاريخي وهويتهم الأصيلة قد سبقا بوقت طويل مجيء المستوطنين الصهاينة قبيل الحرب العالمية الأولى.

ـ 5 ـ

Tom Engelhardt
A Nation Unmade by War
Chicago, IL: Haymarket Books, 2018. 192 p.

يرى مؤلف هذا الكتاب أن الولايات المتحدة شهدت عبر تاريخها الكثير من الحروب الدموية، كان أبرزها بعد 11 أيلول/سبتمبر 2001، حين أعلنت الحرب على الإرهاب، فغزت أفغانستان والعراق لتؤدي دوراً كبيراً في الفوضى العبثية الحاصلة في الشرق الأوسط، وكأن المطلوب نشر الفوضى في المنطقة ليس أكثر. ويوضح المؤلف أن الولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من أنها تملك جيشاً جراراً أكثر قوة، وأكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية، وأفضل تمويلاً من أي قوة أخرى في العالم، إلا أنها في العقد ونصف العقد الماضي من حروبها المستمرة في جميع أنحاء الشرق الأوسط الكبير وأجزاء من أفريقيا لم تفز بشيء، ولم تسهم حروبها التي يبدو أن لا نهاية لها إلا في خلق عالم أكثر فوضوية.

ويشير المؤلف إلى أن الولايات المتحدة في حروبها المستمرة في الشرق الأوسط الكبير وأفريقيا ارتكبت أعمالاً مروعة وفظائع تجاوزت ما ارتكبته الإمبراطورية المنغولية من فظائع في بغداد عام 1258. وهي مستمرة في خوض حروب قد لا تنتهي في القرن الواحد والعشرين ولن تؤدي سوى إلى مزيد من تدمير البيئة التي احتضنت الإنسانية لملايين السنين.

ثالثاً: تقارير بحثية

ـ 1 ـ

International Crisis Group [ICG],
«Syria's Idlib Wins Welcome Reprieve with Russia-Turkey Deal,»
Statement/Middle East and North Africa (18 September 2018).

يتناول هذا البيان الصادر عن مجموعة الأزمات الدولية الصفقة التي توصلت إليها روسيا مع تركيا في ختام محادثات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في سوتشي، على البحر الأسود، بتاريخ 17 أيلول/سبتمبر 2018 لتحاشي وقوع هجوم شامل تشنه القوات السورية النظامية على إدلب، المعقل الأخير للمعارضة المسلحة السورية.

وبموجب هذه الصفقة، سينشئ الطرفان بحلول 15 تشرين الأول/أكتوبر 2018 منطقة منزوعة السلاح على طول خط التماس بين المعارضة المسلحة في إدلب والقوات السورية. وبحلول 10 تشرين الأول/أكتوبر، ينبغي أن تكون الأسلحة الثقيلة للمعارضة المسلحة قد سُحبت من المنطقة، التي ستُخلى أيضاً مما سماه بوتين «جبهة النصرة» (التي تسمى حالياً هيئة تحرير الشام)؛ إلا أنه يبقى من غير الواضح من سيقوم بعملية السحب والإخلاء. وستسيّر القوات الروسية والتركية دوريات في المنطقة. وبحلول نهاية العام، سيعاد فتح الطرق السريعة في إدلب أمام نقل الترانزيت الطبيعي.

وقد لاقت الصفقة ترحيباً من مختلف الأطراف لكونها تجنب إدلب جولة جديدة ومميتة من صراع يحمل أثماناً إنسانية باهظة. إلا أنه يرجح أن يكون تنفيذ الاتفاق صعباً، ولا يستبعد انهياره. ويبدو أنه سيترتب على تركيا تحمل العبء الثقيل المتمثل بنزع سلاح المعارضة المسلحة جزئياً داخل المنطقة وإفراغها من المسلحين، ومن بينهم هيئة تحرير الشام، النسخة الأخيرة من جبهة النصرة، فرع القاعدة السابق في سورية، وهي خطوة من المرجح أن يقاومها أولئك المسلحون. رغم ذلك، فإن الصفقة ـ التي يمكن أن تكون مجرد هدنة مؤقتة ـ تستحق دعماً دولياً واسعاً لكونها تجنب إدلب حرباً كارثية، ستدفع نحو ثلاثة ملايين نسمة للنزوح باتجاه الحدود التركية. ولذا يرى البيان أنه ينبغي على اللاعبين الدوليين الساعين لإنهاء الصراع في سورية استكشاف ما إذا كانت الخطوة الروسية تؤشر إلى توجه روسي جديد لتجنب الحلول العسكرية والدخول في تسويات توافقية متفاوض عليها لتلك الأجزاء من سورية التي لا تزال خارج سيطرة دمشق.

ـ 2 ـ

Haisam Hassanein,
«Sisi's Anti-Israel Rhetoric: New Speeches, Old Problems,»
Policy Alert (Washington Institute for Near East Policy) (17 October 2018).

يتناول هذا التنبيه السياسي الصادر عن معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى الخطاب الذي ألقاه الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بمناسبة الذكرى السنوية الـ 45 لحرب تشرين الأول/أكتوبر 1973، والذي استخدمه ـ بخلاف خطاباته السابقة المدروسة تجاه إسرائيل ـ كفرصة لتذكير

الشعب المصري بالسبب في استمرار اعتبار إسرائيل عدوتهم.

ورأى السيسي في خطابه أن الصراع بين مصر وإسرائيل قد تطوّر بدلاً من أن ينتهي. وفي حين أن جيشيهما لم يعودا يتقاتلان مباشرة، لكن الصراع ما زال مستمراً. وفي هذا السياق، أشار السيسي إلى ضرورة التنبه للمحاولات الإسرائيلية الهادفة إلى غسل عقول الشباب المصري لإظهارها بصورة الصديق المسالم من خلال الدعوة إلى التقارب بين الشباب «الصهيوني» والشباب المصري، على سبيل المثال، بينما تسعى إسرائيل إلى تحقيق أمنها من خلال «زعزعة انتماء الشباب» و«كسر التعاطف» مع قضية فلسطين. وقد أوضحت جريدة **الأهرام** في إحدى مقالاتها هذا الموقف وتبنته في 12 تشرين الأول/أكتوبر الجاري.

ويعتبر التنبيه السياسي ـ وهو صادر عن معهد متعاطف مع إسرائيل أساساً ـ أن موقف السيسي يتماشى مع النزعة العامة لدى وسائل الإعلام المصرية المحلية والمثقفين عامة ضد إسرائيل. كما يأتي في سياق استخدام الخطابات المعادية لإسرائيل من أجل تعزيز شرعيته ـ بعد أن استتب الأمر له ضد «الإخوان»، وهنالك حاجة لمواجهة الإحباط في أوقات الأزمات الاقتصادية أو السياسية.

من هنا يدعو التنبيه إدارة ترامب إلى التدخل لتخفيف الحملة التي تشنها حكومة السيسي على إسرائيل باعتبارها معيقة للتطبيع، ولا تساعد الإدارة الأمريكية على الترويج لخطة سلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤدي، إذا تُركت من دون رادع، إلى تأجيج التوترات بين مصر وإسرائيل في أي وقت □

المُستقبلُ العَرَبيّ

شروط النشر

المستقبل العربي مجلة عربية شهرية محكّمة تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية منذ العام 1978، وهي تُعنى بشؤون الوطن العربي، ووحدته، وما يتعلّق به ويؤثر فيه إقليمياً ودولياً، على مختلف الصُّعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والعلمية والتقانية. تحفِّز المجلة الحسَّ النقدي، كما تسعى في أبوابها المختلفة لتقديم قراءة علمية وعقلانية وموضوعية للقضايا والملفات المطروحة أو المهمة عربياً وعالمياً، كما تناقش قضايا خلافية من وجهات نظر متعددة. تتوزع موضوعات المجلة على أبواب مختلفة، لكل منها معاييره وللنشر فيه شروطه. وتتسع صفحاتها لمختلف الباحثين والباحثات العرب، وهي تعطي الأولوية للنصوص التي تأتي بجديد، سواء على مستوى المعطيات والمعلومات، أم على مستوى المقاربات المنهجية والنظرية والاستنتاجات.

يمكن المساهمة في المجلة من خلال الأبواب التالية مع مراعاة شروط النشر الموضحة:

1 ـ **الدراسات**: يجب أن تتوافر في الدراسة شروط البحث العلمي لناحية المنهج والتأصيل والمجيء بجديد، والاستناد إلى معطيات ووقائع حسية، ودقة المعلومات، والأمانة في الاقتباس والدقة في ذكر الهوامش والمراجع بأسلوب علمي يغطي كل المعلومات المطلوبة عن المصدر (سواء كان كتاباً أو مقالة في دورية، أو تقريراً...)، والبناء النصي واللغوي المتماسك والواضح والجميل، البعيد من الحشو والتكرار، والابتعاد من التعميمات والانتقائية، ومن الأحكام المسبقة غير المستندة إلى تراكمات معرفية ونتائج بحثية سابقة وجديدة. يُشترط بالدراسة أن تتضمن **ملخصاً تنفيذياً**؛ و**مقدمة** تتضمن الفكرة الأساسية للدراسة وأهدافها والمنهجيات التي تعتمدها والأسئلة والإشكاليات التي تبحث فيها؛ يلي ذلك **متن النص** الذي يُفترض أن يوزّع على أبواب وعناوين فرعية متعددة المستويات؛ وصولاً إلى **الخاتمة** التي يُفترض أن تعرض باقتضاب أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث. على ألا يتجاوز حجم الدراسة (باستثناء الهوامش أو المراجع) الـ 5000 كلمة.

2 ـ **مقالات وآراء**: تناقش المقالة التي تدرج في هذا الباب موضوعاً خلافياً، بلغة عقلانية وموضوعية، أو ملفاً ساخناً، أو مقاربة تطرح وجهة نظر مغايرة، أو تقدم رؤيةً أو مقترحاً مستقبلياً لشأن عربي ما أو شأن عالمي مؤثر عربياً؛ كل ذلك بنمط تفكير وبأسلوب تحليل معمّقين، بعيدين من الخطاب اليومي. على ألا يتجاوز عدد كلمات المقالة الـ 3000 كلمة.

3 ـ **كتب وقراءات**: تتضمن مراجعة الكتاب عرضاً لمضمون كتاب صادر حديثاً، سواء باللغة العربية أو بلغة أجنبية، ومناقشة هذا المضمون ونقده، مع ضرورة إلقاء الضوء على هيكلية الكتاب والمنهجيات التي يقوم عليها والخلفية النظرية والفكرية التي تحكمه. على ألا تتعدى المراجعة حدود الـ 1500 كلمة.

4 ـ **أبواب غير ثابتة** مثل باب **مؤتمرات** الذي يلخِّص ويناقش نقدياً وقائع مؤتمر أو ندوة علمية في حدود 2500 كلمة، أو باب **أعلام** الذي يلقي الضوء على الأعمال الفكرية والتجربة الحياتية لأحد الأعلام العرب الذين تستحق أعمالهم وتجاربهم وإنجازاتهم التوقف عندها وتكريمها أو نقدها. على أن يقع هذا النص بدوره في حدود 2500 كلمة.

ترسل المساهمات إلى المركز مطبوعة إلكترونياً وفق برنامج وورد (Mircosoft Word) على البريد الإلكتروني: info@caus.org.lb.

تتم مراجعة كل المساهمات المرسلة إلى المركز والملتزمة بشروط النشر المبيّنة أعلاه وعرضها على اللجنة الاستشارية للمجلة للموافقة على نشرها أو الرفض أو طلب التعديل بناء على معايير النشر المعتمدة في المركز، ويتم إعلام الكاتب بقرار اللجنة الاستشارية في حينه.

للاشتراك في مجلة

المُسْتقبلُ العَرَبيّ

(تصدر المجلة باللغة العربية شهرياً)

- **الاشتراك السنوي (بما فيه أجور البريد الجوي):**

80 دولاراً أمريكياً	للأفراد في أقطار الوطن العربي
120 دولاراً أمريكياً	للمؤسسات في أقطار الوطن العربي
120 دولاراً أمريكياً	للأفراد خارج الوطن العربي
150 دولاراً أمريكياً	للمؤسسات خارج الوطن العربي

- **الاشتراك السنوي الشامل في إصدارات المركز من الكتب والمجلات:**

تبلغ قيمة الاشتراك السنوي الشامل **1000 دولار أمريكي** (يتم الحصول بموجبه على إصدارات المركز كافة خلال السنة، بما فيها الكتب والمجلات مع أجور البريد الجوي).

- **الاشتراك لمدة 3 سنوات أو أكثر** يستفيد من حسم بنسبة 20% على أسعار الاشتراكات السنوية المدرجة أعلاه.

- **شراء مجموعة كاملة من كتب المركز الصادرة حتى الآن**، التي تزيد على 900 كتاب، مقابل مبلغ مقطوع مقداره **ستة آلاف دولار أمريكي** لا تشمل أجور الشحن.

يرجى تسديد المبلغ كما يلي:

(1) إمّا بشيك لأمر المركز مباشرة مسحوب على أحد المصارف الأجنبية.

(2) أو بتحويل إلى العنوان التالي: حساب مركز دراسات الوحدة العربية رقم (390-3800022-003) بنك بيبلوس ـ فرع الحمرا ـ السادات ص.ب: 5605 – 11 ـ بيروت ـ لبنان ـ تلكس Bybank 44078-41601 LE ـ تلفون: 736152 ـ 31 / 255620 .

يصدر قريباً

عن

مركز دراسات الوحدة العربية

الظلم في العالم العربي والطريق إلى العدل

مجلس الاستشاريين الرئيسيين

التنمية في هامش الخليج

تنسيق وتحرير: أحمد العوفي، وإسراء أحمد المفتاح
وخليل يعقوب بوهزاع وعمر هشام الشهابي

التنمية العربية الممنوعة:
ديناميات التراكم بحروب الهيمنة

علي القادري

مجلة الدراسات الفلسطينية

116

سامية حلبي

العودة المتخيلة
(ملف)

خريف 2018

جلال أمين
من كنوز الفكر
إلى خزائن الخلود

لا يزال الموت يفجعنا بعمالقة الفكر وقافلة الراحلين الأكابر لا تني تشرئب وتطول. وها هو جلال أمين يغيّر وجهته مرتقياً إلى عنوان آخر حيث لا ترمقه المآقي ولا ترهقه المآسي. إنه يخسر معركته مع المرض ويُوْدعنا أغلى ممتلكاته؛ روحه التي فاضت مساء الثلاثاء الواقع فيه 2 تشرين الأول/أكتوبر 2018 عن عمر يناهز 83 عاماً، وكنز مؤلفاته التي زادت على الثلاثين، هي عصارة حياة حافلة عمل خلالها على دراسة التغيرات الاجتماعية والثقافية في مصر. كيف لا وهو ابن أحمد أمين الموسوعي الكبير صاحب **فجر الإسلام** و**ظهر الإسلام** و**ضحى الإسلام**. أثقلته هموم قضايا العدالة الاجتماعية والاستقلال الاقتصادي الذي لا يقل اعتباراً عن الاستقلال السياسي. وأمطر خزائن الثقافة العربية بمؤلفاته وأشهرها؛ **ماذا حدث للمصريين؟**: **تطور المجتمع المصري في نصف قرن 1945 ـ 1995**؛ **محنة الاقتصاد والثقافة في مصر**؛ و**الدولة الرخوة في مصر**؛ و**التنوير الزائف**؛ و**العولمة والتنمية العربية**؛ و**المثقفون العرب وإسرائيل**؛ و**شخصيات لها تاريخ**؛ فضلاً عن **ماذا علمتني الحياة: سيرة ذاتية** وفيها أماط اللثام عن نظريات التنمية الاقتصادية متتبعاً التغيرات العريضة التي طرأت على الفكر الاقتصادي عبر القرون الخمسة الماضية وحتى الآن؛ وله **عولمة القهر** و**خرافة التقدم والتخلف**.

جلال أمين الذي ولد عام 1935، كان أستاذاً للاقتصاد في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وفي عام 2017، فاز بجائزة السلطان قابوس للثقافة والفنون والآداب بمجال الدراسات الاقتصادية.

إن **مركز دراسات الوحدة العربية** ينعى الراحل الجليل أسِفاً على هذا الخسران الجلل، متضرّعاً لنفسه المطمئنة بسَعَة ودَعَة، وناشداً الصبر والسلوان لذويه ومحبيه.